

الوَسيط في النحو

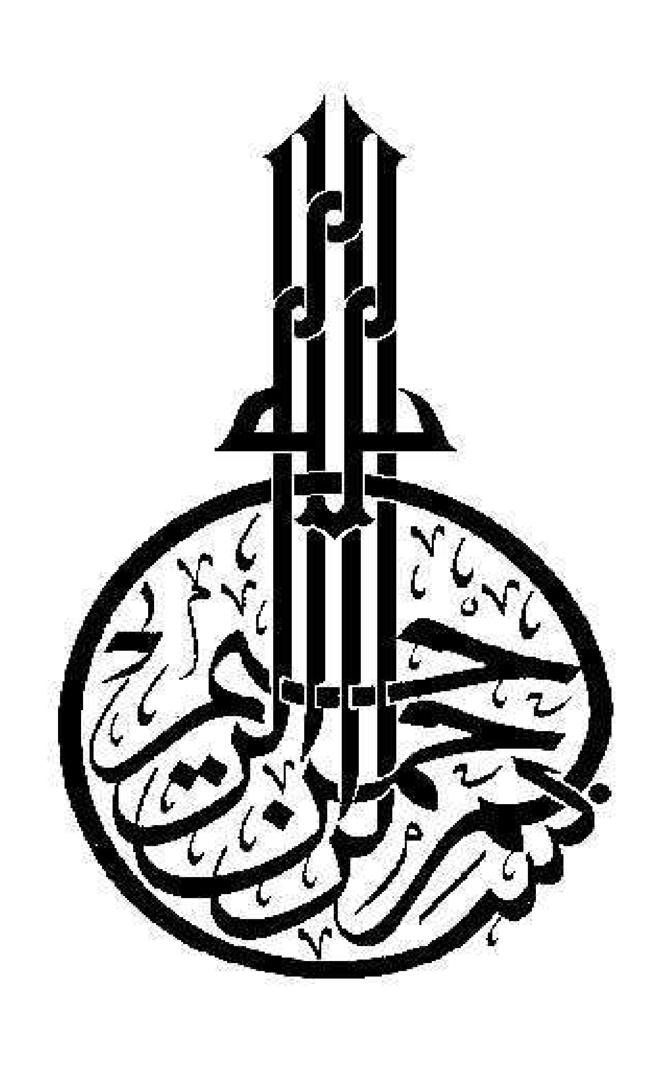
خادمة العلم الشريف

كاملـــة الكـــواري

راجعه وقدم له

د. محمد بن خالد الفاضل

أستاذ اللغة العربية المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وجامعة الأمير سلطان


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
د. محمد بن خالد الفاضل

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فقد أطلعتْنِي الباحثة الكريمة الأستاذة: **كاملة الكواري**، على كتابها الموسوم بـ (**الوسيط في النحو**) ورغَّبَتْ إِليَّ النظر فيه وكتابة مقدمته، وقد قرأتُ فصولًا من الكتاب تزيد عن ثُلُثَيْهِ، واستعرضْتُ الباقي استعراضًا متأنِّيًا. وقد شدَّنِي الكتاب ونال إعجابي؛ لأمور كثيرة، منها:

❖ أنه شرح موجز لألفية ابن مالك، وتقريب لبعض شروحها المشهورة وبخاصة: شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك لابن هشام، في عبارة واضحة جدًّا، وأسلوب سهل ميسَّر يُنَاسِبُ طلَّاب العلم المتوسِّطِين.

❖ أنه حمل بعض اللفتات البديعة التي أمْتَعتني وأفادتني، ومن النادر العثور عليها خارج مطوَّلات النحو وشروحه، ولولا خشية الإطالة لأوردت نماذج منها.

❖ تحلية الكتاب بنماذج إعرابية، وتوشِيَتُهُ بخلاصات في نهاية كل باب، تَلُمُّ أَشْتَاتَهُ، وتُدْنِي أطْرافَهُ المتباعدة، وتُيَسِّرُه لطلاب العلم الجادِّين.

❖ البُعْد عن الخلافات والآراء الغريبة الشاذة، مع الإشارة الموجزة إلى ما تدعو إليه الحاجة منها.

❖ خِدْمة القواعد النحوية بالشواهد الفصيحة، ومن أهمها القرآن الكريم، ثم الشعر العربي، مع عدم الإسراف في ذلك، والحرص على إعراب كثير من شواهد القرآن.

❖ استفادت الباحثة من ألفية ابن مالك، واستخدمتها بمهارة واقتدار، وتجلّى ذلك في ختمها كل فصل، بل كل مسألة بأبيات الألفية التي تخصُّها، مع توضيح بعض الأبيات وضبطها بالشكل، وفي الألفية ما هو دقيق وعويص.

❖ كَشَفَ الكتاب عن موهبة المؤلفة النحوية، واستيعابها لقضايا النحو ومسائله، على الرغم من أنها غير متخصصة فيه، وإنما هي ذات تخصص شرعيّ، ولها فيه عدد من المؤلفات؛ ولذا يُحمد لها التأليف في النحو والإبداع فيه بهذه الصورة.

وقد يستوقف قارئ الكتاب – وبخاصة من اعتادوا على الصرامة والدقة في تطبيق أصول البحث العلمي ودقائقه – أمورٌ قد يعدها قصورًا في العمل أو خدشًا لكماله؛ كالتخفف من الإحالة على المراجع في كل جزئية، وعدم العناية بالدقة في تخريج الشواهد، وعندي أن ذلك كان مقصودًا من الكاتبة، ولم يكن جهلًا أو عجزًا أو نسيانًا، وكأني بها عامَلَتْ كتابها معاملة الكتب التعليمية وكتب المناهج التي تتحاشى الصرامة في جوانب التوثيق والتخريج، اكتفاءً بالإشارة إلى المراجع في نهاية الكتاب، وبفطنة القارئ الذي سيدرك من خلال التتبُّع والنظر في الحواشي أن معلومات الكتاب الأساسية تكاد تدور في فَلَكِ بِضْعَةِ كُتُبٍ تكرَّرَتْ الإحالة عليها في الحواشي، وهي: شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك، وشرح الأشموني، وشرح المفصل، وشرح التسهيل، وشرح التصريح، وهمع الهوامع. ولست بهذا أعتذر عن الباحثة، وإنما أقرر ما ظهر لي من خلال قراءتي للكتاب.

أخيرًا أكرر الشكر للكاتبة، والإشادة بِعَمَلِهَا، وأرَحِّبُ بها على مائدتنا أهل النحو، بعد أن أتحَفَتِ المكتبة الشرعية بِعَدَدٍ من المؤلفات القيّمة، وقد أشفقتُ عليها من السباحة في محيط النحو، لكن كتابها هذا قد مَنَحَهَا شهادة العبور بكل مهارة واقتدار، وأسأل الله أن ينفعها وينفع بها، وأن يستعملنا جميعًا والمسلمين في طاعته ورضاه.

د. محمد بن خالد الفاضل
أستاذ اللغة العربية المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وجامعة الأمير سلطان
الرياض – ١٥/ ٣/ ١٤٢٩ هـ

أقوال مأثورة
في الحض على تعلم العربية

«تعلموا العربية فإنها تزيد من العقل والمروءة».

[عمر بن الخطاب]

ومن أحب الله تعالى أحب رسوله المصطفى ﷺ.

ومن أحب النبي العربي..أحب العرب.. ومن أحب العرب.. أحب لغتهم العربية التي نزل بها القرآن الكريم أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم...

ومن أحب العربية عُنِيَ بها وثابر عليها ... وصرف همته إليها.

وَمَنْ هداه الله تعالى للإسلام، وشرح صدره للإيمان.. وآتاه حسن سريرة فيه اعتقد أن محمدًا ﷺ خير الرسل..، والإسلام خير الملل..، والعرب خير الأمم.. والعربية خير اللغات والألسنة.

والإقبال على تفقهها من الديانة...

إذ هي أداة العلم.

ومفتاح الثقة في الدين.

وسبب إصلاح المعاش والعباد..

[الثعالبي]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا كتاب «**الوسيط في النحو**» جعلته على ترتيب «قطر الندى» لابن هشام، وجمعت فيه بدائع ما سطَّره السابقون، ولطائف ما كتبه المعاصرون، وأكثرت فيه من ضَرْبِ الأمثلة وصناعة الإعراب، ليكون دُرْبَةً للراغب، وتَذْكِرَةً للطالب.

وكان الباعثُ إلى تأليف هذا الكتاب تسهيلَ النحو للجيل المعاصر من طلبة العلوم وأصحاب الثقافات؛ ليكون عونًا على حسن الأداء، وصواب النطق، والسلامة من اللحن المخلِّ بالمعنى.

وكُتُبُ علم النحو كثيرة جدًّا ومتنوعة؛ ففيها النثر، والنظم، والمتن، والشرح، والحاشية، وقد نقلت منها ما يُوافِقُ مقصود التصنيف، وأما كتب المعاصرين، فقد نقلت من جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، والنحو الوافي لعباس حسن، والنحو الميسر للدكتور محمد خير حلواني، والنحو الشافي للدكتور محمد حسني مغالسة، والنحو المصفى للدكتور محمد عيد، والنحو الكافي لأيمن أمين عبد الغني، والنحو الشامل للدكتور عبد المنعم سيد عبد الله، والوافي في النحو والصرف للدكتور حبيب مغنية، والتطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي، ودليل المعلم والمتعلم للدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقيل.

وأسأل الله أن يوفقنا ويهدينا إلى الصراط المستقيم.

قال الحريري في ملحته:

وَإِنْ تَجِــدْ عَيْبًــا فَــسُدَّ الخَلَــلَا   فَجَــلَّ مَــنْ لَا عَيْــبَ فِيــهِ وَعَــلَا

خادمة العلم الشريف

كاملة الكواري

التأليف في النحو

المكتبة الإسلامية زاخرة بكتب النحو، فلا يكاد يوجد قرن إلا وهناك تآليف كثيرة في التراث النحوي، وبنظرة يسيرة عليها يجد القارئ أنها متنوعة إلى أنواع، وهي:

١- «**المتون**»: كـ «اللُّمع» لابن جني ت سنة (٣٠٢هـ)، و«المفصَّل» للزمخشري ت سنة (٥٣٨هـ)، و«الكافية» لابن الحاجب ت سنة (٧٢٣هـ)، و«الآجرُّومية» لابن آجرّوم ت سنة (٧٢٣هـ)، و«قطر الندى» و«شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري، ومن أشهر المتون النظمية: «مُلْحَة الحريري» ت (٦٧٦هـ)، و«ألفية ابن مالك» ت سنة (٦٧٢ هـ).

٢- «**شروح المتون**»: كـ «شرح المفصل» لابن يعيش ت (٦٤٣هـ)، و«شرح الكافية» للرضيّ ت (٦٧٦هـ) وللملاجامي المسمى بـ «الفوائد الضيائية»، و«شرح الألفية» لابن الناظم، وابن قاسم المرادي، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني وغيرهم.

٣- «**حواشي الشروح**»: كـ «حاشية الخضري على ابن عقيل»، و«الصبان على الأشموني»، و«حاشية الأزهري على التصريح».

٤- «**حواشي الحواشي**»: كـ «حاشية ياسين الحمصي على حاشية الأزهري على التصريح».

٥- «**التقريرات**»: وهي ما يلقيه المدرِّس من تعليمات، و«ملاحظات على الحاشية» كـ «تقريرات الإنبابي على حاشية السجاعي على شرح القطر».

٦- وهناك تصانيف أخرى كـ «الأمالي»، و«المسائل». وفي العصر الحديث ظهرت تآليف؛ كالنحو الوصفي، والنحو الوظيفي، والنحو التطبيقي أو التطبيق النحوي.

الاعتناء بالمتون:

كان الاعتناء بالمتون هو دأب الناس على مر العصور، لما فيه من ترسيخ العلم وتثبيته، ولهذا وجدنا الشروح الكثيرة عليها، بل إن المتن الواحد قد يحظى بعشرات الشروح، كـ «الآجرُّومِيَّة» وغيرها، ويمكن النظر في كتاب «فهرست الكتب النحوية المطبوعة» للدكتور عبد الهادي الفضلي للوقوف على أهم ما في ذلك.

باب الكلمة والكلام

تعريف الكلام:

هو اللفظ المفيد، فلا يُطْلق الكلام حقيقة إلا على ما أفاد، فإن لم يُفِدْ كان قولًا(١).

شرح التعريف:

(اللفظ): تعريفه في اللغة:

الطرح والرمي، كقولنا: أكلتُ الثَّمَرَةَ ولفظْتُ النَّوَاةَ؛ أي: أخرجتُ النواة وطرحْتُها. وكذلك الكلام الذي يَخْرُجُ مِنَ الصدر، لفظتُه لِيَسْمَعَهُ السامِعُ.

وفي الاصطلاح:

صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية، **تحقيقًا** كـ: محمد، وشجرة، ونحوهما، مما هو ظاهر من الكلام؛ أو **تقديرًا** كالضمائر المستترة، مثل: عليٌّ يذاكر دروسه، أي: يذاكر هو، وهند تصفِّفُ شعرها، أي: هي، فاللفظ، أو اللفظة جنس للكلمة، وذلك أنها تشمل المهمل والمستعمل؛ فالمهمل: ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعها الواضع بإزاء معنى، نحو: (ديز) مقلوب (زيد)؛ فإنه لفظ لا يدل على معنى، فلا يُسَمَّى قولًا ولا كلمة؛ لأنه ليس شيئًا من وضع الواضع، ويسمى لفظة؛ لأنه مجموعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة(٢)، فاللفظ إذًا يشمل ما له معنى وما ليس له معنى، فمن خص اللفظ بما له معنى لم يصب.

ويخرج باللفظ الدوال الأربعة؛ فإنها تفيد ما يفيده الكلام وليست كلامًا، وهي: الإشارة إلى شخص معين أن يذهب مثلًا، والكتابة -أي: الخط-، والعُقَد، نحو

(١) شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٥.
(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ١٩.

الأصابع الدالة على أعداد مخصوصة، والنُّصَب -كَغُرَف، وبضمتين: الأصنام-؛ أي: العلامات المنصوبة كـ: المحراب الدال على جهة القبلة، وغيرها كعلامات الطريق، والرمز، وهو الإشارة بالحاجب.

أقسام اللفظ

ينقسم اللفظ إلى أقسام:

القسم الأول: اللفظ المفرد:

وله اصطلاحان:

أ- **عند النحاة:** هو لفظ يدل على معنى مفرد، نحو: فرس، شجرة، بيت. قال الهاشمي: «والمراد بالمفرد هنا: ما يتلفظ به مرة واحدة، وإن دل على متعدد؛ كرجال»(١)، وقال الفوزان: «المركب: ما تركب من كلمتين فأكثر، والمفرد: ما لفظ به مرة واحدة» اهـ(٢).

ب- **عند المناطقة:** ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، فـ: غلام زيد مركب عند الفريقين، وعبد الله – عَلَمٌ – مركَّب عند النحاة، مفرد عند المناطقة.

القسم الثاني: القول:

وهو كل لفظ نطق به الإنسان ودلَّ على معنى مفردًا كان أو مركبًا، مفيدًا أو غير مفيد، فيشمل الكلمة والكلام، والكلم، وينفرد القول في نحو: غلام زيد، فهو قول وليس بكلمة؛ لأنه مركب، والكلمة لا تطلق إلا على المفرد، وليس بكلام؛ لأن الكلام مختص بالمفيد، وليس بكلم؛ لأن الكلم: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر.

ويخرج بالقول ما كان مهملًا كمقلوب زيد: (ديز)، فإنه لفظ، وليس قولًا.

---

(١) القواعد الأساسية للغة العربية ص ٨.

(٢) تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص ٢٥.

والمراد بالدال: ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل، أو النوعي كالمركبات والمجازات، ومن هنا يُعْلَم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه. قاله الصبان[١].

القسم الثالث: الكلمة:

ولها تعريفان:

الأول: الكلمة: قول مفرد. وإليه جنح ابن هشام، ولم يعبر باللفظ؛ لأنه جنس بعيد يشمل المهمل والمستعمل، والقول جنس قريب، واستعمال الأجناس القريبة محبب عند أهل النظر.

الثاني: الكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنًى مفرد، وهذا التعريف لابن عقيل[٢]، ولم يعبر بالقول؛ لأنه يشمل نطق الحال، كما في قول القائل[٣]:

امْتَلَأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِي ... مهلًا رُوَيْدَكَ قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي[٤]

والكلمة تنقسم إلى: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، كما سيأتي.

القسم الرابع: الكلم:

وهو ما تَرَكَّبَ من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد معنى، مثل: قد قام زيد، وكقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] أم لم يُفِدْ، مثل: إن جاء زيد.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٤١-٤٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ١٦.

(٣) ورد هذا البيت في شرح المفصل، لابن يعيش: ٢/ ١٣١، ٣/ ١٢٤، ولم ينسبه لأحد، وورد في كتاب الإنصاف: ١/ ١٣٠، وابن منظور، وشارح القاموس، مادة (ق ط ط).

(٤) هذان البيتان من الرجز المشطور، والشاهد في قوله: «وقال قطني»، حيث أطلق القول على ما يشهد به الحال وتدل به الطبيعة.

القسم الخامس: الكلام، أو الجملة المفيدة:

الكلام هو: اللفظ المفيد، وكل تركيب أفاد فائدة تامة بحيث يحسن السكوت عليه يُسمى جملة، أو كلامًا، نحو: النصر قريب، وجاء الحق، واعمل، أي: اعمل أنت.

قال ابن مالك:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ[1]

❁❁❁

(١) أشار بقوله: «وكلمة بها كلام قد يؤم»، إلى أن الكلمة قد تطلق ويراد بها الكلام، نحو قولهم: «لا إله إلا الله»، كلمة الإخلاص، ونحو قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**». ينظر: ابن عقيل: ١/ ١٦، وشرح الأشموني: ١/ ١١، ١٢.

أقسام الجملة (الكلام المفيد)

تنقسم الجملة إلى قسمين:

الأول: الجملة الفعلية:

وهي التي تبدأ **بفعل مضارع**، نحو قول الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، **أو أمر**، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، **أو فعل ماض**، مثل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]، وركناها الأساسيان: الفعل والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل.

الثاني: الجملة الاسمية:

وهي التي تبدأ باسم **مفرد، أو مثنى، أو جمع**، وركناها الأساسيان هما: «المبتدأ والخبر»، نحو: العلم نور، والجنديان شجاعان، والعلماء ورثة الأنبياء، والراحمون يرحمهم الله، والمؤمنات طاهراتٌ، وتبقى الجملة على اسميتها ولو سبقها (إنَّ) أو إحدى أخواتها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣].

وقد يجيء الخبر (ظرفًا)، نحو قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح:١٠] أو (جارًّا ومجرورًا)، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾[النور:٣٥]، ويسمى هذا الخبر عندهم شبه الجملة. وإنما سُمِّيَ الظرف أو الجار والمجرور شبه الجملة؛ لأنه قام مكان الجملة وناب عنها.

وهذا هو الإسناد الذي عناه النحويون بقولهم: هو (تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة)(١).

---

(١) شرح المفصل: ١/ ٢٠.

ويسمى: تركيب الإسناد(١).

وهناك نوع آخر من التركيب: هو تركيب الإفراد، وهو (أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معدي كرب، وحضرموت)(٢).

فالتركيب أنواع ثلاثة:

أ- المركَّب الإضافي:

وهو المكون من مضاف ومضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن، أضيفت الأولى إلى الثانية، فصارتا مثل الكلمة الواحدة.

ب- المركَّب الإسنادي:

وهو المحكي من جملة، وهو أن تركب كلمتين تنسب إحداهما إلى الأخرى، ويتركب إما من جملة فعلية (فعل مع فاعله)، نحو: جاد المولى، وجاد الحق، أو (فعل مع نائب فاعله)، نحو: سُرَّ مَنْ رَأَى. وإما من جملة اسمية: مبتدأ وخبر، نحو: زيد المنطلق، إذا سُمِّيَ به شخص، فنقول: (جاء زيدٌ المنطلق، ورأيت زيدٌ المنطلق، ومررت بزيدٌ المنطق).

ج- المركَّب المزجي:

وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة، نحو: شاهدتُ بعلبكَ، ومرَرْتُ بحضرموتَ.

---

(١) شرح المفصل: ١/ ٢٠. قال ابن يعيش: «وإنما عبّر بالإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أن الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهْي والاستفهام، فكلُّ خَبر مسندٌ، وليس كل مسند خبرًا، وإن كان مرجعُ الجميع إلى الخبر من جهة المعنى؛ ألا ترى أنّ معنى قولنا: «قُمْ»: أَطْلُبُ قِيامَك. وكذلك الاستفهامُ والنهي، فاعرفه».

(٢) شرح المفصل: ١/ ٢٠.

أقسام الكلمة

تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف.

الأول: الاسم(١):

وهو الكلمة التي تدل بذاتها على شيء محسوس أو غير محسوس، وليس الزمان جزءًا من دلالتها، وقد تدل على إنسان، نحو: محمد، وعلي، أو حيوان، نحو: جمل، وفرس، أو جماد، نحو: قصر، وباب، أو نبات، نحو: فُلّ، وشجرة.

علامات الاسم:

يُعْرَف الاسم بما يلي من العلامات:

أ- الجر:

إما بالحرف، وإما بالمضاف، ويجتمع كل ذلك في نحو: (مررت بغلام زيد الفاضل)، فـ(غلام) مجرور بالحرف، و(زيد) مجرور بالمضاف. ومَنْ جَعَل (زيد) مجرورًا بالإضافة كابن عقيل فَذَهَب إلى أن العامل معنوي، والصواب أنه لفظي وهو المضاف كما ذكرنا، أما (الفاضل) فجعله ابن عقيل نعتًا لزيد فجرَّهُ بالتبعية، والصواب أنه مجرور بالعامل في المتبوع وهو (الباء) مِنْ: (بغلام)، و(الفاضل) نعت لغلام.

ب- التنوين:

وهو نون ساكنة(٢) تلحق(٣) آخر(٤) الاسم لفظًا ووصلًا، وتفارقه خطًّا ووقفًا،

---

(١) عرَّفَهُ ابن عصفور بقوله: «هو لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه». شرح المقرب: ١/ ٤٥.

(٢) أخرج النون من ضيفن، ففيها نونان: الأولى متحركة، والثانية تنوين، وتقال للطفيلي كما قال الشاعر:
إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ١٤٨

(٣) أي أنها نون زائدة، ليست من أصل بنية الكلمة ولا من حروفها الأصلية.

(٤) خرج به ما يلحق الأول كانفلق أو الأثناء كمنتصر.

لغير توكيد، نحو: زيدٌ[١]، ونحو: مررت بسيبويه وسيبويهٍ[٢] آخر، ونحو: مسلماتٍ[٣]، ونحو: حينئذٍ[٤]، في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

جـ - النداء:

والمراد بالنداء: أن تكون الكلمة مناداة، مثل: (يا زيدُ)؛ إذ يدل النداء على أن المنادى اسم.

د- (أل):

والمراد بها المعرِّفة، نحو: الكتاب، والقلم، والدرس، دون (أل) الموصولة، وهي التي تدخل على مشتق، وإنما كان التعريف خاصًّا بالاسم؛ لأن الاسم يُخْبَرُ عنه، والمُخْبَرُ عنه لا يكون إلا معرفة، والفعلُ خبرٌ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة، ولا يصحّ أيضًا تعريف الحرف؛ لأنه

---

(١) وهو تنوين التمكين اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله، وأنه لم يُشْبه الحرف فيُبْنَى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، ويُسَمَّى تنوين الأمكنية أيضًا، وتنوين الصرف.

(٢) وهو تنوين التنكير اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها.

(٣) وهو تنوين المقابلة: أي مقابلة النون في جمع المذكر السالم، قال في النحو الوافي: «إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلًا على أن ذلك الاسم قد تمّ، واستكمل حروفه، كما فى نحو: محمدٌ مسافرٌ، أمينٌ مهذبٌ، حليمٌ عالمٌ. لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالمًا فنقول: المحمدون مسافرون، الأمينون مهذبون، الحليمون عالمون؟ لمَ لمْ يبقَ فى الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد؟ يرى النحاة أنه قد اختفى، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع. ولما كانت غير موجودة إلا فى جمع المذكر السالم، دون الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين. (جمع المؤنث السالم وملحقاته) -وكلاهما جمع سلامة- كان من الإنصاف أن يزاد التنوين فى الثاني، ليكون مقابلًا للنون فى جمع المذكر السالم، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية» أي أن تنوين المقابلة إرضاء للمرأة، فكما أننا حذفنا التنوين في (مسلم) وعوضنا عنه النون، فكذلك التنوين في (مسلمات) يقابل النون في جمع المذكر السالم.

(٤) وهو تنوين العِوَض، ويَلْحَقُ الاسم عوضًا عن محذوف، والتقدير في هذا المثال: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ أي: حين بلغت الروح الحلقوم.

لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف (أل) مختصة بالاسم(١).

هـ - الإسناد إليه:

وذلك بأن تنسب لاسم ما تحصل به الفائدة، تقول: جاء زيد، فـ: زيد: اسم، بدليل إسناد الفعل إليه، أي: أخبرت عنه بالمجيء. وتقول: سعدت، فنسبة السعادة للتاء التي للفاعل يدل على اسميتها، وهي مضمومة للمتكلم، ومفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة.



أقسام الاسم

أولًا: باعتبار الظهور وعدمه:

ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- مُظْهَر (ظاهر):

وهو ما كان واضح الدلالة على مفهومه، سواء أكان معرفة أم نكرة، دالًّا على: حيوان، أو جماد، أو نبات، أو غير ذلك.

ب- مضمر:

سواء أكان ضمير **متكلم** كـ: أنا، ونحن، أم ضمير **مخاطب** نحو: أنت، وأنتم، أم ضمير **غيبة**، كـ: هو، وهي، وهو في كل حالة يحتاج إلى ما يفسره ويوضِّحه.

جـ - مبهم:

كـ: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وسميت مبهمة؛ لأن دلالتها غير واضحة إلا بشيء خارجي، هو في اسم الإشارة: ما يصاحبه من إشارة حسية، وفي

(١) شرح المفصل: ١/ ٢٥.

الاسم الموصول: صلة الموصول، واقتصر «الأزهري» في شرح الآجُرُّومية على اسم الإشارة، فلم يدخل الموصول في المبهم، واعترض عليه الشُّرَّاح.

ثانيًا: باعتبار التذكير والتأنيث:

ينقسم إلى: مذكر، ومؤنث.

١- الاسم المذكر:

وهو ما دل على ذكر، ويُشَارُ إليه باسم الإشارة هذا، نحو قولك: هذا رجل، وهذا فرس، وهذا كتاب.

٢- المؤنث:

وهو ما دل على أنثى، ويشار إليه باسم الإشارة «هذه»، وهو نوعان:

أحدهما: المؤنث الحقيقي: وهو الذي يلد ويتناسل، ولو كان تناسله عن طريق البيض والتفريخ، ولا بد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة، أو مقدَّرة، مثل: سكينة، وسلمى، وهند، وبقرة، ويمامة.

والآخر: المؤنث المجازي؛ وهو الذي لا يلد ولا يتناسل، سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة تأنيث **ظاهرة**، كـ: سفينة، ومائدة، أم **مقدرة**، مثل: شمس، ودار. والسبيل إلى معرفة تأنيث الكلمة (تأنيثًا مجازيًّا) هو السماع الوارد عن العرب.

علامات التأنيث:

أ- تاء التأنيث الظاهرة أو المقدرة، في مثل: (عزيزة - أرض). ولا يقدر من علامات التأنيث إلا التاء، ودليل كون التاء مقدرة هو رجوعها في التصغير، نحو: أرض: أُرَيْضَة، دار: دُوَيْرَة.

ب- ألف التأنيث المقصورة، في مثل: (حُبْلَى - بشرى - سلوى - رضوى).

جـ- ألف التأنيث الممدودة، في مثل: (عاشوراء - حسناء - علياء).

د – عود الضمير مؤنثًا على الكلمة، مثل: الأثواب الجديدة لبستها، فمجيء الضمير (ها) مؤنثًا دلَّ على أن الأثواب مؤنثة.



أقسام المؤنث

وينقسم المؤنث عند بعضهم إلى أربعة أقسام:

أ- مؤنث لفظي ومعنوي:

وهو ما دل على مؤنث حقيقي، ولحقته علامة التأنيث، مثل: فاطمة، وسُعْدَى، والخنساء.

ب- مؤنث معنوي فقط:

وهو ما دل على مؤنث حقيقي، ولم تلحقه علامة التأنيث، مثل: سعاد، وهند، ونوال، وزينب.

جـ - مؤنث لفظي فقط:

وهو ما دل على مذكر، ولحقته علامة التأنيث، مثل: عنترة، وحمزة، وطلحة، وعُتْبَة، ومعاوية.

د- مؤنث مجازي:

وهو ما دل على مؤنث غير حقيقي، وعاملته العرب مجازًا معاملة المؤنث، مثل: الشمس، والأرض، ودار، وعين، وصحراء، ومنضدة.



الثاني من أقسام الكلمة: الفعل

تعريفه:

الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان[1]، ومعنى هذا أن الفعل هو: ما يدل على الحدث مقترنًا بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لذا فالفعل ثلاثة أنواع:

١- **الفعل الماضي**: وهو ما دلَّ على حدوث الفعل في الزمن الماضي قبل زمن التكلم، كـ: ضرب، وشرب، وبزغ، وغزا.

٢- **المضارع**: وهو ما دَلَّ على حدوث الفعل في الزمن الحاضر، أو المستقبل، نحو: يضرب، يشرب، ينطلق، تدري.

٣- **الأمر**: وهو ما دلَّ على طلب حدوث الفعل في الزمن المستقبل، نحو: اكتبْ، ذاكرْ، ولكل نوع منها علامات تميِّزُه من غيره.



علامات الفعل الماضي

للفعل الماضي علامتان:

أ - أن يقبل في آخره تاء التأنيث الساكنة، مثل: نجحتْ، واستقامتْ، ونالتْ.

ب- أن يقبل في آخره تاء الفاعل المتحركة، مثل: أتيتُ للمتكلم، و: أحسنتَ للمخاطب، و: رأيتِ للمخاطبة.



علامات الفعل المضارع

وعلامة الفعل المضارع: أن يقبل واحدة مما يأتي:

أ – دخول أدوات النصب عليه، مثل: يسرني أن تنجحَ، ولن يفلتَ مهمِلٌ من العقاب.

---

(١) شرح المقرب: ١/ ٤٥.

ب- دخول أدوات الجزم عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

جـ- أن يقبل السين في أوله، مثل قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦].

د- أن يقبل دخول: «سوف» عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان: ٧٧].

هـ - أن تتصل به نون التوكيد مثل: لأستسهلنَّ الصَّعب.

وهذه العلامة لا تخص المضارع، بل هي علامة لفعل الأمر أيضًا، بشرط دلالة الفعل على الطلب.

وللمضارع باعتبار أوله حالتان:

أ- يُضَم أوله إن كان الماضي منه أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولًا، نحو: دحرج، ومضارعه: يُدَحرج، أم كان بعضها زائدًا، نحو: أَكْرَم، ومضارعه: يُكْرِم.

ب- يُفْتح أوله إن كان ماضيه أقل من أربعة أحرف، مثل: كتب يكتب، أو أكثر من أربعة أحرف نحو: انطلق ينطلق.

❁❁❁

علامات فعل الأمر

ومن علاماته: الدلالة على الطلب، مع قبول ياء المخاطبة، أو نوني التوكيد: الثقيلة أو الخفيفة، قال تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقال: ﴿ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى﴾ [النحل: ٦٩]، فالأفعال: كلي، واشربي، وقري، واسلكي: للأمر، والدليل على ذلك قبول ياء المخاطبة، مع الدلالة على الطلب.

وقبول الفعل لنوني التوكيد – مع دلالته على الطلب بصيغته – الخفيفة، نحو: أقبِلَنْ، والثقيلة نحو: أقبِلَنَّ.

فإن دلَّت الكلمة على الطلب دون قبول ياء المخاطبة، أو إحدى نوني التوكيد كانت اسم فعل، مثل: (صَهٍ) بمعنى: اسكت، و(مَهٍ) بمعنى: اكفف، ومن أفعال الأمر: هَلُمَّ، هات، تعال، وفيها الخلاف كالتالي:

١- هلمَّ:

وفيها لغتان:

الأولى: اسم فعل أمر بمعنى «ائت» إذا التزمت حالة واحدة ولم تُسْنَد إلى الضمائر، ولا يختلف لفظها، سواء أُسْنِدَت لمفرد، أو لجماعة، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ١٨]، أي: ائتوا إلينا، وهي لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يقولون: هلُمَّ للواحد، والاثنين، والجماعة بلفظ واحد[١].

الثانية: فعل مثل سائر الأفعال، فتلحقها الضمائر بحسب مَنْ هي مسندة إليه، فيقال: هلمَّ، هلمُّوا، وهي لغة بني تميم؛ «لأنهم يقولون للواحد: هلُمَّ، وللاثنين: هلُمَّا، وللجماعة: هلموا، ولجماعة النسوة: هلمُمْنَ، وللواحدة: هَلُمِّي.

٢- هات:

تقول: هاتِي، هاتيا، هاتين، هاتوا، والتاء مكسورة دائمًا إلا في (هاتُوها).

٣- تعال:

تقول: تعالَيْ، تعاليا، تعالَوا، تَعَالَيْنَ، واللام مفتوحة دائمًا، ودلالة هاتين الكلمتين: هات، تعال، على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة دليل على كونهما فعل أمر.

❁❁❁

(١) المقتضب، للمبرد: ٣/ ٢٥، وينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ٥٢٩.

الثالث من أقسام الكلمة: الحرف

وهو لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه(١).

وعلامة الحرف أنه لا يَقْبَل شيئًا من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل، مثل: هل، ولم، وفي.



أنواع الحروف

والحروف ثلاثة أنواع:

أ- نوع مختص بالأسماء:

لا يدخل إلا عليها، فيعمل فيها، وهي: حروف الجر، ولذلك جُعِلَ حَرْفُ الجر علامة على أن ما بعده اسم؛ لأن الجر خاص بالأسماء.

ب- نوع مختص بالأفعال:

لا يدخل إلا عليها فيعمل فيها وهو: أدوات الجزم وأدوات النصب، مثل قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، فكل مِنْ (لم)، (لن) حرفان؛ لأنهما عملا الجزم والنصب فيما بعدهما من الأفعال.

جـ- نوع مشترك يدخل على الأسماء والأفعال:

مثل: هل، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان:١]، فقد دخل الحرف «هل» على الفعل، وقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فقد دخل الحرف: «هل» على الاسم، و(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ

(١) شرح المقرب، لابن عصفور ١/ ٤٥.

يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، حيث دخلت (ما) على الفعل، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] فقد دخلت (ما) على الاسم.

والحروف قليلة في بنيتها، وهي من الأحادية إلى الخماسية، وهي في اللغة العربية لا تكاد تبلغ المئة.

باب المعرب والمبني

أولاً: البناء

تعريفه:

البناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يُرَاد بها الثبوت.

وفي اصطلاح النحويين: ما لا يتغير شكل آخره ولو اختلفت العوامل الداخلة عليه، أو هو ما لا يتغير شكل آخره مهما تغيَّر موقعه في الكلام، فالهمزة في هؤلاء مكسورة دائمًا، ولو اختلفت العوامل، مثل: جاء هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ، ففي المثال الأول: وقعت كلمة هؤلاء مبنية في محل رفع فاعل، ومع ذلك لزم آخرها الكسر، فهي: مبنية على الكسر في محل رفع فاعل، وفي الثاني: وقعت مفعولًا به مبنيًّا في محل نصب، ومع ذلك لزم آخرها الكسر، فهي: مبنية على الكسر في محل نصب، وفي المثال الثالث: وقعت اسمًا مبنيًّا في محل جر، ومع ذلك لزم آخرها الكسر، فهي: مبنية على الكسر في محل جر.

فكلمة «هؤلاءِ» مبنية للزوم آخرها حالة واحدة في كل التراكيب.

والمبني هو: اللفظ الذي دخله البناء.



المبني من الكلمات

أولاً: الحرف:

والحروف كلها مبنية «وهذا ما عليه الإجماع؛ إذ ليس فيه ما يقتضي الإعراب؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب»(١)؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، بعد وضعه في جملة.

والحروف مبنية على ما يُلْفَظ به آخرها، فتُبْنَى على السكون إذا كان آخرها ساكنًا، نحو: (مِنْ، وكَمْ، وعَنْ)، وتُبْنَى على الفتح إن كان آخرها مفتوحًا، نحو: (إنَّ، لكنَّ، رُبَّ)، وتُبْنَى على الضم إذا كان آخرها مضمومًا، نحو: (منذُ).

قال ابن مالك:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

واختلفوا في بعضها؛ هل هي أسماء، أم حروف، ومنها: (إذما)، و(مهما)؟ ورجح ابن هشام أنها أسماء(٢).

و(ما) المصدرية، و(لما) الرابطة، ورجح ابن هشام أنهما حرفان(٣).

ثانيًا: الفعل الماضي:

وله أحوال:

١ - البناء على الفتح:

إذا كان **صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء**، مثل: صافحَ محمد ضيفه، وجلسَ الضيف في الحجرة، **أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة**، مثل: قالَتْ هند الحق، أكرمت

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٦٥.

(٢) يُنْظَر: مغني اللبيب (إذ ما): ١/ ٨٧، (مهما): ١/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ما) المصدرية: ١/ ٣٠٥، (لما): ١/ ٢٨١.

فاطمة جاريَتَها، **أو اتصلت به ألف الاثنين**، مثل: الشاهدان قالا الحق، والمحمدان ضربَا اللص، فيعرب كل من: (صافحَ، جلسَ، قالَ، نالَ، ضربَ) فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الفتح.

٢- البناء على السكون:

يُبْنَى على السكون إذا **اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو تاء الفاعل**، مثل: فرحْتُ بالنجاح، وشكرْتُ الله على التوفيق، أو **(نا) الدالة على الفاعلين**، نحو: خرجْنا في رحلة طيبة، وركبنا سيارة فاخرة، أو **(نون النسوة)**، نحو: الطالبات الْتَحَقْنَ بالجامعة، وفُزْنَ في المسابقة، فيُعْرَب كل من (فرح، شكر) فعلًا ماضيًا مبنيًّا على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وكذلك كل من (خرج، ركب) يُعْرب فعلًا ماضيًا مبنيًّا على السكون لاتصاله بـ: (نا) الدالة على الفاعلين، وكذلك كل من: (التحق، فاز) يعرب فعلًا ماضيًا مبنيًّا على السكون لاتصاله بنون النسوة.

ولك أن تقول - في إعراب ما سبق - مبني على فتح مقدَّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض؛ لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهي الفعل مع الفاعل؛ لأن تاء الفاعل لما اتصلت بالفعل نزلت منه منزلة الجزء؛ لشدة اتصالها بفعلها.

٣- البناء على الضم:

يُبْنَى الفعل الماضي **على الضم إذا اتصلت به: واو الجماعة**، مثل: الجنود خرجُوا للجهاد، وضربُوا رؤوس الأعداء، فـ: (فخرجُوا، وضربُوا) كل منهما يُعْرَب فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الضم، لاتصاله بواو الجماعة، أو مبنيًّا **على فتح مقدر على آخره** منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.

٤ - البناء على الفتح المقدَّر:

يبنى الفعل الماضي **على الفتح المقدَّر إذا كان معتل الآخر بالألف**، نحو: نادى المنادي للجهاد، وعادى عليٌّ أخاه، فكلٌّ من (نادى، عادى) يُعربُ فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الفتح المقدر؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

ثالثًا: فعل الأمر:

وله أربعة أحوال، تفصيلها كالآتي:

١ - البناء على السكون:

يُبْنَى على السكون في الحالين الآتيين:

أ- إذا كان صحيح الآخر -أي: غير معتل الآخر- **ولم يتصل بآخره شيء** -أي: لم يتصل به ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المخاطبة-، مثل: «اكتبْ» فعل أمر مبني على السكون، ونحو قولك: اعملْ لدنياك وآخرتك، واجتهدْ في طلب العلم، فكل من (اعملْ، اجتهدْ) فعل أمر مبني على السكون؛ لعدم اتصاله بشيء.

ب- إذا اتصلت به نون النسوة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، و﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فكل من (قلن، قرن) فعل أمر مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة.

٢ - البناء على حذف النون:

يُبْنَى فعل الأمر على حذف النون في الحالات الآتية: إذا اتصلت به:

أ- واو الجماعة، نحو: قوموا يا رجال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو قوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، فيقال في كل فعل من الأفعال السابقة (قوموا - كلوا - اشربوا- اركعوا - اسجدوا - اعبدوا - افعلوا): فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ب- **ألف الاثنين**، نحو: قوما، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣] فـ(قوما - اذهبا) فعلا أمر مبنيان على حذف النون لاتصالهما بألف الاثنين، وألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

جـ- **ياء المخاطبة**، نحو: قومي يا فتاة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا﴾[مريم: ٢٦]، فالأفعال (قومي - كلي - اشربي - قري) كلها أفعال أمر مبنية على حذف النون لاتصالها بياء المخاطبة، وياء المخاطبة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٣- البناء على حذف حرف العلة من آخره:

وذلك إذا كان معتل الآخر، نحو: اخْشَ الله يا رجل، واسْعَ في الخير يا فتى، ونحو قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ونحو قوله: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، فيقال في الأفعال: (اخش، اسع، اقض، ادع) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر.

٤- البناء على الفتح:

وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة، نحو: احفظَنَّ درسَك، وأقبلَنَّ على الامتحان بجدٍّ، أو الخفيفة، نحو: احفظنْ درسَك، وصاحبنْ كريمَ الأخلاق، ويُقال في الأفعال: (احفظَنَّ، وأقبلَنَّ، واحفظَنْ، وصاحبَنْ): فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف مبنيّ لا محل له من الإعراب، ومنهم من ذهب إلى أنه مبني على السكون المقدر، قال في النحو الوافي: «ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة، إذ يقول: فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد»[1].

---

(١) النحو الوافي (١/ ٨٠).

رابعًا: الفعل المضارع:

ويُبنى على النحو التالي:

١ - البناء على الفتح:

إذا اتصل الفعل المضارع اتصالًا مباشرًا بإحدى نوني التوكيد -الثقيلة، أو الخفيفة- فإنه يُبْنَى على الفَتْح، والاتصال المباشر ضابطه أن يكون مبنى الفعل مسندًا إلى الواحد لا إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وإلا كان معربًا، مثال ذلك: لأحافظن على الصلاة في وقتها، فالفعل (لأُحَافظَنَّ): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ونحو قوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، فالفعلان (يُنْبَذَنَّ، أكيدَنَّ) كل منهما فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

أما إذا لم يكن الفعل مباشرًا للنون، فإنه يكون معربًا، كأن يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وقد يكون هذا ظاهرًا كما في ألف الاثنين، أو مقدرًا كما في واو الجماعة، وياء المخاطبة.

أ- مثال اتصاله بألف الاثنين: (لتنجحانِّ)، ونحو قولك: (هذان الطالبان ليقومانِّ بعملهما) فالفعلان (تنجحانِّ، ويقومانِّ) أصلهما (تنجحانِ + نَّ، يقومانِ + نَّ) وهي نون التوكيد الثقيلة التي هي نونان، فحُذِفَت نون الفعل للتخفيف، ونقول في إعرابهما: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لالتقاء الأمثال، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: حرف توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لكنه كُسِر هنا للمأثور عن العرب.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] نقول في إعرابه: تتبعان: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير مبني

على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لكنه كسر هنا مراعاة للمأثور عن العرب.

ب- مثال اتصاله بواو الجماعة: قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

قال أحمد محمود بن عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَتُبْلَــــوُنَّ أصــــلها لَتُبْلَــــوُونْ	ووزْنُهَــا عنــد النحــاة تُنْـصَرُون
فقَلَبُـــوا الْـــوَاوَ الأَوَلَّ أَلِفَـــا	ولالْتِقَـــاءِ الـــساكنين حُـــذِفَا
وحـــذف نـــون رفعـــه للأُخـــرى	أي نـــون توكيـــدٍ يُـــتِمُّ الأمْـــرَا

- **لتبلوُنَّ**:

أ- قلبوا الواو الأولى ألفًا؛ لأنه إذا تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها وجب قلبه ألفًا، فصارت: لتبلاوْنَنَّ.

ب- ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وإن يكن السابق لينا فحذفه أحق، فصارت: لتبلَوْنَنَّ.

جـ - ثم حذفت نون الرفع لأنها اجتمعت مع نون التوكيد؛ لئلا يتوالى ثلاثة أمثال، فصارت: لتبلوْنَّ.

د- ثم التقى ساكنان هما: واو نائب الفاعل، ونون التوكيد، فلو أعملنا قاعدة حذف اللين التي سبقت لم يوجد ما يدل على أن الفعل مسند إلى واو الجماعة، ولا يجوز الحذف بلا دليل فحركنا الواو بحركة مناسبة وهي الضم ليسلم من الحذف ونتخلص من التقاء الساكنين.

جـ - مثال اتصاله بياء المخاطبة: لتنجحِنَّ، فأصلها: (تنجحين + ن):

- حذفت نون الفعل؛ كراهة توالي الأمثال، فالتقى ساكنان.

- حذفت ياء المخاطبة لدلالة الكسرة قبلها عليها، فصارت: تنجحِنَّ(١).

٢- البناء على السكون:

يُبْنَى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به (نون النسوة)، مثل: يَقُمْنَ، فهو فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فيرضعن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

﴿أَن ﴾	حرف مصدري ونصب، مبني على السكون، لا محل له من
﴿يَعْفُونَ ﴾	فعل مضارع، مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النِّسوة، في محل نصب بـ«أن»، ونون النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

خامسًا: بعض الأسماء المبنية:

١- **الضمائر**، مثل: أنا، أنت، هو، ... وسيأتي ذكرها.

٢- **أسماء الإشارة**، مثل: هذا، هذه، هؤلاء، ... ويستثنى من ذلك هذان، هاتان، فهما معربان ... وسيأتي ذكر ذلك.

٣- **الأسماء الموصولة**، مثل: الذي، التي، ...، وسيأتي الحديث عن ذلك.

٤- **أسماء الشرط**، وهي: إما حروف، مثل: إن، لو، إذ ما، عند ابن هشام. وإما أسماء، وهي الباقي، عدا (أي) فهي معربة.

(١) التطبيق النحوي. د. عبده الراجحي، ص ٣٣.

٥- **أسماء الاستفهام**، وكل الكلمات التي تستعمل في الاستفهام أسماء ما عدا كلمتين هما: هل، والهمزة، فهما حرفان، وكل أسماء الاستفهام مبنية ما عدا كلمة واحدة هي (أي)، فهي معربة غالبًا.

٦- **الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر**، ما عدا اثني عشر، واثنتي عشرة؛ فإن الجزء الأول منهما معرب، والثاني مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وليس هذا موضع إعرابها.

٧- **ما رُكِّبَ من الظروف**، مثل: ليلَ نهار، صباحَ مساء.

٨- **أسماء الأفعال**، وسيأتي الكلام عنها.

٩- **اسم لا النافية للجنس**، إذا كان مفردًا، وسيأتي بيانه.

١٠- **المنادى**، إذا كان نكرة مقصودة أو علمًا مفردًا، وسيأتي بيانه.

١١- **أسماء متفرقة**، لا يجمعها باب واحد، مثل:

أ- **العلم المختوم بـ «ويه»** مثل: (سيبويه)، (نفطويه)، (حمارويه) فنقول: كتب سيبويه كتابًا، فسيبويه: علم مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

ب- **ما كان سبًّا للمؤنث على وزن فَعَال**، ولا يكون إلا في النداء، ويُبْنَى على الكسر، مثل: خباثِ، فـ (خَبَاثِ): منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر في محل نصب على المفعولية.

جـ - **ما جاء على وزن فَعالِ اسم فعل أمر**، ويُبْنَى على الكسر، مثل: حَذارِ، من فعل الأمر (احذر).

د- **ما كان علمًا على المؤنث، على وزن فَعَال**، مثل حَذامِ، سَجاحِ، قطام، وله إعرابان:

الأول:أنه يُبْنَى على الكسر مطلقًا، وعليه أهل الحجاز.

* **مثال الرفع**: جاءت حذام، نقول في إعرابها: «جاء» فعل ماض مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء للتأنيث ضمير متصل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، حذام: علم مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

* **مثال النصب**: رأيت حذامِ، فـ: حذام: علم مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

* **مثال الجر**: مررت بحذامِ، فـ: حذام: علم مبني على الكسر في محل جر.

الثاني: أنه يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذه لغة بني تميم[١].

هـ - **كلمة (أمس)**، إذا دلت على اليوم السابق مباشرة، ففيها إعرابان:

الأول: البناء على الكسر مطلقًا، وهذه لغة أهل الحجاز.

* **مثال الرفع**: مضى أمسِ، فأمسِ: فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

* **مثال النصب**: اعتكف محمد أمسِ، فـ أمسِ: مفعول فيه (ظرف) مبني على الكسر في محل نصب.

* **مثال الخفض**: ما رأيته مُذْ أمسِ، فـ أمسِ مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

الثاني: إعراب الممنوع من الصرف -وهي لغة بني تميم- وتكون الضمة علامة الرفع، وتكون الفتحة علامة النصب والجر، تقول: مضى أمسُ، واعتكفَ أمسَ، وما رأيته مذ أمسَ.

١٢- بعض الظروف، مثل: (إذْ، الآنَ، حيثُ، إذا)، فتُبنى (إذْ) على السكون، و(الآن) على الفتح، و(حيثُ) على الضم، و(إذا) على السكون.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٦٥.

إذ ظرف للزمن الماضي: مثل قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٨٦]. وإذا ظرف للزمن المستقبل، مثل: (يزهر الشجر إذا أقبل الربيع).

١٣- **الظروف المبهمة التي قُطِعت عن الإضافة لفظًا لا معنًى**، مثل: (فوقَ، تحتَ، أمامَ، خلفَ، قبلَ، بعدَ) فمثل هذه الظروف إذا حذف المضاف إليه، ونُوِيَ معناه في نفس المتكلم استحق البناء على الضم في هذه الحالة، مثل: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[الروم: ٤].

والمبني يقال في إعرابه: إنه مبني على حركة آخره.

- فالمضموم يُبْنَى على الضم، نحو: حيثُ.
- والمفتوح يبنى على الفتح، نحو: الآنَ.
- والمكسور يُبْنَى على الكسر، نحو: حذامِ.
- والساكن يُبْنَى على السكون، نحو: مَنْ.



ثانيًا: الإعـراب

تعريفه:

لغة: الإبانة، يقال: أَعْرَبَ الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث النبي ﷺ: «**والثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها**»(١).

ومعنى تعرب عن نفسها؛ أي: تذكر رأيها قبولًا أو رفضًا.

والمعرب: هو اللفظ الذي يدخله الإعراب.

والإعراب: هو ما يتغير شكل آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، أو: هو ما يتغير شكل آخره بتغير وضعه في الكلام، نحو: زيد، في قولك: جاء زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، ألا ترى أن آخر كلمة (زيد) قد تغير لتغيُّر العوامل الداخلة عليه. ففي المثال الأول: وقعت فاعلًا فتعيَّن الرفع، وفي المثال الثاني: وقعت مفعولًا به فتعيَّن النصب، وفي المثال الثالث: سُبِقَت بحرف جر فتعين الخفض، فـ: زيد –إذًا– كلمة معربة لتغيُّر آخرها.

ولو كان التغيُّر في غير الآخر لم يكن إعرابًا، مثل: (فَلس) فإذا صَغَّرْته قلت: (فُلَيْس)، وإذا جمعتَهُ جمع تكسير قلت: (فلوس)، فذلك لم يكن إعرابًا؛ لأن التغيُّر ليس في آخر الكلمة، وإنما في صيغتها.

ومنهم من عَرَّفَ الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلة آخرها(٢).

فالإعراب: هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة، وتحدد موقعها الإعرابي من الجملة، أي: تحدد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين،

---

(١) همع الهوامع: ١/ ١٣.

(٢) شرح الأشموني: ١/ ٥٤ بتصرف.

ولما كان موقع الكلمة الإعرابي يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك.

مثال: ذهب محمد إلى المدينة صباحًا.

نرى أن كلمة (محمد) مرفوعة وعلامة رفعها هي الضمة، وهي علامة إعرابها التي تدل على موقعها أو وظيفتها وهي كونها فاعلًا، فكلمة (محمدٌ) هي المعرب، والفعل (ذهب) هو العامل، و(**الضمة**) هي علامة الإعراب.

وكذلك كلمة (المدينة) اسم مجرور وعلامة الجر هي الكسرة، فهو معرب، والعامل هو الحرف (إلى)، و(**الكسرة**) هي علامة الإعراب.

وكلمة (صباحًا) ظرف منصوب وعلامة النصب هي الفتحة، فهي اسم معرب، والعامل فيه هو الفعل (ذهب)، و(**الفتحة**) هي علامة الإعراب.

وكل اسم من هذه الأسماء المعربة معمول للعامل الذي عمل فيه الإعراب، فالإعراب –إذًا– له أركان لا بد أن تكون محيطًا بها عند إعرابك للكلمة، وبيانها كالتالي:

أركان الإعراب:

١- العامل:

وهو الذي يجلب العلامة، كـ (ذهب) في المثال السابق، فإنها عملت الرفع في (محمد)، والنصب في (صباحًا).

٢- المعمول:

وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة، نحو: (محمد، صباحًا، المدينة).

٣- الموقع الإعرابي:

وهو الذي يحدد معنى الكلمة، أي: وظيفتها، مثل: الفاعلية، والمفعولية، والظرفية، وغيرها.

٤ – العلامة:

وهي التي ترمز إلى كل موقع إعرابي على ما تعرفه في أبواب النحو(١)، ظاهرة أو مقدرة، أصلية أو فرعية.

أنواع الإعراب:

والإعراب أربعة أنواع: وهي الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو: الرفع، والنصب.

٢- ما يختص بالأسماء، وهو: الجر.

٣- ما يختص بالأفعال، وهو: الجزم.

علامات الإعراب:

هناك نوعان من علامات الإعراب:

الأول: علامات أصلية:

وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

الثاني: علامات فرعية(٢):

وهي منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنين في الأفعال.

---

(١) التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ص ١٦.

(٢) الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والحروف فرع عليه، وإنما كانت الحركات هي الأصل لسببين:

أحدهما: أنها أخف وأقل من الحروف.

والثاني: أنه لما كانت الكلمات مركبة من حروف جعلت العلامات بالحركات دون الحروف؛ للمغايرة بين تركيب الكلمة والعلامة الدالة على معناها. انظر: ابن يعيش: ١/ ٥١ بتصرف.

الإعراب	العلامة الدالة عليه
الرفع	- الألف في المثنى. - الواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة. - ثبوت النون في الأفعال الخمسة.
النصب	- الياء في المثنى، وجمع المذكر السالم. - الألف في الأسماء الخمسة. - الكسرة في جمع المؤنث السالم. - حذف النون في الأفعال الخمسة.
الجر	- الياء في المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة. - الفتحة في الممنوع من الصرف.
الجزم	- حذف النون في الأفعال الخمسة. - حذف حرف العلة في الأفعال المعتلة.

ويأتي بيان هذا في أبوابه على ما هو آت:

أولاً: الأسماء الستة

الأسماء الستة هي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هَنُ (كناية عن شيء يُسْتَقْبُح ذكره).

إعرابها: تكون الواو علامة الرفع نيابة عن الضمة، وتكون الألف علامة النصب نيابة عن الفتحة، وتكون الياء علامة الجر نيابة عن الكسرة، فهي معربة بعلامات فرعية في الأحوال الثلاثة.

وهذه هي اللغة المشهورة في إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابةً عن الحركات، وتسمى هذه اللغة لغة الإتمام.

شروط إعرابها بالحروف:

ويُشْتَرطُ في إعرابها بالحروف ستة شروط:

١- أن تكون مفردة:

فإذا ثُنِّيَتْ أُعْرِبَتْ إعراب المثنى، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا. مثال: جاءني أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، وإن جُمِعت جمع تكسير أُعْرِبَت بالحركات على الأصل، نحو: جاءني آباؤك، ورأيت آباءَكَ، ومررت بآبائِكَ.

٢- أن تكون مكبَّرة:

فلو صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ إعراب المفرد -أي: بالحركات-، نحو: هذا أُخَيُّكَ، ونصرت أُخَيَّكَ، ومررتُ بأُخَيِّكَ.

فَأُخَيُّكَ: مرفوعة وعلامة الرفع هي الضمة في المثال الأول، ومنصوبة وعلامة النصب هي الفتحة في المثال الثاني، ومجرورة وعلامة الجر هي الكسرة في المثال الثالث.

٣- أن تكون مضافة:

فإن لم تضف، مثل: (أب، أخ) أُعْرِبَت إعراب المفرد -أيضًا- نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ.

٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم:

فلو أضيفت لياء المتكلم، مثل: (أبي، وأخي) أُعْرِبَتْ بالحركات المقدرة على ما قبل الياء نحو: سافر أخي، وسلمت على أخي.

٥- يشترط في (فو):

أن تخلو من الميم، وإلا أُعْرِبَتْ بالحركات، نحو: هذا فَمُكَ، إنَّ فَمَكَ نظيفٌ، جرت كلمة الحقِّ على فَمِكَ.

٦- ويشترط في (ذو):

أن تكون بمعنى صاحب، وأن تُضَاف إلى اسم جنس ظاهر، نحو: ذو علم، وذو مال، وذو فضل، والنكرة تسمى اسم جنس عند جمهرة من النحاة، ولا بد أن يكون اسم الجنس اسمًا ظاهرًا، فلا يجوز إضافة (ذو) إلى ضمير يرجع إلى اسم جنس، مثل: الفضل ذوه أنت، وكذلك لا يجوز إضافتها إلى مشتق، نحو: محمد ذو فاضل، ولا إلى عَلَم، نحو: ذو محمد.

وإذا لم تكن (ذو) بمعنى صاحب كانت اسمًا موصولًا عند طيئ، وهذه لا تكون معربة، بل تكون مبنية ويكون آخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو قولك: جاءني ذو قام؛ أي: الذي قام.

مثال ما توافرت فيه الشروط:

مثال الرفع:

قولنا: جاءَ أبوكَ، ويعرب هذا المثال كالآتي:

جاء: فعل ماض مبني على الفتح.

أبوك: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبو (مضاف)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر (مضاف إليه).

ومثال النصب:

رأيتُ أباكَ.

رأيت: رأى: فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع (فاعل).

أباك: أبا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

ومثال الجر:

مررت بأبيكَ:

مررْتُ: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير مبني على الضم في محل رفع (فاعل).

بأبيك: الباء: حرف جر، أبي: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو (مضاف)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر (مضاف إليه).

ومن أمثلة ما اكتملت فيه الشروط: قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]. وقوله: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨].

إعرابان آخران للأسماء الستة:

١ - القصر:

وهو أن تُعْرَب بالألف رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، ومنه قول الشاعر(١):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ففي قوله: (أباها) – الثانية– جاءت مجرورة بالإضافة، وأُتِي فيها بالألف على لغة القصر. تقول: جاء أباه، ورأيت أباه، ومررت بأباه. فكلمة (أباه) في المثال الأول مرفوعة، وفي المثال الثاني منصوبة، وفي الثالث مجرورة، وفي كلٍّ لزمتها الألف وهي لغة القصر، أي: جعلت اسمًا مقصورًا، يُعْرَبُ بحركات مقدرة على آخره(٢).

---

(١) ورد هذا البيت في شرح المفصل: ١/ ٥٣، وشرح الأشموني: ١/ ٧٢، والإنصاف: ١/ ١٨، ومغني اللبيب: ١/ ٣٨.

(٢) ولغة القصر هذه تكون في ثلاثة أسماء وهي: أب، أخ، حم.

٢- النقص:

وهو حذف (الواو، والألف، والياء)، والإعراب بالحركات الظاهرة تقول: هذا أَبُكَ، ورأيت أَبَكَ، ونظرت إلى أَبِكَ. ومنه قول الشاعر(١):

بِأَبِـهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ فِـي الْكَـرَمْ   وَمَـنْ يُـشَابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ

فقوله: (بأبه) جاءت على لغة النقص بحذف الياء منها، وإعرابها أنها مجرورة وعلامة الجر الكسرة، وكذلك قوله: (أَبَهُ) نُصِبَتْ وعلامة النصب الفتحة دون الحروف.

وهذه اللغات أشهرها: الإتمام، ثم القصر، ثم النقص، لكن (هَنُ) ليس له إلا إعرابان، هما:

الإتمام: إذا جاء مضافًا نقول: هذا هنوك، إنَّ هَناك، ومررْتُ بهَنِيكَ. وهو قليل.

النقص: وهو الأشهر، ويُعْرَب بالحركات، نحو: هذا هَنُك، إنَّ هَنَك، ومررت بهنِك، فإذا لم تضف تَعَيَّن النقص، هذا هَنُ.

قال ابن مالك:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْـصِبَنَّ بِـالأَلِفْ   وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ

مِـنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُـحْبَةً أَبَانَـا   وَالْفَـمُ، حَيْـثُ المِـيمُ مِنْـهُ بَانَـا

(أَبٌ)، (أَخٌ)، (حَمٌ)، كَذَاكَ وَ(هَنُ)   وَالـنَّقْصُ فِـي هَـذَا الأَخِيـرِ أَحْـسَنُ

وَفِـي (أَبٍ)، وَتَالِيَيْـهِ يَنْـدُرُ   وَقَـصْرُهَا مِـنْ نَقْـصِهِنَّ أَشْـهَرُ

وَشَـرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ: أَنْ يُـضَفْنَ لَا   لِلْيَـا كَجَـا أَخُـو أَبِيـكَ ذَا اعْـتِلَا

❁❁❁

---

(١) انظر: الإنصاف: ١/ ١٨.

ثانيًا: المثنَّى والملحق به

تعريف المثنى:

هو ما دلّ على اثنين أو اثنتين وأغنى عن المتعاطِفَيْنِ(١).

مثاله: «الزيدان» فإنه يغني عن زيد وزيد، وكذلك فاطمتان فإنه يغني عن فاطمة وفاطمة.

إعرابه:

ويعرب المثنى بالألف رفعًا(٢)، وبالياء نصبًا وجرًّا، تقول:

* جاء الزيدان، فـ (**الزيـدَانِ**): فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين الذي في المفرد.

* رأيت الزيدين، فـ (**الزيْدَيْنِ**): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى.

* مررت بـ (**الزيْدَيْنِ**): الزيدين: اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى.

الملحق بالمثنى:

ضابطه:

كل ما كان على صورة المثنى ولم يستوف شروطه(٣)، وألفاظه هي:

---

(١) زاد السيوطي: «بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه» ينظر: همع الهوامع: ١ – ٤٠.

(٢) كان الأصل أن يرفع بالواو؛ لأن الضمة جزؤها، وينصب بالألف؛ لأن الفتحة جزؤها، وكذلك الجمع ولكنهم رفعوا المثنى بالألف تفريقًا بينه وبين الجمع. ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٣٨.

(٣) شروط المثنى:

١ – أن يكون معربًا، فلا يثنى المبني، نحو: هو، هي. أما هذان، واللتان، فقد وردت عن العرب هكذا معربة.

٢ – أن يكون مفردًا، فلا يثنى جمع المذكر السالم ولا جمع المؤنث السالم.

٣ – أن يكون غير مركب، فلا يثنى نحو: شاب قرناها.

٤ – أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر موافقة تامة في الحروف وعددها وضبطها.

٥ – أن يكون كل من المفردين موافقًا للآخر في المعنى.

٦ – أن يكون له ثان في الكون، فلا تُثَنَّى كلمة شمس.

٧ – عدم الاستغناء عن تسميته بغيره.

١ – اثنان واثنتان:

وسبب إلحاقهما بالمثنى أنهما لا واحد لهما من لفظهما[١]، ويعربان إعراب المثنى.

تقول: حضر اثنان من الطلاب، فـ (**اثنان**) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، فـ (اثنين) مفعول به منصوب وعلامة النصب الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

٢ – كلا وكلتا: كلا «للمذكر»، كلتا «للمؤنث»:

وسبب إلحاقهما بالمثنى دلالتهما على المثنى بلا زيادة.

وتعربان إعراب المثنى بشرط أن تضافا لضمير، فإن أضيفتا لاسم ظاهر أعْرِبَتَا إعراب المقصور؛ أي: (تقدر عليهما علامات الإعراب).

مثال ما توافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوط:

مثال الرفع: جاء الرجلان كلاهما، فـ (كلاهما) توكيد مَعْنَوِيّ مرفوع، وعلامة رَفْعِهِ الألف؛ لأنه مُلْحَق بالمثنى.

مثال النصب: رأيت الرجلين كليهما، فـ(**كليهما**) توكيد معنوي منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

مثال الجر: مررت بالرجلين كليهما، فـ (**كليهما**) توكيد معنوي مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

---

(١) ذكر صاحب الهمع: أن إلحاقهما بالمثنى لغة بني تميم، وهناك من يجعلهما مثنًّى حقيقيًّا ومفردهما اثْن. انظر: الهمع: ١١/ ٤١.

* إضافتهما إلى الاسم الظاهر: وإذا أضيفت (**كلا وكلتا**) إلى الاسم الظاهر أُعربتا إعراب المقصور (بحركات مقدرة على الألف)(١).

مثال:

* جاء كلا الرجلين، (**كلا**) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف.

* رأيت كلا الرجلين، (**كلا**) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

* مررت بكلا الرجلين، (**بكلا**) الباء حرف جر (**كلا**) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذُّر.

(الرجلين) في المواضع الثلاثة: اسم مجرور بالإضافة وعلامة جره الياء.

قال ابن مالك:

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ المثَنَّى، وَكِلَا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا
كِلْتَا كَذَاكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

❁❁❁

---

(١) وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر – أيضًا – فيقولون: جاء كلا أخويك، ومررت بكلي أخويك، رأيت كلي أخويك. شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٦٧، وانظر: همع الهوامع: ١/ ٤١.

ثالثًا: جمع المذكر السالم

تعريفه:

هو ما دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطِفِينَ بزيادة في آخره. وسمي سالمًا لسلامة مفرده عند الجمع من التكسير.

إعرابه:

يرفع بالواو، ويُنْصَب ويُجَرُّ بالياء.

أمثلة:

* **مثال الرفع**: جاء المسلمون، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، فالمسلمون، والمؤمنون: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

* **مثال النصب**: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] فـ (المنافقين): اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

* **مثال الجر**: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾[النساء: ١٦٣] فـ (النبيين): اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

قال ابن مالك:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ، وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْـصِبِ ... سَـالِمَ جَمْـعِ: (عَـامِرٍ، وَمُـذْنِبِ)

ما يُجْمَع جمعَ مذكرٍ سالمًا:

لا يجمع هذا الجمع إلا شيئان:

١- العَلَم لمذكر عاقل:

بشرط أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب، مثل: محمد، أحمد، زيد.

٢- الصفة لمذكر عاقل:

بشرط أن تكون خالية من تاء التأنيث وصالحة لدخولها، وليست من باب أَفْعَل الذي مؤنثه على وزن فَعْلَاء، ولا من باب فَعْلَان الذي مؤنثه على وزن فَعْلَى. نحو:

كاتب، قائم. ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع صفة لمؤنث مثل: «مُرضع»، ولا الصفة التي فيها التاء، مثل: «نابغة»، ولا مثل: «صبور وجريح»؛ إذ يستوي فيها المذكر والمؤنث.

الملحق بجمع المذكر السالم:

ضابطه:

كل ما كان على صورة جمع المذكر السالم، ولم يستوف شروطه، ومن تلك الألفاظ:

١ - أولو: بمعنى أصحاب وهي اسم جمع:

وألحقت به؛ لأنها لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها، وهو صاحب، نحو: ﴿ قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣].

٢ - أهلون:

وألحقت به؛ لأنها جمع أهل، وأهل ليس بعلَم، ولا صفة، نحو قوله: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١].

٣- أَرَضون:

بفتح الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر، وألحقت به؛ لأنها جمع تكسير لمؤنث لا يعقل، قال الشاعر:

وَأَيَّةُ بَلْدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا ... مِنَ الْأَرَضِينَ تَعْلَمُهُ نِزَارُ

٤ - ألفاظ العقود من (عشرين إلى تسعين):

وهي اسم جمع وليست جموعًا؛ لأنه لا واحد لها من لفظها، فلا يقال: عِشر. قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال:٦٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف:١٤٢].

٥- عِلِّيون، وما أشبهها:

وألحقت لأنها اسم لما لا يعقل – وهو أعلى مكان في الجنة -. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]، ويعامل معاملة عليين وما أشبهه ما سُمِّيَ به من الجموع، فلو سميتَ رجلًا بـ(زيدون)، تقول: هذا زيدُون، ورأيت زيدِين، ومررت بزيدِين.

٦- عالَمون:

ومفردها «عالم» وهو اسم لما سوى الله تعالى، و«العالَم» ليس بعلَمٍ ولا صفة، فهي ملحقة بجمع المذكر السالم.

٧- سنون، وبابه:

وهو كل اسم ثلاثي حُذِفَتْ لامه وعوِّضَ عنها تاء التأنيث، ولم يُكسَّر، أي: لم يُسْمَع له جمع تكسير عند العرب، مثل: سنة أصلها: سنو، أو سنه، فحذفت لامها وهي الواو أو الهاء، وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث، وأُلْحِقَت بجمع المذكر السالم لتغير صورة مفردها في الجمع، وكذلك القول في نظائرها، مثل: عِضَة، وعِزَة، وثُبة، وقِلة، ونحو ذلك، قوله سبحانه: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

٨- بَنُون:

لأنها غير علم، ولحذف الهمزة من المفرد حين الجمع، فلا يقال: ابنون. قال تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الكهف: ٤٦].

٩- وابلون:

مفرده وابل، وهو المطر الغزير، وهو ليس عَلَمًا ولا صفة، وألحق به؛ لأنه جمع لما لا يعقل.

فهذه الكلمات السابقة تُعْرَب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم.

قال ابن مالك:

وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالْأَهْلُونَا
أُولُو، وَعَالَمونَ، عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا
وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا البَابُ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

❁❁❁

رابعًا: جمع المؤنث السالم

تعريفه:

هو الجمع المزيد بألف وتاء في آخره، ولهذا يفضَّل ألَّا يقال: الجمع المؤنث السالم، إلا على سبيل التغليب؛ لأنه يشمل:

* **ما لم يَسْلَمْ مفرده من التغيير**، مثل: سَجْدَة، وسَجَدات، وحبلى، وحبليات، وصحراء، وصحراوات؛ فالأول تحرَّكَ وَسَطُهُ، والثاني قُلِبَت ألفه ياء، والثالث قُلِبَتْ همزتُهُ واوًا.

* **ويشمل جمع المذكر**، كجمع حمامات وإصطبلات، فالمفرد حمام وإصطبل، وهما مذكران.

وأما وصف الألف والتاء بالزيادة فليخرج:

* **ما كانت تاؤه أصلية**، مثل: بيت أبيات، وميت وأموات؛ فإن التاء فيها أصلية، فيقال: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، وسَكَنْتُ أبياتًا، فهما ليسا من جمع المؤنث السالم.

فهذه الكلمات: (أبيات، أموات، ومثلها أصوات) تنتهي بالألف والتاء، ولكن التاء أصلية، لذلك ليست بجمع مؤنث سالم، فلا تعرب إعرابه. قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] فأصوات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] أمواتًا: خبر كان

منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وسَكَنْتُ أبياتًا، فـ: أبياتًا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ويخرج بالألف الزائدة: الألف الأصلية، نحو: قضاة وغزاة؛ فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل؛ لأن أصل (قُضَاة) قُضَيَة (بضم القاف وفتح الضاد والياء)، وأصل (غُزَاة): غُزَوَة (بضم الغين وفتح الزاي والواو)؛ لأنهما من (قضيت، وغزوت) فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا أَلِفَيْن، فصارتا: قُضَاة، وغُزَاة، فينصبان بالفتحة على الأصل، نحو: أكرمت قضاةَ البلد، وشاهدت غزاةَ الروم.

إعرابه:

يُعرب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

وضابطه:

كل ما كان على صورته، ولم يستوف شروطه، وهو:

- **كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم:** ولكن لا واحد لها من لفظها، مثل: أولات، لها مفرد من معناها وهو (ذات) بمعنى صاحبة، وليس لها واحد من لفظها، تقول: الأمهات أولات فضل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ . . .﴾ [الطلاق: ٤] أولات: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

وقوله: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] أولات: خبر (كُنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

- **كلمات تدل على أعلام:** سمي بها من هذا الجمع وصار علمًا لمذكر ومؤنث بسبب التسمية، ووردت على صيغة المؤنث نفسها، مثل: أذرعات، وعرفات،

وبركات. قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البقرة: ١٩٨] فـ عرفات: اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

قال الشاعر امرؤ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

فـ (أذرعات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جرِّه الكسرة؛ لأنه مُلْحق بجمع المؤنث السالم.

قال ابن مالك:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

❁❁❁

خامسًا: الممنوع من الصرف

تعريفه:

هو الاسم الذي يُمْنَع من التنوين[1]، وذلك مثل: إبراهيم، ومساجد، وأحسن، وغيرها.

إعرابه:

يُرْفَع الممنوع من الصرف وتكون الضمة علامة رفعه، وينصب ويُجَرّ وتكون الفتحة هي علامة النصب والجر. نقول: إبراهيمُ خليل الرحمن، وقال تعالى: ﴿إِنَّ

---

(١) اختلف العلماء في منع الصرف، هل هو التنوين أو غيره. فذهب جماعة من العلماء إلى أن منع الصرف يعني سلب التنوين من الاسم؛ لأن التنوين علم الخفة، فلما ثقل الاسم بمشابهته للفعل، وهو سبب منع الصرف، زال علم الخفة وهو التنوين، ثم تبعه الجر. وذهب جماعة إلى أن منع الصرف هو سلب التنوين والجر دفعة واحدة وليس أحدهما تابعًا للآخر؛ لأن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين. اهـ. انظر: شرح المفصل: ١/ ٥٨، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤.

إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هـود: ٧٥]، وقـال تعـالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٩-١١٠].

فكلمة: «إبراهيم» في المثال الأول مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الآية الأولى وقعت اسم إنَّ منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفي الآية الثانية وقعت كلمة إبراهيم: اسمًا مجرورًا بعد على، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ويُسْتَثْنى من ذلك الحكم صورتان:

١- أن تدخل عليه (أل)، مثل: المسلمون يصلون في المساجدِ، فكلمة «مساجد» ممنوعة من الصرف على وزن (**مفاعل**) تُجَر بالفتحة، فلما دخلت عليها (**أل**) جُرَّتْ بالكسرة.

٢- أن يضاف الاسم، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

فكلمة (أحسن): اسم مجرور بعد في، وعلامة جره الكسرة؛ وهو مضاف، و(تقويم): مضاف إليه مجرور وعلامة الجر هي الكسرة.

وفي هاتين الحالتين عاد الاسم إلى طبيعته من الإعراب؛ وذلك لأن سبب منع الاسم من الصرف هو مشابهته للفعل، فلما أضيف الاسم ودخلت عليه (أل) ضعف شبهه بالفعل، فرجع إلى أصله وهو الجر بالكسرة[1].

قال ابن مالك:

وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْـصَرِفْ ... مَـا لَـمْ يُـضَفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

وستأتي العلل التي تمنع الاسم من الصرف في آخر الكتاب.

❁❁❁

(١) لم ينون الاسم في الحالتين؛ لأن التنوين لا يدخل على المضاف ولا على الاسم المقترن بـ أل.

سادسًا: الأفعال الخمسة

تعريفها:

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، مثل: يقومان، وتقومان، ويقومون، وتقومون، وتقومين.

إعرابها:

تُرْفَع الأفعال الخمسة، ويكون ثبوت النون هو علامة الرفع، وتُنْصَب وتُجْزَم ويكون حذف النون هو علامة النصب أو الجزم.

تقول في حالة الرفع: أنتم تقومون بواجبكم.

أنتم: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

تقومون: فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (أنتم).

بواجبكم: الباء حرف جر، وواجب: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، و«الميم» علامة الجمع. ومنه قوله تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن:٢٠].

مثال النصب: لن تقوموا بزيارة الآثار غدًا.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تقوموا: فعل مضارع منصوب بعد «لن»، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

بزيارة: الباء حرف جر، زيارة: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وهو (مضاف).

الآثار: مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة.

ومثال الجزم: لم تقوموا بأداء واجبكم، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَل لَّمۡ تَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [الصافات: ٢٩].

لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تقوموا: فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

بأداء: الباء حرف جر، وأداء: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة وهو (مضاف).

واجبكم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر (مضاف إليه)، والميم: للجمع.

وقد اجتمع النصب والجزم: في قول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾[البقرة:٢٤].

فـ**(تفعلوا) الأولى**: فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و**(تفعلوا) الثانية**: فعل مضارع منصوب بعد لن، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

قال ابن مالك:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا ... رَفْعًا، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ[1]

❁❁❁

(١) الأفعال الخمسة تأتي على خمسة أوزان وهي: يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين.

سابعًا: الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو ما كان آخره حرف علة:

وهو ثلاثة أنواع:

١- **ما كان في آخره واو قبلها ضمة،** مثل: لن يسموَ جاهلٌ، فـ: (يسمو): فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الواو، ويُجْزَم هذا الفعل بحذف الواو - حرف العلة- ويبقى ما قبلها مضمومًا دليلًا عليها، مثل: لم يغز الأعداء أرضنا... فكلمة (يغزُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «الواو».

٢- **ما كان آخره ألفًا قبلها فتحة،** مثل: يخشى، ويرضى، وحكمه أن تكون الضمة المقدرة علامة للرفع، وتكون الفتحة المقدرة علامة للنصب، مثل: يخشى المؤمن ربه، ولن يرضى العاقل بالأذى. فالفعل (يخشى): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، والفعل (يرضى): فعل مضارع منصوب بعد لن، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر.

ويجزم هذا الفعل، ويكون حذف حرف العلة هو علامة الجزم، ويبقى ما قبلها مفتوحًا دليلًا عليها، مثل: لم يرضَ المؤمن بالمعصية، فكلمة: (يرضَ): فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

٣- **ما كان آخره ياءً قبلها كسرة،** مثل: يربي، ويمشي، ويبني، وحكمه أنه يُرْفَع وتكون الضمة علامة رفع مقدرة، مثل: يبني الشباب مجد أوطانهم، فكلمة (يبني): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وينصب هذا الفعل وتكون الفتحة الظاهرة علامة النصب على الياء، مثل: لن يبغِيَ مسلم على أخيه، فالفعل (يبغي): فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الياء.

ويجزم هذا الفعل، ويكون حذف حرف العلة علامة الجزم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[لقمان:١٨] فالفعل (تمشِ): فعل مضارع مجزوم بعد لا، وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء). والكسرة دليل عليها.

فهذه الأنواع الثلاثة كلها تجزم، وتكون علامة الجزم حذف حرف العلة.

وقد وردت أبيات من الشعر ثبت فيها الألف والياء حال الجزم لضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا(١)

وقول الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(٢)

ففي قول الشاعر: (لم ترى): دخلت أداة الجزم على الفعل، ومع ذلك لم تُحْذَف الألف، وفي الثاني (ألم يأتيك) دخلت أداة الجزم على الفعل ، ومع ذلك لم تُحْذَفِ الياء.



(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص، من كلمة له قالها حين وقع في أسر تميم، وقد ورد هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٩٧، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ١١٨.

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير. وورد في شرح الأشموني على الألفية: ١/ ١١٩، واستشهد به الأعلم: ٤٩٠، وذكر أن الشاهد فيه إسكان الياء من (يأتيك) في حال الجزم حملًا لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب، يُجْرُونَ المُعْتَلّ مجرَى السالم في جميع أحْوَالِهِ، فاستعملها ضرورة.

الإعراب الظاهر والإعراب المقدر

الكلمات من حيث ظهور علامات الإعراب عليها، وعدم ظهورها نوعان: نوع تظهر عليه العلامات وهو الكلمات صحيحة الآخر، مثل: محمد، ويلعب، ونوع لا تظهر عليه علامة الإعراب التي يقتضيها موقعها في الجملة، وهذا النوع من الإعراب يسمى: الإعراب بالعلامات المقدرة، والعلامات المقدرة قد تكون حركات، كما قد تكون حروفًا، كما يظهر من الأمثلة.

أسباب الإعراب بالعلامات المقدرة[١]:

للإعراب بالعلامات المقدرة أسباب ثلاثة هي:

١ – عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل علامة الإعراب.

٢ – وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه.

٣ – وجود حرف زائد أو شبهه.

السبب الأول: عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل علامة الإعراب:

وذلك إذا كانت الكلمة منتهية بحرف من حروف العلة، وصار متعذرًا أو ثقيلًا أن يتقبل حركة الإعراب؛ لأن حركات الإعراب في الأساس، هي الضمة، والكسرة، والفتحة، وهذه الحركات – كما يقول اللغويون – أبعاض حروف المد، أي أن الضمة جزء من الواو، والفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء.

والكلمات التي من هذا النوع يمكن ترتيبها على النحو التالي:

أ- الاسم المقصور. ب- الاسم المنقوص. جـ- الفعل المضارع المعتل الآخر.

❊❊❊

---

(١) التطبيق النحوي. د عبده الراجحي، ص٢١ – ص ٢٦ بتصرف.

أ- الاسم المقصور

وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة قبلها فتحة، مثل: بُشْرَى، وحُبْلَى، ورضوى، وموسى ، وعيسى، وخرج بقولنا: ما آخره ألف لازمة: ما كان آخره ألفًا مفتوحًا ما قبلها، ولكنها غير لازمة، مثل كلمة (أبا) في قولك: رأيت أبا عبد الله. فكلمة (أبا): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وإذا ما رفعته جئت بالواو، فقلت: حضر أبو عبد الله، وإذا ما جررته جئت بالياء، فقلت: مررت بأبي عبد الله، فالألف فيه غير لازمة، لذا لم يكن مقصورًا؛ لأن المقصور لا تفارقه الألف في الرفع والنصب والجر.

الأمثلة: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

١ – ﴿قُلْ﴾: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

﴿إِنَّ﴾: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

﴿ٱلْهُدَىٰ﴾: اسم (إنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذّر.

﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾: هُدى: خبر (إنَّ) مرفوع وعلامة الرفع الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذُّر، وهو (مضاف)، والاسم الكريم (الله): (مضاف إليه) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

– وجملة: «إنَّ الهدى هدى الله» في محل نصب مفعول به (مقول القول).

٢ – ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

﴿عَلَىٰ هُدًى﴾: على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، هدى: اسم مجرور بعد على، وعلامة جره الكسرة المقدرة منعَ من ظهورها التعذر، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

فكلمة (هدى) جاءت منصوبة ومرفوعة ومجرورة، ومع ذلك لم تظهر عليها علامات الإعراب، بل قُدِّرَتْ على آخرها.

سبب تسميته بالمقصور:

وإنما سمِّيَ المقصور بذلك؛ لأنه منع من المد، وقيل: لأنه قُصِرَ، أي: حُبِسَ عن ظهور حركاتِ الإعراب عليه.

لماذا تُقَدَّر الحركات الإعرابية على المقصور؟

تُقَدَّر الحَرَكَات الإعرابية الثلاث على ألف المقصور للتعذُّر، أي لاستحالة النطق بالحركة مع وجود الألف، تقول: جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى.

قال ابن مالك:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا　　　كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَا

فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا　　　جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

وإذا كان الاسم المقصور ممنوعًا من الصرف، فإنه لا ينوَّن، مع جره بالفتحة كما هو متبع، فنقول:

جاء موسى (فموسى): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، مَنَعَ من ظهورِهَا التَّعَذّر.

رأيت موسى، فكلمة (موسى): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرَةٌ مَنَعَ من ظهورها التعذر.

مررت بموسى، فكلمة (موسى): اسم مجرور، وعلامة جرِّهِ فتحة مقدرة مَنَعَ من ظهورها التعذر.

ب- الاسم المنقوص

هو **كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها**، مثل: القاضي والساعي، فخرج بقولنا: (اسم) الأفعال، مثل: (يمشي)، والحروف، مثل: (في)، وخرج بقولنا: (معْرَب) الأسماء المبنية، مثل: (الذي)، وخرج بقولنا: (ياء لازمة): ما كانت ياؤه غير لازمة كـ: (ياء) المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، وياء الأسماء الستة في حالة الجر، وخرج بقولنا: (مكسور ما قبلها) التي قبلها ساكن، مثل: ظبْي، ورَمْي؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة.

سبب التسمية بالمنقوص:

سمِّيَ منقوصًا لحذف لامه عند تنوينه؛ لأنه نقص فيه بعض حركات الإعراب، ولم يظهر على آخره إلا الفتحة[١] علامة النصب، وتُقَدَّر الضمة والكسرة على الياء استثقالًا؛ لأن النطق بهما ممكن، لكنهما حذفتا لثقل النطق بهما مع هذه الياء.

تقول: جاء القاضي – ومررت بالقاضي.

في المثال الأول: كلمة (القاضي) وقعت فاعلًا مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع مِنْ ظهورها الثِّقَل.

وفي المثال الثاني: وقعت كلمة (القاضي) اسمًا مجرورًا بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها الثِّقَل.

مثال النصب: قول الله تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ ﴾ [طه: ١٠٨] فكلمة (الداعي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة للخفة.

---

(١) ذكر السيوطي أن الفتحة قد تتعذر في المنقوص أيضًا، ولكن في الضرورة مثل قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فكلمة واش: اسم منصوب بالفتحة المقدرة، وحذفت الياء للإضافة. انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٣ بتصرف.

وإذا نوِّنَ الاسم المنقوص حُذِفَت من آخره الياء لفظًا وخطًّا في حالتي الرفع والجر، وتقدَّر حركة الإعراب على الياء المحذوفة، تقول: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فكلمة (قاض) في المثال الأول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثِّقَل.

وفي المثال الثاني كلمة (قاض): اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدَّرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل.

وتثبت الياء في حالة النصب، تقول: رأيت قاضيًا، فكلمة (قاضيًا): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة للخفة.

فإذا كان المنقوص نكرة، حذفت ياؤه وعُوِّضَ عنها بتنوين يسمى تنوين العوض، وذلك في حالتي الرفع والجر فقط – كما ذكرنا –، تقول: جاء قاض، ومررت بقاض. أما في حالة النصب فينوَّن الاسم المنقوص مع بقاء الياء، تقول: رأيت قاضيًا.

حكم المنقوص الممنوع من الصرف:

وإذا كان الاسم المنقوص ممنوعًا من الصرف لكونه من صيغة منتهى الجموع، قُدِّرَت فيه علامتا الرفع والجر، وحذف تنوين التنكير فيها، وحذفت الياء وعُوِّضَ عنها بتنوين العِوَض، وأظهرت علامة النصب.

مثال الرفع: (هذه جوارٍ): جوار: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، منع من ظهورها الثِّقَل؛ لأنه اسم منقوص ممنوع من الصرف.

مثال الجر: (مررت بجوارٍ): جوار: اسم مجرور، وعلامة جرِّه الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه ممنوع من الصرف.

مثال النصب: (رأيت جواريَ)؛ جواري: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَالثَّـانِي مَنْقُـوصٌ، وَنَـصْبُهُ ظَهَـرْ   وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى، كَـذَا أَيْـضًا يُجَـرْ

قوله: رفْعُهُ يُنْوَى، أي: يُقَدَّر، وقوله: كذا أيضًا يُجَر، أي أن المنقوص حكمه في الجر مثله في الرفع، فيرفع بحركات مقدرة.

الخلاصة:

الاسم المنقوص:

هو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، مثل: القاضي. ويُعْرَب الاسم المنقوص بحركات مقدرة على آخره، وذلك في حالتي الرفع والجر، ويُنْصَب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

❁❁❁

جـ - الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو ما كان آخره حرف علة (ألفًا، أو واوًا، أو ياءً)، وعليه فهو ثلاثة أنواع:

١ - **ما كان معتل الآخر بالألف**، وذلك نحو: يرضى، ويسعى، ويخشى.

وحكم هذا النوع أن تُقَدَّرَ عليه حركتا الرفع والنصب على النحو الذي بيَّنَّاه في الاسم المقصور، أي بسبب التعذر، ويجزم بحذف الألف.

مثال الرفع: المؤمن يسعى إلى الخير. (يسعى): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾ [عبس: ٨-٩]، فكل من (يسعى) و(يخشى): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

مثال النصب: لن يرضى شجاعٌ الهزيمةَ.

يرضى: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر.

وأما في **الجزم** فتظهر فيه علامة الإعراب التي هي حذف حرف العلة، فتقول: لا تخش غير الله. لا تخش: لا ناهية، وتخش: فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

٢- ما كان معتل الآخر بالواو أو الياء، مثل: يدعو، ويغزو، ويرمي، ويجري.

وحكم هذين النوعين: أن تقدر عليهما حركة واحدة فقط، هي الضمة للثقل، وتظهر عليهما الفتحة لخفتها، وكذلك يحذف حرف العلة في الجزم.

مثال الرفع: عليٌّ يدعو الناس إلى الخير. (يدعو): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها الثِّقَل.

هو يأتيك بالخبر اليقين: (يأتيك): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها الثقل.

مثال النصب: المحسِنُ يحب أن يعفوَ عن المسيء. (يعفو): فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

أحب أن يأتيَ فصل الربيع: (يأتي): فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

مثال الجزم: لا تدعُ إلى شرٍّ. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون:١١٧]. (يدع): فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو.

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠] (يتق): فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء).

قال ابن مالك:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كـ(يَدْعُو، يَرْمِي)

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

الخلاصة:

أن الفعل المعتل الآخر قسمان:

١- **معتل الآخر بالألف**: يُعْرب رفعًا ونصبًا بحركات مقدرة، ويُجْزَم ويكون حذفُ الألف هو علامة الجزم.

٢- **معتل الآخر بالواو، أو الياء**: يُرْفَع، وتكون الضمةُ علامةَ رَفْعٍ مقدَّرَة، ويُنْصَب وتكون الفتحة علامة نَصْبٍ ظاهرة، ويجزم ويكون حذف حرف العلة هو علامة الجزم.

ملحوظة: في حالة الجزم: تكون حركة ما قبل حرف العلة دليلًا على المحذوف، فالفتحة دليل على حذف الألف، والضمة دليلٌ على الواو المحذوفة، والكسرة دليل على الياء المحذوفة.

❁❁❁

السبب الثاني: وجود حرف يقتضي حَرَكة معينة تُنَاسِبُه:

وذلك في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم التي هي (مضاف إليه) تكون بعد الحرف الأخير من الاسم مباشرة، وهذا الحرف الأخير هو موضع علامات الإعراب، ولكن ياء المتكلم تقتضي كسرة تناسبها، نحو قولك: صديقي، ورفيقي. فالحرف الأخير -ما قبل الياء- لا بدَّ أن يكون مكسورًا، وعلامات الإعراب في الاسم -ضمة، أو فتحة، أو كسرة- ولا يمكن تحريك الحرف الواحد بحركتين في

وقت واحد: كسرة المناسبة للياء، وحركة الإعراب فتتعذر حركات الإعراب الثلاث بسبب حركة المناسبة على النحو التالي:

- إذا كان الاسم – المضاف لياء المتكلم – مفردًا صحيح الآخر، نحو قولك: جاء صديقي، ورأيت صديقي، وسلمت على صديقي. فتقدر عليه حركات الإعراب الثلاث، فكلمة (صديقي) في المثال الأول وقعت فاعلًا مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (الكسرة)، وفي المثال الثاني: وقعت كلمة (صديقي): مفعولًا به منصوبًا، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي المثال الثالث: وقعت كلمة (صديقي): اسمًا مجرورًا بـ: على، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة(١).

- ويصدق ذلك الحكم أيضًا على جمع التكسير وجمع المؤنث السالم، فتقول: جاء أصدقائي، وجاءت أخواتي، ورأيت أصدقائي، ورأيت أخواتي، ومررت بأصدقائي، ومررت بأخواتي. فالحركات الثلاث –الضمة والفتحة والكسرة– مقدرة، مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

- إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثنى أو جمع مذكر سالمًا، فلا تقدر عليه علامات الإعراب، فتقول في حالة الرفع في المثنى: جاء صديقاي، فـ(صديقاي): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(١) من العلماء من ذكر أن الكسرة في الاسم المضاف لياء المتكلم في حالة الجر ليست بمقدرة، فالحركة الموجودة في قولك: سلمت على صديقي، هي حركة الجر وهي ظاهرة ولا داعي للتقدير، فلا يقدر إلا الضم والفتح، وقيل: الكسرة مقدرة أيضًا لتقديرها في سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب. انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٣.

وفي حالة النصب: رأيت صديقيَّ، فكلمة (صديقيَّ): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم؛ لأنه مثنى.

وفي حالة الجر: مررت بصديقيِّ، فـ(صديقيِّ): اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم؛ لأنه مثنى.

أمثلة الجمع المذكر السالم:

في حالة الرفع: تقول: جاء مهندسيَّ، فكلمة (مهندسيَّ): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو التي انقلبت ياء، ثم أُدْغِمَت في ياء المتكلم، وقد حذفت النون للإضافة، والأصل: مهندسونَ لِي، وحذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة، فصار: مهندسوي، ثم اجتمعت الواو والياء فيما هو مثل الكلمة الواحدة، وكان السابق منهما ساكنًا، فقُلِبَت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فصار: مهندسُيّ، ثم قُلِبَت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء، فصارت: مهندسِيَّ.

مثال النصب: رأيت مهندسيَّ، كلمة (مهندسيَّ): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم؛ لأنه جمع مذكر سالم.

مثال الجر: مررت بمهندسيِّ، فكلمة (مهندسيِّ): اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم؛ لأنه جمع مذكر سالم.

- إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مقصورًا، أو منقوصًا، فتُقَدَّر عليه حركات الإعراب لا بسبب إضافته للياء واشتغال المحل بحركة المناسبة، بل للأسباب المذكورة آنفًا في حكم إعراب المنقوص والمقصور.

أمثلة الاسم المقصور:

هذا فتاي: (فتاي): خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

رأيت فتاي فـ: فتاي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

مررت بفتاي: فـ: فتاي: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

أمثلة الاسم المنقوص:

جاء محاميَّ: فـ(محاميَّ): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم. وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

رأيت محاميَّ: فـ(محاميَّ): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

مررت بمحاميِّ: فـ (محاميِّ): اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم. وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

الخلاصة:

النوع الثاني من أسباب الإعراب بعلامات مقدرة:

وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه، وذلك نحو: الاسم المفرد الصحيح المضاف لياء المتكلم، نحو: صديقي.

وجمع المؤنث السالم، مثل: أخواتي.

وجمع التكسير، مثل: أصدقائي.

أما إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم جَمْعَ مذكر سالمًا أو مثنى، فإنه على إعرابه بالحروف، وكذلك الاسم المقصور أو المنقوص فإنه يُعْرَب بحركات مقدرة للتعذُّرِ أو الثِّقَل، وليس لوجود حركة المناسبة.

قال ابن مالك:

آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْـسِرْ إِذَا ... لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَـرَامٍ، وَقَـذَى

أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ، وَزَيْـدِيْنِ فَـذِي ... جَمِيعُهَـا اليَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي

وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ، وَالْـوَاوُ وَإِنْ ... مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْـسِرْهُ يَهُـنْ

وَأَلِفًـا سَـلِّمْ، وَفِـي المَقْـصُورِ عَـنْ ... هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَـسَنْ

❁❁❁

السبب الثالث: وجود حرف جر زائد، أو شبيه بالزائد:

أولًا: وجود الحرف الزائد:

وحروف الجر الزائدة: هي حروف لا تؤدي المعنى الذي يقتضيه الجر في العربية، ولكنها مع ذلك تؤثر في الاسم الذي بعدها، فيُعْرَب بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد؛ لأن محل الإعراب لا يتحمل علامتين في وقت واحد، وقد تكون العلامة المقدرة حركة (فتح، أو ضم، أو كسر).

الأمثلة: مثال الرفع: ما جاء من رجل، (من): حرف جر زائد، (رجل): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

مثال النصب: ما رأيت من رجل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] فكل من: (رجل، وعزيز، ومسيطر) وقعت منصوبة وعلامة نصبها فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقد تكون العلامات المقدرة حرفًا، وذلك كـ: جمع المذكر السالم والمثنى، نحو قولك: هل من مخلصين يفعلون ذلك. وهذا مثال الجمع.

من: حرف جر زائد.

مخلصين: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المناسبة للجر بحرف الجر الزائد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الجاثية: ٣٤].

ناصرين: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الواو المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المناسبة للجر بحرف الجر الزائد.

مثال النصب: نحو قولك: ليسوا بمؤمنين، فالباء حرف جر زائد، ومؤمنين: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياء المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

مثال المثنى: في النصب تقول: (ليسا بمؤمِنَيْن) الباء: حرف جر زائد، مؤمِنَيْنِ: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياء المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

مثاله في الرفع: نقول: ما جاء من رجلين. (رجلين) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف المقدَّرَة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ثانيًا: وجود حرف الجر الشبيه بالزائد:

أما حرف الجر الشبيه بالزائد فهو (رُبَّ) وواوها؛ أي: الواو التي تُقَدَّر بعدها (رب).

مثال: (رب): رب ضارَّةٍ نافعةٌ.

ورُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد.

ضارة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

نافعة: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

مثال الواو: قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

الواو: واو (رُبَّ)، رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد.

ليل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، والجملة الفعلية (أرخى سدوله): في محل رفع خبر المبتدأ(١).

❁❁❁

(١) التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ص٢٨.

إعراب الفعل المضارع

الفعل المضارع: إما أن يكون صحيح الآخر، وإما معتل الآخر، فالمعتل سبق الحديث عنه، وكذلك الأفعال الخمسة، فأما الصحيح: فيُرفع وتكون الضمة علامة للرفع، وينصب وتكون الفتحة علامة للنصب، ويجزم ويكون السكون علامة للجزم.

رفع الفعل المضارع

اختلف النحاة في عامل الرفع أي: في السبب الذي من أجله رُفِعَ الفعل المضارع في حالة عدم سبقه بعامل نصب أو عامل جزم، أي: تجرُّده من أداة نصب أو جزم، على أقوال هي[1]:

١- أنه مرفوع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم:

وأصحاب هذا القول هم جمهور الكوفيين خلافًا للكسائي.

وهذا هو الأصح، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، فيقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، فالعامل على هذا معنوي، وهذا اختيار ابن مالك[2]، يقول:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

٢- أنه مرفوع بحرف المضارعة:

وهذا قول الكسائي، فمثلًا الذي رفع (نخرج) هو الحرف (نون)، فهو العامل الذي أحدث الأثر؛ لأن أصله خرج، وهو مبني، لكن لمَّا دخل عليه حرف المضارعة أصبح معربًا.

---

(١) انظر هذه الآراء: الإنصاف: ٢/ ٥٤٩، شرح المفصل: ٧/ ١١، شرح التسهيل: ١/ ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر رأي ابن مالك: شرح ابن عقيل: ٤/ ٣.

ورُدَّ على هذا القول: بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، فالمؤثر ينبغي أن يكون خارجيًّا لا داخليًّا، كما يلزم – على هذا الرأي – أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائل به.

٣- أنه مرفوع لمضارعته للاسم:

وهذا قول ثعلب من الكوفيين ورأي الزجاج من البصريين، وقد نسبه إلى سيبويه. ومعنى المضارعة للاسم، أي: مشابهته له، لكون الفعل جاريًا على عدد حركات الاسم وسكناته، كما سيأتي في اسم الفاعل.

ورُدَّ هذا القول: بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة – أي رفعًا، ونصبًا، وجزمًا – ويلزم على هذا المذهب أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائل به.

٤ – أنه مرفوع لحلوله محل الاسم:

وهو قول البصريين وعلى رأسهم سيبويه، فهم يرون أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم.

ويُرَدُّ على هذا: بأن المضارع يُرْفَع، في نحو: (هلا يقوم)، والاسم لا يقع بعد حروف التحضيض، ومع هذا كان الفعل بعدها مرفوعًا.

❁❁❁

نصب الفعل المضارع

من المعلوم أن علامة النصب هي الفتحة ظاهرة، أو مقدرة للتعذر، فتظهر إذا كان الفعل صحيح الآخر، أو معتلًّا بالواو أو الياء، نحو: يسرني أن تذهبَ إلى المسجد، ويسرُّنِي أن تدعوَ إلى الله، ولن يرميَ مجاهد في سبيل الله إلا ويؤجر، وأنَّ حذف النون هو علامة النصب في الأفعال الخمسة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤].

نواصب الفعل المضارع:

يُنْصب الفعل المضارع إذا سبق بأحد الحروف الناصبة، **وهي**: أن – لن – كي – إذن – حتى – فاء السببية – لام الجحود – واو المعية – لام التعليل وغيرها، وسيأتي تفصيله فيما يلي:

١ – لن:

وهي خاصة بنفي الفعل المضارع، ونصبه، وجعله خالصًا للاستقبال، فهي حرف نفي، لنفي الفعل في المستقبل، لكن هل يقتضي التأبيد أو لا ؟ ذهب الزمخشري إلى ذلك، لأجل معتقده الفاسد في نفي رؤية الله يوم القيامة، والصحيح أنها لا تفيده(١).

مثاله: لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

تبلغ: فعل مضارع منصوب بـ: لن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

لن: حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

تنالوا: فعل مضارع منصوب بعد لن، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

البر: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

---

(١) ذكر ابن هشام في كتاب مغني اللبيب: ولا تفيد لن توكيد النفي، خلافًا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥] تكرارًا، والأصل عدمه. اهـ. ١/ ٢٨٤.

قال ابن مالك:

وَبِلَــنِ انْــصِبْهُ وَكَــيْ، كَــذَا بِــأَنْ لَا بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

٢- كي المصدرية:

وإنما تكون مصدرية إذا سبقتها اللام (لام التعليل)(١).

أ- لفظًا: مثل: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد:٢٣] وإعرابها مثل ما يلي:

لكيلا: اللام: حرف تعليل، كي: حرف مصدري ونصب.

لا: نافية.

تأسوا: فعل مضارع، منصوب بـ(كي)، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل، مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها: مجرور بلام التعليل، والتقدير: لعدم أساكم (حزنكم).

ب- تقديرًا: مثل: جئتك كي تكرمني، فإذا قدرْت أن الأصل (لكي)، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بينتها في نصب الفعل المضارع، كما قالوا في قولك: جئتك كي تكرمني.

وهاك إعرابه:

جئتك: فعل ماض، مبني على السكون، لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل: ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

كي: حرف مصدري ونصب.

---

(١) وإنما نَصَبَتِ المضارع لشبهها بـ (أن) في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل، وهي على حرفين؛ أولهما مفتوح، وثانيهما ساكن. انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٣.

تكرمني: تكرم: فعل مضارع، منصوب بـ (كي)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور باللام المقدرة، والتقدير: جئتك لإكرامك إياي.

فإن لم تقدَّر اللام قبلها كانت (كي) حرف جر مفيد للتعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبًا، كما سيأتي.

قال ابن مالك:

وَبِلَنِ انْصِبْهُ، وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

٤ - إذن:

(إذن): حرف يفيد الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور، نحو قولهم: إن تأتني إذن أكرمَك[1]، وإنما ينصب بثلاثة شروط:

شروط النصب بـ: (إذن):

أ - أن تكون في صدر الكلام، كما تقول: إذن أُكْرِمَك، جوابًا لمن قال: أنا أزورك. فإن وقعت (إذن) في حشو الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها - أُهْمِلَت-، وذلك في ثلاثة مواقع:

أحدها: أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها، نحو: أنا إذن أُكْرِمُكَ.

الثاني: أن يكون ما بعدها جوابًا لشرط قبلها، نحو: إن تأتني إذن أكرمُكَ.

الثالث: أن يكون ما بعدها جوابًا لقسم قبلها، نحو: والله إذن لا أخرجُ.

- ففي هذه المواضع يجب إهمالها، ورفع الفعل بعدها.

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٢.

ب- **أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا**، نحو قوله: إذن أكرمَك، لمن قال لك: أزورك غدًا. وتُعرب هكذا:

إذن: حرف نصب، مبني على السكون، يفيد الجواب والجزاء.

أُكْرِمَك: أُكْرِمَ: فعل مضارع، منصوب بعد (إذن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، فإذا كان الفعل بعدها دالًّا على الحال أُهْمِلَت ورُفِعَ الفعل بعدها، نحو: إذا حدثك صديقك بحديث، فقلت: إذن تصدقُ، فالفعل تصدق مرفوع؛ لأنه دلَّ على الحال، ونحو قولك: إذن تصدقُ لمن قال لك: أحبُّك.

جـ- **أن يكون الفعل متصلًا بـ (إذن)، أو منفصلًا بالقسم**، مثل: إذن – والله – أُكْرِمَك (بالنصب).

فإن فُصِلَ بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم أهملت، ووجب رفع الفعل بعدها، مثل: إذن – يا زيدُ – أكرمُك (بالرفع)، وإذن في الدار أكرمُك (بالرفع).

ملحوظة:

(إذن) تسمى بحرف جواب وجزاء، ويظهر في المحاورة التي تجري بين اثنين، نحو: زيد يقول لعمرو: أنا أذاكر.

فيقول عمرو: إذن تنجح، أو إذن – والله – تنجح، فصارت إذن جوابًا للقول: أنا أذاكر، وجزاء على المذاكرة، والفعل دل على المستقبل، ووقع في صدر الكلام، ولم يفصل بين إذن والفعل فاصل، أو فصل بينهما بالقسم، فوجب نصب الفعل بـ: إذن، لكن لو فصلت بغير القسم، فقلت: إذن يا زيد تنجحُ، رفعت الفعل (تنجح)، وجوّز النصبَ ابنُ عصفور.

رفع الفعل ونصبه بعد (إذن): إذا وقعت (إذن) بعد عاطف، جاز رفع الفعل بعدها ونصبه، مثل: زيد يأتيك وإذن يُكْرِمُكَ (بالنصب والرفع) فالرفع على إهمال

إذن، والنصب على إعمالها، وبالوجهين قُرئ قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وإذن لا يلبثوا خلافك.

قال ابن مالك:

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا ... إنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ – أن المصدرية:

(أن) بفتح الهمزة وسكون النون هي أُمُّ النواصب، ويعلل ذلك أبو حيان بقوله: بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن، إذن، كي. أي: أصلها؛ وذلك لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة.

شروط عملها النصب:

ويشترط في (أَنْ) المصدرية الناصبة شروط:

١ – ألا تُسْبق (أن) بـ «عِلْمٍ» مطلقًا:

أي: من الأفعال التي تدل على العلم، أو اليقين، نحو: عَلِمَ، تَحقَّقَ، تَيَقَّنَ، ونحوها، فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠] فيتعين رفع الفعل بعدها، وتُعْرَب كالتالي:

علم: فعل ماض مبني على الفتح، من أخوات ظن، تنصب مفعولين، وفاعله مستتر جوازًا، تقديره: هو.

أنْ: حرف توكيد ونصب، مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبًا، تقديره: هو.

سيكون: السين: حرف للاستقبال، يكون: فعل مضارع ناسخ ناقص مرفوع، لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة – وهو مضارع متصرف من كان الناسخة – يرفع الاسم وينصب الخبر.

منكم: من: حرف جر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الكاف: ضمير متصل مبني على الضم، في محل جر بـ: من، الميم: علامة الجمع، والجار والمجرور: شبه جملة متعلق بمحذوف تقديره: (كائنين) خبر يكون.

مَرْضَى: اسم يكون مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

وجملة يكون واسمها وخبرها: في محل رفع خبر أن المخففة، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي علم، والتقدير: علم كون مرضى منكم.

فإذا تقدم عليها ما يفيد الظنّ، أو الشك جاز في الفعل بعدها وجهان: الرفع، والنصب، نحو قولك: ظننت أنْ تُذَاكرُ، وأن تذاكرَ، وأخال أَنْ تسافِرُ، وأنْ تُسَافِرَ، والتقدير -مع الرفع- ظننت أنك تقومُ، فخففت أَنْ، وحذف اسمها وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله، وكذلك في: أخال أنك تسافرُ.

وقد قرئ بالوجهين قول الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١][1] قرئ (تكونُ) باعتبار الفعل دالًّا على العِلْمِ واليقين، وقرئ بالنصب على اعتباره دالًّا على الظن والشك.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَبِلَـنِ انْـصِبْهُ وَكَـيْ كَـذَا بِـأَنْ ... لا بَعْـدَ عِلْـم، وَالَّتِي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

---

(١) وردت هذه القراءات في كتاب النشر: ٢/ ٢٥٥، الإتحاف: ١/ ٥٤١، وكتاب التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة: ١/ ١٧٣، قرأها بالرفع أبو عمرو، وحمزة، والكسائي من السبعة، ويعقوب وخلف من الثلاثة، وقرأ حفص والباقون بالنصب.

فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ　　　　تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوُ مُطَّرِدْ

٢- ألا تكون زائدة:

وهي التي تقع في حشو الكلام، ولا يختل الكلام مع حذفها، وإن كانت تفيد التوكيد، وهي حرف زائد، لا محل له من الإعراب، كأن تأتي بين القسم ولو، نحو: أقسم بالله أن لو يقومُ زيدٌ لأكرمته، فالفعل يقوم مرفوع؛ لأن (أن) زائدة لا عمل لها.

٣- ألا تكون مفسرة:

فإن كانت مفسرة لا ينصب الفعل المضارع بعدها؛ لأنه لا يقع بعدها إلا الأمر غالبًا، وتكون مسبوقة بجملة فيها معنى القول، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦].

مثال: ما توافرت فيه الشروط:

(يعجبني أَنْ تَتَقَدَّمَ)، (يسرني أنْ تُذَاكِرَ)، (يؤلمني أَنْ تُهْمِلَ).

نموذج للإعراب:

يسرني أن تذاكر:

يسرني: يسر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والنون للوقاية، والياء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

أن تذاكر: أن: حرف مصدري ونصب واستقبال، تذاكر: فعل مضارع منصوب بـ: أن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن تذاكر مصدر مؤول في محل رفع فاعل يسرُّ، والتقدير: يسرني مذاكرتُكَ.

نواصب الفعل المضارع التي تَنْصبُ بـ (أن) مضمرة:

نواصب المضارع قسمان:

الأول: ما ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهو أربعة ألفاظ: أن المصدرية، ولن، وكي المسبوقة باللام لفظًا أو تقديرًا، وإذن.

الثاني: ما ينصب الفعل المضارع بـ:أن مضمرة بعده، وهو نوعان:

أحدهما: ما ينصب بـ: أن مضمرة وجوبًا، وهي ستة ألفاظ، كما سيأتي.

والآخر: ما ينصب بـ: أن مضمرة جوازًا، وهي خمسة ألفاظ كما سيأتي.

- القسم الأول: ما ينصب بـ: أن مضمرة وجوبًا:

١ - حتى:

إذا وقع الفعل المضارع بعد حتى، فهي حرف جر، والفعل بعدها منصوب بـ: أن مضمرة وجوبًا، والمصدر المنسبك من (أن والفعل) مجرور بـ: حتى، وإذا كانت حتى بالصفة المذكورة فهي تؤدي أحد المعنيين:

أ- أن تكون دالة على الغاية: بمعنى إلى أن، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ونحو قوله: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ونحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة:

تقول في إعراب الأخير:

سرت: سار: فعل ماض، مبني على السكون، لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل.

حتى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

أدخل: فعل مضارع منصوب بـ أن مضمرة وجوبًا بعد حتى، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، المدينة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و(أن) المضمرة بعد حتى، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ حتى، تقديره: دخول.

ب- أن تكون دالة على التعليل: فتكون بمعنى (اللام) أو (كي)، وذلك بأن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، نحو قولك: كلمته حتى يصنع لي معروفًا، ونحو قولك: احترس حتى تنجو، ولإعراب المثال الأخير تقول:

احترس: فعل أمر، مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

حتى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تنجو: فعل مضارع منصوب بـ أن مضمرة بعد حتى، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن المضمرة بعد حتى وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بـ: حتى، والتقدير: حتى النجاة.

جـ- أن تكون دالة على الاستثناء: فتكون بمعنى (إلا أن)، وشاهد وقوعها مفيدة للاستثناء قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

رفع الفعل بعد حتى: ويجب رفع الفعل المضارع بعد حتى بثلاثة شروط:

١- أن يكون دالًّا على الحال أو مؤولًا به، مثل: سرت حتى أدخلُ المدينة (إن قلته أثناء الدخول).

ومثال المؤول بالحال: كنت سرتُ حتى أدخلُ المدينة برفع (أدخل).

٢- أن يكون ما بعدها مسببًا عما قبلها، كالمثال السابق، فإن دخول المدينة سبب عن المسير.

٣- أن يكون ما بعدها فضلة: تتم فائدة الكلام السابق بدونه، وذلك أن الجملة «سرت» فعل وفاعل وهي كلام مفيد.

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

٢- **لام الجحود**: والجحود هو النفي:

وهي المسبوقة بكون منفي، مثل: ما كنت لِأُخْلِف الوعد، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾ [النساء: ١٣٧]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [الروم: ٩].

ونحو قولنا: ما كان خالد ليهين أباه.

ما: نافية، حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

كان: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح.

خالد: اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ليهين: اللام: لام الجحود، حرف مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، ويهين: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، عائد على الاسم السابق.

أباه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان.

٣- **(أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا)**:

يجب إضمار أن بعد (أو) بشرط دلالتها على الغاية، ولذلك قال النحاة: تُضْمَر (أن) بعد (أو) إذا صلح (حتى) في موضع (أو) نحو قولنا: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي: حتى تقضيني حقي، أو إلى أن تقضيني حقي.

ومنه قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[1]

---

(١) ورد هذا البيت في كتاب مغني اللبيب: ١/ ٦٧، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٨، وشرح الأشموني على الألفية: ٣/ ٥٢٥. والشاهد فيه (أو أدرك المنى) حيث جاءت (أو) بمعنى (حتى) التي بمعنى (إلى).

وتكون بمعنى (إلا) نحو: يُحْكم على المتهم أو تظهرَ براءته، أي: إلا أن تظهر براءته، ومنه قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْم　　كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا(١)

أي: إلا أن تستقيما.

وقال ابن مالك:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي　　مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (الَّا) أَنْ خَفِي

٤ – فاء السببية المسبوقة بنفي محض، أو بطلب محض:

وسمِّيَت بالسببية؛ لأن ما قبلها سببٌ فيما بعدها، ومثال المسبوقة بنفي: قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦].

فيموتوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وناصبه (أن) المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض (لا يقضَى).

وأما المسبوقة بالطلب، فهي التي تكون بعد: الأمر، أو النهي، أو العرض، أو الحض، أو التمني، أو الترجِّي، أو الاستفهام، أو الدعاء، وهي مجموعة في بيت من الشعر:

مُر وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ　　تَمَنَّ، وَارْجُ، كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

والأمثلة على ترتيب البيت، هي:

أ – مثال الأمر: جودوا فتسودوا.

ب – مثال النهي: لا تعجل فتندم.

---

(١) نسبه الأعلم لزياد الأعجم، وقال: الشاهد فيه: نصب تستقيم على معنى إلا أن تستقيم. انظر: الأعلم: ٤٠٢، شرح الأشموني: ٣/ ٥٢٦، وابن عقيل: ٤/ ٩.

جـ – مثال الدعاء:

رَبِّ وَفِّقْنِــــي فَـــلَا أَعْـــدِلَ عَـــنْ   سَــنَنِ الـسَّاعِينَ فِـي خَيْـرِ سَـنَنْ(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

د– مثال العَرْض: ألا تحل بدارنا فتكرمَ.

هـ– مثال الحض: هلا كتبت لأخيك.

و– مثال التمني: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

ز– مثال الاستفهام: هل تصغي فأحدثَك، من يدعوني فأستجيبَ له؟

ومنه قول الشاعر:

يَـا لَيْـتَ أُمَّ خُلَيْـدٍ وَاعَـدَتْ فَوَفَـتْ   وَدَامَ لِـي وَلَهَـا عُمْـرٌ فَنَـصْطَحِبَا

ح– مثال الترجي: لعلي أملك نصابًا فأزكِّيَ.

٥– واو المعية المسبوقة بنفي محض أو طلب على ما تقدم في فاء السببية:

مثال: لم يأمروا بالخير وينسوا أنفسهم، مسبوق بنفي، فالفعل (ينسوا): مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بنفي، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

مثال آخر: قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ   عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ(٢)

---

(١) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ٤/ ١٢، ولم ينسبه لقائل، والأشموني على الألفية: ٣/ ٥٣٨، والشاهد فيه: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل بعد فاء السببية؛ لأنه في جواب الدعاء.

(٢) ابن عقيل، لأبي الأسود الدؤلي، والشاهد فيه (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي بـ: أن مضمرة وجوبًا: ٤/ ١٥، والأشموني: ٣/ ٥٤٩.

وقولنا في الفاء أو الواو: كونهما مسبوقتين بنفي محض؛ أي: خالص من معنى الإثبات نحو الأمثلة السابقة، بخلاف النفي المنتقض بإلا، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنَا، والنفي المتلو بنفي، نحو: ما تأتينا فما تحدثنا، أو النفي التالي لاستفهام تقريري، نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، فإنه يمتنع النصب في ذلك كله.

قال ابن مالك:

وَالْـوَاوُ كَالْفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ كَـلَا تَكُـنْ جَلْـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

٦- كي الجارة:

وهي التي لم تدخل اللام عليها لفظًا، ولا تقديرًا، مثل: جئت كي تكرمني.

- القسم الثاني الذي ينصب الفعل بـ: أن مضمرة جوازًا:

وهي خمسة ألفاظ: أربعة من حروف العطف، ولام التعليل.

أولًا: حروف العطف:

١- (أو) العاطفة:

بشرط أن تكون مسبوقة باسم خالص: أي جامد غير مشتق، فهو غير مشوب بتقدير الفعل، فخرج بذلك الاسم الذي في تأويل الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، وكذلك يشترط في بقية حروف العطف.

مثال ذلك: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ**﴾ [الشورى: ٥١].

والشاهد: أن الله تعالى قد عطف الفعل (يرسل) على اسم خالص (وحيًا) فنصب الفعل (يرسلَ) بـ: أن مضمرة جوازًا.

٢- الواو العاطفة:

نحو قول الشاعر:

وَلُـبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِـي أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّفُوفِ

والشاهد فيه: نصب «تقر» بإضمار أن جوازًا؛ لأن الفعل عطف على اسم خالص وهو (لُبْس).

٣- الفاء العاطفة:

فينصب الفعل المضارع إذا عطف بالفاء على اسم خالص، نحو قول الشاعر:

لَــوْلَا تَوَقُّـعُ مُعْتَـرٍّ فَأُرْضِـيَهُ ... مَـا كُنْـتُ أُوثِـرُ إِتْرَابًـا عَلَـى تَـرَبِ(١)

والشاهد: قوله: (فأرضيَه) حيث نصب الفعل بـ: أن مضمرة جوازًا، لوقوعه معطوفًا بالفاء على اسم صريح (توقّع).

٤- (ثم) العاطفة:

مثل قول الشاعر:

إِنِّـي وَقَتْلِـي سُـلَيْكًا ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ ... كَـالثَّوْرِ يُـضْرَبُ لمَّـا عَافَـتِ الْبَقَـرُ

والشاهد فيه: قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بـ: أن مضمرة جوازًا بعد (ثم) التي للعطف بعد اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (القتل).

رأينا أن الفعل قد عطف على اسم خالص، وهذا الاسم يكون مرفوعًا، وقد يكون منصوبًا كما في الأمثلة السابقة.

قال ابن مالك:

وَإِنْ عَلَى اسْـمٍ خَـالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ ... تَنْـصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًـا، أَوْ مُنْحَـذِفْ

٥- لام التعليل:

وتضمر (أن) بعدها - جوازًا - بشرطين:

١- ألا تسبق (بما كان) أو (لم يكن)، فإن سبقت بأيهما كانت لام جحود، وقد سبق ذكرها.

---

(١) ورد هذا البيت في كتاب همع الهوامع، للسيوطي: ٢/ ١٧، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٣/ ٣٧٠، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٢٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٥٦١.

٢- **ألا يقترن الفعل بلا النافية**، فإن اقترن بها وجب إظهار (أن) مثل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] فاللام للتعليل، ولا نافية، فوجب إظهار (أن) التي أدغمت في الكلام، والأصل: لأن لا يعلم.

مثال الجائز المستوفي للشرطين السابقين: قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فيجوز في إعرابه لأن نسلمَ بإظهار (أنْ).

وبهذا نعلم أنه يجب إظهار (أن) في موطن واحد، وهو ما إذا جاءت بين لام الجر و(لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع، كما سبق.

قال ابن مالك:

وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ　　إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ
(لَا) فَأَنَ اعْمَلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا　　وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

وخلاصة القول في إضمار أن بعد اللام:

أن (أنْ) بعد لام التعليل لها ثلاث حالات:

١- **وجوب الإضمار**: وذلك إذا سبقت بكون منفي، وتسمى اللام قبلها لام الجحود.

٢- **وجوب الإظهار**: إذا وقع بعدها لا النافية.

٣- **جواز الأمرين**: وذلك فيما بقي (أي سوى ما ذكر).



جوازم الفعل المضارع

عرفنا أن علامة الجزم الأصلية هي السكون، وينوب عنها حذف النون في الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر، وعرفنا – أيضًا – أن الجزم خاص بالأفعال، كما أن الجر خاص بالأسماء؛ وذلك لأنه لا معنى من إدخال حرف الجر على الفعل، فلا يجوز أن يقال – مثلًا –: ذهبت مِنْ لَعِبَ، وكذلك لا يجوز إدخال حرف الجزم (لم) على الاسم، فلا يقال – مثلًا –: لم محمد، لعدم استعمال العرب ذلك لامتناع كلام مفيد منه.

وأدوات الجزم قسمان (بالإضافة إليها الجزم في جواب الطلب):

القسم الأول: الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا:

وهي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية.

١ – لم(١):

وهي حرف يختص بالدخول على الفعل المضارع فحسب، فيجزمه، وهي حرف نفي وجزم وقلب، ويفيد معنى النفي، أي: نفي الفعل في الماضي، فإذا قلنا: لم يذاكر محمد دروسه، معناه: ما ذاكر محمد دروسه في الماضي، ولا شأن لنا بالحال الذي نحن فيه –أي وقت التكلم– فقَلَبَتْ زَمَنَ الفِعْلِ من الحال أو الاستقبال إلى الماضِي.

مثال: قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

لم: حرف نفي وجزم وقلب؛ أي: قلب زمن الفعل من الحال إلى الماضي، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

---

(١) قد تهمل لم، فلا يجزم المضارع بعدها عند بعض العرب، وذلك مثل قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فالفعل (يوفون) رفع بعد لم، وزعم ابن مالك أنها لغة، وقيل: إنها ضرورة. انظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٧٧.

يلد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وتقديره: هو، يعود على الاسم الكريم.

ولم: الواو: عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يولد: فعل مضارع مجزوم بعد (لم)، وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على الاسم الكريم (الله).

٢- لمّا:

وهي حرف يدخل على الفعل المضارع، فيجزمه، وينفيه، ويقلب زمنه ماضيًا مثل لم[1]، نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣].

لما: حرف نفي وجزم وقلب، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

يقض: فعل مضارع مجزوم بعد (لما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء).

أوجه الاتفاق والاختلاف بين (لم)، و(لما):

أوجه الاتفاق:

يتفقان في أربعة أمور:

أ- الحرفية: فهما حرفان يختصان بالمضارع.

ب- الاختصاص بالدخول على الفعل المضارع، فلا يدخلان على غيره.

جـ- جزم المضارع.

---

(١) هناك وجهان آخران لـ(لما) وهما: **أحدهما** دخولها على الماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لما جاء محمد أكرمته، ويقال فيها: حرف وجود لوجود.

وثانيهما: أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾. مغني اللبيب: ١/ ٢٧٨، ٢٧٩.

د- قلب المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، نحو: لم أكتب، أي: فيما مضى.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

لم	لما
للنفي المطلق: فلا يلزم استمرار نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، ويجوز عدمه، ولذلك يصح أن تقول: لمْ أَفْعَلْ ثم فعلت.	للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمن الماضي حتى يتصل بالحال، ولذلك لا يصح أن تقول: لمَّا أفعل ثم فعلت، فنفيها متصل بالحال؛ لأن معنى قولك: لمَّا أفعل: أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: ثم فعلت يناقض ذلك.
المنفي بـ «لم»: لا يتوقع حصوله.	المنفي بـ «لما»: متوقع الحصول، فإذا قلت: لما أسافر فسفره منتظر.
يجوز وقوعها بعد أداة شرط، نحو: إن لم تجتهد تندم.	لا يجوز وقوع لما بعد أداة شرط.
لا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة الشعر، لقول الشاعر: احفظ ودِيعَتَكَ التي استودعتها يوم الأعازب إن وَصَلْتَ وإن لَمِ أي: وإن لم تصل.	يجوز حذف مجزومها، نحو: قاربت المدينة ولما. أَيْ: ولما أدخلها.

ملحوظة:

١- إذا دخلت همزة الاستفهام على (لم):

بقيت (لم) على عملها، وصار الاستفهام للتقرير، أي: يطلب المستفهم أو المتكلم جوابًا من المخاطب على سؤاله، مثل: ألم تكتب واجبك؟ وقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

﴿أَلَمْ﴾: الهمزة: للاستفهام، و(لم) أداة جزم.

﴿نَشْرَحْ﴾: فعل مضارع مجزوم بعد (لم)، وعلامة جزمه السكون.

﴿لَكَ﴾: جار ومجرور، متعلق بـ﴿نَشْرَحْ﴾.

﴿صَدْرَكَ﴾: صدر مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهو (مضاف) والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

٢- تدخل همزة الاستفهام على (لما) أيضًا، فتبقى على عملها، كقول الشاعر[(١)]:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتَ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتَ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟

فقد جُزِمَ الفعل (أَصْحُ) بحذف حرف العلة، لوقوعها بعد «لما» التي دخلت همزة الاستفهام عليها.

٣- اللام الموضوعة للطلب:

وتجزم الفعل المضارع بعدها ولها معان، منها:

أ- الأمر: ويتحقق إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦].

---

(١) ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه: ٢/ ٣٣٠، والأعلم: ٣٦٦، ونسبه إلى النابغة.

ب- الدعاء: ويتحقق إذا كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى، ومنه قول الله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف: ٧٧]، وقول المذنب: لتغفرْ لي يا رب.

جـ- الالتماس: إذا قلت لمن يساويك: كقولك لزميلك: ليكن الصدق رائدك لتفعل كذا.

د- الرجاء والطمع: نحو قولك لمريض عزيز عليك: لتشرب الدواء حتى تبرأ، فالسياق هو الذي يحدد هذه المعاني[1].

ولإعراب، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق: ٧] نقول:

لينفق: اللام: لام الأمر الجازمة، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ينفق: فعل مضارع مجزوم بعد اللام، وعلامة جزمه السكون.

ذو سعة: ذو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة وهو (مضاف)، سعة: (مضاف إليه) مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

حركة لام الأمر[2]:

وحركة لام الأمر الكسر، مثل: لتذهب، وإذا وقعت بعد واو العطف، أو ثُـمَّ، أو الفاء جاز تسكينها وتحريكها، نحو: ليقم خالد وليذهب، بكسر اللام بعد الواو وإسكانها، وكذا بعد الفاء وثم، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾ [الحج: ٢٩].

٤- «لا» الناهية:

والنهي معناه: طلب المتكلم من المخاطَب الكفَّ، أي: الامتناع عن إحداث الفعل الذي سبقته (لا) نحو قولك: لا تهمل.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٣.

- **وقد يخرج النهي إلى معنى الدعاء**، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]؛ لأن النهي لا يكون من العباد إلى خالقهم عز وجل.
- **وقد يكون النهي للالتماس**، نحو قولك لزميلك: لا تنصرف الآن. والسياق – أيضًا – هو الذي يدل على المعنى المراد.

ولإعراب المثال الأخير: لا تنصرف الآن.

لا: ناهية جازمة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تنصرف: فعل مضارع مجزوم بعد (لا)، وعلامة جزمه السكون.

الآن: ظرف زمان، مبني على الفتح في محل نصب.

وإلى الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا أشار **ابن مالك** بقوله:

بِـلَا وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِـلَمْ وَلمَّا

الجزم في جواب الطلب:

إذا وقع المضارع جوابًا بعد الطلب فإنه يجزم، كأن يقع بعد أمر، أو نهي، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو ترجٍّ، وتفصيل ذلك كالآتي:

١- الأمر، نحو: تَعلَّمْ تُفَدْ.

٢- والنهي، نحو: لا تكسل تُسَر.

٣- والاستفهام، نحو: هل تفعل خيرًا تؤجرْ؟

٤- والعرض، نحو: ألا تزورُنا تكن مسرورًا.

٥- والتحضيض، نحو: هلَّا تجتهد تَنَلْ خيرًا.

٦- والتمني، نحو: ليتني اجتهدت أكن مسرورًا.

٧- والترجي، نحو: لعلك تطيعُ الله تفزْ بالسعادة.

عامل الجزم في جواب الطلب:

- وجزم الفعل بعد الطلب إنما هو بـ «إن المحذوفة»، مع فعل الشرط، فتقدير قولك: جُدْ تَسُدْ: جد فإن تجُدْ تَسُدْ، وتقدير قولك: هل تفعل خيرًا تؤجر: هل تفعل خيرًا؟ فإن تفعل خيرًا تؤجر، وقس على ذلك بقية الأمثلة.
- وقيل: إن الجزم بالطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط، واعلم أن الطلب لا يُشْتَرط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها من صيغ الطلب، بل يجزم الفعل بعد الكلام الخبري، إن كان طلبًا في المعنى، نحو قولك: تطيع أبويك تلقَ خيرًا، أي: أطعهما تلقَ خيرًا، ومنه قولهم: اتقى الله امرؤ خيرًا يثب عليه، أي: ليتق الله وليفعل خيرًا يثب عليه.

فوائد(١):

١- لا يجب أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصح الجزم بعده، بل يجوز أن يكون- أيضًا – اسم فعل أمر، نحو: صه عن القبيح تُؤْلَفْ- وسيأتي ذلك عند الكلام عن اسم الفعل – ويجوز أن يكون بجملة خبرية يراد بها الطلب (كما تقدم).

٢- يُشْتَرطُ لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخول (إن) الشرطية عليه، نحو: لا تدنُ من الشر تسلمْ؛ إذ يصح أن تقول: إلا تدنُ من الشر تسلمْ، فإن لم يصح دخول (إن) عليه وجب رفع الفعل بعده، نحو: لا تدن من الشر تهلكُ، برفع تهلك؛ إذ لا يصح أن تقول: إلا تدن من الشر تهلك لفساد المعنى المقصود، وأجاز ذلك الكسائي.

---

(١) جامع الدروس، للغلاييني: ٢/ ١٩٨، ١٩٩.

٣- لا يُجْزم الفعل بعد الطلب إلا إذا قُصِدَ به الجزاء، بأن يُقْصَد بيان أن الفعل مسبب عما قبله، كما أن جزاء الشرط مسبب عن الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

فجزم الفعل ﴿أَتْلُ﴾ لأن التلاوة مسببة عن إتيانهم فجزم بالطلب، والتقدير: إن تأتوني أتل عليكم، فإن لم يقصد ذلك وجب الرفع؛ إذ ليس هناك شرط مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثر: ٦]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥،٦]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

قال ابن مالك:

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَـضَعْ (إِنْ) قَبْـلَ (لَا) دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

قال «الحطاب» في الكواكب الدرية: «واحترز بقوله: وقصد به الجزاء عن نحو قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. برفع تطهرهم باتفاق السبعة، لكونه ليس مقصودًا به معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد به: خذ منهم صدقة مطهرة لهم، فجملة (تطهرهم) صفة (صدقة)، ولو قُرِئ بالجزم على معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع في القياس، لكن القراءة سنّة متبعة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥،٦]، فإنه قرئ بالرفع، بتقدير جملة (يرثني) صفة لـ (وليًّا)، لا جوابًا لـ (هب)، والتقدير: إن تهب لي من لدنك وليًّا يرثني، ومنه قول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فلو لم يقدر أن «السقط» من أجزاء «الدَّخول» امتنع عطف «حومل» عليه بالفاء، كما لا يخفى ذلك على متأمل.

وفي شرحي على شواهد شرح القطر كلام قريب من هذا فراجعه، والمعنى: قفا يا صاحبي ولا تعجلا على ذبحي وساعداني في البكاء على ذكرى حبيب ومنزل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل، والشاهد: في (نبك) حيث جُزِم؛ لأنه جواب الأمر، وذلك لأنه خلا من الفاء، وقصد به الجزاء، أي: إن تقفا نبك، فالبكاء مسبب عن وقوفهم»[١] اهـ.

الخلاصة:

وخلاصة ما سبق:

أن جوازم الفعل المضارع التي تجزم فعلًا واحدًا فقط نوعان:

١- حروف تجزم فعلًا فقط، وهي:

لم: تختص بالدخول على المضارع، فتقلبه للماضي، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

لما: وتفيد معنى (لم)، ولكنها تنفي الماضي حتى يتصل بالحال، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣].

لام الأمر: تَجْزِم المضارع وتفيد: الأمر، أو الدعاء، أو الالتماس، أو الرجاء، مثلها: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق: ٧].

«**لا**» **الناهية**: وتخرج إلى معنى الالتماس، ومثالها: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

٢- الجزم في جواب الطلب، وهو إما أمر، وإما نهي، وإما استفهام، وإما عَرْض، وإما تحضيض، وإما ترجٍّ. وقد تقدم الشرح والتمثيل، فارجع إليه.

---

(١) الكواكب الدرية: ٤٩٨.

القسم الثاني: الأدوات التي تجزم فعلين:

وهي: حروف، أو أسماء مبنية تقوم بالربط بين جملتين، كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى، مثل: يحضر محمد مبكرًا، يكرم خالدٌ محمدًا، فإذا قلنا: إن يحضر محمد مبكرًا يكرمه خالد، فقد جعلنا إكرام خالد لمحمد متوقفًا على حضور محمد مبكرًا.

ويُسَمَّى الفعل الأول فعل الشرط، ويسمى الثاني جوابه وجزاءه، وهي ثلاث عشرة أداة، كلها أسماء ما عدا (إن) و(إذ ما) فهما حرفان، وقد سبق الخلاف في إذ ما، وأولى هذه الأدوات، وأم الباب، كما يقول النحاة:

١ - (إِنْ):

بكسر الهمزة وسكون النون، وهي حرف يختص بالدخول على الأفعال، وتخلص الفعل المضارع بعدها إلى الاستقبال، وتعمل فيه الجزم، ولاقتضائها فعل الجواب عملت فيه الجزم أيضًا، تقول: إن تعمل صالحًا تفُزْ، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وكونها أم الباب؛ لأن غيرها مما يجزم فعلين إنما جزمها لتضمنه معناها، فإن قلت: من يزرني أكرمه، فالمعنى: إن يزرني أحد أكرمه، ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها[١].

٢ - (إذ ما):

نحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٢]

فالشاهد في قوله: إذ ما (تأت)، (تلف): حيث جزم الفعلين.

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ٥٨.

(٢) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٩، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني على الألفية: ٤/ ٣١، وذكر فيه العيني أنه قد ورد في بعض النسخ آبيا، وهذا غير صحيح؛ لأنه ينعكس المعنى، أما إذا قيل: يأبى آتيا فإن المعنى يستقيم.

وهي حرف بمعنى (إنْ)، وأصلها (إذ) الظرفية لحقتها (ما) الزائدة فَحَمَّلَتْهَا معنى (إن) فصارت حرفًا مثلها؛ لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات، فإن لها غير معاني الربط معاني أخرى -كما ستعرف- ومن النحاة: مثل المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن هشام من يجعلها اسمًا معتبراً فيها معنى الظرفية.

٣- (مَنْ):

وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤- (ما):

وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ١٩٧].

ونحو: (ما تركب من الدواب أركب).

٥- (مهما):

وهي اسم مبهم لغير العاقل -أيضًا- نحو: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

٦- (متى):

هي اسم زمان تضمن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(١)

والشاهد فيه (متى) حيث جزمت فعلين أولهما قوله: تأته، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والآخر (تجد)، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون.

متى: اسم شرط يجزم فعلين، الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه، ظرف زمان مبني على السكون، في محل نصب بـ(تجد).

(١) ذكره الأعلم، ونسبه للحطيئة: ص ٤١٩، والأشموني في شرحه على الألفية: ٤/ ٢٧، وابن عقيل: ٤/ ٢٧.

تأته: تأت فعل مضارع، مجزوم بعد (متى) وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل مستتر تقديره (أنت)، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر، في محل نصب مفعول به، وتأت: هو فعل الشرط.

تعشو: جملة «تعشو» الفعل والفاعل المستتر في محل نصب حال.

تجد: فعل مضارع، مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأنه جواب الشرط.

٧- (أيان):

وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا(١)

والشاهد في قوله: أيان نؤمنك تأمن، حيث جزمت (أيان) الفعلين (نؤمنك) وهو فعل الشرط، (تأمن) وهو جواب الشرط.

أيان: اسم شرط جازم، مبني على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

نؤمنك: نؤمن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون (فعل الشرط)، وفاعله ضمير مستتر تقديره (نحن)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

تأمن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون (جواب الشرط) والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

٨ – (أين):

وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط، نحو: أين تنزل أنزل، وكثيرًا ما تلحقها (ما) نحو: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ومنه قول الشاعر:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعِدَاةَ تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي(٢)

---

(١) ابن عقيل: ٤/ ٢٨، والأشموني: ٤/ ٢٨.

(٢) ذكره الأعلم: ٤٠٧، وابن يعيش: ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥.

والشاهد في قوله: تضربْ؛ أي: تذهب، وتجدْنَا، حيث جُزِمت بأين، والأول فعل الشرط، والثاني جَوَابه.

٩- (أنَّى):

وتأتي استفهامًا، وظرفًا؛ استفهامًا بمعنى متى، نحو: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: من أين، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى كيف، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]. وإذا كانت شرطًا جزمت فعلين، نحو قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا   أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ[١]

والشاهد فيه قوله: أنى تأتياني تأتيا؛ حيث جزم بـ(أنى) فعلين: أحدهما: تأتياني، فعل الشرط، والآخر: تأتيا، جواب الشرط.

إعراب الشاهد:

خليلي: منادى محذوف الأداة، منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وهو (مضاف)، وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

أنى: اسم شرط جازم، يجزم فعلين، ظرف مبني على السكون في محل نصب بـ(تأتيا).

تأتياني: تأتيا: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وهو فعل الشرط، وألف الاثنين ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

تأتيا: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٩، وابن عقيل: ٤/ ٣١، والأشموني: ٤/ ٣٣.

١٠- (حيثما):

وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط، ولا تَجْزِم إلا مقترنة بـ (ما) على الصحيح، مثل قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ ... نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ(١)

والشاهد قوله: حيثما تستقم يقدر، حيث جزم بـ (حيثما) فعلين: أحدهما وهو قوله: تستقم: فعل الشرط، والثاني: وهو قوله: يُقَدِّرْ، جواب الشرط وجزاؤه، وتقول: حيثما تجتهد تَنْجَحْ، وهي مثل: إن تجتهد تنجح في المعنى.

١١- (أي):

وهي اسم مبهم، تضمن معنى الشرط، وهي من بين أدوات الشرط معربة بالحركات الثلاث، لملازمتها الإضافة إلى المفرد التي تبعدها من شبه الحرف الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالها مرفوعة: أيُّ امرئٍ يخدم أمته تخدمْه، ومثالها منصوبة: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومثالها مجرورة: بأي قلم تكتب أكتب، أيَّ كتاب تقرأ أقرأ.

و(أي) ملازمة للإضافة إلى المفرد، وقد يحذف المضاف إليه، فيلحقها التنوين عوضًا عنه - كما في الآية الكريمة السابقة - إذ التقدير: أي اسم تدعو، وفي المثال: أي كتاب تقرأ أقرأ، التقدير: كتاب أي رجل...

ويجوز أن تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، نحو الآية السابقة، مثل قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].



(١) انظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٣٠، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٣٣.

أدوات مُخْتَلف في الجزم بها

الأدوات التي ذكرناها اتفق النحاة على أنها تعمل الجزم في فعل الشرط وجوابه.

وهناك بعض الأدوات قد اختلف النحاة في عملها الجزم، وذلك لورودها جازمة في بعض الوارد عن العرب من الشعر، فمنهم من جعل جزمها ضرورة خاصة بالشعر، ومنهم من عمَّم في غير الشعر، ومن هذه الأدوات:

١ - (إذا):

الغالب فيها أن تكون ظرفًا لما يُسْتَقْبل من الزمان مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية... ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دون ذلك... ولا تعمل (إذا) الجزم إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

اسْــتَغْنِ مَــا أَغْنَــاكَ رَبُّــكَ بِــالْغِنَى ... وَإِذَا تُــصِبْكَ خَــصَاصَةٌ فَتَجَمَّــلِ[1]

ويُجْزَمُ بها في النثر على قلة، ومنه حديث علي وفاطمة – رضي الله عنهما -: «**إذا أخذتما مضاجعكما تكبِّرا أربعًا وثلاثين**» فقوله: تكبرا، فإنه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وهذا قليل.

الفرق بين (إنْ) و(إذا) من حيث المعنى:

والفرق بين (إن) و(إذا) أنَّ الأولى تدخل على ما يُشَكُّ في حصوله، والثانية تدخل على ما هو محقق الحصول، فإن قلت: إنْ جئت أكرمتك، فأنت شاكٌ في مجيئه، وإن قلت: إذا جئت أكرمتك، فأنت على يقين من مجيئه.

٢- (كيف):

وهي اسم مبهم تضمَّن معنى الشرط، فتقتضي شرطًا وجوابًا، مجزومين عند الكوفيين، سواء لحقتها (ما)، نحو: كيفما تكن يكن قرينك، أم لم تلحقها، نحو:

(١) مغنى اللبيب: ١/ ٩٣.

كيف تجلس أجلس، أما البصريون: فهي عندهم بمنزلة (إذا)، تقتضي شرطًا، وجزاء، ولا تجزم، فهما بعدها مرفوعان، غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى – كما رأيت –، سواء أجزمت بها أم لم تجزم، فلا يجوز أن يقال: كيفما تجلس أذهب، لاختلاف لفظ الفعلين، ومعناهما، ولا يجوز: كيفما تكتب الكتاب أكتب القِرْبة، أي: أخرزها وأخيطها، لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما، ولا يجوز، نحو: كيفما تجلس أقعد، لاختلاف لفظ الفعلين، وإن اتفق معناهما.

أدوات الشرط بين الاسمية والحرفية:

وأدوات الشرط كلها أسماء باتفاق النحاة، إلا (إنْ) فإنها حرف، وسائر الأدوات متضمنة معناها، ولذلك فإنها مبنية إلا (أيّ) فإنها معربة، وفي (إذ ما) خلاف: ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وذهب المبرد، وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم، ظرف زمان، وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها (ما) وجوبًا في الشرط فجزم بها.

استدل سيبويه بأنها لمَّا رُكِّبَتْ مع (ما) صارت معها مثل الجزء الواحد فبطل عملها الأول – وهو الظرفية – بالتركيب وصارت حرفًا.

أما سائر أدوات الشرط، وهي: مَنْ، ما، متى، أي، أيان، أين، أنى، حيثما، فهي أسماء بالاتفاق.

أدوات الشرط بين الإعراب والبناء:

وأدوات الشرط كلها مبنية إلا (أي) فإنها معربة، تقع مرفوعة على الابتداء، نحو: أيُّ رجلٍ يكافح يعش في رغد، وتكون منصوبة على المفعولية، أيَّ رجلٍ تقابل فأكرم، ومجرورة بالحرف، نحو: بأيِّ رجلٍ تلتقِ فألقِ السلام.

والمبني منها غالبه مبني على السكون إلا (أين، أيان) فإنهما مبنيان على الفتح.

وإلى الأدوات التي تجزم الفعلين أشار **ابن مالك**:

وَاجْـزِمْ بِـإِنْ، وَمَـنْ، وَمَـا، ومَهْمَـا ... أَيٍّ مَتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا

وَحَيْثُمَـا أَنَّـى، وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا ... كَـإِنْ، وَبَـاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْـمَا

أحوال فِعْلَي الشرط والجواب:

علمنا مما سبق: أن من أدوات الشرط ما يجزم فعلين، يسمى أولهما: فعل الشرط، والآخر: جوابه وجزاؤه، ولكل منهما أحوال:

١- أن يكونا فعلين مضارعين:

وهو الأصل والأحسن، وذلك لظهور تأثير العامل فيهما، نحو: مَنْ يذاكر ينجح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

٢- أن يكونا فعلين ماضيين:

وذلك للمشاكلة في عدم التأثر، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

٣- أن يكون فعل الشرط ماضيًا، والجواب مضارعًا:

وذلك لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عدم التأثر إلى التأثر، نحو: إن قام أقُمْ، وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

٤- أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا(١):

نحو قوله ﷺ: «**من يقم ليلة القدر غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه**».

(١) انظر هذه المواضع: همع الهوامع: ٢/ ٥٨ بتصرف، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٣٣.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

فِعْلَـيْنِ يَقْتَـضِينَ: شَـرْطٌ قُـدِّمَا	**يَتْلُـو الجَـزَاءُ، وَجَوَابًـا وُسِـمَا**
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ	**تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ**

شروط فِعْلَي الشرط والجواب:

ولكل من فعل الشرط وجوابه شروط يجب توافرها:

فيجب في فعل الشرط أن يكون فعلًا: خبريًّا، متصرفًا، غير مقترن بـ: قد، أو لن، أو ما النافية، أو السين، أو سوف.

ويجب في جواب الشرط: أن يصلح لأن يكون شرطًا، فإذا لم يصلح وجب اقترانه بفاء تسمى: فاء الجواب، أو فاء الربط، أو فاء الجزاء.

مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء:

يجب اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع الآتية:

١- إذا كان الجواب جملة اسمية:

نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢- إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها جامد:

نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ ...﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠].

٣- إذا كان جملة فعلية فعلها طلبي:

نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٤- أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى:

وحينئذ يجب أن يكون مقترنًا بـ قد ظاهرة، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو مقدرة، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾

[يوسف: ٢٦]، لو لم تقدر (قد) لوجب أن يكون الفعل الماضي مستقبل المعنى، وليس الأمر كذلك.

٥- أن يقترن بـ (قد):

نحو: إن تذهب فقد أذهب.

٦- أن يقترن بـ (ما النافية):

نحو: ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾[يونس: ٧٢].

٧- أن يقترن بـ (لن):

نحو: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[آل عمران: ١١٥].

٨- أن يقترن بالسين:

نحو: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٧٢].

٩- أن يقترن بـ (سوف):

نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ [التوبة: ٢٨].

١٠- أن يصدر بـ (رُبَّ):

نحو: إن تجئ فربما أجيء.

١١- أن يُصَدَّر بـ (كأنما):

نحو: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

١٢- أن يصدر بأداة شرط:

نحو: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾[الأنعام: ٣٥]، فـ: إن استطعت: في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف، والتقدير: إن استطعت فافعل.

وإلى ذلك أشار **ابن مالك** بقوله:

وَاقْرِنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ

فإن كان الجواب صالحًا لأن يكون شرطًا، فلا حاجة إلى ربطه بالفاء؛ لأن بينهما مناسبة لفظية تُغْنِي عن ربطه بها، كأن يكون المضارع مثبتًا، أو منفيًّا بـ (لا) فيجوز أن يربط بها وألا يربط، وترك الرابط أكثر استعمالًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة: ٩٥]، وقوله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣](١).

ما ينوب عن الفاء في الربط بين الجواب وشرطه:

وقد تخلف فاء الجواب (إذا) الفجائية إن كانت الأداة (إنْ) أو (إذا)، وكان الجواب جملة اسمية، خبرية، غير مقترنة بأداة نفي، أو (إن)، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ونحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

قال ابن مالك:

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا المفَاجَأَهْ ... كَـ«إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مُكَافَأَهْ»

---

(١) جامع الدروس العربية للغلاييني (٢/ ١٩٣).

وخلاصة الأدوات التي تجزم فعلين:

الأداة	بين الاسمية والحرفية	بين الإعراب والبناء	المثال
إنْ	حرف	مبني	إنْ تطع والديك تدخل الجنة
إذْ ما	حرف	مبني	إذْ ما تأتِ أكرمْك
مَنْ	اسم مبهم للعاقل	مبني	من يحج يُغْفر له ذنبه
ما	اسم مبهم لغير العاقل	مبني	﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]
مهما	اسم مبهم لغير العاقل	مبني	مهما تتصدق تجدْ عوضًا
متى	اسم زمان	مبني	متى تسافرْ تلقَ إخوانًا لك
أيان	اسم زمان	مبني	أيان نؤمنك تأمن غيرنا
أين	اسم مكان	مبني	أين تنزلْ أنزل
أنَّى	اسم للزمان أو المكان	مبني	أخي أنى تجلس أجلس
حيثما	اسم مكان	مبني	حيثما تستقم تجدْ نجاحًا
كيفما	اسم	مبني	كيفما تكن يكن قرينك
أي	اسم	معرب	أي امرئ يخدم أمته تخدمه
إذا	اسم زمان	مبني	وإذَا تُصِبْكَ خصاصة فتَجَمَّلِ

باب النكرة والمعرفة

النكرة:

ما شاع في أفراد جنسه، فـ «رجل» - مثلًا - نكرة؛ لأنه شائع في جنسه - أي غير محدد - وهو الإنسان الذَّكَر البالغ، فهو يشمل عليًّا، ومحمدًا، وزيدًا، ...إلخ، دون تعيين واحد من أفراد هذا الجنس.

ملحوظة:

لا يشترط في الجنس أن تتعدد أفراده في الواقع، فشمس نكرة مع أنه لا يوجد في الواقع أكثر من شمس.

ومنهم من عرف النكرة بأنها: ما لم يُفْهَمْ منه معين.

قال ابن مالك:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا(١)

أقسام المعرفة:

المعارف أقسام، هي:

١- الضمائر.

٢- العلم.

٣- اسم الإشارة.

---

(١) يشير ابن مالك بهذا البيت إلى تعريف النكرة، فيقول: «قابل أل مؤثرًا»، أي: إن النكرة: ما يقبل (أل) التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل)؛ فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف: (رجل)، فتقول: الرجل، واحترز بقوله: «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل (أل) ولا يؤثر فيه التعريف كـ: عباس عَلَمًا، فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه، ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): (ذو) التي بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، فذو: نكرة، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل (أل) نحو: الصاحب. انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٨٦.

٤- الاسم الموصول.

٥- المعرف بـ: أل.

٦- المضاف إلى واحد مما سبق أو المضاف إلى معرفة.

قال ابن مالك:

وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ، كَـــ: هُـــمْ وَذِي وَهِنْـــدَ، وَابْنِـــي، وَالْغُـــلَامِ، وَالَّـــذِي

۞۞۞

أولاً: الضمائر(١)

وهي: لفظ جامد وُضِعَ ليدل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، نحو: أنا، وأنت، وهو.

قال ابن مالك:

فَمَـــا لِـــذِي غَيْبَـــةٍ اوْ حُـــضُورِ كَأَنْـــتَ، وَهْـــوَ سَـــمِّ بِالـــضَّمِيرِ

أقسام الضمير:

ينقسم الضمير إلى قسمين: بارز، ومستتر.

البارز: أي الظاهر، وهو الذي يُلْفَظ ويُكْتَبُ، وهو: ما له صورة في اللفظ، نحو التاء من فهمتُ.

والمستتر: أي المختفي، لا يُلْفَظُ ولا يُكْتَبُ، وإنما يُلَاحظ في الذهن، وهو ما ليست له صورة في اللفظ، نحو الضمير في قولك: محمد فهم، أي «هو».

---

(١) يقول السيوطي: والتعبير بلفظ المضمر والضمير للبصريين، والكوفيون يقولون الكناية، والمكنى، ولكونه ألفاظًا محصورة استغنينا عن حده – أي: تعريفه – كما هو اللائق بكل معدود. همع الهوامع: ١/ ٥٦.

أقسام البارز:

الضمير البارز على قسمين: منفصل، ومتصل[1].

أ – منفصل: وهو ما كان ظاهر الاستقلال في النطق، مثل: أنا، ونحن.

ب – المتصل: وهو ما كان جزءًا من كلمة سابقة، نحو: التاء من فهمتُ، و(نا) من فهمنا.

الضمائر بحسب موقعها الإعرابي:

عرفنا أن البارز ينقسم إلى منفصل، ومتصل، وكل منهما له موقع من الإعراب.

أولًا: المنفصل:

ينقسم الضمير البارز المنفصل – بحسب موقعه من الإعراب – إلى قسمين:

١ – ما يختص بالرفع، وهو: اثنا عشر ضميرًا وهي: أنا، ونحن للمتكلم، وأنت، وأنْتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، للمخاطب. وهو، وهي، وهما، وهم، وهن للغائب، ولا تكون هذه الضمائر إلا في:

أ – موضع رفع مبتدأ، مثاله: أنا عربي.

أنا	ضمير مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.
عربيٌّ	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ب – توكيد للضمير المستتر المرفوع، مثاله: اسكت أنت.

اسكت	فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

(١) وإنما انقسم الضمير إلى متصل ومنفصل، ولم يكن متصلًا فقط أو منفصلًا فقط، قيل: القياس أن يكون متصلًا؛ لأنه أوجز وأبلغ في التعريف، وإنما كان منه المنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر فتكون مبتدأ، نحو: هو قائم، وليس للابتداء لفظ يتصل به الضمير فتعين المنفصل، وقد يتقدم على معموله، نحو (إياك نعبد)، وقد يفصل بينه وبين معموله، نحو قولك: ما ضربت إلا إياك، وفي كل ما سبق تعذَّر وصل الضمير فتعين الفصل. شرح المفصل: ٣/ ٨٥ بتصرف.

أنت	ضمير منفصل مبني على الفتح، في محل رفع توكيد لفظي للضمير المستتر في: اسكت.

جـ - توكيد للضمير المتصل المرفوع، مثاله: سكنتم أنتم.

سكنتم: سكن: فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بتاء الخطاب المتحركة (تاء الفاعل)، والتاء ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم للجمع. وأنتم: ضمير مبني علي السكون في محل رفع توكيد لفظي.

د- في موضع رفع فاعل، مثل: ما قام إلا أنا.

ما	نافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
قام	فعل ماض مبني على الفتح.
إلا	أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب
أنا	ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

قال ابن مالك:

وَذُو ارْتِفَـاعٍ وَانْفِـصَالٍ: أَنَـا هُـوْ وَأَنْـتَ، وَالْفُـروعُ لا تَـشْتَبِهُ

ما يختص بالنصب، وهو «إيا» فقط متصل بها حرف للخطاب أو المتكلم أو الغائب:

إياي، وإيانا: للمتكلم.

وإياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن للمخاطب.

وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن للغائب.

مثال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ...﴾ [الفاتحة: ٥].

﴿إِيَّاكَ﴾	إيا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، الكاف: حرف دال على الخطاب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

﴿نَعۡبُدُ﴾	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن.

قال ابن مالك:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا   إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

ملحوظة:

مما سبق نعرف أن الضمير البارز المنفصل لا يقع في محل جر.

ثانيًا: المتصل:

ينقسم بحسب موقعه من الإعراب إلى:

١ – ما يختص بالرفع:

وهو خمسة ضمائر:

أ- **التاء**: في مثل: قمت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل.

ب – **ألف الاثنين**: مثل: قاما، قام: فعل ماض مبني على الفتح، وألف التثنية: ضمير متصل، مبني على السكون في محل رفع فاعل.

جـ – **واو الجماعة**: مثل: قاموا: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني على السكون، في محل رفع فاعل.

د- **نون النسوة،** مثل: قمن: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل، مبني على الفتح، في محل رفع فاعل.

هـ – **ياء المخاطبة**: مثل: قومي: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٢- ما هو مشترك بين النصب والجر:

وهو ثلاثة:

أ- ياء المتكلم، مثل: ربي أَكْرَمَنِي.

ربي: الياء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

أَكْرَمَنِي: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والنون للوقاية، والياء: ضمير مبني في محل نصب مفعول به.

ب- كاف الخطاب، مثل قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣].

﴿مَا وَدَّعَكَ﴾	ما: نافية، ودَّعَ: فعل ماض مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.
﴿رَبُّكَ﴾	ربُّ: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو (مضاف) والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح، في محل جر (مضاف إليه).

جـ - هاء الغائب، مثل: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

﴿قَالَ﴾	فعل ماض مبني على الفتح.
﴿لَهُۥ﴾	اللام: حرف جر، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر.
﴿صَاحِبُهُۥ﴾	صاحب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو (مضاف)، والهاء: ضمير مبني في محل جر (مضاف إليه).
﴿وَهُوَ﴾	الواو: واو الحال، هو: ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.
﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾	يحاور: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو، والهاء: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، والجملة الاسمية «وهو يحاوره» في محل نصب حال.

قال ابن مالك:

وَكُــلُّ مُــضْمَرٍ لَــهُ الْبِنَــا يَجِــبْ وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُـصِبْ

٣- ما هو مشترك بين الرفع والنصب والجر، وهو:

- **نا**، مثل قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

﴿رَّبَّنَآ﴾	منادى – محذوف الأداة – منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه مضاف، نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
﴿إِنَّنَا﴾	إنَّ: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن.
﴿سَمِعْنَا﴾	سمع: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ(نا) الدالة على الفاعلين، ونا: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

قال ابن مالك:

لِلرَّفْـعِ وَالنَّـصْبِ وَجَـرٍّ «نَـا» صَـلَحْ كَـاعْرِفْ بِنَـا فَإِنَّنَـا نِلْنَـا المِـنَحْ

أقسام الضمير المستتر:

ينقسم الضمير المستتر إلى: مستتر جوازًا، ومستتر وجوبًا:

أولًا: المستتر جوازًا:

هو ما يمكن قيام الاسم الظاهر مقامه، نحو: زيد يقوم، فيجوز أن نقول: زيد يقوم غلامه، وهو يلحظ في مواضع(١):

١- **فعل الغائب**: سواء أكان ماضيًا، مثل: فَهِمَ، أم مضارعًا، مثل: يَفْهَم، فالفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

(١) انظر هذه المواضع: همع الهوامع: ١/ ٦٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٩٧.

٢- **فعل الغائبة**: سواء أكان ماضيًا، نحو: فهمتْ، أو مضارعًا، نحو: تفهم، فالفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

٣- **الصفات: مثل**: اسم الفاعل نحو فاهم، وقائم، أو اسم المفعول، نحو: مفهوم، ومضروب؛ أي: هو، أو صفة مشبهة، مثل: حَسَن.

٤- **اسم الفعل الماضي**: مثل: شتَّانَ، وهيهات.

ثانيًا: المستتر وجوبًا:

وهو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وهو في غير ما سبق من المواضع، ويكون في:

١- **المرفوع بفعل الأمر**، نحو: اضرب، افهم، أي: أنت.

٢- **المضارع للمتكلم**، نحو: أَضْرِبُ، أَفْهَم، أي: أنا، ونفهم، أي: نحن.

٣- **المضارع للمخاطب**، نحو: تفعل، تفهم، أي: أنت(١).

والمستتر لا يكون إلا في محل رفع: (فاعل، أو نائب فاعل، أو اسم كان).

قال ابن مالك:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَافْعَلْ، أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

تنبيه: لا يوجد ضمير مستتر يجوز بروزه، إذ الاستتار في نحو: (قام زيد) واجب، فإنه لا يقال: قام هو على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) فتركيب آخر، ولهذا عرفنا الوجوب والجواز بما لا يقوم قيام الظاهر معه أو يقوم.

۞۞۞

(١) زاد السيوطي على هذه المواضع: اسم فعل الأمر نحو (صه)، (نزال)، واسم فعل المضارع نحو: (أوه)، (أف) والتعجب، نحو: ما أحسن زيدًا! والتفضيل، نحو: زيد أفضل من عمرو، وأفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا زيدًا. انظر: همع الهوامع: ١/ ٦٢.

نون الوقاية

إذا اتصلت بالفعل ياء المتكلم وجب أن تتوسط بينهما نون تُسَمَّى نون الوقاية، نحو: جعلني.

سبب التسمية:

وقد سميت هذه النون نون الوقاية؛ لأنها تقي من لَبْسٍ في نحو: (أكْرِمْنِي) فبدونها يلتبس بـ(أكرمي) للمخاطبة، ولأنها تقي آخِرَ الفعل من الكسر المشبه للجر، وهو لا يدخل الأفعال(١).

وهذه النون تلحق كلّا من الأفعال، والأسماء، والحروف على النحو التالي:

أ- الفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم وجوبًا، مثل: جعلني وأكرمني، وهبني، وعساني.

ب- ويغلب وجود النون إذا كانت ياء المتكلم مضافة إلى بعض الأسماء نحو: لدن، قد، قط(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، ويجوز بقلة حذف النون في الثلاثة، تقول: لدُنِي، وقدي، قطي، قال الشاعر(٣):

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

والشاهد فيه: حذف النون من (قدي) وهو لا يحسن.

جـ- وإذا اتصلت الياء بالحرف، فإن كان في (ليت) الناسخة غلب وجود النون، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١/ ٦٤، شرح المفصل: ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) لدن: بمعنى عند، وقد وقط، كلاهما بمعنى حسب، أي: كاف، تقول: قدني هذا الشيء وقطني، أي: كافيني.

(٣) هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرّض بعبد الله بن الزبير، شرح ابن عقيل ١/ ١١٥.

وإن كان في (لعل) غلب عدم وجودها، نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦].

وإن كانت الياء منصوبة بحرف ناسخ غير ليت ولعل، تَسَاوَى الأمرانِ، مثل قولك: إني فقير لكني عفيف، وإنني جواد لكنني لا أسرف. وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بـ (من) أو (عن) وجب وجودها - أي نون الوقاية - مثل قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، ونحو قوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾[الحاقة: ٢٨]، ويمتنع في غيرها من حروف الجر، تقول: إليَّ، عليَّ.

قال ابن مالك:

وَ«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ«لَيْتِي» نَدَرَا ... وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ، وَفِي ... قَدْنِي، وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الخلاصة:

أ- ينقسم الضمير باعتبار ما وُضِعَ له إلى: متكلم، ومخاطب، وغائب.

ب- ينقسم باعتبار الظهور وعدمه إلى: بارز، ومستتر.

أقسام البارز، وينقسم إلى قسمين: متصل، ومنفصل.

وينقسم المنفصل بحسب موقعه من الإعراب إلى:

- منفصل محله الرفع، وهو اثنا عشر ضميرًا، وهي: أنا، وأنت، وهو، وفروعها.
- منفصل محله النصب، وهو: إياي، إياك، إياه، وفروعها، ولا يوجد منفصل في محل جر.

وينقسم **المتصل البارز** حسب موقعه من الإعراب إلى:

ما يختص بالرفع، وهو خمسة أنواع: التاء: نحو قمت، والألف: نحو قاما، والواو: نحو قاموا، والنون: نحو قمن، والياء: نحو قومي.

* **ما هو مشترك بين الرفع والنصب والجر**، وهو: نا.

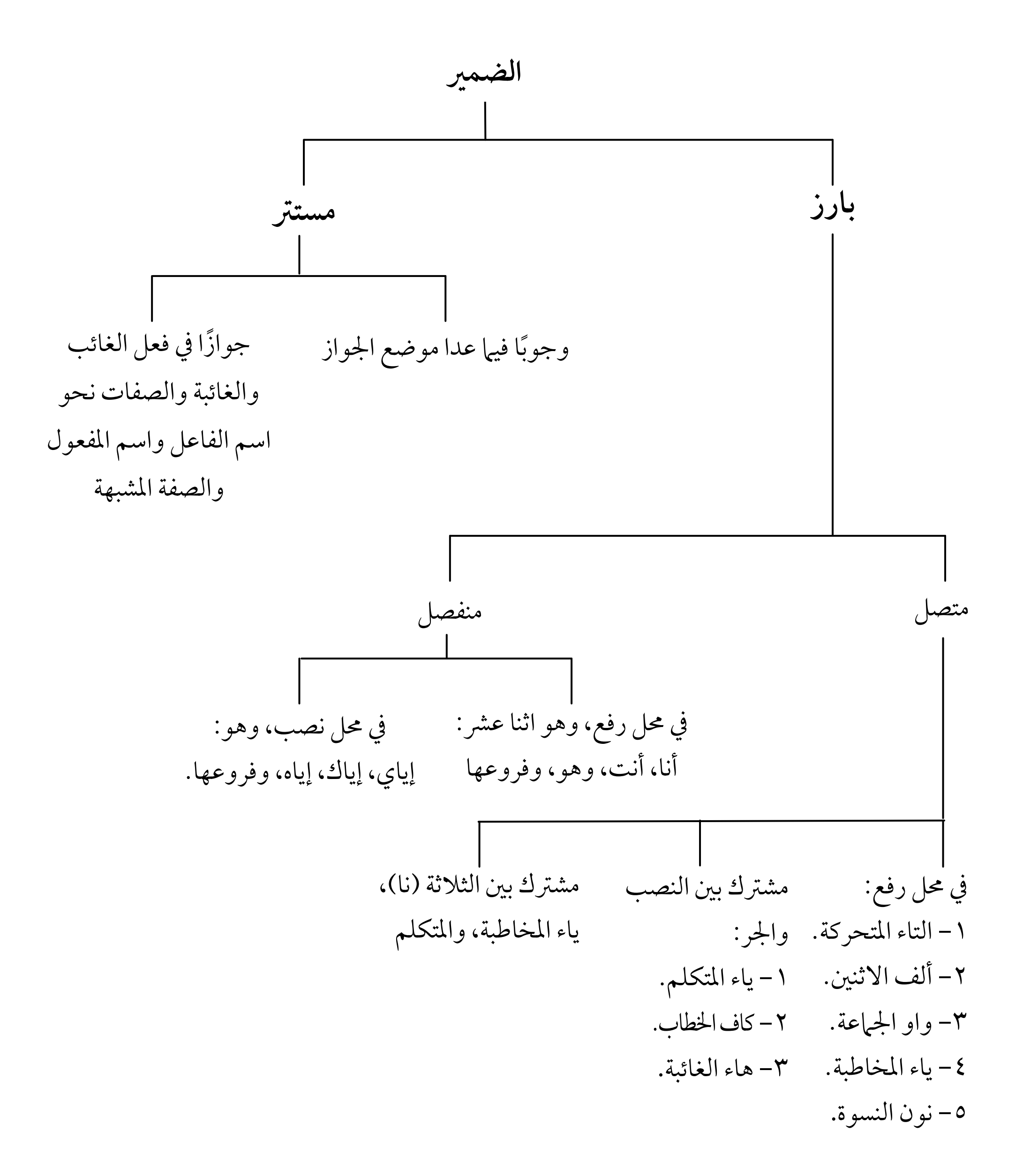
* **ما هو مشترك بين النصب والجر فقط وهو**: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب.

أقسام الضمير المستتر:

ينقسم الضمير المستتر إلى مستتر وجوبًا ومستتر جوازًا.

فالمستتر جوازًا في فعل الغائب ماضيًا كان أو مضارعًا، وكذا الغائبة، والصفات نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم الفعل الماضي.

والمستتر وجوبًا وهو فيما عدا تلك المواضع.


الضمير
بارز
مستتر
وجوبًا فيما عدا موضع الجواز
جوازًا في فعل الغائب والغائبة والصفات نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
متصل
منفصل
في محل رفع، وهو اثنا عشر: أنا، أنت، وهو، وفروعها
في محل نصب، وهو: إياي، إياك، إياه، وفروعها.
في محل رفع:
١- التاء المتحركة.
٢- ألف الاثنين.
٣- واو الجماعة.
٤- ياء المخاطبة.
٥- نون النسوة.
مشترك بين النصب والجر:
١- ياء المتكلم.
٢- كاف الخطاب.
٣- هاء الغائبة.
مشترك بين الثلاثة (نا)، ياء المخاطبة، والمتكلم

ثانيًا: العَلَم

العلَم: اسم وُضِعَ لمسمى معين بدون احتياج إلى قرينة خارجة عن اللفظ؛ لأن تعيين العلم لمسماه من ذات وضعه، بخلاف بقية المعارف فإنها موضوعة لتعيين مسماها بقرينة:

- **معنوية**: نحو التكلم، والخطاب في الضمائر.
- **لفظية**: نحو الصلة، وأل، والإضافة.
- **حسية**: نحو الإشارة، مثل: الإصبع في اسم الإشارة.

وقولنا: (وضع لمسمى) لا فرق بين أن يكون المسمى إنسانًا، أو حيوانًا، أو جمادًا، أو مكانًا، أو معنى مثل الأزهر.

قال ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ: كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَاحِقِ ... وَشَذْقَم، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ[1]

أقسام العلَم:

أولًا: باعتبار تشخص مسماه وعدمه:

ينقسم العلم باعتبار تشخص مسماه وعدمه إلى قسمين:

أ- علم شخص:

وهو اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينًا مطلقًا، نحو: يزيد، فاطمة، هند، محمود، فكل كلمة من هذه الكلمات تدل بنفسها من غير قرينة على شيء واحد محدد بشكله الخاص وأوصافه المميزة له التي ينفرد بها عن باقي أفراد جنسه.

---

(١) أشار ابن مالك في صدر البيت الأول إلى تعريف العلم، ثم مَثَّل الشيخ بأعلام الإناس، وغيرهم؛ تنبيهًا على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات، فجعفر: اسم رجل، وخرنق: اسم امرأة من شواعر العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقَرَن: اسم قبيلة، وعدن: اسم مكان، ولاحق: اسم فرس، وشذقم: اسم جمل، وهيلة: اسم شاة، وواشق: اسم كلب. انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١١٨.

ب- علم الجنس:

هو نوع من الكلمات تطلق ويُرَاد منها الدلالة على جنس بعينه، وليس تعيين شيء أو شخص بذاته، كما في إطلاق لفظ (أسامة) للدلالة على الأسد، و(ثُعَالة) للدلالة على الثعلب، و(ذؤابة) للدلالة على الذئب، فإن كل لفظ من هذه الألفاظ لا يعين مسماه في الحقيقة؛ حيث يصلح أن يطلق على كل فرد من أفراد جنسه.

الفرق بين علم الجنس، وعلم الشخص:

١- أنَّ عَلَمَ الجنس أعم من عَلَمِ الشخص في دلالة المعنى؛ لأن زيدًا لا يُقال إلا لمن اسمه زيد، أما أسامة فيمكن أن يقال لشخص أو لأسد؛ لأنه علم جنس الأسد، ولهذا قال ابن مالك: وهو عم.

٢- أنَّ علم الجنس بمنزلة علم الشخص في الأحكام اللفظية، فيمتنع من الصرف للعَلَمِيَّة والتأنيث، فتقول: هذا أسامة، بغير تنوين، كما تقول: هذا طلحة.

ملحوظة:

علم الجنس حكمه حكم النكرة في أنه لا يخص فردًا بعينه.

قال ابن مالك:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ

مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةْ ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَةْ

ثانيًا: باعتبار دلالته على معنى زائد:

ينقسم العَلَمُ باعتبار دلالته على معنى زائد على العَلَمِيَّة إلى ثلاثة أقسام:

أ- **الاسم**: وهو ما دل على ذات بعينها دون زيادة ما تدل على مدح أو ذم، نحو: زيد، علي، محمد.

ب- **الكنية**: وهي كل ما صُدِّرَ من الأعلام بأب وأم(١)، نحو: أبو بكر، وأم كلثوم.

جـ- **اللقب**: وهو ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، أي: خسته، نحو: زين العابدين، وأنف الناقة.

حكم اجتماع الاسم واللقب:

إذا اجتمع الاسم واللقب يُرَاعى الآتي:

١- يجب تأخير اللقب عن الاسم، فتقول: هذا علي زين العابدين، لا العكس، وقيل: يجوز تقديمه إذا كان اللقب مشهورًا.

مثل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١].

وقد علل ابن مالك تقديم الاسم على اللقب بأنه في الغالب -أي: اللقب- منقول من اسم غير إنسان، نحو: بطة، وقفة، فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون عند تأخُّرِه فلم يعدل عنه(٢).

٢- اللقب والاسم إذا كانا مفردين وجب في الأفصح إضافة الاسم إلى اللقب، فنقول: هذا عمر الفاروق، وهذا سعيد كرز.

ويجوز عدم الإضافة بحيث يكون الثاني بدلًا، أو عطف بيان.

٣- اللقب والاسم إذا كانا مضافين، مثل: عبد الله زين العابدين، أو مُتَخَالِفَيْنِ، بأن كان الأول مفردًا والثاني مضافًا، مثل: عائشة أم المؤمنين، أو كان الأول مضافًا والثاني مفردًا، مثل: أبو بكر الصديق، وعبد الله بطة، وجب في هذه الأحوال الثلاثة إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه(٣).

---

(١) يقول السيوطي: «زاد الرضي: أو بابن أو بنت كابن آوى، وبنت وردان». انظر: همع الهوامع: ١/ ٧١.

(٢) انظر: الهمع: ١/ ٧١، وقد نقل السيوطي تعليلًا آخر، قال: «وعلَّله غيره بأنه أشهر من الاسم؛ لأن فيه العلَمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولًا لأغنى عن ذكر ذلك الاسم».

(٣) ذكر العلماء وجهًا آخر وهو القطع، أي: عدم إتباع الثاني عن الأحوال - رفعًا على إضمار مبتدأ-. ففي قولك: رأيت عائشة أم المؤمنين، يجوز في أم المؤمنين الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: =

ملحوظة:

لا ترتيب بين الكنية وغيرها، فيجوز تقديمها وتأخيرها.

قال ابن مالك:

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

ثالثًا: باعتبار لفظه:

ينقسم العَلَم باعتبار لفظه إلى: مفرد، ومركب:

فالمفرد: هو ما تكوَّنَ مِنْ كَلِمَة واحدة، ولم يُضَف، مثل: محمد، أحمد.

والمركب: ثلاثة أقسام:

- **مركب إضافي:** وهو ما تَكَوَّنَ من مضاف ومضاف إليه، نحو عبد الله.
- **مركب مزجي:** وهو كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة، نحو: بعلبك، وسيبويه[1].
- **مركب إسنادي:** وهو ما رُكِّب من مسند ومسند إليه، نحو شاب قرناها، جاد الحق، وسُرَّ من رأى.

إعراب العلم:

١ - يعرب المفرد، وصدر المركب الإضافي على بحسب العوامل الداخلة عليه.

* **مثال الرفع:** هذا محمد، وجاء عبد الله... فكلمة محمد: خبر مرفوع، وكلمة عبد: مرفوعة لأنها فاعل، وهي مضاف، والاسم الكريم مضاف إليه.

= هي أم المؤمنين، والنصب على إضمار: أعني. انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٣، وهمع الهوامع: ١/ ٧١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ١٦٧، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(١) ذكر النحويون تعريفًا آخر للمركب المزجي وهو: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التأنيث. انظر: الهمع: ١/ ٧١، شرح التسهيل:١/ ١٦٩.

* **مثال النصب**: رأيت محمدًا، ورأيت عبدَ الله، فمحمدًا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وعبد الله: عبد: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والاسم الكريم مضاف إليه.

* **مثال الجر**: مررت بمحمد، ومررت بعبد الله. فمحمد: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وعبد الله: عبد: اسم مجرور، وهو مضاف، والاسم الكريم مضاف إليه.

٢- يعرب المركب تركيبًا مزجيًّا إعراب الممنوع من الصرف، يُرفع وتكون الضمة علامة الرفع، ويُنْصب ويُجَر وتكون الفتحة علامة النصب والجر، إلا إذا كان مختومًا بِوَيْه، فإنه يُبْنَى على الكسر.

نقول: هذه بعلبكُّ، ورأيت بعلبكَّ، ومررت ببعلبكَّ، فقد وقعت (بعلبك) في المثال الأول: خبرًا، فرُفِعَت، وكانت الضمة علامة الرفع، ونصبت وكانت الفتحة علامة النصب في المثال الثاني، وجُرَّتْ بالفتحة في المثال الثالث نيابة عن الكسرة.

ونقول في المختوم بـ (ويه): حضر سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ. فقد بُنِيَت كلمة (سيبويه) على الكسر في الأحوال الثلاثة(١).

٣- يبقى المركب الإسنادي على حاله قبل نقله إلى العلمية، ويُعْرَب بحركات مقدرة على الحكاية.

* **مثال الرفع**: هذه شابَ قرناها.

شاب قرناها: خبر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

* **مثال النصب**: رأيت شابَ قرناها.

---

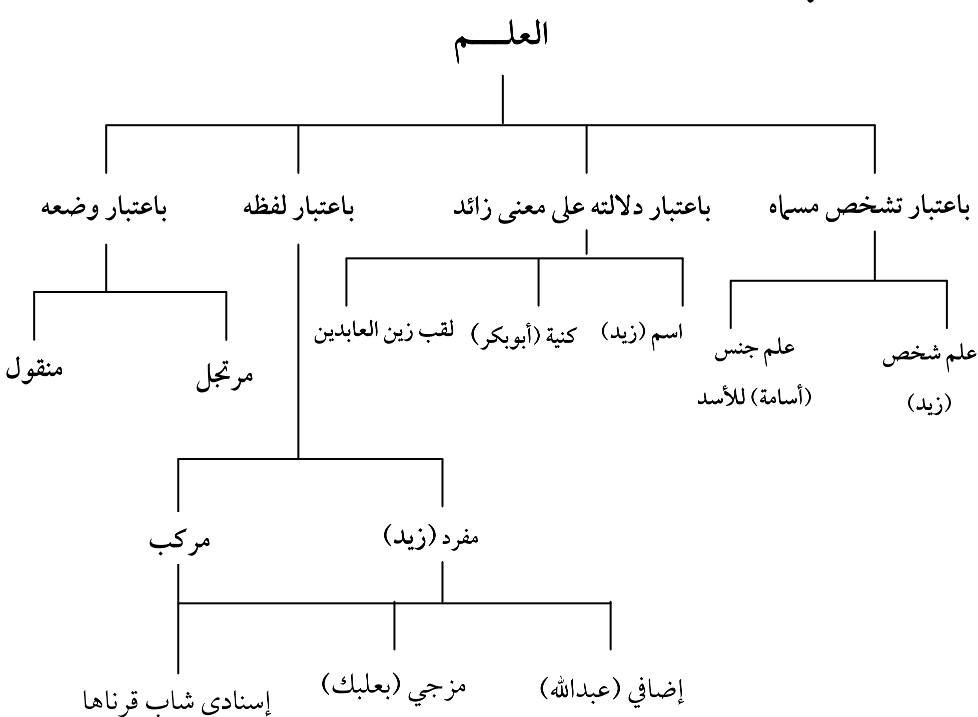
(١) أجاز بعض العلماء أن يُعَامَل هذا النوع معاملة الممنوع من الصرف. انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٥.

شاب قرناها: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

* **مثال الجر**: ركبنا إلى شابَ قرناها.

شاب قرناها: اسم مجرور بعد إلى، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

الخلاصة:



- إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب عن الاسم، إلا إذا كان اللقب أشهر فيجوز تقديمه.
- إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب على الأفصح، وقيل: يجوز عدم الإضافة.

- يعرب العلم المفرد، وصدر المركب الإضافي حسب العوامل الداخلة عليهما.
- يعرب المركب المزجي إعراب الممنوع من الصرف عدا المختوم بـ (ويه) فيُبْنَى على الكسر مع جواز منعه من الصرف، والمركب الإسنادي يُعْرَب بحركات مقدَّرة على الحكاية مع بقاء صورته دون تغيير.

❁❁❁

ثالثًا: اسم الإشارة

تعريفه:

هو اسم وُضِعَ لمسمًّى معين بواسطة إشارة حسية.

أقسامه:

أولًا: باعتبار نوع المشار إليه:

١- **ما يشار به إلى المفرد المذكر،** وهو: (هذا)، مثل: هذا شاعر الإسلام، وهذا أبو بكر، وأصله (ذا) والهاء للتنبيه، وكذا الباقي.

٢- **ما يشار به إلى المفردة المؤنثة،** وهو: (هذه) مثل: هذه مذيعة برامج الأطفال، وهذه دار الإذاعة، ولها عشرة ألفاظ: خمسة مع الذال، وهي: ذي، ذِهِ، بكسر الهاء مع الاختلاس، وذهِي بالكسر مع الإشباع، وذات، وذِهْ بالإسكان.

وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: تِي، تا، تِهْ بالإسكان، وته بالكسر مع الاختلاس، تِهِي بالكسر مع الإشباع.

قال ابن مالك:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

- **وما يشار به إلى المثنى المذكر**، وهو: (هذان) مثل: هذان رائدا الفضاء، وهذان قمران.

- **وما يشار به إلى المثنى المؤنث**، وهو: (هاتان)، مثل: هاتان محررتا المجلة، وهاتان صحيفتان صباحيتان.

قال ابن مالك:

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ(١)

- **ما يشار به إلى الجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا**، وهو: (هؤلاء)، تقول: هؤلاء أبطال المقاومة الشعبية، هؤلاء صديقاتي.

قال ابن مالك:

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا(٢) **... وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا**

- **ما يشار به إلى المكان القريب**، وهو: (هنا) و(ثَمَّ)، وتكونان في محل نصب على الظرفية، مثل: هنا ملتَقَى فرْعَي النيل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥].

- **ما يُشار به إلى المكان البعيد**، وهو: (هناك) أو (هنالك) مثل: هنا بيت محمد، وهناك مدرسة، وقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

قال ابن مالك:

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلَى ... دَانِي المَكَانِ وِبِهِ الْكَافَ صِلَا

---

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن اسم الإشارة للمثنى المذكر هذان، والمثنى المؤنث هاتان في حالة الرفع، وهذين وهاتين في حالتي النصب والجر، فهما بذلك يعربان إعراب المثنى.

(٢) يشير بقوله (مطلقًا) إلى أن أولى تستخدم للمذكر والمؤنث، للعقلاء وغير العقلاء، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل. شرح ابن عقيل: ١/ ١٣١.

فِـي الْبُعْـدِ، أَوْ بِـثَمَّ فُـهْ، أَوْ هُنَّـا   أَوْ بِهُنَالِـكَ انْطِقَـنْ، أَوْ هِنَّـا

ثانيًا: باعتبار حال المشار إليه من القرب أو البعد:

المشار إما قريب، وإما بعيد، وإما متوسط، فإذا كان المشار إليه قريبًا جُرِّدَ اسم الإشارة من الكاف وجوبًا، ويجوز أن تلحقه هاء التنبيه، مثل: هذا، وهذه، وهذان...إلخ.

وإذا كان المشار إليه بعيدًا أو متوسطًا، لحقته كاف حرفية تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية، فتُفْتح للمخاطب، فيقال: ذاكَ، وتكسر للمخاطبة، فيقال: ذاكِ، وتتصل بها علامة التثنية، فيقال: ذاكُمَا، وتتصل بها علامة جمع المذكر، فيقال: ذاكُمْ، وتتصل بها علامة جمع المؤنث، فيقال: ذاكُنَّ.

* ويجوز أن يُزَاد قبل الكاف لام مبالغة في الدلالة على البعد، فيقال: ذلك، نحو قول الكفَّار مُسْتَبْعِدين البعث والرجوع إلى الله: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعُۢ بَعِيدٞ﴾ [ق: ٣]. وفي هذه الحالة لا يلحق اسم الإشارة هاء التنبيه.

* ويمتنع دخول اللام على اسم الإشارة في:

أ- **المثنى مطلقًا،** فلا يقال: ذانلكما، ولا تانلكما.

ب- **الجمع في لغة من مَدَّ (أولى)** فقال أولاء، فلا نقول: أولائلك، أما على لغة القصر (أولى) فيجوز: أولالك.

جـ - **فيما سبقته هاء التنبيه،** فلا يجوز الجمع بين الهاء واللام.

* وإذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإنه لا يجوز أن يُؤْتَى بالكاف مع حرف التنبيه، فلا يقال: هذانك، ولا هؤلائك، بل يقال: ذانك وأولئك.

تتمة:

أسماء الإشارة كلها مبنية، إما على السكون، وإما على غيره، ولكنها تكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، بحسب موضعها، إلا اسمين هما: (هذان وهاتان) فهما يعربان إعراب المثنى.

نموذج للإعراب:

نقول: هذا علي، وإن هذا حق، ولهذا جئت، فاسم الإشارة (هذا) في الأمثلة الثلاثة مبني على السكون، لكنه في المثال الأول في محل رفع مبتدأ، وفي الثاني في محل نصب اسم إن، وفي الثالث في محل جر باللام.

وتقول: هذان جنديان، رأيت هذين الرجلين، وسلمت على هذين الرجلين، فكلمة: (هذان) في المثال الأول: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وفي المثال الثاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، وفي المثال الثالث: اسم مجرور بـ: على، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

الخلاصة:

اسم الإشارة: اسم وُضِعَ لمسمًّى معين، بواسطة إشارة حسية.

أقسامه:

أولًا: باعتبار نوع المشار إليه:

- ما يشار به إلى المفرد المذكر: هذا.
- ما يشار به إلى المفردة المؤنثة: هذه، ولها عشرة ألفاظ.
- ما يشار به إلى المثنى المذكر: هذان.
- ما يشار به إلى المثنى المؤنث: هاتان.
- ما يشار به إلى الجمع بنوعيه: هؤلاء.
- ما يشار به إلى المكان القريب: هَنَّا، وثَمَّ.

- ما يشار به إلى المكان البعيد: هناك، وهنالك.

ثانيًا: باعتبار حال المشَار إليه من القرب أو البعد:

إلى: قريب، ومتوسط، وبعيد.

فالقريب: يُشار إليه بأسماء الإشارة مجرَّدَة عن الكاف واللام، نحو: هذا.

والمتوسط: يشار إليه باسم الإشارة مقترنًا بالكاف وحدها، نحو: ذاك.

والبعيد: يشار إليه باسم الإشارة مقترنًا بالكاف واللام، نحو: ذلك.

- لا يجوز الجمع في اسم الإشارة بين اللام وهاء التنبيه.

يمتنع دخول اللام على اسم الإشارة إذا كان مثنى، نحو: هذان، أو في الجمع إذا كانت ممدودة (أولاء).

- أسماء الإشارة كلها مبنية عدا «هذان وهاتان» فإنهما يُعْرَبَان إعراب المثنى.



رابعًا: الاسم الموصول

تعريفه:

هو اسم وُضِعَ لمعيَّن بواسطة جملة بعده تسمى جملة الصلة، ولأجل وجود الصلة سمي الموصول موصولًا، نحو: جاء الذي أكرمته.

فكلمة (الذي) اسم مبهم غير واضح المعنى، ولا نعرف على أي شيء يُطْلَق، هل هو على شخص، نحو: زيد، وعلي، أو على غير ذلك من الحيوانات والجمادات؟ فلما جئنا بعده بجملة زال الإبهام، واتضح المراد منه، وهذه الجملة بعده تسمى جملة الصلة، ولهذا كان هذا الاسم لا يتضح إلا بوجود جملة الصلة.

ألفاظ الموصول:

الأسماء الموصولة نوعان: خاصة، ومشتركة، ولكل منها ألفاظ:

أولًا: ألفاظ الأسماء الموصولة الخاصة:

اللفظ المختص	ما يختص به	إعرابه
١ - الذي	للمفرد المذكر، عاقلًا كان أو غير عاقل، فالعاقل، نحو: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وغير العاقل، نحو: الذي يضيء الليلَ القمرُ.	مبني على السكون دائمًا، ويكون محله الرفع أو النصب أو الجر بحسب الموقع.
٢ - التي	للمفردة المؤنثة، عاقلة كانت أو غير عاقلة، فالعاقلة، نحو: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، وغير العاقلة،	مبني على السكون دائمًا، ويختلف موقعه الإعرابي بحسب موقعه من الجملة.

اللفظ المختص	ما يختص به	إعرابه
	نحو: التي أنجبت هذا الشاعر قريتُنَا.	
٣ – اللذان	يختص بالمثنى المذكر، عاقلَيْن كانا أو غير عاقلين، نحو اللذان ضُرِب بهما المثل عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، ونحو: الشمس والقمر هما اللذان يضيئان الليل والنهار.	(اللذان واللَّذَيْن) تعرب إعراب المثنى، فهي من الألفاظ الملحقة به، وهي معربة رفعًا بالألف، ونصبًا وجرًّا بالياء.
٤ – اللتان	ويختص بالمثنى المؤنث عاقِلَتَيْن كانتا أو غير عاقلتين، نحو: اللتان جاءتا بالأمس مذيعتان، المقالتان اللتان قرأتهما لكاتبة عربية.	إعرابهما إعراب المثنى.
٥ – الَّذِين	لجمع الذكور، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨].	مبني على الفتح دائمًا، ويتغيَّر محله بحسب موقعه الإعرابي.
٦ – الألى	لجمع الذكور والإناث، نحو: جاء التلاميذ الألى ذهبوا، أو التلميذات الألى ذَهَبْنَ.	مبني على السكون، وقد يكون ممدودًا (الألاء) فيُبْنَى على الكسر، ويختلف محله بحسب موقعه الإعرابي.
٧– اللاتي	جماعة الإناث للعاقلة وغير	اللاتِ، واللاءِ مبنيتان على

إعرابه	ما يختص به	اللفظ المختص
الكسر، أما اللاتي واللائي واللواتي فمبنية على السكون، والجمع يتغير محله حسب موقعه الإعرابي.	العاقلة، نحو: اللاتي ظفرن بجوائز الدولة لهن إنتاج أدبي وعلمي رائع، فالكلمات الخمسة لجمع الإناث واللاتي بعد حذف الياء صارت اللات، واللائي بعد حذف الياء صارت اللاء.	واللات– واللائي– واللاء، واللواتي.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي، الْأُنْثَى الَّتِي ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا(١)

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

---

(١) قوله: (الذين مطلقًا) أي: الذين تكون بالياء رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: جاءني الذين أكرموا زيدًا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه، وبعض العرب يقول: (الَّذُون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر، وهم بنو هذيل، ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا ... يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

شرح ابن عقيل: ١/ ١٤١، ١٤٢، وشرح الأشموني: ١/ ١٧٩، ١٨٠، وزاد ابن مالك في التسهيل أن من قال: الَّذون قال: اللاءون رفعًا واللائين نصبًا وجرًّا. شرح التسهيل: ١/ ١٨٤، ١٨٧.

ثانيًا: الألفاظ الموصولة المشتركة:

وهي التي تطلق على المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، بلفظ واحد، وبيانها في الجدول التالي:

اللفظ المشترك	ما يستعمل له	إعرابه
١ - مَنْ	للعاقل مذكرًا، كان أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو جمعًا، مثل: أطمئن إلى مَنْ يصدق النصح، أطمئن إلى مَنْ تصدق النصح، أطمئن إلى مَنْ يصدقان أو تصدقان النصح، وأطمئن إلى مَنْ يصدقون أو يصدقن النصح[1].	تُبْنَى على السكون، ويتغير محلها بحسب موقعها في الجملة، فتكون في محل رفع في نحو: جاءني مَنْ قام، وتكون في محل نصب في نحو: رأيت من عندك، وفي محل جر، نحو: مررتُ بِمَنْ عندك.
٢ - ما	وتستعمل لغير العاقل[2]	وهي مبنية على السكون ومحلها

(١) ذكر ابن عقيل أن (من) تستعمل لما يعقل، وقد تستعمل لما لا يعقل بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، ابن عقيل ١/ ١٤٧.

وقد رد ابن يعيش على من قال باستعمالها فيما لا يعقل مستدلًّا بتلك الآية بقوله: «فالجواب أنه لما خلط ما يعقل وما لا يعقل غلب جانب من يعقل» وذلك أن قال (فمنهم) فجمع كناية ما يعقل وما لا يعقل بلفظ ما يعقل» شرح المفصل: ٣/ ١٤٥.

(٢) ذكر ابن يعيش أن (ما) تستعمل في صفات من يعقل. قال تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ﴾ [الحج: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. شرح المفصل: ٣/ ١٤٥.

اللفظ المشترك	ما يستعمل له	إعرابه
	مذكرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو جمعًا، مثل: نَشَرَتِ الصحيفة ما نقلتُ لها من نبأ، أو ما نقلت لها من نبأين، أو ما نقلت لها من أنباء، ونشرت الصحيفة ما كتبت لها من قصة أو مِنْ قصتين، أو قصص.	يختلف بحسب موقعها الإعرابي، كما سبق في «مَنْ».
٣- أل	وتكون للعاقل ولغيره، للمفرد ولغيره، نحو قولك: جاءني القائم، أو القائمة، أو القائمان، أو القائمتان، أو القائمون، ورأيت المركوب، ويُشْتَرط لكونها موصولة أن تدخل على وصف صريح نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة بهما، نحو: جاء الضاربك أي: الذي ضربك، وجاء	اختلف النحاة في إعراب (أل) الموصولة، أتكون مبنية على السكون، ويختلف محلها رفعًا ونصبًا وجرًّا أَمْ تُعْرب بحركات مقدرة؟ والصحيح أنها مع الصفة بعدها مثل الشيء الواحد، فتظهر الحركات الإعرابية على آخر الوصف، نحو: جاء الكاتب، ورأيت الكاتب، ومن للكاتب؟

اللفظ المشترك	ما يستعمل له	إعرابه
	المضروب أبوه، أي: الذي ضُرِبَ أبوه. فإذا دخلت على اسم جامد، نحو الرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة، مثل الصاحب أو على وصف التفضيل مثل الأفضل والأعلى فهي حرف تعريف. ووجه شبه (الصاحب) بالأسماء الجامدة وإن كان مشتقًّا من صحب إلا أنه صار مثل العلم، فصاحبك، أي: زميلك، فالمعنى لا ينصرف إلى معنى المصاحبة، وإنما ينصرف إلى الذات المتصفة بهذا الوصف، فأشبهت العَلَم.	
٤- ذو	وتكون بمعنى الذي	الأشهر فيها أن تكون مبنية، ومنهم

اللفظ المشترك	ما يستعمل له	إعرابه
	وفروعه، للعاقل وغيره، والمفرد وغيره، وهي من الموصول الاسمي في لغة طيئ، تقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا(١)، وذو قمن.	من يعربها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا مثل: ذو، التي بمعنى صاحب، وعليه روي قول الشاعر: فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا(٢)
٥- ذا	وتكون موصولة، وتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، تقول: ماذا رأيت؟ وماذا رأيتها؟ وماذا رأيتهما؟وماذا رأيتهم؟ وماذا رأيتهن؟ * أن يتقدمها (ما) الاستفهامية، كما سبق، نحو: ماذا قالها؟	وتُبْنَى على السكون، ويختلف محلُّها باختلاف موقعها الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(١) ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: جاءني ذات قامت، وجاءني ذوات قمن. شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٠.

(٢) ذكره الأشموني: ١/ ١٩٩، وابن عقيل: ١/ ١٥٠، وابن يعيش: ٣/ ١٤٨، والشاهد فيه حيث جاءت (ذو) الموصولة معربة بالحروف مثل (ذو) التي بمعنى صاحب.

اللفظ المشترك	ما يستعمل له	إعرابه
	* أن يسبقها (من) الاستفهامية، نحو: من ذا قالها؟ فإن لم يتقدمها شيء من ذلك فإنها لا تكون موصولة بل تكون اسم إشارة، خلافًا للكوفيين، فعندهم أن (ذا) اسم إشارة تَقَدَّمَهُ شيء أو لم يتقدمه. * ألَّا يتركب (ما) الاستفهامية مع (ذا) لتصير كلمة واحدة، ويظهر الفرق في الإعراب، فلو قلت: ماذا صنعت، فكانت (ما) مبتدأ، وكانت (ذا) اسمًا موصولًا، ولو جعلت ماذا كلمة واحدة فإنها تُعْرب اسم استفهام مفعول به مقدم، وكذلك يقال في من ذا.	

إعرابه	ما يستعمل له	اللفظ المشترك
لها أربعة أحوال، تُبْنَى في واحد وتُعْرَب في ثلاثة: تُبْنَى: إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، كالآية السابقة، وكقولك: يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم، ببنائها على الضم في جميع الأحوال. وتُعْرَب إذا أضيفت وذُكِرَ صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم. * وإذا لم تضف وذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي هو قائم، ورأيت أيًّا هو قائم، ومررت بأيٍّ هو قائم. * وإذا لم تضف ولم يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ قائم، ورأيت أيًّا قائم، ومررت بأيٍّ قائم[1].	وتستخدم بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] أي الذي هو أشد...ونحو: يعجبني أيهم هو قائم.	٦- أي

(١) انظر هذه الأوجه بالتفصيل في: شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١، ومغني اللبيب: ١/ ٧٧، ٧٨، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٥.

قال ابن مالك:

وَمَـنْ، وَمَـا، وَأَلْ تُـسَاوِي مَـا ذُكِـرْ	**وَهَكَـذَا «ذُو» عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ**
وَكَـالَّتِي أَيْـضًا لَـدَيْهِمْ ذَاتُ	**وَمَوْضِـعَ اللَّاتِـي أَتَـى ذَوَاتُ**
وَمِثْـلُ مَـا (ذَا) بَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامِ	**أَوْ مَـنْ إِذَا لَـمْ تُلْـغَ فِـي الْكَـلَامِ**

الصلة والعائد:

عرفنا أن الموصول سواء أكان خاصًّا، أم مشتركًا بحاجة إلى صلة، والصلة على ضربين: جملة، وشبه جملة.

أولًا: الجملة:

وهي إما اسمية، وإما فعلية:

أ- **الاسمية**: مثل: جاء الذي أبوه قائم، فجملة أبوه قائم: هي صلة الموصول، وهي اسمية.

ب- **الفعلية**: مثل: جاء الذي أكرمته، فأكرمته جملة الصلة، وهي فعلية.

شروط جملة الصلة:

يشترط في الجملة الواقعة صلة أمران:

الأول: أن تكون خبرية، أي: تحتمل الصدق والكذب، فلا يصح: جاء الذي اضْرِبْهُ؛ لأن جملة اضربه إنشائية طلبية.

الثاني: أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصول ويطابقه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، هذا الضمير يسمى بالعائد، نحو: جاء الذي كلمته، فالهاء ضمير يعود على الذي.

هناك شروط أخرى وهي:

- أن تكون جملة الصلة خالية من معنى التعجب، فلا يجوز: حضر الذي ما أحسنه!
- أن تكون جملة الصلة غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يجوز: جاء الذي لكنه بخيل.
- أن تكون الصلة معروفة للسامع قبل توجيه الكلام إليه، لكي تفيد في تعريف الموصول، فلا يجوز: جاء الذي أنفه في وجهه.

ويشترط في الضمير العائد: أن يطابق الموصول، فإذا كان الموصول مفردًا فلا بد أن يكون الضمير مفردًا، نحو المثال السابق، وكذلك الحال مع المثنى، نحو: جاء اللذان أكرمتهما، وكذلك في حالة الجمع، نحو: جاء الذين أكرمتهم، وكذلك من حيث التذكير والتأنيث، فالتذكير مثل الأمثلة السابقة، والمؤنث، نحو: جاءت التي أكرمتها، وهكذا.

قال ابن مالك:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ　　　عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

حذف العائد:

ذكرنا أنه يشترط وجود الضمير المطابق للموصول في الصلة، إلا أن هناك حالات قد يحذف فيها الضمير، وبيانها:

أ- إذا كان مبتدأ مخبرًا عنه بمفرد:

نحو: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فإله خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو إله، فيصح حذف العائد؛ لأنه مبتدأ وخبره مفرد، والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة، فإذا كان العائد غير مبتدأ لم يحذف، مثاله: جاء

اللذان جاهدا، فلا تحذف الألف، وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة، أو شبه جملة لم يحذف العائد، مثاله: جاء الذي هو أبوه مسافر.

ب- إذا كان صدر صلة لأي:

مثاله: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، فالموصول هنا (أي) والصلة مركبة من المبتدأ (هو) أي الضمير المحذوف، والخبر: أشد، والتقدير: أيهم هو أشد.

جـ - إذا كان عامله فعلًا وهو في محل نصب به:

مثاله: قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]، فالعائد: ضمير محذوف تقديره: يسرونه، وهذا العائد منصوب بالفعل الذي هو العامل.

د- إذا كان مضافًا إلى اسم فاعل يدل على الحال أو الاستقبال:

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢]، والتقدير: قاضيه، فالضمير محذوف، وهو مجرور بالإضافة، والمضاف: اسم فاعل، وهو يدل على الاستقبال في هذا المثال بدليل الأمر قبله، أي: فاقض.

هـ - إذا كان العائد مجرورًا بحرف، جُرَّ الموصول بمثله:

مثاله: قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والتقدير: تشربون منه، فالعائد مجرور بحذف حرف جر دخل مثله على الموصول في قوله: مما.

ملاحظة:

- مما سبق يتبين أنه يجوز حذف العائد، سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا.

- **مثال المرفوع:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، فالموصول هنا (أي) بمعنى الذي، والصلة مركبة من مبتدأ وخبره: أشد، والمبتدأ: ضمير (هو) المحذوف، والتقدير: أيهم هو أشد، فالعائد (هو) في محل رفع.

والإعراب كالتالي:

﴿لَنَنزِعَنَّ﴾	ننزع: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، وهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «نحن».
﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾	من كل: جار ومجرور، كل: مضاف، وشيعة: مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة.
﴿أَيُّهُمْ﴾	أي: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، أي: مضاف، وهم: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.
﴿أَشَدُّ﴾	خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، والمبتدأ والخبر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- **مثال المنصوب:** قوله تعالى: (وما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) على قراءة حمزة والكسائي؛ حيث حذف الضمير العائد وهو: الهاء، والتقدير: عملته، وهو في محل نصب مفعول به.

والإعراب كالتالي:

وما عملت	الواو: عاطفة، ما: موصولة، عملت: عمل: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب.
أيديهم	أيدي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف

	والضمير «هم» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والمفعول به ضمير محذوف، والتقدير: عملته، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢]، والتقدير: كرمتَه عليَّ.

- **مثال المجرور**: وهو إما مجرور بالإضافة، وإما بحرف الجر.

◊ **المجرور بالإضافة**: نحو قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢]، والتقدير: فاقض ما أنت قاضيه، فالعائد هو الضمير المحذوف، وهو في محل جر مضاف إليه.

والإعراب كالتالي:

﴿فَٱقْضِ﴾	اقض: فعل أمر، مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.
﴿مَآ﴾	موصولة في محل نصب مفعول به.
﴿أَنتَ﴾	ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.
﴿قَاضٍ﴾	قاض: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، والجملة الاسمية جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره الهاء؛ أي: أنت قاضيه.

ومنه قول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا ... وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

والأصل ما كنت جاهله، فحذف العائد، وهو مجرور بالإضافة.

◊ **المجرور بحرف الجر**: ومنه قول الشاعر:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ

أي: صَلَّتْ له.

ويُشترط في نوع الحرف الذي خفض العائد أن يكون مثل الحرف الذي خفض الموصول.

ثانيًا: شبه الجملة:

وشبه الجملة ثلاثة أشياء:

١- **الظرف**: مثل: جاء الذي عندك.

٢- **الجار والمجرور**: مثل: جاء الذي في الدار.

٣- **الصفة الصريحة**: وهي ما تقع صفة لـ: أل، نحو: جاء الضارب، وقد سبق الحديث عنه.

والحق أن الظرف، والجار والمجرور إنما هو معمول لفعل محذوف، فالأصل في قولنا: جاء الذي عندك، أي: جاء الذي استقر عندك، فالصلة تكون جملة وليست شبه جملة.

ما يشترط في الظرف والجار والمجرور:

إذا كانت الصلة شبه جملة (ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا) فإنه يشترط فيهما أن يكونا تامَّيْن، أي: يحصل الوصل بكل منهما فائدة تزيل إبهام الموصول، وتوضِّحُ معناه، من غير حاجة لذكر متعلقهما، نحو: تكلم الذي عندك، وسكت الذي في الحجرة.

وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره: هي أن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما، ويتحقق هذا في صورتين:

الأولى: أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئًا يدل على مجرد الوجود العام، والحضور المطلق، دون زيادة معنى آخر، ويسمون هذا: «الاستقرار العام»، أو «الكون العام»، ومعناها مجرد الوجود، ففي نحو: تكلم الذي عندك: لا يفيد الظرف (عند) شيئًا أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجودًا مطلقًا، من غير زيادة شيء

آخر على هذا الوجود، نحو الأكل أو الشرب، أو القراءة، أو غيرها، وهذا هو الاستقرار العام، أو الكون العام، كما ذكرنا، ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة أو غيرها، وكذلك نحو: سكت الذي في الحجرة، أي: الموجود في الحجرة وجودًا مطلقًا، وغير مقيد بزيادة شيء آخر، نحو: النوم، أو الضحك، أو المشي...وغيرها من الأمثلة.

ولما كان هذا الكون العام واضحًا ومفهومًا بداهة وجب حذفه إن وقع صلة، لعدم الحاجة إليه في كشف المراد، فحذفه مثل ذكره، وكذلك يُحْذَف وجوبًا إن وقع خبرًا، أو صفة، أو حالًا.

فمثال وقوعه صلة: ما ذكرنا، وهو: سكت الذي في الحجرة، أي الذي هو مستقر في الحجرة.

ومثال وقوعه خبرًا: العصفور في المنزل، أي: كائن في المنزل.

ومثال وقوعه حالًا: تألمت للعصفور في الحبس، أي: مستقرًّا في الحبس.

ومثال وقوعه صفة: هذه رسالة في يد صديق عزيز، أي: هذه رسالة مستقرة...

الثانية: أن يكون متعلقهما أمرًا خاصًّا محذوفًا لوجود قرينة، ويظهر المتعلق الخاص في بعض الأمثلة السابقة، بأن تقول: تكلم الذي وقف عندك، وسكت الذي نام في الحجرة، فكلمة وقف، أو نام، تؤدي معنى خاصًّا هو الوقوف، أو النوم، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته في الجملة والتصريح بها، فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقَين، وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف، أو بالنوم، ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه، فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامَّين، فلا يصلحان للصلة، مثل: هذا الذي أمامك، أو منك، تريد: هذا الذي غضب أمامك، أو غضب منك...، ومثل: غاب الذي اليوم...، أو الذي بك...، تريد غاب الذي حضر اليوم والذي استعان بك.

وشبه الجملة بنوعيه يسمى: مستقرًّا – بفتح القاف – حين يكون متعلقه كونًا عامًّا، ويسمى: لغوًا حين يكون متعلقه كونًا خاصًّا مذكورًا، أو محذوفًا لقرينة.

وبهذا علمنا أنه لا يقال: جاء الذي بك؛ لأن الجار والمجرور -هنا- ناقص، فهو معمول لفعل محذوف، ولا يمكن أن يحذف الفعل هنا، فالأصل: جاء الذي مر بك – مثلًا –، ولا يقال: جاء الذي أمس؛ لأنه ظرف ناقص.

وعلمنا – أيضًا – أنه إذا وقع الظرف، والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبًا تقديره: استقر، أو كان، فلا يقال: جاء الذي استقر عندك.

والضمير الذي كان مستترًا في الفعل انتقل من الفعل إلى الظرف، والجار والمجرور، مثاله: جاء الذي عندك، أصلها: جاء الذي استقر عندك، ففاعل استقر: ضمير مستتر، إلا أننا لما حذفنا (استقر) لم نحذف فاعله الذي هو الضمير، بل انتقل إلى الظرف، أو إلى الجار والمجرور.

والدليل على ذلك قول الشاعر:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعَا

فالأصل: فإن فؤادي استقر هو أجمع، فهذا هو الدليل على أن الضمير في الفعل المحذوف -أي: (استقر)- انتقل إلى الظرف، حيث إننا أكدنا الظرف بأجمع، فأجمع: توكيد للضمير الذي (هو)، وليس توكيدًا للكاف.

قال ابن مالك:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ... ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ، اوْ وَصْفٍ، كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِـضَا ... كَأَنْـتَ قَـاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَـضَى
كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا المَوْصُـولِ جَـرَّ ... كَـ «مُـرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوُ بَـرْ»

الخلاصة:

الاسم الموصول: اسم وضع لمعين بواسطة جملة بعده تسمى جملة الصلة.

وألفاظه قسمان:

- **خاصة وهي**: الذي، التي، اللذان، اللتــان، الــذين، الألى، الــلاتي، اللائي، اللات، اللاء، اللواتي.
- **مشتركة وهي**: من، ما، أل، ذو، ذا، أي.

والصلة نوعان:

أولًا: جملة:

وهي: إما اسمية: جاء الذي أبوه قائم.

وإما فعلية: جاء الذي قام أبوه.

شروط جملة الصلة:

١- أن تكون خبرية، تحتمل الصدق والكذب.

٢- أن تشتمل على ضمير يعود على الموصول.

ويشترط في العائد: أن يكون مطابقًا للموصول في الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التذكير والتأنيث.

ويحذف العائد في أحوال:

أ- إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد.

ب- إذا كان صدره صلة لـ (أي).

جـ- إذا كان عامله فعلًا، وهو في محل نصب.

د- إذا كان مضافًا إلى اسم فاعل يدل على الحال أو الاستقبال.

هـ- إذا كان مجرورًا بحرف جُرَّ الموصولُ بمثله.

ثانيًا: شبه الجملة:

وهي إما ظرف وإما جار ومجرور، وإما صفة صريحة يُشْتَرط فيها أن تكون مفيدة، أي: يحصل بها فائدة تزيل إبهام الموصول.



خامسًا: المعرف بـ «أل»

المقترن بـ «أل»: اسم سبقته «أل» فأفادته التعريف، فصار معرفة بعد أن كان نكرة نحو: الرجل، والكتاب، والفرس.

و«أل» كلها حرف تعريف على قول الخليل، ويرى سيبويه اللام وحدها على الأصح، خلافًا للأخفش، وهمزتها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال على الأرجح(١).

قال ابن مالك:

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

أقسامها:

وهي إما أن تكون لتعريف الجنس، وتسمى: الجنسية، وإما لتعريف حصة معهودة منه، ويقال لها: العهدية.

أ - «أل» العهدية:

وهي التي تدخل على النكرة، فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردًا أو معينًا بعد أن كان مبهمًا شائعًا، وهي إما:

- **للعهد الذكري**: وهي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام، نحو قولك: جاءني ضيف فأكرمت الضيف، أي: الضيف المذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمّل: ١٥-١٦].
- **للعهد الحضوري**: وهو ما يكون مصحوبًا حاضرًا في الحس والمشاهدة، مثل: جئت اليوم، أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه.

---

(١) انظر الآراء في: شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ١٩٥.

- **للعهد الذهني**: وهي ما يكون مصحوبها معهودًا ذهنًا، فينصرف الفكر إليه بمجرد النطق به، مثل: حضر الأمير، وكأن بينك وبين مخاطبك عهدًا برجل فتقول: حضر الرجل؛ أي: الرجل المعهود ذهنًا بينك وبين مَن تخاطبه(١).

ب- «أل» الجنسية:

وهي التي تدخل على النكرة فتفيد معنى الجنس لا العهد، وهي إما للاستغراق، وإما لبيان الحقيقة.

١ - «أل» الاستغراقية:

وهي إما إن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس، بأن تشمل جميع أفراده، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كل فرد منه، وإما لاستغراق جميع خصائصه، مثل: أنت الرجل، أي: اجتمعت فيك كل صفات الرجال، و(أل) الاستغراقية، هي التي يصلح وقوع (كل) موقعها، كما رأيت.

وقد تكون أل لاستغراق أفراد الجنس عرفًا نحو: «جمع الأمير التجار» أي: تجار بلده، لا تجار الدنيا.

٢- «أل» التي لبيان الحقيقة:

وهي التي تبين حقيقة الجنس، وماهيته، وطبيعته، بقطع النظر عما يصدق عليه من أفراده، ولذلك لا يصح حلول (كل) محلها، مثل: الرجل أصبر من المرأة، فليس كل رجل كذلك، فقد يكون من النساء من تفوق بِجَلَدِهَا وصبرها كثيرًا من الرجال.

و«أل» - هنا - لتعريف الحقيقة، غير منظور بها إلى جميع أفراد الجنس، بل إلى ماهيته من حيث هي(٢).

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٥٠.

(٢) جامع الدروس، للغلاييني ص ١٤٧.

مسألة: تبدل اللام من «أل» ميمًا في لغة حمير، ولا زالت في اليمن إلى اليوم، فإنهم يقولون: اِمْقَمَر في القمر، والغالب في هذا: أن يكون في اللام القمرية لا الشمسية.

تتمة:

«أل» ثلاثة أنواع: الموصولة: وقد سبق الحديث عنها، والتعريفية: والتي نحن بصدد الحديث عنها، وهناك نوع ثالث وهو: (أل) الزائدة، وهي في زيادتها على قسمين:

١- **لازمة**: وهي التي تكون في (اللات): وهو اسم صنم بمكة، (الآن) وهو ظرف زمان و(الذين)، و(اللات) والمراد بها ما دخلت على الموصولات.

٢- **غير لازمة**: وهي الداخلة اضطرارًا على العلَم، نحو قولهم - في بنات أوبر - على الضرب من الكمأة: بنات الأوبر[١].

❁❁❁

سادسًا: المضاف إلى المعرفة

وهو ما أُضِيفَ إلى أحد المعارف السالفة، كأن يُضَاف إلى الضمير، نحو: قرأت كتابه.

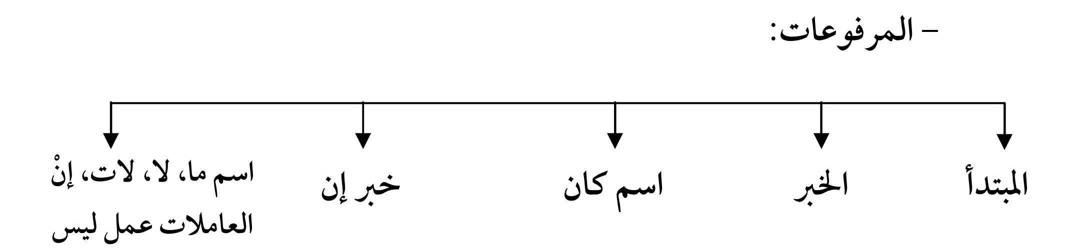
- ومثال المضاف إلى العلم، نحو: كتاب زيد.
- ومثال المضاف إلى اسم الإشارة: كتاب هذا.
- ومثال المضاف إلى الاسم الموصول: كتاب الذي عندك.
- ومثال المضاف إلى المعرف بـ «أل» كتاب الرجل.
- ورتبة المضاف إلى المعرفة في التعريف مثل رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف لمضمر، فليس في رتبة المضمر، بل في رتبة العلم.
- وزاد بعضهم شيئًا سابعًا من المعارف وهو: نداء النكرة المقصودة، نحو قولك لإنسان أمامك: يا رَجُلُ.

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٩، مغني اللبيب: ١/ ٥٢.

باب المرفوعات

- المرفوعات:



أولاً: المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ:

هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، فليس قبله عامل لفظي يريد أن يعمل فيه.

وقولنا: للإسناد؛ أي: جردنا الكلمة عن العوامل اللفظية حتى تسند لها كلمة أخرى.

مثال: زيد قائم.

فكلمة (زيد) مبتدأ؛ لأنها اسم جرد من العوامل اللفظية، وأسند إليه القيام.

ويجوز أن يسبق المبتدأ بعوامل لفظية زائدة[١].

نحو: الباء الزائدة في قولك: بحسبك من شرٍّ سماعه، فقولنا: بحسبك، الباء: زائدة، وحسبك: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

أو الحروف الشبيهة بالزائدة، نحو: رُبَّ أخ لك لم تلده أمك.

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٩٣.

فكلمة (أخ): مبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

فالمبتدأ في المثالين السابقين: مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا.

صور المبتدأ:

والمبتدأ له أشكال:

١- أن يكون اسمًا ظاهرًا، نحو: البحتري شاعر مجيد، فكلمة البحتري: اسم ظاهر وقع مبتدأ. وهو اسم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢- أن يكون ضمير رفع منفصلًا[(١)]، نحو: نحن مخلصون، فكلمة نحن: ضمير منفصل مبني على الضم، في محل رفع مبتدأ.

ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ﴾ [الكهف: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣].

٣- أن يكون مصدرًا مؤولًا، أي: أن لفظ المبتدأ يُستخرج من حرف مصدري وما دخل عليه، كما ترى في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[النساء: ٢٥]، فالمصدر المؤول من (أن) المصدرية والفعل (تصبروا) في محل رفع مبتدأ، والتقدير: صبرُكم خيرٌ لكم، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، والتقدير: ومن آياته رؤيتُك الأرض، وهذا كثير في الكلام العربي القديم، والحديث الشريف[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤]. وإعراب الأخير على النحو التالي:

---

(١) وضمائر الرفع المنفصلة – سبق ذكرها في باب الضمير – وهي: أنا، نحن، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هما، هم، هن.

(٢) النحو الميسر، د. محمد حلواني: ١/ ٢٣٩.

﴿وَأَن﴾	الواو: استئنافية، أنْ: مصدرية ناصبة. حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿تَصُومُواْ﴾	فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ، والتقدير: صومكم.
﴿خَيْرٌ﴾	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿لَّكُمْ﴾	اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر والميم للجمع.

تعريف الخبر:

هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ.

قال ابن مالك:

وَالخَبَـرُ الجُـزْءُ المـتِمُّ الفَائِـدَهْ ... كَـ: اللهُ بَـرٌّ وَالْأَيَـادِي شَـاهِدَهْ

الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة لا نكرة؛ لأن النكرة مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد، فلو قلت: رجل قام، لم تحصل فائدة؛ لأنه لا يخلو الزمان من قيام رجال، لذلك كان الأصل الابتداء بالمعرفة، إلا أنه قد ورد الابتداء بالنكرة لوجود ما يسوغ ذلك.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

هناك حالات يسوغ فيها الابتداء بالنكرة، وقد أرجعها البعض – كلها – إلى العموم والخصوص.

فمثال العموم: ما رجلٌ في الدار، فهنا عموم في رجل، وحصلت الفائدة بخلو الدار من جنس الرجال.

ومثال الخصوص: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فـ: «عبد» مبتدأ، وهو نكرة، وجاز الابتداء بها، لكونها خُصِّصت بالوصف، فحصلت الفائدة، حيث قللت شيوع العبد لكونه مؤمنًا.

والمدار في ذلك كله على حصول الفائدة.

وهذا ما أشار إليه **ابن مالك** بقوله:

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

وقد أورد النحاة مسوغات كثيرة للابتداء بالنكرة.

نذكر منها ما يأتي:

١ - **إذا دلت على عموم** مستغرقة كل أفراد الجنس، نحو: هل فتى فيكم؟ وما رجل في الدار، فالذي سوَّغ الابتداء بالنكرة العموم المستفاد من النفي أو الاستفهام.

٢ - **إذا دلت على خصوص**، وذلك:

* **إذا وُصِفت**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ورجل من تميم عندنا، فـ: «رجل»: مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها موصوفة.

* **إذا أضيفت إلى نكرة**، نحو: عَمَلُ خير محبوبٌ، فـ: «عمل»: مبتدأ مرفوع، خير: مضاف إليه، ومحبوب: خبره، والذي سوغ الابتداء بـ: «عمل» إضافته.

* **إذا عملت فيما بعدها**: مثل قولك: رغبةٌ في الخير خيرٌ.

رغبة	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
في الخير	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. والخير: اسم مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة.
خير	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فالذي سوغ الابتداء بكلمة: رغبة، وهي نكرة: أنها عملت فيما بعدها، فالجار والمجرور متعلق بها، وهذا التعليق يعد نوعًا من أنواع العمل النحْوي.

* **إذا صُغِّرت،** نحو: رُجَيْلٌ جاءنا.

رجيل	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
جاءنا	جاء: فعل ماض مبني على الفتح، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، وجملة جاءنا في محل رفع خبر.

والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة أنها مصغرة فهي بمنزلة الموصوفة.

والمعنى: رجل صغير جاءنا.

٣- إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا متقدمًا عليها، نحو: في الدار شاعر، وعندنا كاتب.

٤ – إذا وقعت بعد (لو لا) أو (إذا) الفجائية، نحو قول الشاعر:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

والشاهد قوله: لولا اصطبار، حيث وقعت كلمة اصطبار مبتدأ، وهي نكرة، والذي سوغ ذلك وقوعها بعد لولا.

ومنه قولك: عدت فإذا رجل عندنا.

٥- إذا كانت من الألفاظ المبهمة، نحو أسماء الشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية.

مثال اسم الشرط: قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

﴿مَن﴾	اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
﴿يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا﴾	يعمل: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، سوءًا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

ومثال اسم الاستفهام: مَنْ عندَك؟

مَنْ	اسم استفهام، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
عندك	ظرف مكان مبني على الفتح وهو مضاف، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائن، خبر المبتدأ.

ومثال (ما) التعجبية: ما أجمل السماءَ!

ما	اسم نكرة بمعنى: «شيء عظيم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
أجمل	فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» يعود على ما.
السماء	مفعول به منصوب، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر ما.

ومثال (كم) الخبرية:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

٦- **إذا عطف عليها ما يصح الابتداء به: مثاله:** خبزٌ وشرائحُ لحمٍ على المائدة.

فقد صح الابتداء بالنكرة وهي: (خبز)؛ لأنه قد عطف عليها (شرائح لحم) وهي نكرة مخصصة بالإضافة.

خبز	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.
وشرائح لحم	الواو: عاطفة، وشرائح: اسم معطوف على خبز مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف، ولحم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.
على المائدة	شبه جملة في محل رفع خبر.

٧- **إذا دلت النكرة على دعاء**، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

﴿سَلَٰمٌ﴾	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾	على: حرف جر، إل: اسم مجرور مبني على السكون في محل جر وهو مضاف، وياسين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

٨- **إذا دلت على تفصيل أو تنويع**، نحو: مهلًا فيَوْمٌ لَكَ، ويومٌ عليك.

يوم	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
لك	جار ومجرور – شبه جملة – متعلق بمحذوف خبر.

٩- **إذا وقعت النكرة في صدر جملة الحال**، نحو: ذهب الجندي إلى المعركة ورشاشٌ في يده.

ورشاش	الواو: واو الحال، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، رشاش: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
في يده	جار ومجرور – شبه جملة – متعلق بمحذوف خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في صدر جملة الحال.

الأصل في الخبر التنكير:

إذا كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، فإن الأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، وقد يأتي معرفة.

مثاله: الدين المعاملة، الإيمان النظام.



أشكال الخبر

للخبر ثلاثة أشكال يأتي عليها وهي: المفرد – الجملة – شبه الجملة.

أولًا: الخبر المفرد:

ويشمل أمورًا:

١ - **الاسم الظاهر**، مثل؛ هذا بحرٌ.

هذا	اسم إشارة، مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.
بحر	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢- **الضمير المنفصل**، مثل: ما الشاعر إلا أنت.

ما الشاعر	ما: نافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الشاعر: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أنت	ضمير مبني على الفتح، في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- **المصدر المؤول**، مثل: حق الله على عباده أن يعبدوه.

أن	أداة نصب، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يعبدوه	فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل،

	والهاء: ضمير متصل مبني على الضم، في محل نصب مفعول به، وأن وما بعدها مصدر مؤول مرفوع خبر المبتدأ الذي هو (حق) والتقدير: عبادتهم له.

التطابق بين الخبر المفرد والمبتدأ:

إذا كان الخبر مفردًا فله مع المبتدأ حالتان:

الأولى: وجوب المطابقة، وذلك إذا كان الخبر مشتقًّا لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، نحو قولك: محمد غائب، والمحمدان غائبان، والمحمدون غائبون، هند غائبة، والهندات غائبات.

الثانية: جواز المطابقة وعدمها، وذلك:

- **إذا كان الخبر مشتقًّا يستوي فيه المذكر والمؤنث**، نحو: الرجل جريح، المرأة جريح، أو المرأة جريحة، فيجوز المطابقة وعدمها.
- **إذا كان الخبر جامدًا**، نحو: العلماء نبراس الأمة.
- **إذا كان المبتدأ جمع تكسير لغير العاقل**، نحو: شوارع الدوحة واسعة، فشوارع جمع تكسير لغير العاقل، فيجوز في الخبر المطابقة وعدمها، فتقول: واسعات، أو واسعة.

ثانيًا: الخبر الجملة:

سواء أكانت اسمية أم فعلية، نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه.

والجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ لا بد أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، **وهذا الرابط أنواع:**

أ- الضمير، وهو الأصل، مثل: زيد أبوه قائم، فالضمير «الهاء» في المبتدأ الثاني (أبوه) عائد على زيد.

ب- **الإشارة**، مثل قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف: ٢٦]، فاسم الإشارة (ذلك) هو الرابط بين المبتدأ والخبر الذي هو (خير).

جـ- **إعادة المبتدأ**، مثل: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١ ، ٢] فالرابط هنا: إعادة المبتدأ بلفظه.

د- **العموم**، مثل: زيد نِعْمَ الرجلُ، فالرابط أن لفظ الرجل عام، ويشمل المبتدأ الذي هو (زيد).

وهناك روابط أخرى لم يذكرها ابن هشام(١).

استغناء جملة الخبر عن الرابط:

الرابط يُحْتَاج إليه إذا لم تكن الجملة – جملة الخبر – هي المبتدأ نفسه في المعنى، فإن كانت هي عين المبتدأ فلا حاجة إلى الرابط؛ لأن الرابط جيء به ليربط جملة الخبر بالمبتدأ، وليبين أن هناك علاقة بينهما، أما لو كانت العلاقة موجودة بأن لم يفترقا أصلًا، فلا حاجة إلى الربط.

مثال: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

﴿هُوَ﴾	ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ أول.
﴿ٱللَّهُ﴾	الاسم الكريم مبتدأ ثان. مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿أَحَدٌ﴾	خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، ولم يوجد رابط؛ لأن الاسم

(١) كأن تعطف على الجملة الخبرية الخالية من الرابط جملة أخرى مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ، مثل: النجوم انقضى النهار ثم أشرق ضوؤها، أو وقع بعد جملة الخبر أداة شرط حذف جوابها لدلالة الخبر عليها، وبقي فعل الشرط مشتملًا على ضمير يعود على المبتدأ، مثل: الضيف يقف الحاضرون إن قدم.

	الكريم (الله) هو عين المبتدأ (هو).

ومنه قولك: نطقي اللهُ حسبي.

نطقي	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
الله	الاسم الكريم مبتدأ ثان، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
حسبي	خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، وهو مضاف والياء ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والمبتدأ الثاني وخبره، خبر الأول[1].

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَمُفْــرَدًا يَــأْتِي وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ ... حَاوِيَــةً مَعْنَــى الَّــذِي سِــيقَتْ لَــهْ

وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى ... بِهَـا كَـ (نُطْقِـي اللهُ حَـسْبِي وَكَفَـى)

ثالثًا: شبه الجملة:

وهو شيئان:

١ - **الظرف المنصوب**[2]، أي: إذا بقي على ظرفيته، فإن خرج عن النصب، وصار مرفوعًا، فإنه لا يكون ظرفًا.

والحق أن الإخبار بعامل الظرف، وليس بالظرف[3]، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ فالتقدير: والركبُ كائنٌ أسفل منكم.

---

(١) انظر هذه المواضع: شرح ابن عقيل:١/ ٢٠٣، وهمع الهوامع: ١/ ٩٧.

(٢) اشترط العلماء في الظرف والجار والمجرور الواقعَيْنِ خبرًا أن يكونا تامين، نحو: زيد أمامك، وزيد في الدار، بخلاف الناقص، وهو ما لا يفهم ذكره وذكر معموله، ما يتعلق به، نحو: زيد بك، أو فيك، أو عنك؛ إذ لا يسهل تقدير المحذوف (المتعلق). همع الهوامع: ١/ ٩٨.

(٣) اختلف العلماء: هل الإخبار بالظرف من قبيل المفرد، أو من قبيل الجملة؟ =

٢- **الجار والمجرور**، مثل: زيد في الدار.

زيد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
في	حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
الدار	اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة.

قال ابن مالك:

وَأَخْبَـرُوا بِظَـرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّْ نَـاوِينَ مَعْنَـى (كَـائِنٍ) أَوِ (اسْـتَقَرّْ)

*** مسألة:**

المبتدأ إذا كان جسمًا – أي ذاتًا، أو عينًا – فإنه لا يُخبر عنه بظرف زمان؛ لأن الإخبار عنه بالزمان غير مفيد(١)، ويُشْتَرط في الخبر الفائدة.

فإن قيل: قد ورد: الليلة الهلال، فالهلال: مبتدأ، وهو جسم، والليلة: ظرف زمان، فالجواب: أن ذلك مؤول على حذف مضاف، وهو: رؤية الهلال الليلة. فالرؤية اسم معنى ويجوز الإخبار عنها بالزمان.

= فذهب جماعة إلى أنه من قبيل المفرد، وأنهما – أي الجار والظرف – متعلقان بمحذوف مفرد، وهو (كائن) أو (مستقر).

وذهب جماعة إلى أن الإخبار بهما من قبيل الجملة، وأن المتعلق محذوف وهو فعل تقديره: (استقر)، وقيل بجواز الأمرين.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة. انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١، همع الهوامع: ١/ ٩٩، وشرح الأشموني: ١/ ٢٧٠.

(١) أما إذا كان الخبر ظرف مكان فإنه يخبر به عن المبتدأ الجثة أو المعنى، نحو: زيد عندك، والقتال عندك، أما الأصل في ظرف الزمان أن يخبر به عن المعنى منصوبًا أو مجرورًا بـ(في) نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة.

شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٤، وهمع الهوامع: ١/ ٩٩.

والحق أن هذا مقيد بما إذا لم تكن هناك فائدة، فإن حصلت الفائدة، فيمكن الإخبار بالزمان عن الجسم.

وضابط الفائدة، هو: أن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا مجرورًا بـ: في، أو مسؤولًا به عن خاص مجرور به.

مثاله: نحن في شهر رمضان، فـ: نحن: مبتدأ، في شهر رمضان: ظرف زمان، إلا أنه مجرور بـ: في، فيجوز أن يكون خبرًا؛ لأن المبتدأ عام، أما إذا لم يكن المبتدأ عامًّا، فإنه لا يصح، مثل: أنا في شهر رمضان، ومثال المسؤول به عن خاص: في أي شهر نحن؟

قال ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

المبتدأ قسمان:

١ – **قسم يرفع الخبر.**

٢ – **قسم يرفع فاعلًا سدَّ مَسَدَّ الخبر،** مثل: أقائم الزيدان، فكلمة قائم: وصف اسم فاعل، نبحث له عن مرفوع، ولأنه يعمل عمل فعله، والفعل يحتاج إلى فاعل، فهو إذن يحتاج إلى فاعل، ولكن لما كان الفعل ليس رافعه، بل المبتدأ، كان المرفوع فاعلًا سد مسد الخبر؛ لأن المبتدأ يحتاج إلى خبر.

شروط الاسم الذي يسد مسد الخبر:

١ – أن يكون المبتدأ وصفًا، أي: اسمًا مشتقًّا يقوم مقام فعله.

٢ – أن يسبقه نفي أو استفهام، ولا فرق بين أن يكون الاسم الذي يسد مسد الخبر فاعلًا، أو نائب فاعل، فكل منهما يسد مسد الخبر.

مثال: ما ناجحٌ زيدٌ.

ما	نافية، حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
ناجح	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

زيد	فاعل سد مسد الخبر، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ملحوظة:

أ- يجوز في الوصف الواقع مبتدأ ألا يعتمد على نفي أو استفهام[(١)]، نحو قولك: نافع أعمال المخلصين.

نافع	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
أعمال	فاعل سد مسد الخبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
المخلصين	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ب- لا بد أن يفرد الوصف -الواقع مبتدأ- لأنه مثل الفعل، والفعل لا بد أن يُفْرَد مع المثنى والجمع، إلا على لغة: أكلوني البراغيث.

مثال: ما ناجح الزيدان، وما ناجح الزيدون.

مثال اسم المفعول الواقع مبتدأ: ما مضروبٌ الزيدان.

ما	حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
مضروب	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الزيدان	نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، ونائب الفاعل سد مسَدَّ الخبر.

قال ابن مالك:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلُ اغْنَى فِي: أَسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

❁❁❁

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٠.

تعدد الخبر

قد يكون للمبتدأ أكثر من خبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، ولا مانع أن تحكم على الشيء الواحد بأحكام كثيرة، فإذا تعددت الأخبار، أعربتها أخبارًا – أيضًا – ومنها ما يصلح أن يكون صفة للخبر الأول، ومنها ما لا يصلح إلا أن يكون خبرًا، وكل ذلك متوقف على معنى الجملة.

فمثال ما يصلح أن يكون صفة للخبر الأول: زيد عربي شجاع كريم.

زيد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
عربي	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
شجاع كريم	يجوز أن تُعْرِبَ كُلًّا منهما خبرًا، أو صفة للخبر (عربي).

مثال: ما لا يصلح إلا أن يكون خبرًا: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤].

﴿وَهُوَ﴾	الواو: عاطفة، هو: ضمير مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ.
﴿ٱلْغَفُورُ﴾	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿ٱلْوَدُودُ﴾	خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ، كَهُمْ سُرَاةٌ شُعَرَا

والحق أن النحاة قسموا هذا النوع من الأخبار إلى ثلاثة أقسام:

الأول: خبر تعدَّد بتعدد مبتدئه، ويسمى متعددًا، لكن في واقع الأمر ليس متعددًا، ففي قولك: الزيدان شاعر وكاتب، والزيدان مبتدأ واحد لكنه في معنى المبتدأين؛ لأنه مثنى، لذلك جاء خبره متعددًا.

الزيدان	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.
شاعر	خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و كاتب	الواو: عاطفة، كاتب: اسم معطوف على شاعر مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الثاني: أن يتعدد الخبر والمبتدأ مفرد، مثل: زيد شاعر كاتب(١).

الثالث: أن يكون اللفظان بمنزلة اللفظ الواحد، أي: يؤديان معنًى واحدًا، مثل: الرمان حلو حامض، فكأن المعنى: الرمان (مز) أي جامع بين الحلاوة والحموضة، وهذا النوع من الأخبار يجوز أن يؤتى به متعاطفًا، في حين يجب التعاطف في: «الزيدان شاعر وكاتب»، ويجوز التعاطف إذا كانت الأخبار عن مبتدأ مفرد واحد.

قال الناظم:

تَعَاطُفٌ فِي الخَبَرَيْنِ وَاجِبُ ... فِي مِثْلِ ذَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبُ
وَفِي جَدَاكَ فَائِقٌ وَفَائِضُ ... يَجُوزُ لَا الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضُ

والبعض ذكر أن التعدد ثلاثة أنواع على النحو الآتي:

١ - **أن يتعدد الخبر لفظًا ومعنى**، بحيث يكون كل واحد مخالفًا للآخر في هذين الأمرين، والحكم فيه جواز عطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول.

مثاله: الخليج حار صيفًا ومعتدل شتاءً، فالخليج: مبتدأ، وحار ومعتدل: خبران، وكلا الخبرين مخالف للآخر في اللفظ والمعنى، فهنا يجوز العطف.

٢- **أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط**، وتشترك الألفاظ المتعددة في معنى واحد، وحكمه أنه لا يجوز فيه العطف؛ لأن معنى اللفظ المفرد غير مقصود، مثاله: الرجل سمين نحيف.

---

(١) في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد خلاف بين النحويين، فمن أجاز التعدد بدون عطف، سواء كان الخبران في معنى واحد أم لا، ومنهم من منع التعدد إذا لم يكن الخبران بمعنى واحد ولم يوجد حرف عطف. انظر هذه القضية: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٧.

فالخبران – سمين، نحيف – كل منهما له معنى خاص يخالف الآخر، لكنه غير مقصود، فهنا يمتنع العطف، ومثله: الرمان حلو حامض، أي بينهما.

٣- **أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه تبعًا لتعدد المبتدأ**، في نفسه حقيقة، أو حكمًا؛ وحكمه: أنه يجب عطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول، مثاله: الصديقان عالم وأديب.

جواز تعدد الخبر وهو جملة أو شبه جملة:

لا يقتصر تعدد الخبر على المفرد وحده، بل يجوز فيه – على نحو ما سبق – التعدد إذا كان جملة، أو شبه جملة.

❊ **مثال: تعدد الخبر وهو جملة**: الاتحاد يورث القوة يساعد في بناء الأمة، ونحو: الشتاء نهاره قصير وليله طويل.

الكلمة	الإعراب
الشتاء	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
نهاره	مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونهار: مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
قصير	خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
وليله	الواو: عاطفة، ليل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
طويل	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة: ليله طويل في محل رفع خبر ثان للمبتدأ: الشتاء.

❊ **ومثال تعدد الخبر وهو شبه جملة**: السيارة أمامَك قُرْبَكَ.

الكلمة	الإعراب
السيارة	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

أمامك	شبه جمله ظرف متعلق بمحذوف خبر أول للمبتدأ.
قربك	ظرف شبه جملة متعلق بمحذوف خبر ثان للمبتدأ.

❁❁❁

تقديم الخبر وتأخيره

الأصل أن يتأخر الخبر عن المبتدأ؛ لأنه الحكم الذي نحكم به على المبتدأ، ومع ذلك فقد يتقدم الخبر؛ إما أن يكون جوازًا، وإما وجوبًا، وله ثلاثة أحوال:

أولًا: جواز التقديم والتأخير:

وذلك إذا لم يمنع مانع، كأن يحدث لبس بين المبتدأ والخبر، فيتوهم ابتدائية الخبر[1] فمثال ما يجوز تقديمه: قائم زيد، قائم أبوه زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو.

قال ابن مالك:

وَ الْأَصْـلُ فِـي الْأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّرَا وَجَـوَّزُوا التَّقْـدِيمَ إِذْ لَا ضَـرَرَا

ثانيًا: تقديم الخبر وجوبًا:

يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا في مواضع أربعة:

١ - **إذا كان الخبر من الأدوات التي تستحق صدر الكلام،** وذلك مثل: أسماء الاستفهام، نحو: أين زيد؟ ومتى السفر؟ وكيف الحال؟

---

(١) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وتأخيره عنه إذا أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس بأن كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ إن لم تكن هناك قرينة معنوية يحصل بها التمييز بينهما، فإن كانت هناك قرينة معنوية تميز بينهما جاز تقديم الخبر مثل قول الشاعر:

بَنُونَـا بَنُـو أَبْنَائِنَـا وَبَنَاتِنَـا بَنُـوهُنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الْأَبَاعِـدِ

فبنونا: خبر مقدم، وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم مثل بنيهم. انظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٢٨٣، وهمع الهوامع: ١/ ١٠٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٢٧.

أين	اسم استفهام، مبني على الفتح، في محل رفع خبر مقدم.
زيد	مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قال ابن مالك:

كَـــذَا إِذَا يَـــسْتَوْجِبُ التَّـــصْدِيرَا   كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَـــصِيرَا

٢- **إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، أُخْبِرَ عنها بشبه جملة**، أي: ظرف أو جار ومجرور، مثل: في الدار رجل، ولي وطر.

قال ابن مالك:

وَنَحْـوُ عِنْـدِي دِرْهَـمٌ وَلِـي وَطَـرْ   مُلْتَـــزَمٌ فِيـــهِ تَقَـــدُّمُ الخَبَـــرْ

٣- **إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر**، مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، ونحو: في الفصل مدرِّسه، وفي المسجد إمامه، وإنما وجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ؛ لأن في المبتدأ ضميرًا يعود على الخبر، فإن قُدِّمَ المبتدأ عاد الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة، وهذا لا يصح.

في المسجد	جار ومجرور – شبه جملة – في محل رفع خبر مقدم.
إمامه	إمام: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

قال ابن مالك:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُـــضْمَرُ   مِمَّـــا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينًـــا يُخْبَـــرُ

٤- **إذا كان الخبر مقصورًا على المبتدأ**، مثل: ما الخطيب إلا علي، فـ: «عليٌّ» مبتدأ محكوم عليه، والمحكوم به هو الخبر المقدَّم، فالقصر هنا هو قصر الخطابة على (عليّ)، وعندما يكون الخبر مقصورًا على المبتدأ يجب تقديم الخبر، ومنه قولك: إنما في الدار محمد.

ثالثًا: تأخير الخبر وجوبًا:

١ – **إذا كان المبتدأ مقصورًا على الخبر**، بـ: «ما» و«إلا» أو بـ: إنما، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١] وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فلا يجوز تقديم الخبر حتى لا يزول الحصر، أي حصر المبتدأ (أنت) على الخبر، أي على الإنذار، وقصر محمد ﷺ على الرسالة.

ولو قدمنا الخبر لضاع هذا المعنى.

٢ – **إذا كان الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ**، مثل: الأزهار تتفتح في الربيع، فلو قدمنا الخبر وقلنا: تتفتح في الربيع الأزهار، لكان المبتدأ فاعلًا، وهو غير مراد من التركيب، فوجب تأخير الخبر، ومنه قولنا: زيد قام، عليّ يذاكر.

٣– **إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين متساويتين**، متقاربتين في درجة تعريفهما أو تنكيرهما؛ لأن التقديم يوقع في اللبس، ويلتبس المحكوم به بالمحكوم عليه.

مثال المعرفتين: زيد أخوك، ويصح: أخوك زيد، لكن لو وجدت قرينة لم يجب التأخير، مثل: أبي أخي في الشفقة، فالمبتدأ هو أخي، وأما أبي فهو خبر، ولو تقدَّم؛ لأن القرينة المعنوية أن أخي مثل أبي في الشفقة.

٤ – **إذا كان المبتدأ له الصدارة**، مثل: من عندك؟

قال ابن مالك:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا[1]

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى موضعين آخرين من مواضع تأخير الخبر وهما:

أ – أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء، نحو قولك: لزيد قائم، ونحو: عِلْمٌ مَعَ تَعَبٍ خير =

حذف المبتدأ والخبر

أولًا: حذف المبتدأ:

لما كان الغرض من الكلام هو إيصال ما في النفس إلى المخاطب، كان من الطبيعي أن يحذف المتكلم من كلامه لفظ المبتدأ إذا كان الموقف أو سياق التركيب يدل عليه، ولهذا الحذف مستويان: جائز، وواجب.

١ - حذف المبتدأ جوازًا:

ويُحذف المبتدأ إذا كان في السياق ما يدل عليه، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤] فقد ذكر المبتدأ في جملة السؤال، فجاز حذفه في جملة الجواب، فلم يقل موسى عليه السلام: رب العالمين رب السماوات، ولم يقل: هو رب السماوات.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة.

قال ابن مالك:

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا ... تَقُــولُ: زَيْــدٌ بَعْــدَ مَــنْ عِنْــدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ ... فَزَيْــدٌ اسْــتُغْنِيَ عَنْــهُ إِذْ عُــرِفْ

٢ - حذف المبتدأ وجوبًا:

ويجب حذف المبتدأ في مواضع:

١ - النعت المقطوع إلى الرفع، في:

* **مدح**، ومنه: مررت بزيد الكريمُ؛ أي: هو الكريم.

= من جهل مع راحة.

ب - أن يكون المبتدأ له صدر الكلام نحو: أسماء الاستفهام، مثل: مَنْ لي منجدًا؟

انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٦.

* **ذم**، ومنه: مررت بزيدٍ الخبيث؛ أي: هو الخبيث.

* **ترحم**، ومنه: مررت بزيدٍ المسكينُ؛ أي: هو المسكين.

فالمبتدأ محذوف -في هذه الأمثلة- وجوبًا، والتقدير: هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين.

ب- أن يكون الخبر مخصوص (نعم) أو (بئس)، ومنه: نعْم الرجلُ زيد، وبئس الرجل عمرو، فزيد وعمرو: خبران لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو زيد، أي: الممدوح زيد، وهو عمرو، أي: المذموم عمرو.

جـ- ما كان الخبر فيه صريحًا للقسم، ومنه: في ذمتي لأفعلن، أي: في ذمتي يمين أو قسم.

د- أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ٨٣]، والتقدير: فصبري صبر جميل.

ثانيًا: حذف الخبر:

ويحذف الخبر إما جوازًا، وإما وجوبًا.

١- حذف الخبر جوازًا:

* إذا دل عليه دليل مقالي، كأن يكون في جواب عن سؤال، مثل: من في البيت؟ فنقول: عليٌّ، على أنه مبتدأ، والخبر محذوف جوازًا، تقديره: في البيت، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾[الرعد: ٣٥]، أي: وظلها دائم، وهو خبر محذوف.

* وكذلك يحذف بعد (إذا) الفجائية، مثل: خرجت فإذا صديق، فصديق: مبتدأ، والخبر محذوف جوازًا، تقديره: موجود أو منتظر.

قال ابن مالك:

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا ... تَقُــولُ زَيْــدٌ بَعْــدَ مَــنْ عِنْــدَكُمَا

٢ - حذف الخبر وجوبًا:

ويحذف الخبر وجوبًا في أربعة مواضع:

أ- **إذا كان كونًا عامًّا، وخبرًا عن مبتدأ واقع بعد (لولا)**[1]، مثاله: لولا العقل لضاع الإنسان، فالعقل: مبتدأ واقع بعد (لولا)، والخبر: كون عام لها محذوف وجوبًا، وتقديره: موجود، أو كائن.

وقولنا: «كونًا عامًّا»، احتراز عن الكون الخاص، فإنه يجب ذكره، مثل: لولا اللاعبون ماهرون ما فاز الفريق. فليس المعنى هنا: سبب الفوز وجود اللاعبين؛ لأنه لا فريق بغير لاعبين، بل المقصود: أن سبب الفوز كان وجود مهارة اللاعبين، لا مجرد وجود اللاعبين.

ب- **أن يقع في جواب قسم صريح**، فالقسم لا بد له من جواب والمبتدأ المقسم به لا بد له من خبر، مثاله: لَعَمْرُكَ لأفعلن، فلعمرك: اللام فيه للابتداء، وعمرُك: مبتدأ يبحث عن جواب؛ لأنه قسم، ويبحث عن خبر من حيث إنه مبتدأ، فتأتي بجوابه، ونستغني به عن الخبر، فالخبر مقدَّر: لعمرك قسمي.

وقولنا: القسم الصريح، أي: الذي يستعمل في الأصل لليمين، وإذا استعمل في غيره احتاج إلى قرينة، مثل: لعمرك يمين الله.

وقولنا: «الصريح»، احتراز من القسم غير الصريح، وهو الذي يستعمل مرة للقسم، ومرة لغير القسم مثل: «يمين الله لأجتهدن»، و«يمين الله غالية» فالأولى قسم والثانية ليست قسمًا؛ لأنها ليست صريحة، بدليل استخدامها في غير القسم.

---

(١) لولا: حرف امتناع لوجود، وسميت بذلك لكون الامتناع بها معلقًا على وجود المبتدأ الوجود المطلق، مثل: لولا زيد لأكرمته، فالممتنع هنا الإكرام، والامتناع عن الإكرام معلق على وجود المبتدأ الذي هو زيد غير المقيد بشيء.

قال ابن مالك:

وَبَعْـدَ لَـوْلَا غَالِبًـا حَـذْفُ الخَبَـرْ   حَـتْمٌ، وَفِـي نَـصٍّ يَمِـينٌ ذَا اسْـتَقَرْ

جـ- **أن تقع بعد المبتدأ (واو) هي نص في المعية**، نحو: كل رجلٍ وضيعتُهُ، فالخبر محذوف، والتقدير: كل رجل وضيعته مقترنان. «الطالب وكتابه» والتقدير متلازمان، الجندي وسلاحه والتقدير متلازمان.

قال ابن مالك:

وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مَفْهُـومَ مَـعْ   كَمِثْـلِ كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ

فإن لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يُحْذَف الخبر وجوبًا، بل إن دلَّ عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذِكْرُهُ، ومنه: زيدٌ وعمرو قائمان، والرجل وجاره مقترنان، أو الرجل وجاره فقط؛ لأن الواو ليست نصًّا في المعية؛ إذ الجار لا يلازم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها.

ب- **أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر**، وهي لا تصح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسدَّه، ومنه: ضربي العبد مسيئًا، فقولنا: مسيئًا: حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: ضربي العبد إذ كان مسيئًا.

قال ابن مالك:

وَقَبْـلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَبَـرَا   عَـنِ الَّـذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

كَـضَرْبِي الْعَبْـدَ مُـسِيئًا وَأَتَـمْ   تَبْيِينِـيَ الحَـقَّ مَنُوطًـا بِـالحِكَمْ

وإذا صلحت الحال لأن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، فلا يكون الخبر واجب الحذف، ومنه: زيد قائمًا، فهذه الحال - قائمًا- تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: زيد قائم، فلا يكون الخبر واجب الحذف؛ إذ (زيد): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائمًا.

ملحوظة:

لا تغني الحال عن الخبر إلا إذا كان المبتدأ:

أ- مصدرًا مضافًا لمعموله، ومنه: مدحي الرجل مصيبًا.

ب- أفعل تفضيل مضافًا لمصدر مؤول، ومنه قول النبي ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد لربه وهو ساجد**»، فأقرب: اسم تفضيل أضيف إلى اسم مصدر مؤول: ما يكون، وأغنت الحال: وهو ساجد، عن الخبر.

ج - أفعل تفضيل مضافًا لمصدر صريح، ومنه: أحسن كلام الرجل متأنيًا.

ولإعراب نحو: ضربي زيدًا قائمًا، نقول:

الكلمة	إعرابها
ضربي	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها، وضرب: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه، وضرب: مصدر يعمل عمل فعله، يرفع الفاعل وينصب المفعول، وهو مضاف، وفاعله مضاف إليه.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
قائمًا	حال من ضمير عائد على زيد مستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به، وتقدير ذلك: أي حاصل إذا كان قائمًا، فـ «حاصل» خبر المبتدأ، وإذا: ظرف متعلق بـ: حاصل، وكان: تامة، وفاعلها ضمير يعود على زيد، وقائمًا: حال من الضمير في كان، ثم حذف حاصل، كما تحذف متعلقات الظروف العامة، فبقى الظرف، والحال، فاستغني بالحال عن الظرف لدلالتها عليه، فحذف الظرف، وهو: إذا، والتزمت الحال، وسدت مسد

الخبر، ولم يصح جعلها خبرًا؛ لأن (ضربي) وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال: ضربي قائم، ولا يجوز جعل (كان) ناقصة، والمنصوب خبرها؛ لأن هذا المنصوب ملتزم تذكيره، ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو، نحو حديث: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**». ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرًا ليس مخصوصًا بهذا التركيب، بل يلحق به ما في معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعول بعده حال من أحدهما، نحو: قيامك محسنًا، أو صُدِّر بمؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضافًا إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة، نحو: أكثر شرب السويق منتوتًا، وجملة نحو: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**» فلو صحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر، نحو: ضربي زيدًا شديد، بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر، أو يؤتى بالخبر[١].	

(١) انظر هذه القضية: همع الهوامع: ١/ ١٠٥.

باب النواسخ وأحكامها

معنى النسخ:

النسخ: هو التغيير، وهو في كلام العرب على وجهين:

أولهما: النقل، مثل نقل كلام من آخر، ونسخت الكتاب، أي: كتبته نقلًا من غيره.

الآخر: الإبطال والإزالة، وهو أيضًا على وجهين:

أحدهما: إزالة الشيء وإقامة آخر مقامه، وهو المقصود هنا.

والآخر: إزالة الشيء دون أن يقوم آخر مقامه.

المقصود بالنسخ هنا هو إزالة الشيء وإقامة غيره مقامه، وذلك أن الجملة الاسمية، نحو: «زيد قائم» مكونة من اسمين مرفوعين: الأول: المبتدأ، والثاني: الخبر، فإذا قلنا: كان زيد قائمًا – مثلًا – فإن (زيد) بعد أن كان مبتدأ صار اسمًا لـ: كان، وذهبت عنه الصدارة، والابتداء، و(قائمًا) بعد أن كان خبرًا صار خبرًا لـ: (كان)، ومنصوبًا بعد أن كان مرفوعًا. وهكذا في غيرها من النواسخ.

ومن النواسخ «كان وأخواتها» وتسمى أيضًا بالأفعال الناقصة؛ لأنها لا تتم مع مرفوعها كلامًا – أي: مفيدًا – إلا بذكر المنصوب[1].

النواسخ ثلاثة أنواع:

١- نوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: كان وأخواتها.

٢- نوع ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو: إنَّ وأخواتها.

٣- نوع ينصبهما معًا، وهو: ظن وأخواتها.

❁❁❁

---

(١) قال ابن يعيش: «وتسمى أفعالًا ناقصة؛ لأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضَرَبَ، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرْب، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و«يكون» تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهما تدلان على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة» ٧/ ٨٩.

أولاً: كان وأخواتها

وهي: الأفعال الناقصة الناسخة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وهذه الأفعال تتألف من زمر ثلاث(١):

١- كان، صار، أصبح، أضحى، أمسى، بات، ظل. وتدل كلها على الزمان، إلا صار؛ فإنها تدل على التحول من صفة إلى صفة أخرى.

٢- ما زال، ما برح، ما فَتِئَ، ما انفك. وتسبق بنفي أو بشبهه.

٣- ما دام، ليس.

وإلى هذه الزمر الثلاث أشار **ابن مالك** بقوله:

تَرْفَعُ كَانَ المبْتَدَا اسْمًا، وَالخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ (مَا) ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

ولكل زمرة من هذه خصائص نحوية وصرفية تختلف فيها عن الأخرى.

الزمرة الأولى: **وهي: كان، صار، أصبح، أضحى، أمسى، بات، ظل:**

١- معاني أفعالها:

لا تكاد تزيد معاني هذه الأفعال على ثلاثة معان عامة، وهي:

أ- اتصاف الاسم بالمعنى الذي يدل عليه الخبر في زمن ما: وهذا أحد معاني (كان) دون غيرها، فتقول: كان أخوك ضابطًا. تفيد أن (أخوك) موصوف بكونه

---

(١) هذا التقسيم حسب شروط كل زمرة:

فالأولى: ما تعمل بدون شرط، ومنها: ليس.

والثانية: ما تعمل بشرط أن يسبقها نفي، أو شبهه.

والثالثة: ما تعمل بشرط أن يسبقها (ما) المصدرية.

ضابطًا، وأن هذا الوصف في زمن معين وهو الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، وتقول: كن ضابطًا. أفاد ذلك اتصاف الاسم بأنه مأمور بأن يكون ضابطًا في زمن معين وهو المستقبل.

ب- الصيرورة: وهو معنى الأفعال: صار، أصبح، أضحى، أمسى، بات. والصيرورة تعني: التحوُّل من حال إلى حال، تقول: أصبح الصعب سهلًا، وأضحى الصبي شابًّا، وأمسى الجندي ضابطًا، وأصبح الكلام همسًا. وهذا المعنى أيضًا - وهو الصيرورة- أحد معاني (كان)، تقول: ذبل الزرع فكان هشيمًا، وكبر الغلام فكان شابًّا؛ أي: صار هشيمًا، وصار شابًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ [الواقعة: ٥-٧][(١)].

ج- الاستمرار والدوام: وتفيده (كان) -أحيانًا- نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤]، فليس المعنى أن الله - عز وجل- كان متصفًا بهذه الصفات في الماضي دون غيره، ولكن المعنى أن اتصافه بها دائم ومستمر. وهذا المعنى تفيده -أيضًا- (ظل)، تقول: ظلت الحضارة العربية قرونًا طويلة قَبَسًا لرواد الفكر.

* هذه هي المعاني العامة الثلاثة لأفعال الزمرة الأولى، وهناك معان فرعية يختلف بعضها عن بعض؛ إذ تظهر فيها جذورها التي اشتقت منها؛ فالفعل أصبح – مثلًا- يدل على أن اسمه اتصف بمعنى خبره وقت الصباح، تقول: أصبح الرجل نشيطًا، وأضحى: يدل على ذلك وقت الضحى، تقول: أضحى الزرع ناضرًا، وأمسى يدل ذلك على وقت المساء، تقول: أمسى العامل مُتْعَبًا.

---

(١) انظر هذا المعنى في: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٣٢٧.

أفعال ملحقة بـ (صار):

هناك -أيضًا- أفعال أخرى هي في الأصل تامة، ولكنها تُسْتَعْمَلُ بمعنى (صار) لا بمعنى جذورها؛ أي: تُسْتَعمل ناقصة، وهي عشرة أفعال، هي: رجع، عاد، غدا، آض، قعد، حار، تحول، ارتد، استحال.

الأمثلة:

رجع: قول النبي ﷺ: «**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا**»؛ أي: لا تصيروا.

عاد: تقول: عاد الصغير كبيرًا، ومنه قول الشاعر:

فَلِلَّهِ مُغْنٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا[1]

أي: صار.

غدا: نحو قولك: غدا الجو حارًّا.

راح: راح الشيخ مُقَدَّرًا بعلمه، وراح الطفل محترمًا بِأَدَبِهِ؛ أي: صار.

آض: نحو قول الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... وَآضَ نَهْدًا كالحُصَانِ أَجْرَدَا[2]

أي: صار نهدًا.

قعد: نحو: قعد الرجل مكافحًا بعد كسله، قعدت المرأة مكافحة بعد وفاة زوجها.

حار: نحو قول الشاعر:

وَمَا المَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْؤُهُ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ[3]

تحول: تحول القطن نسيجًا.

---

(١) همع الهوامع: ١/ ١١٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

ارتد: نحو قول الله تعالى: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[يوسف: ٩٦]؛ أي: فصار بصيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

استحال: ومنه قول النبي ﷺ: «**فاستحالت غربًا**».

ومثله قول الشاعر:

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ... بِتَدَارُكِ الهَفَوَاتِ بِالحَسَنَاتِ(١)

٢- استعمالها أفعالًا تامة:

وكما تستعمل «كان وأخواتها» أفعالًا ناقصة، تستعمل -أيضًا- تامة، وهذا يرجع إلى الدلالة الذاتية التي تكون لها في التركيب، فإن عاد إليها معنى جذرها كانت تامة، كأن يدل الفعل (كان) على حصول شيء أو وقوعه كما في الأثر: «**ما شاء الله كان**».

* **فكان**: تأتي تامة إذا كانت بمعنى (ثبت) أو وجد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن وجد، أو حضر، ونحو قولك: كان الله ولا شيء سواه.

ومنه قول الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

إعراب: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾:

﴿وَإِن﴾	**الواو**: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: شرطية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿كَانَ﴾	فعل ماض، مبني على الفتح، وهي تامة.

(١) همع الهوامع: ١/ ١١٢، شرح التسهيل: ١/ ٣٢٩.

﴿ذُو﴾	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف.
﴿عُسْرَةٍ﴾	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

* **أصبح، أضحى، أمسى**. وهذه الكلمات تكون تامة إذا أفادت الدخول في الصباح والضحى والمساء. قال تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧].

ومنه قول الشاعر:

وَمِــنْ فَعَلَاتِــي أَنَّنِي حَــسَنُ الْقِــرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا(١)

والشاهد قوله: (أضحى) حيث جاء فعلًا تامًّا وفاعله: جليدها.

* **صار**: وتكون تامة إذا دل الفعل على الوصول إلى الشيء أو المآل إليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

إعراب: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾:

﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾	**إلى**: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. الله: الاسم الكريم اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
﴿تَصِيرُ﴾	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿ٱلْأُمُورُ﴾	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وإلى ما سبق يشير ابن مالك:

وَذُو تَمَـامٍ مَا بِرَفْــعٍ يَكْتَفِي وَمَنْعُ سَبْقِ خَــبَرٍ لَيْسَ اصْطُـفِي(٢)

---

(١) همع الهوامع: ١/ ١١٦، شرح التسهيل: ١/ ٣٢٤.

(٢) يشير ابن مالك بقوله: (وذو تمام....) إلى أن هذه الأفعال تستعمل تامة، وذلك إذا اكتفت بمرفوعها.

٣- خصائصها الصرفية:

وأفعال هذه الزمرة تستعمل ماضية، ومضارعة، وأمرًا. يَقِلّ ذلك في بعضها، ويكثر في بعضها الآخر؛ فالفعل (كان) أكثرها استخدامًا في ذلك كله.

فيأتي مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

﴿يَكُونُ﴾	فعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿لَهُۥ﴾	اللام حرف جر مبني على الفتح، والهاء ضمير مبني على الضم في محل جر، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم.
﴿وَلَدٌ﴾	اسم (يكون) مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ويأتي أمرًا، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

﴿قُلْ﴾	فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.
﴿كُونُواْ﴾	فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون، في محل رفع اسم «كن».
﴿حِجَارَةً﴾	خبر (كان) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة «كونوا» مقول القول في محل نصب مفعول به.

ويأتي منها المصدر، أو اسم الفاعل، ومما أوردة النحاة -في ذلك- قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لِمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

فالشاهد في قوله: كائنًا أخاك. حيث عمل اسم الفاعل عمل كان.

خصائص (كان):

وتختص (كان) دون أخواتها بأمور، منها:

أولًا: حذف النون من مضارعها:

وتحذف النون من مضارع (كان) بشروط:

١ - أن تكون بلفظ المضارع لا الماضي.

٢ - أن تكون محذوفة وصلًا لا وقفًا، فلا يجوز أن تقول: لم أك، وتريد لم أكن.

٣- ألا يليها ساكن، فإن وليها ساكن كسرت النون، ولا يجوز حذفها، مثل: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١] فهي مضارع، ومجزومة، ولم يُوقَفْ عليها، وليست متصلة بضمير نصب، إلا أنها متصلة بساكن، فمنع حذف النون(١).

٤ - **ألا يتصل بـ(كان) ضمير نصب متصل،** فلا يصح أن تقول في لا يكنه: لا يكه، ومثال ذلك قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله**» فلا يجوز هنا حذف النون؛ لأن الهاء خبر كان منصوب، واسمها يعود على ابن صياد، والشرط في حذف النون منها: ألا تلقى ضمير نصب(٢).

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ (كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ثانيًا: جواز زيادة (كان):

ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام:

---

(١) وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرًا، نحو قول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجه   رسم دار قد تعفى بالسرور

ولا ضرورة في هذا البيت؛ إذ لا مكان أن يقال: لم يكن الحق سوى. ذكره ابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٣٤٨.

(٢) انظر هذه الشروط: شرح التسهيل: ١/ ٣٤٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٢.

١- ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب.

٢- تامة، فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب.

٣- زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع، ولا إلى منصوب.

وشروط زيادتها أمران:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، فلا تزاد بلفظ المضارع إلا شذوذًا، مثل: «أنت تكون ماجد نبيل».

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، ليس جارًّا ومجرورًا، والشيئان المتلازمان هما اللذان لا يوجد أحدهما بدون الآخر، مثل:

أ- **المبتدأ والخبر**، نحو قولك: القطار كان قادم.

القطار	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.
كان	فعل ماض، مبني على الفتح، زائدة.
قادم	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ب- **الفعل وفاعله**، مثل: لم يتكلم كان عالم.

لم يتكلم	لم: أداة نفي وجزم، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. يتكلم: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون.
كان	زائدة.
عالم	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

جـ- **الموصول وصلته**، نحو: أقبل الذي كان عرفته.

أقبل	فعل ماض مبني على الفتح.
الذي	اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.
كان	زائدة.
عرفته	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة (عرفته) صلة الموصول

	لا محل له من الإعراب.

د- **ما التعجبية وفعل التعجب**، مثل: ما كان أطيب كلامك!

ما كان	ما: نكرة تعجبية، بمعنى: شيء عظيم، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، كان: زائدة.
أطيب كلامك	فعل ماض، مبني على الفتح (فعل التعجب) والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، كلامك: كلام مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

* ومن المتلازمين: الجار والمجرور، إلا أنه ممنوع أن تزاد (كان) بينهما إلا شذوذًا، مثل: على كان المُسومة العراب.

في قول الشاعر:

سَـــرَاةُ بَنِـــي أَبِـــي بَكْـــرٍ تَـــسَامَى ... عَلَـــى كَـــانَ الْمُـــسَوَّمَةِ الْعِـــرَابِ[1]

ثالثًا: حذف كان مع اسمها:

ويكثر حذف كان مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين، مثالها بعد (إن): المرء مقتول بما قتل به، إن سيفًا فسيف. فكلمة (سيفًا) خبر كان المحذوفة، والتقدير: إن كان هو سيفًا، أي: المقتول به سيفًا، فحذفت كان واسمها، ومنه قول الشاعر:

قَـدْ قِيـلَ مَـا قِيـلَ إِنْ صِـدْقًا وَإِنْ كَـذِبًا ... فَمَـا اعْتِـذَارُكَ مِنْ قَـــوْلٍ إِذَا قِـيلَا[2]

---

(١) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩١، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ٣٣٧، والشاهد فيه: زيادة كان بين الجار والمجرور شذوذًا، والأصل: على المسومة العراب. وانظر أيضًا: ابن يعيش: ٧/ ٩٩، والهمع: ١/ ١٢٠.

(٢) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٤، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ٣٤١، وهمع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١٢١.

أي: إن كان المقول صدقًا، وإن كان المقول كذبًا.

ومثال الحذف بعد (لو): قول النبي ﷺ: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**» أي: ولو كان هو -أي: الملتمس به- خاتمًا من حديد.

قال ابن مالك:

وَيَحْــذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الخَبَــرْ   وَبَعْـدَ إِنْ وَلَـوْ كَثِيـرًا ذَا اشْـتَهَرْ(١)

رابعًا: حذف كان وحدها:

وقد تحذف كان وحدها، ويبقى عملها في الاسم والخبر، نحو قولهم: أما أنت منطلقًا، انطلقت معك، وهذه الجملة مبنية على كلام سمع من فصحاء العرب، والأصل فيه: لإن كنت منطلقًا انطلقت معك، ومعناه: لكونك منطلقًا انطلقت معك، ثم حذِفَتِ اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياسًا.

وحذفت كان دون اسمها، وعوض عنها بـ(ما) الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة: أن ما كنت منطلقًا انطلقت معك، ثم أدغمت النون في الميم كما تقتضي القواعد الصوتية، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل حتى يمكن نطقه، فصار الكلام: أما أنت منطلقًا انطلقت معك(٢).

ومنه قول الشاعر:

أَبَـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَـمْ تَـأْكُلْهُمُ الـضَّبُعُ

---

(١) يشير ابن مالك -في هذا البيت- إلى مواضع حذف كان مع اسمها، وأن ذلك يكثر بعد (إن) و(لو)، وقد ورد الحذف شاذًّا بعد لدن، نحو قول الشاعر:

مـن لـد شـولًا فـإلى إتلائها

والتقدير: من لد إن كانت شولًا، فشولًا: خبر كان، واسمها ضمير يعود على الناقة. وانظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٣، والأشموني: ١/ ٣٤٤، والهمع: ١/ ١٢٢.

(٢) ارجع إليه في: همع الهوامع: ١/ ١٢٢.

فـ: «أن» مصدرية، وما زائدة عوض عن كان، وأنت: اسم كان المحذوفة، ذا نفر: خبرها[١].

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ[٢]

الزمرة الثانية: وأفعال هذه المجموعة، هي: زال، برح، فتئ، انفك:

وتدرس هذه الأفعال من النواحي التالية:

أولًا: معانيها:

على الرغم من اختلاف هذه الزمرة في اللفظ تجدها تتفق في معناها، وهو: أن اسمها يتصف بمعنى خبرها اتصافًا يستمر إلى زمن ما، أو إلى زمن التكلم[٣]، نقول: ما زال الجو باردًا حتى طلعت الشمس، ما فتئ القطار واقفًا حتى نزل الركاب، ما انفك المطر ساقطًا حتى سالت الطرق.

ثانيًا: شروط عملها:

ولا تستعمل هذه الأفعال ناقصة إلا إذا سبقت بنفي أو شبهه:

أولًا: النفي: وهو إما ظاهر، وإما مقدر.

* فالظاهر قد يكون بـ: (ما)، نحو: ما زالت النجوم ساطعة حتى أشرق الصباح.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٦، ٢٩٧، الأشموني: ١/ ١٩٨.

(٢) في البيت إشارة إلى حذف (كان) بعد (أن) المصدرية ويعوض عنها (ما).

(٣) ومعنى هذه الحروف على الإيجاب، وإن كان في أولها حرف النفي، وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فزال وبرح وانفك وفتئ، كلها معناها خلاف الإثبات، فإذا دخل حرف النفي عاد إلى الإثبات، وخلاف الزوال، فإذا قلت: ما زال زيد قائمًا، فهو كلام معناه الإثبات؛ أي: هو قائم، وقيامه استمر فيما مضى من الزمان، فهو كلام معناه الإثبات. انظر: شرح المفصل: ٧/ ١٠٦.

- أو بـ: (لا)، نحو: قوله ﷺ: «**لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور**».

- أو بـ: (لن)، كقول الله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

- أو بـ: (لم): لم تزل السماء تمطر حتى انقشع السحاب.

- أو بـ: (لما)، نحو: دخل أخي الحجرة ولما يزل نائمًا حتى الصباح.

* والمقدر، هو ما تحذف كلمة النفي من العبارة لفظًا وتبقى معنى، لا سيما بعد القسم، نحو قول الله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ، وهذا هو حديث النفي.

ثانيًا: شبه النفي: وهو أن تسبق الحروف بدعاء، أو نهي:

* **فالدعاء**، مثال:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[1]

والشاهد في قوله: (لا زال)؛ حيث أجرى (لا زال) مجرى (كان) في رفعها الاسم ونصبها الخبر لتقدم (لا) الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

لا زال	**لا**: حرف دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب. **زال**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح.
منهلًّا	خبر لا زال مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
بجرعائك	جار ومجرور متعلق بقوله (منهلًّا)، وجرعاء: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، وضمير المخاطبة ضمير متصل، مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

(١) ورد هذا البيت في شرح الأشموني: ١/ ٣٠٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٦.

القطر	اسم لا زال مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

* **والنهي**، كما في قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ   فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ(١)

فقد عملت (تزل) عمل (كان) لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

لا تزل	**لا**: ناهية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، **تزل**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره «أنت».
ذاكر	خبر (تزل) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.
الموت	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

أمثلة أخرى:

- تقول في الدعاء: لا زال خيرُك وافرًا، ولا برح مالُك كثيرًا، ولا فتئ عمرك طويلًا.
- وتقول في النهي: لا تبرح مكبًّا على العمل، ولا تزل متقدمًا على أقرانك.

ثالثًا: خصائصها الصرفية:

تتصرف هذه الأفعال تصرفًا ناقصًا أقل من تصرف الزمرة الأولى، فلا يأتي منها فعل الأمر بسبب لزوم النفي لها، بل يأتي منها الماضي، والمضارع، تقول:

ما زال النيلُ جاريًا. ولم تزل الزراعةُ قائمةً.
ما برح النهارُ طالعًا. ولم يبرح العمالُ منتظرين.
وما فتئ القطارُ يجري. ولم تفتأ المسافةُ بعيدةً.
وما انفك القمرُ طالعًا. ولم تنفك الشمسُ ساطعةً.

(١) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٥.

استعمالها تامة:

وتكون هذه الأفعال تامة إذا اكتفت بمرفوعها وعبرت عن معاني جذورها، كأن يفيد الفعل (زال) معنى الزوال، مثل: زالت الشمس، وفي هذه الحالة يكون مضارعه (يزول) لا (يزال)، أو أن يعبر الفعل (برح) عن معنى الترك والمغادرة، تقول: لا أريد أن أبرح هذا المكان، وكما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]، أي: لن أفارق الأرض، أو أن يعبر الفعل (انفك) عن الانفصال أو الانحلال، تقول: انفك العظم، أي: انفصل عن موضعه، ونقول: ما انفكّت عقدة فلان، أي: لم تنحل.

* أما الفعل (فتئ) فلا يستعمل إلا ناقصًا.

ولإعراب نحو: انفك العظم. نقول:

انفك	فعل ماض مبني على الفتح.
العظم	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الزمرة الثالثة: أفعال هذه الزمرة، هي: ما دام، ليس:

أولًا: معاني الفعلين:

أ- دام: وتدل على أن اسمها يتصف بمعنى خبرها مدة محدودة، مثل: تنفعك الرياضة ما دمت فتى أو شابًّا، ويحسن أن تلم بلغة ثانية ما دمت قادرًا.

وليس بين معناه ناقصًا ومعناه تامًّا كبيرُ فرقٍ، ومن أجل ذلك اختلف النحاة والمعربون في توجيه بعض النصوص القرآنية، فهو ناقص عند بعضهم، نحو قول الله تعالى: ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]، وأجاز آخرون أن يكون تامًّا، وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، على أن يتعين كونه تامًّا حين يتضمن معنى البقاء، كما في الآية: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيت السماوات والأرض.

ب- **ليس**: وتنفي أن يكون اسمها متصفًا بمعنى خبرها في الزمن الحاضر، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ﴾ [الحاقة: ٣٥].

ثانيًا: لزوم (ما) قبل دام:

ولا يكون الفعل (دام) ناقصًا إلا إذا سبقه (ما) المصدرية الزمانية، ومعناها ثبوت واستمرار المعنى الذي قبلها مدة ثبوت المعنى الذي بعدها؛ أي: مدة ثبوت خبرها لاسمها. وتسمى في معظم كتب النحو مصدرية ظرفية[1]، وهذا يعني أنه لا بد من تأويله بمصدر ذي موقع إعرابي، وإليك مثالًا معربًا، وهو: سنبقى في المصيف ما دام الجو حارًّا.

ما	مصدرية زمانية.
دام	فعل ماض مبني على الفتح.
الجو	اسمها، اسم ما دام مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
حارًّا	خبر ما دام منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول في محل نصب نائب عن ظرف الزمان يتعلق بالفعل نبقى.

ثالثًا: الخصائص الصرفية:

ويختلف هذان الفعلان عن الأفعال الناقصة التي مرت في أنهما فعلان جامدان على صورة الماضي، وعلى الرغم من أن «ليس» لا تكاد تدل على زمن مضى بل على الحاضر، أو المستقبل، جعلها النحاة في زمرة الأفعال الماضية؛ لأن لها صورتها الشكلية، وخصائصها الصرفية؛ إذ تلحق بها تاء التأنيث (ليست) وتاء الفاعل (لستُ، لستَ، لستِ)، وتبنى على الفتح[2].

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١/ ١١١، الأشموني: ١/ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٧.

(٢) النحو الميسر، د. محمد خير: ١/ ٢٤٤ -٢٨٥ بتصرف.

أحوال خبر (كان) وأخواتها

لخبر كان وأخواتها ثلاثة أحوال:

الأول: توسط الخبر بين (كان) واسمها:

ويجوز في باب (كان) وأخواتها جميعًا أن يتوسط الخبر بينها وبين اسمها، فيأتي بالفعل الناقص -كان أو إحدى أخواتها- ثم بالخبر ثم بالاسم، مثل: كان قائمًا زيدٌ.

كان	فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح.
قائمًا	خبر كان مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
زيدٌ	اسم كان مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

● وقد منع ابن درستويه تقديم خبر ليس، وهو محجوج بقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧]، فـ: البر: خبر (ليس) مقدم.

● وقد منع ابن معط تقديم خبر (ما دام) وهو محجوج بقول الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهِرَمِ(١)

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ ... أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ(٢)

---

(١) ورد هذا البيت في كتاب همع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١١٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٤، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢٠، وانظر هذه المسألة: المصادر نفسها، وشرح المفصل: ٧/ ١١٣.

(٢) يشير ابن مالك إلى أخبار هذه الأفعال إن لم يجب فيها التقديم ولا التأخير جاز توسطها، ومما يجب فيه تقديم الخبر على الاسم قولنا: كان في الدار صاحبها؛ لأن في الاسم ضميرًا يعود على الخبر، ووجوب التأخير، نحو: كان أخي رفيقي، وذلك لتقدير علامات الإعراب.

الثاني: وجوب التأخير:

يجب تأخير الخبر عن الفعل واسمه، وهو الأصل، نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون إعراب الخبر والاسم غير ظاهر – مقدر– نحو قولك: كان أخي رفيقي، فعلامات الإعراب لا تظهر على كل من الاسم والخبر، فوجب مجيئهما على الأصل:

كان	فعل ماض ناقص مبني على الفتح.
أخي	أخ: اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
رفيقي	رفيق: خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

والأخرى: أن يكون الخبر محصورًا، نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[الأنفال: ٣٥].

﴿وَمَا كَانَ﴾	ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح.
﴿صَلَاتُهُمْ﴾	صلاة: اسم كان مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و(هم): ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
﴿عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾	عند: ظرف زمان مبني على الفتح، والبيت: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

﴿إِلَّا﴾	أداة حصر.
﴿مُكَآءً﴾	خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الثالث: تقدم الخبر على الفعل واسمه:

يجوز تقدم الخبر على الفعل واسمه في (كان) وأخواتها، إلا إذا كان الفعل (دام) و(ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليهما الخبر؛ لأن ما المصدرية لا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها في الفعل «ما دام»، فلا يقال: قائمًا ليس زيد، ولا يقال: قائمًا ما دام زيد.

* **والدليل على جواز تقدم الخبر**: قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾	الهمزة: استفهامية، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. هؤلاء: اسم إشارة، مبني على الكسرة في محل رفع مبتدأ.
﴿إِيَّاكُمۡ﴾	«إيا» ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والكاف حرف خطاب، والميم حرف للجمع.
﴿كَانُواْ﴾	كان: فعل ماض، مبني على الضم، لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان.
﴿يَعۡبُدُونَ﴾	يعبدون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول المقدم (إياكم): في محل نصب خبر كان.

والشاهد: (يعبدون) عملت في (إياكم)، فالترتيب الإعرابي: أهؤلاء كانوا يعبدونكم، فلما تقدم معمول الخبر الذي هو (إياكم) بعد انفصاله، دل ذلك على جواز تقدم الخبر نفسه، فالمعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله، وهذه قاعدة مطردة، فلا يحق للمعمول أن يضع رجله إلا في المكان الذي يجوز لعامله أن يضع رجله فيه.

* **والدليل على امتناعه في خبر دام**: هو أنه يلزم منه تقديم الصلة على الموصول، ولزوم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وهو لا يجوز، مثاله: لا أصحبك ما دام زيد صديقك، فزيد: اسم ما دام، وصديقك: خبرها، وقد عرفنا أن (ما) موصول حرفي، فصديقك معمول الصلة، فإذا قلت: لا أصحبك صديقك ما دام زيد، لزم هنا تقديم معمول الصلة على الموصول، وهو لا يجوز.

فمثلًا: جاء الذي أكرم أباك، لا يصح أن نقول: جاء أباك الذي أكرم، كذلك لا يقال: لا أصحبك ما صديقك دام زيد؛ لأنه يلزم منه الفصل بين الموصول الحرفي (ما) وصلته (دام)[١].

ملحوظة:

* تقديم الخبر على (ما دام) ممنوع بالاتفاق، أما توسط الخبر بين (ما)، (دام)، فمن النحاة من أجازه، وإن كان الأكثر على منعه، ولهذا انتقدوا ابن مالك في نقله الاتفاق في قوله: «وكُلٌّ سَبْقَهُ دَام حظر»؛ لأن الاتفاق في تقديمه على «ما دام» كما قلنا[٢].

وأما امتناع تقديم الخبر مع (ليس) فهو مذهب جماعة، منهم ابن مالك وابن هشام، فلا نقول: ذاهبًا لست؛ لأنه لم يسمع، ولأن (ليس) فعل جامد فأشبهت (عسى)، وخبرها لا يتقدم باتفاق.

وقد أجاز تقديم خبر ليس الفارسي وابن جني، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وذلك أن (يوم) متعلق بـ(مصروفًا)، و(مصروفًا) خبر ليس، ويوم معمول لـ(مصروفًا)، فلما تقدم المعمول جاز تقدم العامل[٣].

---

(١) انظر هذه القضية: همع الهوامع: ١/ ١١٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٥، والأشموني على الألفية: ١/ ٣٢٢.

(٣) انظر هذه المسألة: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين: ١/ ١٦٠.

قال ابن مالك:

وَفِـي جَمِيعِهَـا تَوَسُّـطَ الخَبَـرْ ... أَجِـزْ وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ[١]

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرٍ مَـا النَّافِيَـهْ ... فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لا تَالِيَـهْ[٢]

وَمَنْـعُ سَـبْقِ خَبَـرٍ لَـيْسَ اصْـطُفِي ... وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِـي[٣]

الخلاصة:

*** كان وأخواتها من حيث العمل ثلاثة أقسام:**

أ- ما يعمل بلا شرط، وهي: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس.

ب- ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه، وهي: زال، انفك، فتئ، برح.

جـ- ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه، وهو: دام.

*** وهي من ناحية التصرف وعدمه ثلاثة أنواع:**

أ- ما يتصرف تصرفًا تامًّا، فيأتي منه المضارع والأمر، وهو سبعة أفعال: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار.

ب- ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، فيأتي منه المضارع فقط، وهو: أفعال الاستمرار، زال، فتئ، انفك، برح.

جـ- ما لا يتصرف مطلقًا، فهو جامد لصورة الماضي، وهما فعلان: ليس، دام.

*** أحوال خبر (كان):**

وخبر كان على ثلاثة أحوال:

أ- جواز التوسط بين الفعل والاسم.

---

(١) أشار ابن مالك بقوله: (وكل سبقه دام حظر) إلى أن كل العلماء حظر أو منع سبق الخبر على (دام)، فإن أراد اتفاقهم على منع تقدمه على (ما دام) كلها فمسلم له، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على (دام) وحدها ففيه نظر.

(٢) يشير إلى جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان منفيًّا بما، مثل: ما قائمًا زال زيد، ومنع ذلك بعضهم.

(٣) إشارة إلى ترجيح عدم تقدم خبر ليس عليها.

ب- وجوب تأخيره عن الفعل والاسم.

جـ - تقديمه عليهما.

*** يمتنع تقديم خبر (دام وليس) عليهما، ويجوز توسطه بين (ما)، (دام).**



فصل
الحروف العاملة عمل ليس

اعلم أنهم أجروا أربعة حروف من حروف النفي مجرى (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، وهي: (ما، لا، لات، إنْ) النافيات.

أولًا: ما(١):

وهي حرف نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي نفيًا مطلقًا. ويُعْمِلُهَا أهلُ الحجاز ويُهْمِلُهَا بنو تميم.

شروط عملها:

ويُشْتَرَطُ لإعمالها شروط:

١ - **أن يتقدم اسمها على خبرها،** مثل قول الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

﴿مَا﴾	نافية تعمل عمل ليس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿هَٰذَا﴾	اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما).
﴿بَشَرًا﴾	خبر (ما) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولا يصح أن تقول: ما حاضرًا محمدٌ(٢)، ولكن تقول: ما حاضرٌ محمد، فـ: حاضر: مبتدأ، محمد: فاعل سد مسد الخبر.

فإن كان خبرها شبه جملة جاز إعمالها، مثاله: ما في البلد أحد.

---

(١) وشبهها بـ (ليس) من وجوه:

الأول: كونهما يفيدان النفي.

الثاني: دخولهما على المبتدأ والخبر.

الثالث: أنهما يخلصان المحتمل للمحال. انظر: همع الهوامع: ١/ ١٢٣.

(٢) وَجَوَّزَه الفراء والأخفش، وقال الجرمي: إنه لغة. انظر: همع الهوامع: ١/ ١٢٤.

ما	نافية تعمل عمل ليس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
في البلد	جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم.
أحد	اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢- **ألا يُسْبَق اسمها بـ (إن)**: مثال: ما إن زيد قائم، فهنا لا تعمل (ما) فلا يقال: ما إن زيد قائمًا(١).

ما	حرف نفي مهمل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
إن	حرف زائد، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
قائم	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٣- **ألا يفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر**، إلا إذا كان معمول الخبر شبه جملة، فلك أن تقول: ما زيد قارئًا كتابًا، فالخبر: قارئًا، ومعمولها: كتابًا، ولا يصح أن تقول: ما كتابًا زيد قارئًا إلا إذا كان معمول الخبر شبه جملة، مثل: ما بي أنت معنيًّا، أي: ما أنت معنيًّا بي.

٤- **ألا يكون خبرها مقترنًا بـ إلا**(٢): فلا يقال: ما محمد إلا رسولًا -بنصب رسولًا- بل يقال: ما محمد إلا رسول، ومنه قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

---

(١) وقيل بجواز النصب مع وجود (إن). انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٣، همع الهوامع: ١/ ١٢٣.

(٢) وجوز يونس – شيخ سيبويه – وتبعه الشلوبين إلى أنه يجوز إعمالها، مستدلًّا بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٢٣، وابن عقيل: ١/ ٣٠٤ (الحاشية).

ما	نافية مهملة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
محمد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة حصر، حرف استثناء ملغى لا عمل له، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
رسول	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قال ابن مالك:

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ[1]

اقتران خبرها بـ (الباء)[2]**:**

ويجوز أن يقع خبر (ما) مسبوقًا بالباء الزائدة، فيكون الخبر مجرورًا لفظًا منصوبًا محلًّا، نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ونحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، ونحو قولك: ما سر بدائم.

ما	حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب يعمل عمل (ليس).
سر	اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
بدائم	الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب زائد، دائم: خبر (ما) مجرور لفظًا، منصوب محلًّا.

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى شروط إعمال (ما) عمل (ليس)، ففي الشطر الأول: ألا تقترن (ما) بـ: إن، وقوله: (مع بقا النفي) ألا ينتقض نفيها بـ (إلا)، وقوله: (ترتيب...) إلى عدم تقدم خبرها على اسمها.

(٢) ذكر صاحب الإنصاف أن الباء أدخلت لوجهين: الأول: توكيد للنفي، والثاني: ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إن المؤكدة. انظر: الإنصاف: ١/ ١٦٧.

العطف على خبر (ما):

وقد يعطف على خبر (ما) بالإيجاب، فيجب رفع المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويكون ذلك العطف بـ(بل ولكن)[١]، نحو قولك: ما المتنبي كاتبًا بل شاعرٌ، وما سيبويه شاعرًا لكن نحوي.

ما	حرف نفي يعمل عمل (ليس) مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
المتنبي	اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثّقل.
كاتبًا	خبر (ما) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
بل	حرف عطف، مبني على السكون، يفيد الإضراب لا محل له من الإعراب.
شاعر	خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

والتقدير -في المثالين السابقين-: بل هو شاعر، لكن هو نحوي، فما بعد (بل، لكن) موجب، بينما ما قبلها منفي، ولذلك لا تعمل (ما) فيما بعد هذين الحرفين.

* أما إذا عطفت بالنفي، فيجوز لك في المعطوف أن ترفعه، ويجوز لك أن تنصبه، وذلك نحو قولك: ما سفينةٌ قادمةً ولا ذاهبة.

ما	حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب يعمل عمل (ليس).
سفينة	اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
قادمة	خبر(ما) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
ذاهبة	يجوز فيها وجهان، الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، أي: ولا هي ذاهبة، والنصب على أنها معطوفة على خبر (ما) -قادمة-

(١) انظر: همع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١٢٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٨، الأشموني ١/ ٣٥٧.

وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.	

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك**:

وَرَفْعُ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ (بَلْ) ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ(١)

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الخَبَرْ ... وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ(٢)

الخلاصة:

من الحروف التي تعمل عمل (ليس) الحرف (ما) ويعمل بأربعة شروط:

١- أن يتقدم اسمها على خبرها.

٢- ألا يسبق اسمها بـ (إن).

٣- ألا يُفْصَل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر.

٤- ألا يقترن خبرها بـ (إلا).

- ومثال ما اكتملت فيه الشروط: ما زيدٌ قائمًا.
- ويجوز أن يقترن خبرها بالباء الزائدة، فيكون خبرها مجرورًا لفظًا منصوبًا محلًّا، نحو: ما زيد بقائم.
- يجوز العطف على خبر (ما) فإن كان بالإيجاب -بـ: بل أو لكن- وجب رفع الاسم المعطوف على الخبر، وإن كان بالنفي جاز فيه الأمران.

---

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنه إذا عُطِفَ على خبر (ما) وكان العطف بالإيجاب تَعَيَّنَ رفع المعطوف.

(٢) يشير فيه إلى أن الباء قد ترد في خبر (ما) و(ليس) فيكون خبرهما مجرورًا لفظًا منصوبًا محلًّا.

ثانيًا: (لا) النافية(١):

وتعمل عمل ليس على قلة وندرة(٢)، وهو لا يعرف في لغة النثر، بل مقصور على لغة الشعر، ولا بد من استيفائها حتى يصح عملها -على الرغم من قلته- ثلاثة شروط:

١ - أن يكون اسمها وخبرها منكرين(٣)، مثل قول الشاعر:

تَعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَلَـى الأَرْضِ بَاقِيَـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَـضَى اللهُ وَاقِيَـا(٤)

شيء	اسم لا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(باقيًا) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
وزر	اسم لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(واقيًا) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول: لا رجلٌ غائبًا، ولا مهملٌ حاضرًا.

لا	نافية تعمل عمل (ليس) حرف مبني على السكون لا محل له من

(١) ترد (لا) على وجوه عدة:

أحدها: أن تكون عاملة عمل إن، وهي النفي التي تنفي الجنس.

الثاني: أن تكون عاملة عمل ليس، وهي التي نحن بصددها.

الثالث: أن تكون عاطفة.

الرابع: أن تكون جوابًا مناقضًا لنعم.

الخامس: أن تكون على غير ذلك.

انظر هذه الأوجه: كتاب مغني اللبيب: ١/ ٢٣٩.

(٢) الإعمال مذهب الحجازيين والإهمال مذهب تميم.

(٣) لم يعتبر ابن جني وطائفة معه هذا الشرط، بل أجاز إعمالها في المعرفة مستدلًّا بقول الشاعر:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ الْقَلْـبِ لَا أَنَـا بَاغِيَـا سِـوَاهَا وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا

والشاهد فيه (لا أنا باغيًا) حيث عملت (لا) واسمها معرفة. همع الهوامع: ١/ ١٢٥، شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٥، الأشموني: ١/ ٣٦٥، مغني اللبيب: ١/ ٢٤٠.

(٤) انظر هذا البيت: همع الهوامع: ١/ ١٢٥، شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٣، وشرح الأشموني: ١/ ٣٦٥.

	الإعراب.
مهمل	اسم (لا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
حاضرًا	خبر (لا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٢- أن يتقدم اسمها على خبرها: فإن لم يتقدم لم تعمل، فإن قلت: لا ضائعًا خير: لم يصح، بل لا بد أن تقول: لا ضائعٌ خيرٌ -بإهمالها- وعليه فكلمة (ضائع) لها إعرابان: إما أن تعرب مبتدأ، و(خير) فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وإما أن تكون خبرًا مقدمًا، و(خير) مبتدأ مؤخر.

ومثاله أيضًا: لا أحدٌ أفضلَ منك، فلا يصح أن تعمل (لا) في قولنا: لا أفضل منك أحد؛ لأنه قد فصل بين اسمها (أحد) وخبرها (أفضل).

٣- ألا يقترن خبرها بـ (إلا)، فإن قلت: لا خير إلا مثمرًا، لم يصح، بل لا بد أن تقول: لا خير إلا مثمرٌ، على الإهمال، فيكون خير: مبتدأ، مثمر: خبر.

قال ابن مالك:

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمِلَتْ كَـلَيْسَ (لا)   وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا[1]

الخلاصة:

أن (لا) النافية تعمل عمل (ليس) على ندرة وقلة بشروط:

١- أن يكون معمولاها نكرتين.

٢- أن يتقدم اسمها على خبرها.

٣- ألا يقترن خبرها بـ (إلا).

مثال ما توافرت فيه الشروط: لا مهملٌ فائزًا.

---

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن (لا) تعمل عمل ليس بشرط كون معموليها نكرتين.

ثالثًا: لات النافية[١]:

وهي حرف نفي تعمل عمل (ليس) بشروط أخواتها، إلا أن هناك شرطين لا بد منهما لإعمالها، وهما:

الأول: أنها لا تعمل إلا في كلمات تدل على الزمان، وهي على وجه الخصوص ثلاث كلمات: (حين -وهي أكثرها استعمالًا-، وساعة، وأوان).

الثاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، بل لابد من حذف أحدهما، والأكثر حذف اسمها.

أمثلة: قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

لات	نافية، تعمل عمل (ليس) حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾	حين: خبر(لات) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، واسم (لات) محذوف، والتقدير: ولات الحين حين مناص، ومناص مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك:**

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـلَيْسَ(لا) ... وَقَدْ تَلِي (لاتَ) وَ(إنْ) ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ[٢]

(١) اختلف فيها؛ هل هي مركبة أو بسيطة؟ فمن قائل أنها كلمة واحدة، ومن قائل أنها كلمتان: (لا) النافية، و(ت) لتأنيث اللفظ، ومن قائل: إنها كلمة، وبعضهم يرى أن: كلمة (لا) نافية، والتاء زائدة في أول الحين. انظر تفصيل ذلك: مغني اللبيب: ١/ ٢٨١، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٦.

(٢) يشير ابن مالك في الشطر الأول إلى أن (لات) تعمل في كلمات مخصوصة تدل على الزمان، وفي الشطر الثاني: إلى كثرة حذف اسمها، وقلة حذف خبرها.

الخلاصة:

إن (لات) تعمل عمل ليس بشروط أخواتها، وأن تضاف إلى زمن، وأن يحذف أحد معموليها.

* مثال ما توفرت فيه الشروط: ولات ساعة مندم، «ولات حين مناص».

رابعًا: (إن) النافية[1]:

وهناك خلاف في عملها، فبعض النحاة يرى أنها عاملة عمل (ليس)، وبعضهم يرى أنها لا تعمل شيئًا[2].

مثال عملها: إِنِ الحياةُ خَالِدةً.

إن	حرف نفي مبني على السكون، يعمل عمل (ليس)، كسر آخره لالتقاء الساكنين.
الحياة	اسم (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
خالدةً	خبر (إن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وتعمل (إن) في المعرفة والنكرة بشرطين:

الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، مثل: إن بدرٌ القمر.

إن	حرف نفي بطل عمله، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
بدر	خبر مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
القمر	مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

---

(١) (إن) المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾.

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: إن الذهب رخيصًا.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملتين.

الرابع: أن تكون زائدة، وأكثر زيادتها بعد (ما) النافية. انظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٣.

(٢) مذهب الكوفيين خلا الفراء: أنها تعمل عمل ليس. همع الهوامع: ١/ ١٢٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٧.

الثاني: **ألا ينتقض نفيها بـ: إلا**، فإن انتقض النفي بـ: إلا بطل عملها، نحو قولك: إنِ العمرُ إلا ساعة.

إن	حرف نفي، مبني على السكون، كسر آخره لالتقاء الساكنين، بطل عمله.
العمر	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ساعة	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

* والسبب في عدم عملها – إن انتقض النفي بـ «إلا» – أن الجملة تعود إلى الإثبات وتصبح: العمر ساعة.

* أما إذا دخلت (إلا) بعد انتهاء اسم (إن) وخبرها فإنها لا تنقض العمل، فنقول: إنِ الحضارةُ قائمةً إلا على حضارة العرب.

إن	حرف نفي، مبني على السكون، كسر آخره لالتقاء الساكنين.
الحضارة	اسم (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
قائمة	خبر (إن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
إلا	أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
على حضارة العرب	على: حرف جر، حضارة: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والعرب: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

* إذا كانت (إن) غير عاملة جاز أن تدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾(١).

(١) انظر: النحو الشافي: ٢١٢، ٢١٣.

الخلاصة:

لقد اختلف العلماء في إعمال (إن) عمل ليس، واشترط من أجاز عملها شروطًا لإعمالها:

- ألا يتقدم خبرها على اسمها.
- ألا ينتقض النفي بـ (إلا).
- إذا دخلت (إلا) بعد انتهاء اسم إن وخبرها لا ينتقض العمل.
- إذا كانت غير عاملة جاز دخولها على الجملة الاسمية أو الفعلية.

* **مثال ما توافرت فيه الشروط**: إنِ الحياةُ خالدةً.



أفعال المقاربة والرجاء والشروع

من نواسخ المبتدأ والخبر -أيضًا- أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع، وهي أفعال ناقصة تعمل عمل (كان وأخواتها) ولم تجعل من أخوات كان؛ لأنها تختلف عنها في الخبر، وهي على النحو التالي:

أولًا: أقسامها من حيث المعنى:

وهي من حيث المعنى على ثلاثة أنواع:

أ- أفعال المقاربة:

وهي: (كاد، كرب، أوشك) وهذه الأفعال تدل على قرب وقوع الخبر، إذا قلنا: كاد الزرع يثمر، أو كادت السماء تمطر. دل ذلك على أن الزرع لم يثمر بعد، ولكنه اقترب من الإثمار، وكذا السماء لم تمطر بعد، ولكن اقترب وقت إمطارها اقترابًا شديدًا.

ب- أفعال الرجاء:

وهي: (عسى، حرى، اخلولق) وهذه الأفعال تدل على رجاء وقوع الخبر، تقول: لقد طالت المعركة وعسى الله أن يأتي بالنصر. فهنا رجاء وأمل في أن يأتي الله بالنصر.

جـ- أفعال الشروع:

وهي: (شرع، أنشأ، أخذ، طفق، علق، قام، هب، جعل) وهذه الأفعال تدل على الشروع في الخبر والبدء فيه، تقول: شرع المدرس يملي الدرس، وأخذ الطلاب ينصتون إليه.

فالفعل (شرع) -هنا- دلّ على أن المدرّس قد بدأ في إملاء الدرس فعلًا، وأن الطلاب قد بدأوا في الإنصات وشرعوا فيه.

ثانيًا: شروط عملها:

ويشترط في هذه الأفعال لكي تعمل عمل كان وأخواتها أن يتوفر في خبرها ما يلي:

أ- أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

وهو من حيث دخول (أن) عليه، وعدم دخولها أربعة أقسام:

١- **يقترن بـ: أن وجوبًا**[١]، وذلك مع (حرى، واخلولق)، مثل: حرى زيد أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر.

حرى	فعل ماض من أفعال الرجاء، يعمل عمل كان مبني على الفتح المقدر.
زيد	اسمها مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
أن يقوم	أن: ناصبة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يقوم: فعل مضارع منصوب بعد (أن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب خبر: حرى.

قال ابن مالك:

وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ (أَنْ) مُتَّصِلَا[٢]

٢- **يجرد من (أن) وجوبًا مع أفعال الشروع**[٣]، نحو قولك: أنشأ العدوُّ يعدو، وطفق محمدٌ يدعو.

طفق	فعل ماض، مبني على الفتح، يعمل عمل كان.

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣١، وشرح الأشموني: ١/ ٣٨١.

(٢) يشير ابن مالك – في هذا البيت – إلى ضرورة اقتران خبر (حرى، اخلولق) بـ: أن.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٣٧، وشرح الأشموني: ١/ ٣٨٢.

محمد	اسم طفق مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
يدعو	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر: طفق.

قال ابن مالك:

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا(١)

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ

٣- يقترن بـ: أن -غالبًا- مع (عسى، أوشك)(٢)، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[الإسراء: ٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

﴿عَسَىٰ﴾	فعل ماض ناقص جامد، مبني على السكون يعمل عمل كان.
﴿رَبُّكُمْ﴾	رب: اسم (عسى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه، والميم: للجمع.
﴿أَن يَرْحَمَكُمْ﴾	أن: مصدرية ناصبة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يرحم: فعل مضارع منصوب بعد (أن)، والكاف: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجمع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب خبر: عسى.

(١) يشير ابن مالك -في الشطر الأخير من البيت- إلى ضرورة ترك (أن) الداخلة على الخبر مع أفعال الشروع.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٧، شرح الأشموني: ١/ ٣٨٣.

ومثال: ما أتى بدون (أن)، قول الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ(١)

فقول الشاعر: (عسى فرج يأتي) لم يقترن فيه الخبر (يأتي) بـ: أن.

٤- مجرد من (أن) -غالبًا- مع (كاد، كرب)(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿وَمَا﴾	نافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿كَادُواْ﴾	كاد: فعل ماض ناقص مبني على الضم، وواو الجماعة: ضمير مبني على السكون في محل رفع اسمها.
﴿يَفْعَلُونَ﴾	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر: كاد.

ومثال اقتران خبرها بـ (أن) قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تُقَطَّعَا(٣)

ب- ألا يتقدم خبرها عليها:

فلا يقال: أن يقوم عسى زيد، ولا يقال في طفقتُ أفعل: أفعل طفقتُ، والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالًا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل، وأيضًا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها(٤).

---

(١) ورد هذا البيت، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٩.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٣٥، شرح الأشموني:١/ ٣٨٥.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٣٥، والأشموني: ١/ ٣٨٤.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٨١.

ثالثًا: حذف خبرها:

يجوز حذف خبرها إن عُلِمَ، نحو قولك: من صبر ظفر أو كاد، والتقدير: أو كاد يظفر، فحذف الخبر هنا جائز، وقد يحذف الخبر إذا دلَّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] فحذف الخبر وهو: يمسح، وترك مصدره دليلًا عليه(١).

رابعًا: المتصرف من هذه الأفعال:

الأفعال السابقة ملازمة لصيغة الماضي إلا (كاد، أوشك، طفق، جعل) فقد ورد لكل منها ماض ومضارع، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥](٢).

﴿يَكَادُ﴾	فعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿زَيْتُهَا﴾	زيت: اسم يكاد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، وها: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
﴿يُضِيٓءُ﴾	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب خبر: يكاد.

قال ابن مالك:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

خامسًا: ما يأتي تامًّا منها:

الأفعال: (عسى، اخلولق، أوشك) قد ترد تامة، يكتفي كل منها بفاعله، ويشترط في الفاعل أن يكون مصدرًا مؤولًا من أن والمضارع في هذه الحالة.

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٨١.

(٢) انظر هذه القضية: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٣٨٢، همع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١٢٩.

مثالها: عسى أن يشفى المريض، واخلولق أن ينجح المجد، وأوشك أن ينتهي الدرس، فالفاعل هو المصدر المؤول.

أوشك	فعل ماض، مبني على الفتح.
أن	مصدرية ناصبة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ينتهي	فعل مضارع منصوب بعد (أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل رفع فاعل لأوشك.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك**:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ(١)

الخلاصة:

من نواسخ المبتدأ والخبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

- وهي من حيث المعنى ثلاثة أقسام:
  - أفعال المقاربة، وهي: كاد، كرب، أوشك.
  - أفعال الرجاء، وهي: عسى، حرى، اخلولق.
  - أفعال الشروع، وهي: شرع، أنشأ، أخذ، طفق، علق، قام، هب.
- شروط عملها: يشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، وألا يتقدم خبرها عليها.
- يجوز حذف خبرها إذا علم، أو دلّ عليه دليل.
- ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل عملها.
- تأتي عسى، واخلولق، وأوشك، تامة، فيكتفي كل منها بفاعله.

❁❁❁

(١) يشير ابن مالك إلى أن (عسى، واخلولق، وأوشك) قد تأتي تامة. وانظر ذلك: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤١.

إن وأخواتها

القسم الثاني من النواسخ وهو: إن وأخواتها:

إنَّ وأخواتها: حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها. وتفصيلها كالآتي:

*** إِنَّ، وأَنَّ**(١):

ومعناهما التأكيد، أي: تأكيد النسبة بين الجزأين (المبتدأ، والخبر)، فمثلًا لو قلت: زيد قائم، فالنسبة تحتمل الصدق وغيره، فإذا أردت تأكيد النسبة قلت: إن زيدًا قائم، وهذا القول أوجز من تكرار الجملة، فقولك: إن زيدًا قائمٌ، أوجز من قولك: زيد قائم زيد قائم، عند التأكيد.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

﴿إِنَّ﴾	حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
﴿ٱللَّهَ﴾	الاسم الكريم اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
﴿يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾	يرزق: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو يعود على الاسم الكريم، من يشاء: مَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يشاء: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على الاسم الكريم، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول «يرزق» في محل رفع خبر إن.

(١) من العلماء من ذكر أن (إن، أن) حرف واحد، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع، وهو ما ذكره سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن مالك في التسهيل.

*** لكنَّ**(١):

للاستدراك وهو نوعان:

أ- تعقيب الكلام برفع ما يُتَوهَّم ثبوته، فإذا قلت لك مثلًا: زيد كريم، فإن الذهن سيسبق إليه أنه متصف بصفات الخير، فأقول: لكنه كذا، فتعقبنا الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، ومنه قولك: هذا غني ولكنه بخيل. فقولك: هذا غني، قد يوهم أنه جواد ومحسن كريم، فإن كان غير ذلك أسرعنا إلى إزالة هذا الخاطر بما يدل على ذلك، وهو (لكِنَّ) فنقول: لكنه بخيل.

ب- تعقيب الكلام بإثبات ما يتوهم رفعه، مثال: زيد بخيل، فالذهن يسبق إليه أنه متصف بصفات سيئة، فأتعقب ذلك فأقول: لكنه صدوق، ومنه قولنا: هذا كتاب رخيص الثمن، فيتوهم أنه لا نفع فيه، أو قليل النفع، فأتعقب ذلك فأقول: لكنه عظيم النفع، ومنه: محمد فقير، لكنه عفيف.

محمد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
فقير	خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
لكنه	لكنَّ: حرف استدراك ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب اسم (لكنَّ).
عفيف	خبر (لكنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ومنه: الجو ممطر لكنه دافئ.

(١) ذكر ابن هشام في كتابه: مغني اللبيب أنها تفيد التأكيد، مثل قولك: لو جاء زيد لأكرمته، ولكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. مغني اللبيب: ١/ ٢٩٢.

*** كأنَّ:**

ولها معنيان:

أولهما: التشبيه، وهو الغالب عليها، ويتحقق ذلك المعنى إذا كان خبرها اسمًا جامدًا؛ كقولك: كأن زيدًا أسد، وكأن هندًا بدر، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

وثانيهما: الظن، ويتحقق إذا كان الخبر غير جامد، بأن يكون وصفًا، كأن تقول: كأَنَّ زيدًا قائم، وكأنَّ زيدًا كاتب، إذا لم تكن متأكدًا من كونه قائمًا، أو كاتبًا.

*** ليت:**

ومعناها التمني، وهو طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود(١)،أو طلب ما فيه عُسْر، ومنه قول المعدم الفقير: ليت لي قنطارًا من ذهب، ونحو قوله تعالى -على لسان قوم قارون-: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

*** لعل:**

ولها معنيان:

أ- **طلب المحبوب المتوقع حصوله**، مثل: لعل الله يرحمني، ومثل قول الله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦].

ب- **التعليل**: مثل قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، أي: لكي يتذكر(٢).

---

(١) جزء من قول أبي العتاهية:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

(٢) زاد العلماء لها معنى ثالثًا وهو الاستفهام، وقد أثبته الكوفيون، ولذلك علق بها الفاء، في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾. انظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٨٥.

شرط إعمال «إنَّ وأخواتها»

يشترط لإعمالها: أن لا تقترن بها (ما)، فإذا اقترنت بها (ما) كفَّتْهَا عن العمل، والسبب في ذلك أنها في هذه الحالة لم تختص بالأسماء، بل قد تباشر الأفعال، مثاله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧].

﴿إِنَّمَآ﴾	إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(ما) كافة، وهي حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كافة ومكفوفة).
﴿أَنتَ﴾	ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.
﴿مُنذِرٌ﴾	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

مثال: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦] وهنا قد باشرت الفعل، فزال اختصاصها بالأسماء بسبب دخول (ما) عليها، فأُلْغِيَ عملها، وهذا هو مذهب سيبويه.

قال الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[1]

وقوله[2]:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[3]

---

(١) الشاهد في قوله: ولكنما أسعى... حيث دخلت (ما) على (لكن) فكفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية.

(٢) ورد هذا البيت في كتاب الأشموني على الألفية: ١/ ٤٢٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٤٣.

(٣) والشاهد في قوله: (لعلّما أضاءت تلك النار) حيث دخلت (ما) على (لعل) فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية فزال اختصاصها بالأسماء.

ويستثنى من ذلك (ليت)، فإذا اتصلت بها (ما) فإنه يجوز فيها الوجهان؛ لأنها مختصة بالجملة الاسمية، والوجهان هما:

١ - **الإعمال**: مثاله: ليتما زيدًا ناجح، فتكون (ما) زائدة.

٢ - **الإهمال**: ومثاله: ليتما زيد ناجح، وتكون (ما) هنا كافة، و(ليت) مكفوفة؛ أي: إن عملها بطل فيعرب ما بعدها مبتدأ وخبرًا.

قال ابن مالك:

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ   إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وهو مذهب سيبويه، وقد تعمل قليلًا، وهذا مذهب جماعة من النحويين مثل الزجَّاجي، وابن السراج، وحكى الأخفش، والكسائي: (إنما زيدًا قائم) بالإعمال، والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا ليت، وقد جاء السماع مؤكدًا ذلك، كما في قوله النابغة:

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يُرْوى بنصب الحمام ورفعه، فالنصب على إعمالها، والرفع على إهمالها(١)، هذا إذا كانت (ما) زائدة حرفية، أما إذا كانت (ما) الموصولة، فإنها لا تبطل، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[طه: ٦٩]، وإن ما عندك حسن، ولإعراب هذا المثال، نقول:

إن	حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
ما	اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم إن.
عندك	عندك: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول لا محل لها من

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٤، وشرح الأشموني: ١/ ٤٢٨، وهمع الهوامع: ١/ ١٤٤.

	الإعراب، عند: مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.
حسن	خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

توسط الخبر:

الأحرف النواسخ يجب فيها الترتيب، فيؤتى بالاسم أولًا، ثم بالخبر ثانيًا، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فيكون هناك حالتان:

الأولى: وجوب تقديم الخبر: إذا كان شبه جملة، وكان الاسم مشتملًا على ضمير يعود على بعض الخبر، مثل: ليت في الدار صاحبها.

الثانية: جواز الأمرين: أي تقديم الخبر وتأخيره، وذلك إذا كان شبه جملة على نحو غير ما تقدم في الحالة الأولى من وجود ضمير يعود على بعض الخبر، ولم يمنع من التقدم مانع، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، وقوله: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾ فالخبر هنا مقدم، ويعرب هذا المثال على النحو التالي:

﴿إِنَّ﴾	حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
﴿فِي ذَٰلِكَ﴾	جار ومجرور، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إنَّ مقدَّم في محل رفع.
﴿لَعِبْرَةً﴾	اللام: اللام المزحلقة وهي لام الابتداء، ولكنها ليست في بداية الجملة، وعبرة: اسم إن مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَـ: لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

فتح همزة (إن) وكسرها:

لهمزة (إن) ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين.

الأول: وجوب فتح همزة (إن): يجب فتح همزة (إن) بشكل عام حين يمكن أن تؤول هي وما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور كما في المواضع التالية:

أولًا: مواضع الرفع:

١ - أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع الفاعل، مثاله: قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [العنكبوت: ٥١].

﴿ أَوَلَمْ ﴾	الهمزة: للاستفهام، والواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولم حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿يَكْفِهِمْ ﴾	يكف: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة، هم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
﴿أَنَّآ ﴾	أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، نا: ضمير مبني على السكون في محل نصب اسم (أنّ).
﴿أَنزَلْنَا ﴾	أنزل: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بـ: «نا» الدالة على الفاعلين، نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وجملة (أنزلنا) في محل رفع خبر (أنّ)، والمصدر المؤول من (أنَّ) والفعل في تأويل مصدر فاعل للفعل يكفي، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا.

ومنه: يسرني أنك فائز؛ أي: يسرني فوزك، فأوّلت هي وما بعدها بالمصدر الصريح فوزك وهو فاعل، ومثل: يسعدني أنك وفيٌّ، فالمصدر المؤول: من (أنَّ) واسمها وخبرها في محل رفع فاعل، أي: يسعدني وفاؤك، ولإعراب هذا المثال نقول:

يسعدني	يسعد: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، النون: نون الوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
أنك	أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم (أنّ).
وفيٌّ	خبر أن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع فاعل، والتقدير: يسعدني وفاؤك.

ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِيَ أَنَّنِي ... بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ امْرِئٍ غَيْرِ طَائِلِ(١)

ويأتي هذا الموضع بعد (لو) أيضًا، نحو: لو أنك اجتهدت لتفوَّقت، فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها في محل رفع فاعل للفعل المقدر (ثبت) والتقدير: لو ثبت اجتهادك.

٢- **أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع نائب الفاعل**، نحو: عُلِمَ أنك مسرور، فالمصدر المؤول من: أنك مسرور، في محل رفع نائب فاعل، والتقدير: عُلِمَ سرورك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ١].

﴿قُلۡ﴾	فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت».
﴿أُوحِيَ﴾	فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول.
﴿إِلَيَّ﴾	إلى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والياء:

(١) الشاهد في قوله: (أنني بغيض) حيث وجب فتح همزة (أن) لوقوعها وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع للفعل (زادني).

	ضمير مبني على الفتح في محل جر بـ (إلى).
﴿أَنَّهُ﴾	أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب اسم (أن).
﴿ٱسْتَمَعَ﴾	فعل ماض مبني على الفتح.
﴿نَفَرٌ﴾	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ﴿ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها في محل رفع نائب فاعل، والتقدير: قل أوحي استماع.
﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾	مِنْ: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الجن: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة.

٣- **أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع المبتدأ**، نحو: عندي أنك فاضل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

ويعرب هذا المثال هكذا:

﴿وَمِنْ﴾	الواو: استئنافية، أو تعرب حسب ما قبلها، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، مِنْ: حرف جر مبْنِي على السكون لا محل له من الإعراب.
﴿ءَايَٰتِهِۦٓ﴾	آيات: اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.
﴿أَنَّكَ﴾	أنّ: حرف توكيد ونصب، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم (أن).

﴿تَرَى﴾	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (أنّ)، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومن آياته رؤيتُك.

٤- **أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع الخبر**، نحو: حسبك أنك كريمٌ، فالمصدر المؤول من: أنك كريم، (كرمك): في محل رفع خبر المبتدأ: حسبك، والتقدير: حسبك كرمك[1]، وتقول: عقوبتك أنك مسجون، وذنبك أنك مهمل. والإعراب نحو: حسبك أنك كريم، تقول:

حسبك	حسب: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.
أنك	أنَّ: حرف توكيد ونصب، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير مبني في محل نصب اسمها.
كريم	خبر أنَّ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع خبر لـ: حسبك.

٥- **أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع تابع لمرفوع (بالعطف أو بالبدل):**

أ- **فالعطف**: كأن تعطف على الفاعل: بلغني اجتهادك وأنك موفق؛ أي: بلغني اجتهادك وتوفيقك، أو على الخبر، نحو: حسبي اجتهادك وأنك موفق، فالتقدير: حسبي اجتهادك وتوفيقك، في كلا المثالين: جاءت أن وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع؛ لأنها وقعت تابعًا لمرفوع.

(١) وقد اشترط العلماء لكي يكون المصدر المؤول من (أنّ) وما بعدها خبر المبتدأ: أن يكون هذا المبتدأ غير قول، فلا يصح: «قولي أنّك فاضل» بفتح همزة أنّ، وكذلك أن يكون هذا المبتدأ اسم معنى مثل: إنصاف أن يسوى بين أصحاب الحقوق، فلا يصح: الأسد أنه ملك الوحوش، بفتح همزة أنّ، بل يجب كسرها. ينظر: النحو الوافي: ١/ ٦٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٥١ حاشية.

ب- والبدل، نحو: يعجبني سعيد أنّه مجتهد، فالمصدر المؤول من: (أنه مجتهد) في محل رفع بدل من (سعيد) على تقدير: يعجبني سعيد اجتهاده، وهو بدل اشتمال، ومنه: يعجبني الشعر أنه موزون، ولإعراب نحو: بلغني اجتهادك وأنك موفق، تقول:

بلغني	بلغ: فعل ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.
اجتهادك	اجتهاد: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.
وأنك	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. أن: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسمها.
موفق	خبر أنّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل: اجتهادك.

ثانيًا: مواضع النصب، وتقع في أربعة مواضع:

١- أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: علمت أنك محسن، فالمصدر المؤول: أنك محسن في محل نصب مفعول به، على تقدير: علمت إحسانك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، فالمصدر المؤول من: (أنكم أشركتم) في محل نصب مفعول به، والتقدير: ولا تخافون شرككم.

مثال للإعراب: علمت أنك محسنٌ.

علمت	علم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
أنك محسن	أنّ: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم (أن)، محسن: خبر (أن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول سد مسدَّ مفعولي علم.

٢- **أن تكون (أن) وما بعدها في موضع خبر لكان أو إحدى أخواتها، على أن يكون اسمها اسم معنى**، نحو: كان ظني أنك تتعاون مع الآخرين، المصدر المؤول: (أنك تتعاون) في محل نصب خبر كان على تقدير: (كان ظني تعاونك مع الآخرين).

كان	فعل ماض ناقص ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر.
ظني	ظن: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، مَنَع من ظهورها اشتغال المحل بالكسر العارض لحركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
أنك	أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير خطاب متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم (أن).
تتعاون	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، وجملة تتعاون: في محل رفع خبر (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها: «أنك تتعاون» في محل نصب خبر كان، والتقدير: كان ظني تعاونك.

٣- **أن تكون أنّ وما بعدها في موضع تابع للمنصوب**، نحو: أحببتك أنك خلوق، فالمصدر المؤول من: (أنك خلوق) في محل نصب بدل اشتمال من الكاف على تقدير: أحببتك خلقك، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ولإعراب الآية نقول:

﴿ٱذۡكُرُواْ﴾	فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.
﴿نِعۡمَتِيَ﴾	نعمة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.
﴿ٱلَّتِيٓ﴾	اسم موصول مبني على السكون في محل نصب صفة لنعمة.
﴿أَنۡعَمۡتُ﴾	أنعم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وأنعمت: جملة الصلة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
﴿عَلَيۡكُمۡ﴾	على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و«كُمْ» الكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والميم للجمع.
﴿وَأَنِّي﴾	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والياء اسمها ضمير مبني على السكون في محل نصب اسم (أَنَّ).
﴿فَضَّلۡتُكُمۡ﴾	فضل: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة الفعلية فضلتكم في محل رفع خبر (أن)، والجملة

	من أن واسمها وخبرها: في محل نصب معطوف على المفعول به (نعمتي)، والتقدير: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وتفضيلي.

٤ - أن تكون أنَّ وما بعدها في محل نصب على الاستثناء، نحو: (تعجبني أخلاقه إلا أنه كثير النسيان)، فالمصدر المؤول (أنه كثير النسيان) في محل نصب على الاستثناء، والتقدير: تعجبني أخلاقه إلا كثرة نسيانه، لذلك وجب فتح همزة (أنَّ)، ومثله: الكتاب غالي الثمن إلا أنَّه كثير الفائدة، والعدد كثير إلا أنه لا يكفي، ولما كانت (أنَّ) وما بعدها تؤول بمصدر منصوب بالاستثناء وجب فتح همزة (أن)، ولإعراب المثال: تعجبني أخلاقه إلا أنَّه كثير النسيان، نقول:

تعجبني	تعجب: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والنون: للوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.
أخلاقه	أخلاق: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
إلا	أداة استثناء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أنه	أن واسمها، أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم أنَّ.
كثير النسيان	كثير: خبر أنَّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، النسيان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وأنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب بالاستثناء تقديره: نسيانه.

ثالثًا: مواضع الجر:

ويجب فتح همزة (أنَّ) كذلك إذا وقعت أنّ وما بعدها في تأويل مصدر مجرور، وذلك في ثلاثة مواضع:

١- **أن تقع بعد حرف جر**، نحو: فوجئت بأنك نشيط، فالمصدر المؤول (أنك نشيط) في محل جر بحرف الجر الباء، وذلك على تقدير: فوجئت بنشاطك، ولإعرابه تقول:

فوجئت	فوجئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع نائب فاعل.
بأنك	الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وأن: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل نصب اسمها.
نشيط	خبر أن مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(أنّ) واسمها وخبرها في محل جر بالباء، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢]، ومثله: سررت بأنك فائز.

٢- **أن تقع (أنّ) مع اسمها وخبرها في موضع المضاف إليه**، نحو: ذهبت قبل أنَّ الشمس طالعة، فالمصدر المؤول من: (أن الشمس طالعة) في محل جر مضاف إليه، على تقدير: ذهبت قبل طلوع الشمس، ولما كانت (أنَّ) وما بعدها تؤول بمصدر مجرور بالإضافة وجب فتح همزتها.

ذهبت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
قبل	ظرف زمان منصوب، وهو مضاف.
أنّ	أن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،

الشمس	الشمس: اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
طالعة	خبر (أنّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر مضاف إليه مجرور.

٣- **أن تقع (أنّ) واسمها وخبرها في موضع تابع لمجرور بالعطف**: عجبت من كرمك وأنك متسامح، فالمصدر المؤول «أنّك متسامح» في محل جر معطوف على المجرور: كرمك، على تقدير: عجبت من كرمك وتسامحك. وإعراب هذا المثال هكذا:

من كرمك	من: حرف جر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، كرم: اسم مجرور بـ (من) وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.
وأنك	الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أن: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسمها.
متسامح	خبر (أن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور؛ لأنه معطوف على المجرور.

وكذلك إذا كانت أنَّ وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بدل مثل: (فرحت به أن أخباره سارة)، فالمصدر المؤول «أن أخباره سارة» في محل جر بدل من الضمير الهاء، على تقدير: فرحت به أخباره السارة.

رابعًا: مواضع كسر همزة (إنّ):

ويجب كسر همزة (إن) في كل موضع لا يصح أن تنسبك فيه مع معموليها بمصدر[1] على النحو التالي:

(١) النحو الوافي: ١/ ٦٤٩.

١- **ابتداء الجملة إما حقيقة بأن لم يتقدم عليها شيء**: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وإما حكمًا مثل أن يتقدم عليها (ألا)، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ومثل أن يتقدم عليها (أما)، مثل: «أما إن الرشوة جريمة»، ومنه قول الشاعر:

يُخْفِـي صَـنَائِعَهُ وَاللهُ يُظْهِرُهَـا ... إِنَّ الجَمِيـلَ إِذَا أَخْفَيْتَـهُ ظَهَـرَا

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١].

٢- **إذا كانت في جواب القسم**، مثل: «والله إن الإيمان قوة»، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:١-٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:١-٣].

٣- **إذا وقعت بعد القول**، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فإن جرى القول مجرى الظن وجب الفتح، مثل: «أتقول: أن زيدًا قائم» أي: أتظن، ومن ثَمَّ رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر:

أَتَقُـولُ أَنَّـكَ بِالحَيَـاةِ مُمَتَّـعُ[1]

والشاهد قوله: (أنك) حيث يجوز فيه الوجهان: الفتح على إجراء القول مجرى الظن، والكسر على الحكاية.

٤- **وقوع «إن» بعد فعل من أفعال القلوب علق عن العمل باللام**، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

(١) قيل: قاله الفرزدق، وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم. انظر: شرح الأشموني: ١/ ٤١١.

وأنشد سيبويه:

أَلَـمْ تَـرَ إِنِّـي وَابْـنَ أَسْـوَدَ لَيْلَـةً   لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا(١)

والشاهد فيه قوله: (إنّي) حيث كسرت (إنّ) لمجيء اللام في الخبر وهو لنسري.

٥- **إذا وقعت في صدر جملة الصلة،** مثل قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦] أي: الذي (إنّ).

٦- **إذا وقعت في بدء جملة الحال بعد الواو،** مثل: «زرته وإني ذو أمل»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، فـ: إنَّ وما دخلت عليه في محل نصب حال، فوجب كسر همزتها، ونحو قول الشاعر:

مَـا أَعْطَيَـانِي وَلَا سَـأَلْتُهُمَا   إِلَّا وَإِنِّـي لَحَـاجِزِي كَرَمِـي(٢)

والشاهد فيه قوله: إلا وإني؛ حيث جاءت همزة (إنَّ) مكسورة؛ لأنها وضعت موضع الحال، وثمَّة سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة (إنَّ)، وهو اقتران خبرها باللام(٣).

قال ابن مالك:

وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ   حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللَّامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

---

(١) هو من أبيات الكتاب ولم ينسب لأحد، انظر: علم الألفية: ١/ ٢٣٤.

(٢) البيت لكثير عَزَّة.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٤.

بَعْـــــدَ إِذَا فُجَـــــاءَةٍ أَوْ قَـــــسَمِ لَا لَامَ بَعْــــدَهُ بِـــوَجْهَيْنِ نُمِـــي[١]

مَــعْ تِلْــوِ فَــا الجَـــزَا وَذَا يَطَّـــرِدُ فِي نَحْوِ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ[٢]

❁❁❁

(١) أشار ابن مالك بالبيتين إلى حالتين يجوز فيهما فتح همزة (إنَّ) وكسرها، وذلك إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا أنَّ زيدًا قائم، فمن كسرها على أن ما بعدها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم، ومن فتحها جعلها مع صلتها في تأويل المصدر. كذا يجوز الأمران إذا وقعت (إِنَّ) في جواب القسم وليس في خبرها اللام، مثل: «والله إن زيدًا قائم».

(٢) أشار به إلى موضعين آخرين من مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها، وهما: إذا وقعت (إنّ) بعد فاء الجزاء، نحو: من يأتني فإنه مكرم، فالكسر على جعل (إنَّ) ومعموليها جملة أجيب بها الشرط، والتقدير: من يأتيني فهو مكرم، والفتح على جعل (أن) وما اتصل بها مصدرًا مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من يأتني فإكرامه موجود.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت (أنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إنّ) قول، والقائل واحد، نحو: «خير القول أنّي أحمد الله»، فمن فتح (أنّ) وصلتها جعلها مصدرًا خبراً عن (خير)، والتقدير: «خير القول حمد الله»، ومن كسرها جعلها جملة خبر المبتدأ (خير). شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٥ وما بعدها بتصرف.

لام الابتداء

تعريفها:

هي لام يؤتى بها لأمرين:

أحدهما: توكيد مضمون الجملة المثبتة، وإزالة الشك عن معناها المثبت.

والثاني: تخليص الفعل المضارع للحال.

وقد اعترض ابن مالك على الثاني -تخليص المضارع للحال- بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فإن الذهاب كان مستقبلًا، فلو كان الحزن حالًا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب: أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر الشاهد، وأن التقدير «قصد أن تذهبوا»، والقصد حال(١).

مثالها: إذا قلنا: زيد قائم، قد يكون هناك من يشك في وقوع الخبر أو يكذبه، ولا بد حينئذ من توكيد الكلام، وهناك مؤكدات كثيرة في اللغة العربية، منها هذه اللام – لام الابتداء – وهي تدخل على المبتدأ كثيرًا، فنقول في المثال السابق: «لزيد قائم»، أو تدخل على خبر (إنَّ) فنقول: «إن زيدًا لقائم».

إنَّ	حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
زيدًا	اسم إنَّ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
لقائم	اللام: لام الابتداء، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. قائم: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(١) مغني اللبيب: ١/ ٢٥٤.

موضعها:

هذه اللام حقها أن تدخل أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام، فحقها في الدخول على (إنَّ) نقول: لإنَّ زيدًا قائم، لكن لما كانت اللام للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخّروا اللام إلى الخبر، ولهذا سميت اللام المزحلقة(١).

❁❁❁

ما تدخل عليه لام الابتداء

تدخل (لام الابتداء) في موضعين باتفاق:

- **أحدهما: المبتدأ**، نحو قول الله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣].

لأنتم: ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، وقد دخلت عليه لام الابتداء.

- **الآخر**: بعد (إنّ)، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة أشياء باتفاق:

أ- **الاسم**: نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ فقد دخلت (اللام) على خبر (إنَّ) سميع، وهو اسم.

ب- **الفعل المضارع**: وذلك لأنه شبيه بالاسم، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ دخلت (اللام) على (يحكم) وهو فعل مضارع.

جـ- **شبه الجملة**: نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤](٢).

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٣، شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري: ١/ ٢٢١، شرح المفصل: ٨/ ٦٣، همع الهوامع: ١/ ١٣٩، الخصائص: ١/ ٣١٤.

(٢) انظر هذه المواضع: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٨، وذكر ابن هشام: أن اللام تدخل ثلاثة أشياء أخرى، ولكن بخلاف، وهي: (أ) الفعل الماضي الجامد، نحو: إنَّ زيدًا لعسى أن يقوم. (ب) الماضي المقترن بـ: قد، وقال به الجمهور، نحو: إن زيدًا لقد قامَ. (ج) الماضي المتصرف المجرد مِنْ قَدْ، قال به الكسائي وابن هشام على إدخال قَدْ، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنها لام القسم.

حكم دخولها:

للام الابتداء حالتان:

الأولى: تدخل (لام الابتداء) جوازًا.

- على المبتدأ، نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].
- الخبر المتقدم على المبتدأ، نحو قولك: لصادقٌ أنت.
- خبر (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، نحو قولك: إنَّ زيدًا لقائم.
- معمول خبر (إن) بشرط تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحًا للام، نحو قولك: إن زيدًا لعمرًا ضاربٌ.
- ضمير الفصل وشرطه -كما قال ابنُ عقيل- أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ[1]

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[2]

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ[3]

---

(١) يشير إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر (إنّ).

(٢) يشير إلى عدم جواز دخول اللام على الجملة المنفية، كما لا تدخل على الفعل الماضي المتصرف غير المقترن بـ(قد) وهو ما مُثِّلَ له في البيت التالي.

(٣) يشير إلى دخولها على معمول الخبر إذا توسط بين المبتدأ والخبر، وأشار بقوله (والفصل) إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل، نحو: إن زيدًا لهو القائم.

الثانية: تدخل هذه اللام وجوبًا على الخبر للفرق بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة من الثقيلة -إذا كانت مهملة- نحو قولك: (إن زيد قائم) فإن هذه الجملة تحتمل النفي والإثبات، ولأجل الفرق نضع اللام، فنقول:

(إنْ زيد لقائم)؛ لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة المثبتة.

* **ويمكن الاستغناء عن هذه اللام**، إذا كانت هناك قرينة على أن المراد الإثبات، مثل قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ(١)

فهنا لم يُرِد قطعًا (إن) النافية؛ لأنه في الشطر الأول يفخر بانتسابه لآل مالك، وفي الشطر الثاني يقول: كرام المعادن مادحًا لهم، وهو يتنافى مع إرادة النفي، فلو كانت للنفي لكان عجز البيت ذمًّا في قبيلة (مالك)، مع أن صدره لمدحها.

❁❁❁

---

(١) ورد هذا البيت في معجم الشواهد: إيميل يعقوب: ٢/ ١٠٣١، وقد ذكره صاحب الهمع: ١/ ١٤١، وابن عقيل: ١/ ٣٧٩، وفي شرح الأشموني على الألفية: ١/ ٤٣٨، وذكر صاحب المعجم أن البيت من الطويل وهو للطرماح. والشاهد فيه قوله: (وإن مالك..) حيث خففت (إن) وأهملت، ولم تدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بينها وبين أن النافية، وذلك لأمن اللبس، والشاعر يمدح نفسه وآباءه.

لا النافية للجنس[1]

تأتي (لا) النافية في الكلام لمعان...

فإذا قلنا: لا قلمٌ في الحقيبة، دلَّ ذلك على عدم وجود قلم واحد في الحقيبة، مع جواز وجود أكثر من قلم، فتكون (لا) هنا لنفي الوحدة، وهي التي تعمل عمل ليس، وقد سبق ذكرها، وقد يراد بها نفي وجود أي قلم في الحقيبة، فتكون لنفي الجنس، فإذا أردنا تخصيصها بالمعنى الثاني دون الأول عومل ما بعدها معاملة ما بعد إن وأخواتها؛ لأنها في هذه الحالة تعامل معاملة إن وأخواتها.

شروط عملها عمل إنَّ:

يشترط لكي تعمل (لا) عمل (إنَّ) شروط:

١- **أن تكون نافية للجنس نصًّا:** فإن كانت غير نافية لم تعمل عمل (إن)، كأن تدخل على الأفعال فتكون ناهية، أو تكون زائدة فلا تعمل -أيضًا-، وكذلك إذا كانت نافية للوحْدة، فإنها تعمل عمل ليس، مثل: لا رجلٌ في الدار بل رجلان.

٢- **ألا يتقدم خبرها على اسمها:** فإن تقدم الخبر أهملت، ووجب تكرارها، مثل: قول الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ومثل قولك: «لا للسارق احترامٌ ولا تقدير»، وحينئذ لا تعرب إعراب (لا) النافية للجنس، فنقول:

و لا	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولا: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، معطوفة.
هم	ضمير منفصل مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.

(١) وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كانت ما كانت، ولكنهم خصصوها بالنافية للجنس لمشابهتها (إنَّ). انظر: شرح التصريح: ١/ ٢٣٥.

عنها	عن: حرف جر مبني على السكون، والضمير المتصل مبني على السكون في محل جر.
ينزفون	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ «هم».

٣- **أن يكون معمولاها نكرتين**: فإن لم يكونا نكرتين لم تعمل ووجب تكرارها، مثل: لا زيدٌ في الدار ولا محمدٌ، ولا تعرب إعراب (لا) النافية للجنس، فنقول في إعرابها:

لا	نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيد	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
في الدار	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. والدار: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
ولا	الواو: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. ولا: نافية معطوفة على الأولى، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب
محمد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره محذوف دل عليه المذكور، أي في الدار.

٤- **ألا تقترن بحرف الجر**: فإن اقترنت بطل عملها، نحو قولهم: قابَلَ البَطَلُ الموتَ بِلَا اكتراثٍ، فتعرب كلمة: «اكتراث» اسمًا مجرورًا بالباء.

❋ مثال ما اكتملت فيه الشروط: (لا رجلَ موجودٌ).

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

رجل	اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب؛ لأنه مفرد.
موجود	خبر (لا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

* وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لا) فِـي نَكِـرَهْ　　مُفْـرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ[١]

- حكم اسم (لا):

اسم (لا) النافية للجنس، إما أن يكون مفردًا وإما أن يكون مضافًا، وإما أن يكون شبيهًا بالمضاف[٢].

أ- فإن كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، فإنه ينصب، نحو قولك (لا غَلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ)، و(لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ).

* **نموذج إعراب:**

لا طالبَ عِلْم قَانِعٌ:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
طالب علم	اسم (لا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، علم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.
قانع	خبر (لا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

لَا رَاكِبًا طَائِرَةً آمِنٌ:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
راكبًا	اسم (لا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه شبيه بالمضاف.
طائرة	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة معمول لاسم الفاعل (راكبًا).

---

(١) يشير ابن مالك إلى أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن) وإن كان معمولاها نكرتين، سواء أكانت مفردة أم مكررة.

(٢) المشبه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو قولك: راكبًا طائرة، أو طالعًا جبلًا.

آمن	خبر (لا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ب- وإن كان مفردًا، فإنه يبنى على ما ينصب به، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
جدال	اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب.
في الحج	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الحج: اسم مجرور، وعلامة الجر الكسرة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر لا.

- ونحو قولك: لا مؤمِنَيْنِ متخاصمانِ:

لا	نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
مؤمنيْن	اسم (لا) مبني على الياء، في محل نصب.
متخاصمان	خبر (لا) مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

- ونحو قولك: لا متخاذلينَ فائزون:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
متخاذلين	اسم (لا) مبني على الياء، في محل نصب؛ لأنه جمع مذكر سالم.
فائزون	خبر (لا) مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

- ونحو قولك: لا مُنْجَزاتِ لِكسول:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
منجزات	اسم لا مبني على الفتح، أو الكسر[1] في محل نصب؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(١) اختلف في جمع المؤنث السالم، فقال قوم: يُبْنَى على ما كان ينصب به، وهو الكسر، وأجاز بعضهم الفتح. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٦.

لِكسول	اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وكسول: اسم مجرور، وعلامة الجر الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع خبر «لا» النافية.

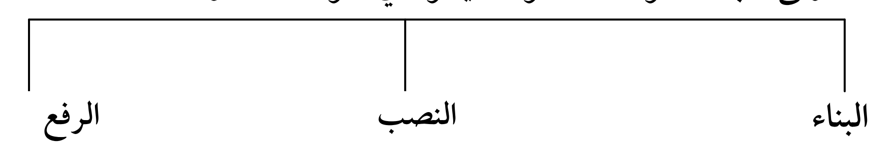
وإلى ما سبق يشير **ابن مالك:**

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ(١)

العطف على اسم (لا):

إذا وقع اسم نكرة وقبله (لا) مكررة معطوفة على اسم (لا) واسمها فإنه يجوز في هذا التركيب خمسة أوجه، وهذه المسألة يُمَثَّل لها بـ: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ولاسم (لا) في هذه المسألة حالتان(٢):

الأولى: البناء، تقول: (لا حولَ) فيكون في (قوة) ثلاثة أوجه:



البناء

* إما بالعطف على حول.
* وإما بإعمال الثانية: لا حولَ ولا قوةَ.

النصب

* بالعطف على محل حولَ و(لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف عليه: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله.

الرفع

* بالعطف على محل (حول) الابتداء.
* كون (لا) الثانية عاملة عمل ليس وقوةٌ اسمها.
* على كون (لا) الثانية زائدة، وقوة مرفوعة بالابتداء: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

---

(١) يشير ابن مالك في الشطر الأول إلى أن اسم (لا) يكون مضافًا أو مضارعًا له؛ أي: شبيهًا بالمضاف، وفي الشطر الثاني: إلى أن خبر (لا) يأتي مرفوعًا بعد اسمها.

(٢) انظر هذه الأوجه مفصلة: شرح ابن عقيل: ٢/ ١١، شرح التصريح: ١/ ٢٤١، شرح الأشموني: ٢/ ١٦.

الثانية: بالرفع، في كلمة (حول)، فيكون في (قوة) وجهان:

* البناء على الفتح، بإعمال (لا) الثانية عمل (إن): لا حول ولا قوة.	* الرفع، بالعطف على حول الأولى.

* ولا يصح في الحالة الثانية النصب في (قوة)؛ لأن النصب جاز في الحالة الأولى؛ لأنه عطف على محل اسم (لا)، وفي الحالة الثانية لم تكن (لا) عاملة.

ملحوظة:

في الحالة الأولى إذا نُعِتَ اسم (لا) جاز فيه ثلاثة أوجه:

الفتح: مراعاة للفظ اسم (لا)، تقول: لا رجلَ ظريفَ.

النصب: مراعاة للمحل، تقول: لا رجلَ ظريفًا.

الرفع: مراعاة لمحل (لا) واسمها، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ.

قال ابن مالك:

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ (لَا) ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا[1]

مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

❁❁❁

(١) يشير في البيتين إلى إعراب نحو: (لا حول ولا قوة)، وقد سبق ذكرها مفصلًا.

لا سيَّما

معنى لا سيَّما: تفيد تفضيل ما بعدها على ما قبلها في حكم اشتركا فيه.

مثالها: تقول: أحب الأدب ولا سيَّما الشعر. دلَّ ذلك على حبك للأدب عمومًا، وأنك تفضل الشعر على وجه الخصوص.

يقول امرؤ القيس:

أَلَا رُبَّ يَــوْمٍ لَــكَ مِــنْهُنَّ صَــالِحٍ ... وَلَا سِــيَّمَا يَــوْمٌ بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ(١)

إعرابها:

لا	نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
سيّما	سي: بمعنى مثل، ويقال: هما (سيان أو مثلان)، سي: اسم (لا) مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وخبرها محذوف وجوبًا تقديره: موجود.
ما	**لها ثلاث حالات:** أ- إما أن تكون زائدة، وعندئذ تكون كلمة (يوم) مجرورة باعتبارها مضافة إلى «سي»، ويكون المعنى: ولا سي اليوم، أي: ولا مثل يوم بدارة جلجل. ب- وإما أن تكون (ما) اسمًا موصولًا مضافًا إليه؛ أي: أن سي مضاف، و(ما) مضاف إليه، بمعنى: مثل الذي، وعندئذ تكون يوم: مرفوعة باعتبارها خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو، ويكون المعنى: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل. جـ - وإما أن تكون اسمًا مضافًا إليه نكرة موصوفة، وعندئذ يكون الاسم

(١) ورد هذا البيت في: همع الهوامع: ١/ ٢٣٤، ومغني اللبيب: ١/ ١٤٠، وشرح المفصل: ٢/ ٨٦، ومعجم الشواهد: ٢/ ٧٦٧، واستشهد به على أن (يوم) يجوز فيها الرفع والنصب والجر.

الواقع بعد (سيّما) تمييزًا منصوبًا بشرط أن يكون نكرة؛ لأن التمييز لا يكون معرفة، مثل: أمارس الرياضة ولا سيَّما مشيًا[1].	

- ولا سيّما: مركبة من (لا - سي - ما)، ويؤتى بها لتفضيل ما بعدها على ما قبلها في حكم اشتركا فيه، وتكون لا -فيها- نافية للجنس، (سيّ) اسمها منصوب، والخبر محذوف دائمًا.
- الاسم الواقع بعد (لا سيَّما) قد يكون معرفة، فيجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

ويجوز جره على أن (سيّ) مضاف وهو مضاف إليه.

وإذا كان نكرة فمن الممكن أن يكون تمييزًا منصوبًا، مع جواز الرفع والجر على الأساس الذي ذكر في المعرفة.

الخلاصة:

لا النافية للجنس: تعمل عمل (إن) بشروط:

١- أن تكون نافية للجنس.

٢- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

٣- أن يكون معمولاها نكرتين.

٤- ألا تسبق بحرف جر.

اسم لا: وهو إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون مضافًا، وإما أن يكون شبيهًا بالمضاف.

- فالمفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، ويشمل المثنى والجمع. وحكمه: أنه يبنى على ما ينصب به.
- والمضاف والشبيه بالمضاف وحكمهما النصب.

---

(١) موجز النحو، د. محمد عبد البديع: ص ١٥١.

- إذا وقع اسمٌ بعد (لا) واسمها، وقبله (لا) مسبوقة بعاطف، ففي هذا التركيب خمسة أوجه:

- إذا كان الأول مبنيًّا جاز في الثاني: البناء، والنصب، والضم.
- إذا كان الأول مرفوعًا جاز في الثاني: البناء، والرفع فقط.



ظن وأخواتها

الأفعال التي تنصب مفعولين:

هناك أفعال لا تكتفي بمفعول واحد، بل تطلب مفعولين، وهي أنواع:

النوع الأول: تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: أعطى، كسا، منح، ألبس...

تقول: أعطيت زيدًا كتابًا، فـ: زيدًا: مفعول به أول، هو في الوقت نفسه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي أخذ الكتاب.

النوع الثاني: أفعال القلوب، وهي: ظن وأخواتها، وتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي قسمان:

أ- قسم يدل على اليقين، مثل: علم، رأى، وجد، درى، وتعلَّمْ...

ب- قسم يدل على الرجحان، مثل: ظن، خال، حسب، زعم، جعل.

النوع الثالث: أفعال التصيير والتحويل، مثل: صيَّر، جَعَل، اتخذ، تقول: صيرت الطين خَزَفًا.

قال ابن مالك:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

ظَنَّ، حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدْ ... حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

وكلامنا الآن عن ظن وأخواتها:

أحكام ظن وأخواتها:

لـ(ظن) وأخواتها ثلاثة أحكام: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

الحكم الأول: الإعمال:

وهو: أن تنصب المفعولين بعدها لفظًا ومحلًّا.

مثاله: ظننت زيدًا قائمًا.

ظننت	ظن: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل: ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل.
زيدًا	مفعول به أول لـ(ظن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
قائمًا	مفعول به ثان لـ(ظن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الحكم الثاني: الإلغاء:

وهو: إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، وله سببان:

أ- أن تتقدم المعمولات على ظن وأخواتها، مثل: زيد قائم ظننت، ولإعرابها نقول:

زيد	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
قائم	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ظننت	ظن فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

* ويجوز في المثال السابق الإعمال، فنقول: زيدًا قائمًا ظننت.

فـ: زيدًا: مفعول أول، وقائمًا: مفعول ثان، وظننت: فعل وفاعل. والإلغاء في هذه الحالة أرجح من الإعمال.

ب- أن يتوسط العامل -ظن أو إحدى أخواتها- بين المفعولين.

مثاله: زيدٌ ظننت كريمٌ.

زيد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ظننت	ظن فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل

	ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
كريم	خبر لمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

* ويجوز الإعمال أيضًا، فنقول: زيدًا ظننتُ قائمًا، فيكون: زيدًا: مفعولًا به أول، وقائمًا: مفعولًا به ثانيًا.

والإعمال والإهمال متساويان في هذه الحالة.

أثر الإلغاء:

الإلغاء: هو: إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، ومعنى ذلك: أن الفعل قد بطل عمله في لفظ المفعول وفي محله، فإذا أردت أن تعطف فلا يحق لك أن تعطف على هذا المحل، بل يجب أن تعطف على اللفظ؛ لأن المحل قد ألغي بخلاف التعليق فسيأتي حكمه.

فمثلًا نقول: زيدٌ جالسٌ ظننتُ، وعليٌّ جالسٌ، فـ: «ظننت» -هنا- ملغاة، وزيدٌ جالسٌ: مبتدأ وخبر جملة اسمية ليس لها محل، وعليه فلا يجوز في: علي جالس إلا الرفع بالعطف على: زيد جالس، ولا يصح العطف بالنصب على المحل؛ لأن المحل أبطل حكمه.

الحكم الثالث: التعليق:

هو: إبطال عملها لفظًا فقط، وإبقاؤه محلًّا.

وسببه: وجود كلمة تفصل بين الفعل ومفعوليه، بشرط أن تكون هذه الكلمة مما يستحق الصدارة في الجملة، ومعنى الصدارة: ألا يعمل ما قبل الكلمة فيما بعدها، فلا يمكن لـ(ظنّ) أن تعمل فيما بعد (ما) -مثلًا- وذلك لأنّ (ما) تستحق صدر الكلام، وما يستحق صدر الكلام لا يمكن أن يعمل ما قبله فيما بعده، فلو أجزنا أن يعمل ما قبله فيما بعده لم يكن حينئذ آخذًا ما كان يستحقه من صدر الكلام.

وهذا الفاصل يسمى: المانع، وهو أنواع، منها:

أ- **النفي بـ: (ما)**، نحو قولك: (ظننت ما زيدٌ قائمٌ)، أو بـ: (لا)، نحو: (ظننت لا زيدٌ قائمٌ)، أو بـ: (إنْ)، نحو: (ظننت إنْ زيدٌ قائمٌ).

ففي هذه الأمثلة أبطل العمل لفظًا، أما المحل فإنه معلق وباق، فظننت -في نحو: ظننت ما زيد قائم- فعل وفاعل، وما: نافية، وزيد قائم مبتدأ وخبر، ومحلهما النصب.

ب- **الاستفهام**، وله صور ثلاثة:

* أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: (علمت أيُّهم أبوك).

* أن يكون مضافًا إلى اسم استفهام، نحو: (علمت غلامُ أيِّهم أبوك).

* أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: (علمت أزيد عندك أم عمرو)، ولأن أسماء الاستفهام مما يستحق الصدارة علق الفعل عن العمل فيما بعدها[1].

أثر التعليق:

يظهر أثر التعليق عند العطف على المعمولين، فيجوز في المعطوف الرفع على اللفظ والنصب على المحل، تقول: (ظننت ما زيدٌ قائمٌ ولا عليًّا) أو (ولا عليٌّ)، فالنصب على محل (زيدٌ قائم)؛ لأن محلهما النصب.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك**:

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ[2]

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لَا فِي الِابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ، أَوْ لَامَ ابْتِدَا

---

(١) راجع هذه الأحوال: شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٤، وما بعدها، وشرح التصريح: ١/ ٢٥٦، شرح التسهيل: ٢/ ٢٠.

(٢) يشير ابن مالك في هذين البيتين إلى أفعال القلوب المتصرفة، وأنه يجوز فيها التعليق والإلغاء، وإلى أفعال القلوب غير المتصرفة، وهي: هب، وتعلم، ولا يكون فيها التعليق ولا الإلغاء.

فِـــي مُـــوهِمٍ إِلْغَـــاءَ مَـــا تَقَـــدَّمَا ... وَالْتِـــزِمِ التَّعْلِيـــقَ قَبْـــلَ نَفْـــيِ (مَـــا)
وَ«إِنْ» وَ«لَا» لَامُ ابْتِـــدَاءٍ أَوْ قَـــسَمْ ... كَـــذَا وَالِاسْـــتِفْهَامُ ذَا لَـــهُ انْحَـــتَمْ(١)

الخلاصة:

- من الأفعال الناسخة: ظن وأخواتها، وهي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهي قسمان:

١- قسم يدل على اليقين، نحو: (علم، ورأى...).

٢- قسم يدل على الرجحان، نحو: (ظن، وخال، وحسب...).

ولها أحكام ثلاثة:

- **الإعمال**: بأن تنصب المفعولين بعدها لفظًا ومحلًّا.
- **الإلغاء**: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، وذلك إذا تَأَخَّرَت عن معموليها، أو توسطت بينهما.
- **التعليق**: وهو إبطال عملها لفظًا فقط، بأن يفصل بينها وبين معموليها بفاصل له الصدارة، ويظهر أثر الإلغاء والتعليق في المعطوف على معموليها.

---

(١) يشير إلى جواز الإلغاء في الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كأن تقع وسطًا أو آخرًا، ويشير إلى وجوب التعليق ما إذا وقع بعد هذه الأفعال (ما) النافية، أو لام القسم، أو الاستفهام؛ لأن هذه الأشياء مما له صدر الكلام.

باب الفاعــل

تعريفه:

لغةً: هو مَنْ أوجد الفعل.

واصطلاحًا: هو ما أُسْنِدَ إليه فعل مبني للمعلوم، أو ما يشبهه، متقدم عليه، وحكمه الرفع، نحو: ذهب الصيفُ، وجاء الخريفُ، وهو نوعان(١):

أ- فاعل حقيقي، وهو الذي فعل الفعل وأحدثه، مثل: أكل الصبيُّ الطعامَ، وسافر الرجلُ إلى بلد بعيد، فالذي قام بالأكل هو الصبي، والذي أحدث السفر هو الرجل، فكل من (الصبي، والرجل) فاعل حقيقي؛ لأنه قام بالفعل.

ب- فاعل غير حقيقي، وهو الذي لم يقم بالفعل، ولكن أحدثه غيره، أما هو فقد أسند الفعل إليه؛ لأنه تَلَبَّسَ به، أو اتصف به، أو قام الفعل به، مثل: ذاب الحديدُ، وتغيَّرَتْ بعْدَنا البلادُ، وبعدت عنا الديارُ، وتمزق الكتابُ، وانكسر الزجاجُ، فكل من (الحديد، والبلاد، والديار، والكتاب، والزجاج) فاعل غير حقيقي؛ لأنه لم يقم بالفعل، ولكنه متصف به.

وقولنا: (أسند إليه الفعل) كما في الأمثلة السابقة.

وقولنا: (مبني للمعلوم) يخرج ما كان مبنيًّا للمجهول؛ فإن المرفوع بعده نائب فاعل.

وقولنا: (ما يشبه الفعل) أي: ما يعمل عمل الفعل، نحو: اسم الفاعل، نحو: أقائم الزيدان. والمصدر، نحو: عجبت من قراءة محمد الكتاب. والصفة المشبهة، نحو: احترم إنسانًا نبيلًا خلقه. واسم الفعل، نحو: هيهات العقيق. وأفعل التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه. وصيغة المبالغة، نحو: عَلِيٌّ قَوَّالٌ أبوه الحق، فأبوه: فاعل لصيغة المبالغة.

---

(١) النحو الميسر (١/ ٣٤٧).

أشكال الفاعل

للفاعل في الكلام أشكال متعددة، فقد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا، وقد يكون مصدرًا مؤولًا، وإليك تفصيل ذلك وتوضيحه:

أ- **الاسم الظاهر**: ومجيء الفاعل اسمًا ظاهرًا هو الأصل، والأكثر في الاستعمال، وقد تقدمت الأمثلة على ذلك.

ب- **الفاعل الضمير**: ويكون الفاعل ضميرًا متصلًا، أو منفصلًا، ومجيئه متصلًا هو الكثير، والضمائر التي تقع فاعلًا هي:

* تاء الفاعل، مثل: كَرُمْتُ، وعَظُمْتُ، وَقَرَأْتُ، فالتاء في كل كلمة من هذه الكلمات ضمير مبني في محل رفع فاعل.

* نون النسوة، مثل: كَرُمْنَ، وعَظُمْنَ.

* (نا) الدالة على المتكلمين، مثل: قرأنا، وذهبنا.

* واو الجماعة، مثل: كتبوا، علموا، ناموا.

* ألف الاثنين، مثل: كتبا، اكتبا، لا تكتبا.

* ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: تكتبين، اكتبي.

أما الضمير المنفصل: فيقع فاعلًا في أسلوب الحصر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١].

جـ- **الفاعل المصدر المؤول**: ويكثر مجيء الفاعل مصدرًا مؤولًا من (أنْ والفعل المضارع)، أو (أنَّ واسمها وخبرها)، أو (ما والفعل الماضي)، نحو قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦] فـ: (أن تخشع) «أَنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لـ: (يأن)، والتقدير: ألم يأن لهم خشوعُ قلوبهم. ومثاله مع أنَّ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ . ومثاله مع ما: أعجبني ما أتيتَ.

أعجبني	أعجب: فعل ماض، مبني على الفتح، والنون للوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والياء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
ما أتيت	ما: مصدرية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أتيت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وما المصدرية، والفعل في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لـ: أعجبني، والتقدير: أعجبني إتيانك.

❁❁❁

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام، وهي:

الأول: الرفع (لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا):

نحو الأمثلة التي تقدمت، وقد يأتي الفاعل مجرورًا لفظًا، ولكن محله الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦][1] ، فالكلمتان: «بشير، والاسم الكريم» كل منهما فاعل مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا.

قال ابن مالك:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى[2]

(١) انظر: شرح المقرب: ١/ ٥٥.

(٢) يشير ابن مالك إلى أن الفاعل هو الاسم المرفوع الذي يأتي بعد فعل حقيقي كـ: أتى، أو صفة مشبهة كـ: منيرًا، أو فعل جامد، نحو: نِعْم.

الثاني: ألا يتأخر عامله عنه:

فلا يجوز في نحو: قام أخواك، أن تقول: أخواك قام، بجعل أخواك فاعلًا مقدمًا، وهذا رأي البصريين، وفي هذا رد على الكوفيين الذين أجازوه؛ إذ لو كان يصح تقديم العامل لصح أن نقول: أخواك قام، بإفراد الفعل، على أن أخواك: مبتدأ، وقام: فعل، والفاعل ضمير مستتر يعود على: «أخواك»، والجملة الفعلية في محل رفع خبر(١).

الثالث: تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثَنًّى أو جمعًا(٢):

فالفعل -إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع- لا تلحقه علامة التثنية أو الجمع، فيقال: قام الزيدان، وقام الزيدون، ولا يقال: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، إلا على لغة: أكلوني البراغيث، وقد حكم عليها ابن هشام بالشذوذ.

والحق أنه لغة طيئ وأزد شنوءة؛ فإنهم لا يجردون الفعل من علامة التثنية والجمع إذا كان مسندًا لمثنى أو مجموع، فيقولون: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، ويبعدها عن الشذوذ أن النبي ﷺ تكلم بها وهو أفصح الفصحاء، حيث قال: «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»، وروي: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» والأصل: يتعاقب، وقوله ﷺ هذا حين قال له ورقة: يا ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك. فقال ﷺ: «**أوَ مُخْرِجِيَّ هم؟**».

وهو بفتح الواو؛ لأنها للعطف، والأصل: مخرجوني، فحذفت النون للإضافة فصارت: أو مخرجوي هم، فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل ذاتًا وسكونًا، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

---

(١) انظر هذه الآراء بالتفصيل: شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٦٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠، وهمع الهوامع: ١/ ١٥٩.

(٢) انظر هذه القضية: شرح التسهيل: ٢/ ٤٩، والهمع: ١/ ١٦٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٧٩.

ومخرجي: اسم فاعل مضاف لياء المتكلم، مبتدأ، وهم: فاعل سد مسد الخبر، أو (مخرجي) خبر مقدم، وهم مبتدأ مؤخر.

والشذوذ عند النحاة لا يعد طعنًا في اللغة، بل المراد هو الخروج عن دائرة المقيس.

سؤال: مَنِ الفاعل في قولك: قاما الزيدان، وكل ما كان نحوه؟

الجواب: له إعرابان:

الأول: أن الألف في قاما: هو الفاعل، والزيدان: إما بدل، وإما مبتدأ، مُخْبَرٌ عنه بالجملة المتقدمة عليه.

الثاني: وهو الذي عليه حذاق النحاة: أن الألف حرف؛ أي: علامة للتثنية، وليست ضميرًا؛ وذلك لأنه لو كان (الزيدان) بدلًا لكان في لغة جميع العرب؛ لأن العرب كلهم يأتون بالاسم الظاهر بدلًا من الضمير، مثل: لقيته زيدًا، وكذلك لو كانت (قاما) خبرًا عن مبتدأ لكانت عند جميع العرب.

قال ابن مالك:

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا(١)

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدُ(٢)

---

(١) يشير في البيت الأول إلى ضرورة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى أو المجموع، وذلك نحو: فاز الشهداء.

(٢) يشير إلى أنه إذا لحقت علامة التثنية أو الجمع الفعل، فالأولى في إعراب هذه العلامات أنها علامة تثنية أو جمع، والفاعل هو الاسم الظاهر بعدها.

الرابع: اتصال تاء التأنيث بعامله:

قد تتصل بالفعل تاء التأنيث لتدل على تأنيث الفاعل أو نائبه، وهذه التاء قد تلحق الفعل جوازًا أو وجوبًا.

أولًا: مواطن الجواز، وهي:

أ- **أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا مجازيَّ التأنيث**، نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس، والمؤنث المجازي: هو ما ليس له آلة أنثى؛ أي لا يلد ولا يبيض، ثم إن الإتيان بالتاء -في هذه الحالة- أرجح، كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس:٥٧] وقد تحذف في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

ب- **أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيث**، وهو منفصل عن العامل بغير إلا[١]، كأن ينفصل عنه بالمفعول، نحو قولك: أتى القاضي بنتُ الواقف، أو امرأةٌ.

ت- **أن يكون العامل نِعْمَ وبئس**، فيجوز: نِعْمَ المرأة هند، ونِعْمَتِ المرأة هند.

ث- **إذا كان الفاعل جمع تكسير**، نحو: جاء الهنود، وجاء نسوة -على خلاف- في جمع التصحيح المؤنث.

فمنهم من قال: يجب فيه التاء، وهو اختيار ابن هشام.

ومنهم من قال بالجواز، وهو اختيار الكوفيين، وأبي علي الفارسي، وابن مالك أيضًا[٢].

---

(١) إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، والإثبات قليل جدًّا. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٨٨، والأشموني: ١/ ١٠٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٤، الأشموني: ٢/ ١٠٩.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

وَقَـد يُبِـيحُ الْفَـصْلُ تَـرْكَ التَّـاءِ فِـي ... نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ[(١)]

وَالحَـذْفُ مَـعْ فَـصْلٍ بِـإِلَّا فُـضِّلَا ... كَـ (مَـا زَكَـا إِلَّا فَتَـاةُ ابْـنِ الْعَـلَا)[(٢)]

وَالحَـذْفُ قَـدْ يَـأْتِي بِـلَا فَصْلٍ، وَمَـعْ ... ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَـعْ[(٣)]

وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِـوَى الـسَّالِمِ مِـنْ ... مُـذَكَّرٍ كَالتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى اللَّـبِنْ[(٤)]

ثانيًا: مواطن الوجوب:

ويجب اتصال التاء بالفعل في حالتين:

أ – إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، ولم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل، وليس فاعلًا لنعم وبئس[(٥)]، وهنا يجب اتصال التاء بالفعل، نحو قول الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران:٣٥]، ولا يصح أن تقول: قال امرأة.

ب– أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على مؤنث حقيقي التأنيث، مثل: هند قامت، أو مجازي التأنيث، مثل: الشمس طلعت.

---

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنه إذا فصل بين الفعل وفاعله بفاصل غير إلا، جاز إثبات التاء وحذفها.

(٢) يشير إلى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ: (إلا) لم يجز إثبات التاء، وهذا عند الجمهور، وفي قول ابن مالك، والحذف مع (إلا) مفضلًا، يشعر بأن الإثبات جائز، وقد ذكر ابن عقيل أنه قليل جدًّا.

(٣) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن حذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي بلا فصل بينهما جائز، وقد حكى سيبويه أن هذا قليل جدًّا، وقد أشار ابن مالك أن التاء قد تحذف من المؤنث المجازي في الشعر، بدليل قول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(٤) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن الفاعل إذا كان جمع تكسير لمذكر أو لمؤنث أو جمع مؤنث سالمًا جاز إثبات التاء وحذفها.

(٥) ذكر ابن عقيل أنه يجوز في نعم وبئس، إذا كان فاعلها مؤنثًا إثبات التاء وحذفها. شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٥.

قال ابن مالك:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[(١)]

مسألة:

كان الظاهر أنه يجوز في نحو: ما قام إلا هند الوجهان، إلا أنهم قالوا: إن الحذف هنا واجب في غير الشعر؛ لأن الفاعل في واقع الأمر محذوف، وهو: (أحد) وأحد: مذكر، فالأصل: ما قام أحد إلا هند، فما جيء به بعد إلا هو بدل وليس فاعلًا (هند)، ويرى ابن مالك أنه غير واجب، ولهذا قال: فُضِّلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا.

قال ابن مالك:

وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا[(٢)]

الخامس: لا بدّ من وجوده في الكلام:

المواطن التي يحذف فيها الفاعل:

الفاعل لا بد من ذكره في الجملة؛ لأنه عمدة وأساس فيها لتكملة المعنى، فالفاعل مع فعله مثل جزئي الكلمة، ولا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر، ويستثنى من هذا الحكم مواطن يحذف الفاعل فيها لداع مهم، وهي:

الأول: في باب الاستثناء المفرغ، نحو قولك: ما قام إلا هند، وما قام إلا محمد، فالفاعل في المثالين محذوف، والتقدير: ما قام أحد إلا هند، وما قام أحد إلا محمد، على لغة من يجعل ما بعد أداة الحصر هنا بدلًا.

---

(١) يشير إلى وجوب إلحاق التأنيث بالفعل وهي: إذا كان الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي التأنيث، أو مجازي التأنيث، وكذلك إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا، ولم يفصل بينهما بفاصل. وانظر هذا الموضع: شرح التصريح: ١/ ٢٧٧، وابن عقيل: ٢/ ٨٨، وشرح الأشموني: ٢/ ١٠٣.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا البيت.

الثاني: فاعل المصدر، نحو قول الله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، فـ: إطعام المصدر، وفاعله محذوف، تقديره: أو إطعامه يتيمًا، فحذف الفاعل؛ لأن المصدر لا يحتمل الضمير.

الثالث: عند بناء الفعل للمجهول، نحو: قُضِيَ الأمْرُ، بُنِيَ الجِدَارُ، والأصل: قضى اللهُ الأمْرَ، وبَنَى الرَّجُل الجدارَ.

الرابع: فاعل أَفْعِلْ به في التعجب إذا تَقَدَّمَ ما يدل عليه، فالفاعل في أَفْعِلْ به مع التعجب مجرور بالباء، وإذا تقدم ما يدل عليه حُذِف، نحو قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨] ففاعل أبصر محذوف، والتقدير: وأبصر بهم لدلالة الأول عليه، فيقال في بهم: الباء: حرف جر زائد، هم: ضمير متصل فاعل مبني على السكون، وهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي، وهو في محل رفع فاعل.

الخامس: إذا وقع الفاعل بعد أداة خاصة بالأفعال مثل أدوات الشرط، وتبعه مفسر للفعل السابق:

مثاله: قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١] فإذا ولي أدوات الشرط اسم أُعْرِب فاعلًا لفعل محذوف يفسره ما بعده؛ لأن أدوات الشرط تليها الأفعال، والتقدير: إذا انشقت السماء، ففاعل الفعل الثاني محذوف.

السادس: أن يتصل بالفعل ويتقدم على المفعول:

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، ويتقدم على المفعول، والبحث فيه على النحو التالي:

أولًا: وجوب تقديم الفاعل:

يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول في حالات، منها:

١- **إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا**، مثل: ضربت زيدًا.

٢- **إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين**، مثل: قابلته.

٣-**إذا رفع الفعلُ ضميرًا يعود على متقدم**، كما في قولك: ما أحسن زيدًا. فهنا يجب تأخير المفعول عن الفاعل؛ لأن زيدًا مفعول، و(ما) نكرة تامة (وأحسن) فعل التعجب، وقد رفع ضميرًا يعود على (ما)، والتعجب شبيه بالمثل فلا يمكن أن يتغير.

٤- **إذا خفي الإعراب بين الفاعل والمفعول**، ولم توجد قرينة، فهنا يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، مثل: ضرب موسى عيسى، فإن وُجِدَتْ قَرِينة لم يجب.

ثانيًا: تقديم المفعول:

يتقدم المفعول وجوبًا، وجوازًا.

- **وجوبًا:**

١- **أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول**، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ لأننا لو أخرنا المفعول فقلنا: ابتلى ربه إبراهيم، لزم من ذلك أن يعود الضمير -وهو الهاء- على متأخر في اللفظ وهو (إبراهيم)، ومتأخر في الرتبة؛ لأنه مفعول ورتبته التأخير، ولا يجوز أن يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٢- **إذا كان المفعولُ به ضميرًا متصلًا بالفعل، والفاعلُ اسمًا ظاهرًا**، مثل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [المجادلة: ٦، ١٨][1]، ونحو قولك: أَكْرَمَنِي عليٌّ، وإنما وَجَبَ تقديمُ المفعول -هنا- لأنه ضمير متصل بعامله، والتأخير يؤدي إلى انفصاله.

(١) انظر: شرح المقرب، لابن عصفور: ١/ ٥٦.

٣- **إذا كان الفاعل محصورًا بـ: إلا، أو بـ: إنما**، نحو: ما شرح الدرسَ إلا عليٌّ، وإنما ألقى الخطبة عمرو.

قال ابن مالك:

وَالْأَصْـلُ فِـي الْفَاعِـلِ أَنْ يَتَّـصِلَا	**وَالْأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا**(١)
وَقَـدْ يُجَـاءُ بِخِـلَافِ الْأَصْـلِ	**وَقَـدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ**(٢)

ثالثًا: جواز تقديم المفعول وتأخير الفاعل:

يجوز تقديم المفعول وتأخير الفاعل في غير مواضع وجوب التقديم، وذلك في نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤١] ففاعل جاء هو: النذر، وقد تأخر عنه المفعول، وهو: آل فرعون(٣).

رابعًا: تقديم المفعول على الفعل:

يتقدم المفعول على الفعل وجوبًا وجوازًا:

أ- وجوبًا:

* إذا كان المفعول له الصدارة، بأن يكون اسم شرط، نحو قول الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

أيًّا	اسم شرط منصوب بالفتحة؛ لأنه مفعول به مقدم للفعل (تدعوا).
ما	زائدة مبهمة لا محل لها من الإعراب.
تدعوا	فعل مضارع، فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون. وواو

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن الأصل أن يلي الفاعل الفعل، وأن يتأخر المفعول عن الفاعل.

(٢) ويشير في هذا البيت إلى أنه قد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدم المفعول على الفاعل.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٤، وقد ذكر بأن جواز التقديم كثير وجائز في العربية وجيد؛ لأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم.

الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.	

أو اسم استفهام، نحو: أيَّ رجل ضربت؟ وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١].

أو ضميرًا منفصلًا، لو تأخر لزم اتصاله، نحو قول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] فـ: إياك قدمت –وهي مفعول به – على الفعل(١).

ب- جوازًا:

نحو قول الله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف:٣٠]، وقولك: عمرًا ضرب زيد، وضرب زيدٌ عمرًا.

قال ابن مالك:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

❁❁❁

فاعل نعم وبئس

الفعل إذا كان نعم وبئس وما جرى مجراهما من حَبَّ ونحوها، فإن له أحكامًا تخصه.

فـ: (نعم، وبئس) يأتي بعدهما اسمان مرفوعان، فيقال: نعم الرجلُ زَيْدٌ، فالرجل: فاعل، وزيد: مخصوص بالمدح.

ولفاعل نعم وبئس أحوال، هي:

أ- أن يكون معرفًا بأل الجنسية، مثل قوله تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾[ص: ٤٤].

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٨٥، وزاد في تقديم المفعول على عامله وجوبًا أن يقع العامل بعد فاء الجزائية في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، وليس للعامل منصوب غيره، نحو قول الله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣]، ونحو قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى: ٩].

ب- **أن يكون مضافًا لما فيه (أل)**، مثل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٤٤] فـ: دار هي: فاعل نعم، وليست فيها (أل) لكنها مضافة إلى المتقين، وفيها (أل).

جـ- أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز مطابق للمخصوص، نحو قول الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠] فالفاعل ضمير مستتر مفسر بتمييز، وهو (بدلًا) وهذا التمييز مطابق للمخصوص.

* والمخصوص: هو الاسم المرفوع بعد فاعل نعم وبئس، ويعرب على أنَّه مبتدأ، خبره الجملة المقدمة عليه، أو خبرًا لمبتدأ محذوف.

نعم	فعل ماض جامد، لإنشاء المدح. مبني على الفتح.
الرجل	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
زيد	مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة قبله خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو ممدوح.

* ويجوز -بالإجماع- أن يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم على الفعل والفاعل، نحو: زيد نعم الرجل، فـ: زيد: هو المخصوص بالمدح مقدم.

قال ابن مالك:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا، كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا(١)
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ، كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ(٢)
وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

---

(١) يشير ابن مالك في البيتين إلى أن فاعل نعم وبئس قد يقترن بـ (أل)، أو يضاف لما فيه أل.

(٢) يشير في هذا البيت إلى أن فاعل نعم وبئس قد يأتي ضميرًا مستترًا، ولكنه مفسر بتمييز مطابق للمخصوص.

الخلاصة:

الفاعل: هو ما أُسْنِدَ إليه فعل مبني للمعلوم، أو ما يشبهه متقدم عليه، وهو نوعان:

- حقيقي: وهو الذي فعل الفعل وأحدثه.
- غير حقيقي: وهو الذي لم يقم بالفعل، ولكن أحدثه غيره، أما هو فقد أُسند إليه الفعل.

أشكال الفعل: له أشكال متعددة:

- قد يكون اسمًا ظاهرًا.
- وقد يكون ضميرًا متصلًا أو منفصلًا، ويأتي مصدرًا مؤولًا.

أحكام الفاعل:

الأول: الرفع، وقد يجر لفظه بـ: من الزائدة، أو اللام، ولكن محله الرفع.

الثاني: ألا يتأخر عامله عنه.

الثالث: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنى أو جمعًا، يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع.

الرابع: إذا كان الفاعل مؤنثًا أُنِّثَ له الفعل وجوبًا أو جوازًا، وقد سبق ذكره.

الخامس: لا بد من وجوده في الكلام، وقد يحذف إذا دل عليه دليل.

السادس: أن يتصل بالفعل ويتقدم على المفعول، وقد يأتي على خلاف ذلك بتفصيل سبق ذكره.

والفاعل يتقدم على الفعل وجوبًا إذا كان له الصدارة، ويتقدم جوازًا فيما دون ذلك.

- **فاعل نعم وبئس له أحوال:**

- أن يقترن بـ (أل).
- أن يضاف إلى ما فيه (أل).
- أن يكون ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز مطابق للمخصوص.

* يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم على الفعل.

باب نائب الفاعل

أول من وضع هذه الترجمة هو ابن مالك – كما قال ابن حيان – وهذه الترجمة أفضل من ترجمة السابقين الذين قالوا: المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؛ لشمولها؛ حيث إنه – نائب الفاعل – يشمل: الظرف، والجار والمجرور؛ لأنهما ينوبان كما سيأتي.

وإلى هذا أشار **ابن مالك** بقوله:

تَــرْجَمَ بِالنَّائِـــبِ نَجْــلُ مَالِــكْ ... وَمَــا لَــهُ فِــي ذَاكَ مِــنْ مُــشَارِكْ

❁❁❁

أغراض حذف الفاعل

هناك أسباب تدعو إلى حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ليكون نائبًا عنه، وتجري على المفعول كثير من أحكام الفاعل السابقة.

وأهم هذه الأغراض نوعان:

أغراض لفظية، ومنها:

- **المحافظة على السجع**، مثل: مَنْ طابت سَرِيرتُهُ حُمِدَتْ سيرتُهُ، فالغرض هنا لفظي وهو التطابق بين فاصلي السجع، فلو قلنا: حَمِدَ الناسُ سيرته لم يكن هناك تطابق؛ لأن السريرة في الأول فاعل مرفوع، والسيرة –في الثاني– مفعول، ففي الأول ضُمَّ، وفي الثاني فتح، أما لو قلنا: بالبناء للمجهول لتجانَسَ فاصِلَا السَّجْع.
- **الإيجاز**، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: ٦٠].

أغراض معنوية:

- **العلم به**، نحو: قُضِيَ الأمرُ، والأصل: قَضَى اللهُ الأمرَ.
- **الجهل به**، نحو: سُرِقَ المتاع؛ لأنك لا تعلم السارق.

- **الإبهام على السامع**، نحو: تُصُدِّقَ اليومَ على مسكينٍ، إذا أردت أن تخفي المتصدق.
- **الخوف منه أو عليه**، نحو: قُتِل فلانٌ، من غير ذكر القاتل لخوفك منه أو عليه.
- **تعظيمه**: فيصان اسمه من أن يقترن بالمفعول، مثل: خُلِق الخنزيرُ.
- **التحقير**: فيصان اسم المفعول عن مقارنته، نحو: قُتِلَ عمرُ.
- **قصد إبهامه**: بألا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء: ٨٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾ [المجادلة: ١١] فهنا لم يذكر الفاعل؛ لأنه لا حاجة له، فإذا قيل لكم؛ يعني من أي شخص[١].

ومنه قول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[٢]

❁❁❁

ما ينوب عن الفاعل

ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد من أربعة، هي: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

أولًا: المفعول به:

ينوب المفعول به عن الفاعل بعد حذفه، ويأخذ –حينئذ– أحكام الفاعل، فيجب رفعه، ويجب تجريد الفعل له من علامة التثنية والجمع إذا كان النائب مثنى أو

(١) انظر هذه الأغراض: همع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١٦١، وشرح المقرب: ١/ ٨٦، وشرح التصريح: ١/ ٢٨٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٧، ٥٨.

(٢) استشهد به ابن عقيل: ١/ ٣١٠، والأشموني: ١/ ٣٥٩، واستشهد به ابن هشام في مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٠.

مجموعًا، ويُؤنث له الفعل كما يؤنث مع الفاعل، نحو قولك: ضُرِبَتْ هِنْدُ، في: ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدَ، ولا نقول: ضُرِبَ(١).

قال ابن مالك:

يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِـلِ   فِيمَـا لَـهُ كَنِيـلَ خَيْـرُ نَائِـلِ

ثانيًا: المصدر:

ومما ينوب عن الفاعل المصدرُ، نحو قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣].

﴿فَإِذَا﴾	شرطية ظرف لما يُسْتَقبل من الزمان.
﴿نُفِخَ﴾	فعل ماضٍ، مبني للمجهول، وهو مبني على الفتح.
﴿فِي ٱلصُّورِ﴾	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الصور: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة، والجار والمجرور يتعلق بـ: نفخ.
﴿نَفۡخَةٞ﴾	نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿وَٰحِدَةٞ﴾	نعت لـ: (نفخة) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(١) اختلف النحاة فيما إذا كان الفعل مما ينصب مفعولين أيهما ينوب عن الفاعل، فالذي عليه الجمهور جواز نيابة كل منهما، فنقول في: أعطيت زيدًا درهمًا: أعطي زيْدٌ درهمًا، وأعطي زيدًا دِرْهمٌ، وذلك إذا أمن اللبس، فإن كان هناك لبس تعين الأول، وإذا كان الفعل من باب (ظن وأخواتها)، فالأشهر عند النحويين تعيين إقامة الأول وامتناع إقامة الثاني، كذا يمتنع إقامة الثاني والثالث في باب أعلم مما ينصب ثلاثة مفاعيل. انظر: همع الهوامع: ١/ ١٦٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١١١، وشرح التصريح: ١/ ٢٨٧.

ثالثًا: الظرف:

ومما ينوب عن الفاعل الظرف، سواء أكان ظرفَ زمانٍ أم مكان، نحو قولك: صِيمَ رَمَضانُ، سِيرَ فَرْسَخٌ.

صيم	فعل ماض مبني للمجهول، وهو مبني على الفتح.
رمضانُ	نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

رابعًا: الجار والمجرور:

نحو قولك: مُرَّ بِزَيْدٍ.

مُرَّ	فعل ماضٍ مبْنِي للمجهول. وهو مبني على الفتح.
بزيد	الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، زيد: اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر الكسرة، والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع نائب فاعل.

۞۞۞

شروط إنابة المصدر والظرف

الجار والمجرور ينوب عن الفاعل بغير قيد أو شرط، أما الظرف والمصدر فإنهما ينوبان بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون كل منهما مختصًّا، فلا تجوز إنابة المصدر غير المختص، فلو قلنا: (ضُرِب ضَربٌ) لا يصح؛ لأن الضرب هنا لم يخصص بوصف، بخلاف ما إذا قلنا: ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، فقد خصص المصدر بالوصف.

وكذلك لو قلنا: صِيمَ زَمَنٌ، فإنه لا يصح؛ لأنه غير مختص، فإذا قلنا: صيم زمن طويل صح؛ لأنه خصص أيضًا.

وكذلك لو قلنا: اعتُكف مكانٌ، لم يصح؛ لأنه غير مختص، بخلاف ما لو قلنا: اعتُكِف مكانٌ حسن.

الثاني: أن يكون كل منهما متصرفًا، فما كان ملازمًا النصب على الظرفية، فإنه لا ينوب؛ لأنه ليس متصرفًا، فالظروف المتصرفة هي التي لا تلازم الانتصاب على الظرفية، نحو: رمضان، وفرسخ.

وكذلك المصدر الذي يلازم الانتصاب على المصدرية، فإنه لا ينوب عن الفاعل، مثل: سبحان.

الثالث: أن يكون المفعول به معدومًا، فإذا كان موجودًا، فهو النائب الأول، ولا يحق لغيره أن ينوب مع وجوده، وخالف في ذلك قوم(١).

قال ابن مالك:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي(٢)

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ(٣)

❁❁❁

تغيير صيغة الفعل المبني للمجهول

يتغير كل من الفعل الماضي والمضارع عند إسنادهما لنائب الفاعل على النحو التالي:

أولًا: يُضَمُّ أول الفعل إذا كان ماضيًا، ويُكْسَر ما قبل الآخر، نحو: فُهِمَ الدَّرْسُ، وشُكِرَ المنْعِمُ، وقُضِيَ الأَمْرُ.

ثانيًا: يُضَمُّ أول الفعل ويُفْتَح ما قبل الآخر إذا كان مضارعًا، نحو: يُفْهَمُ الْكِتابُ، ويُشْكَرُ المنْعِمُ، ويُقْضَى الأمْرُ.

---

(١) انظر هذه الشروط: همع الهوامع: ١/ ١٦٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٩.

(٢) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى الأشياء التي تنوب عن الفاعل وهي: الظرف، والمصدر، وحرف الجر.

(٣) يشير إلى أنه إذا وجد المفعول فلا يجوز إنابة شيء غيره.

ثالثًا: إذا كان على وزن (تَفَعَّل) أي: مبدوءًا بتاء زائدة، نحو: تَخَرَّج، ضُمَّ أوله وثانيه وكسر ما قبل الآخر، نحو: تُخُرِّجَ.

رابعًا: إذا كان الفعل مبدوءًا بهمزة وصل، فإنه يضم مع همزة الوصل الحرف الثالث، مثل: انطُلِقَ.

ملحوظة:

إذا كان الفعل معتل العين نحو: باع، فإن لك في فائه ثلاثة وجوه:

أ- **الكسر الخالص**: بِيع، قِيل.

ب- **الضم الخالص**: بُوعَ، قُول.

جـ- **الإشمام**: وهو شوب الضمة شيئًا من صوت الكسرة.

قال ابن مالك:

وَثَالِثُ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي(١)

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلَّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ(٢)

فائدة:

هناك فرق بين مُعَلِّ العين، ومعتل العين:

- **فَمُعَلّ العين**: ما كان وسطه حرف علة، وخضع لأحكام الإعلال، مثل القلب، نحو: قال، باع، فأصلهما: قول، بيع، تحركت الواو والياء، وفُتِحَ ما قبلهما، فقُلِبَتَا ألفًا.
- **ومعتل العين**: ما كان وسطه حرف علة، ولا يخضع لأحكام الإعلال، مثل: عور، هيف(٣).

(١) يشير إلى أنه إذا كان الفعل مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه.

(٢) يشير إلى أنه إذا كان الفعل معتل العين جاز في فائه ثلاثة أوجه: الكسر، والضم، والإشمام.

(٣) تعجيل الندى، د. عبد الله الفوزان: ص ١٨٨.

الخلاصة:

نائب الفاعل: هو ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه.

وأغراض حذف الفاعل معنوية: مثل الجهل به، والإبهام على السامع، والخوف منه... **ولفظية**، نحو: الإيجاز، والمحافظة على السجع.

ما ينوب عن الفاعل أربعة أشياء:

المفعول به والجار والمجرور بدون قيد أو شرط، والمصدر والظرف بشروط هي: أن يكون كل منهما مختصًّا، وأن يكون متصرفًا، وأن يكون المفعول به معدومًا.

وتتغير صورة الفعل عند بنائه للمجهول:

فيُضم أوله ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا، ويضم أوله ويُفْتح ما قبل آخره إن كان مضارعًا، ويُضَمّ أوله وثانيه إن بدئ بتاء زائدة، ويُكْسر ما قبل آخره، وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضمَّت الهمزة وضم ثالثه.

وإذا كان مُعَلّ العين ففي فائه ثلاثة أوْجُهٍ: الكسر، والضم، والإشمام.

بـــاب الاشتغـــال

باب الاشتغال من الأبواب الدقيقة في النحو، فيحتاج الباحث فيه إلى إعمال الفكر والدقة والبراعة، وهو بمنزلة التوكيد في الأسلوب العربي، مع بعده عن التكرار؛ لأنك لو قلت: «قرأت الكتاب» لكانت جملة واحدة، فإذا قدمت المفعول به قلت: «الكتاب قرأته» أصبح عندنا جملتان، وهذا آكد من تكرار الجملة الأولى.

ضابط الاشتغال:

هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل ناصب الضمير، أو ملابسه بواسطة أو غيرها، بحيث يكون إذا جُرِّد من الضمير وسلط على الاسم نصبه، وعلى ذلك فللاشتغال صورتان:

الأولى: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، مثل: زيدًا اضربه، فقد تقدم اسم وهو (زيد) وتأخر عنه فعل وهو (اضرب) ناصب لضميره وهو: الهاء.

الثانية: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعلٌ عاملٌ في ملابس ضمير ذلك الاسم، وضابط الملابسة كما قال الرضي: أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر.

مثاله: زيدًا اضرب غلامه، فاضرب: ناصب لملابس الضمير؛ لأن (غلامه) مضافٌ إليه الضمير، وهذا النصب بغير واسطة.

أما بالواسطة، فمثاله: زيدًا مررت به، فالفعل ناصب للضمير بواسطة حرف الجر.

أركان الاشتغال:

وللاشتغال ثلاثة أركان:

١- مشغول عنه: وهو الاسم السابق؛ لأن العامل شغل عنه بنصبه للضمير الذي يعود إليه(١).

٢- مشغول: وهو العامل نفسه؛ لأنه مشغول بنصبه للضمير عن نصب الاسم السابق، والعامل هذا قد يكون فعلًا، وقد يكون شبه فعل، مثل اسم الفاعل(٢).

٣- شاغل: وهو الضمير، ويسمى المشغول به.

حكم الاسم السابق (المشغول عنه):

من المصنفين من يذكر وجهين، ومنهم من يفصل فيذكر خمسة أوجه، أما الوجهان فهما:

---

(١) يشترط في المشغول عنه:

١- أن يكون متقدمًا، فليس منه: أكرمته عليًّا.

٢- أن يكون قابلًا للإضمار، فلا يجوز في الحال، والتمييز، والمصدر المؤكد، والمجرور بحرف جر مختص نحو: حتى، وهو ما ذكره في المجمع: ٢/ ١١٥.

٣- أن يكون مفتقرًا لما بعده، فليس من الاشتغال: في المنزل محمد فأكرمه.

٤- أن يكون مختصًّا، لا نكرة محضة، فليس منه قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] فجملة (ابتدعوها) صفة، وليست من الاشتغال.

(٢) من شروط المشغول أو العامل أن يكون متصلًا بالمشغول عنه، فإن انفصل عنه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، مثل: «محمدٌ أنت تكرمه» فلا يجوز أن يكون من باب الاشتغال.

ويشترط كونه صالحًا للعمل فيما قبله أن يكون فعلًا متصرفًا، أو اسم فاعل أو اسم مفعول، نحو قولك: زيدًا أنا ضاربه، والدرهم أنت معطاه. انظر: شرح التصريح: ١/ ٣٠٥، وشرح المفصل: ٢/ ٣٤، وابن عقيل ٢/ ١٢٨.

الأول: النصب:

فـ: (زيدًا) ضربت، منصوب بفعل محذوف يدل عليه: ضربت، فإذا وجدت ضميرًا يعود على اسم سابق متصلًا بفعل، وهذا الفعل شغله هذا الضمير عن نصب ذلك الاسم السابق، فانصب الاسم السابق بفعل مضمر مطابق للمذكور، إن أمكنت المطابقة، مثل: زيدًا ضربته، والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، وإن لم يكن بأن كان ناصبًا للملابس، نحو: زيدًا ضربت أخاه، فإننا نقدر عاملًا يشمل الضرب، فنقول: أهنت زيدًا ضربت أخاه.

وإذا كان الضمير مجرورًا بالحرف، فإننا نأتي بعامل مناسب في مثل: زيدًا مررت به، نقول: جاوزت زيدًا مررت به، وهذا العامل محذوف وجوبًا.

الثاني: الرفع:

والمسألة هنا تخرج عن باب الاشتغال.

قال ابن مالك:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[1]

أحكام المشغول عنه:

وأما الأحكام الخمسة فهي:

١- ترجيح النصب.

٢- وجوب النصب.

٣- وجوب الرفع.

(١) يشير ابن مالك إلى ضابط الاشتغال وهو تقدم اسم وتأخر فعل عامل في ضمير الاسم، وهو الاسم السابق يُنصب بفعل يُقدر وجوبًا من جنس الفعل الظاهر.

٤- جواز الأمرين واستواؤهما.

٥- ترجيح الرفع.

أولًا: ترجيح النصب:

يرجح النصب إذا كان الفعل في الاشتغال دالًّا على الطلب، أمرًا، أو نهيًا، أو دعاءً.

* **مثال الأمر**: زيدًا اضربه.

زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لفعل محذوف دل عليه المذكور.
اضربه	فعل أمر مبني على السكون، **والهاء**: ضمير متصل مبني على الضم، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت.

* **مثال النهي**: زيدًا لا تهنه.

زيدًا	مفعول به لفعل محذوف دلّ عليه المذكور، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
لا تهنه	لا: ناهية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تهن: فعل مضارع مجزوم بعد (لا) وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

* **ومثال الدعاء**: اللهم عبدك ارحمه.

اللهم	منادى مفرد علم بأداة نداء محذوفة عُوِّض عنها بالميم، مبني على الضم في محل نصب على النداء.
عبدك	عبد: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: ارحم، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

ارحمه	ارحم: فعل أمر يفيد الدعاء مبني على السكون، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ﴾ [النور: ٢]، فهو إشكال يرد عن النحاة، وقد ذكروا له تأويلًا(١).

* **ومن مواطن ترجيح النصب أيضًا**: ما إذا كان الاسم السابق، وهو المشغول عنه مقترنًا بحرف عطف، وكان حرف العطف مسبوقًا بجملة فعلية، سواء كان فعلها لازمًا، نحو قام زيد وعمرًا أكرمته، أو متعديًا، نحو: لقيت زيدًا وعمرًا أكرمته؛ لأنه سيكون فيه عطف جملة فعلية على فعلية وهو المناسب.

قام زيد وعمرًا أكرمته.

قام	فعل ماض، مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
وعمرًا	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عمرًا: مفعول به لفعل محذوف. وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أكرمته	أكرم: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على

(١) منهم سيبويه، ويرى أن تقدير الكلام: مما يتلى عليكم حكم الزانية فاجلدوا، وحكم السارق والسارقة فاقطعوا ثم استؤنف الحكم؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر، فالكلام إذن جملتان... ومنهم من يرى أنها مبتدأ، والفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا... ومن ذهب إليه وهو باب شاذ وهو اختيار الرفع، والنصب في الخصوص نحو: محمدًا أكرمه. انظر: همع الهوامع: ١/ ١٠٥، وشرح الكافية، للرضي: ١/ ٢٦٨، ٤٧٢، والمقتضب، للمبرد: ٣/ ٢٢٥، وانظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ١٤٣.

الضم في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، وجملة: وعمرًا أكرمته معطوفة على الجملة قبلها.	

* **ومن مواطن ترجيح النصب أيضًا:** ما إذا كان الاسم السابق مقرونًا بأداة استفهام، أو أداة نفي (أداة يغلب دخولها على الأفعال) نحو قول الله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، فنصب بشرًا.

قال ابن مالك:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا(١)

ثانيًا: وجوب النصب:

يجب نصب المشغول عنه إذا جاء بعد أداة تختص بفعل وحدها، وهي أربعة:

أ- **أدوات الشرط**: مثل: إن، حيثما، نحو: حيثما زيدًا لقيته أكرمته.

ب- **أدوات التحضيض**: نحو: هلا أباك استشرته.

جـ- **أدوات العَرْض**، مثل (ألا) نحو: ألا واجبك تقوم به.

د- **أدوات الاستفهام غير الهمزة**، مثل: (هل)، نحو: هل حقك احتفظت به؟ وإنما وجب النصب بهذه الأدوات؛ لأنها لا تدخل إلا على الأفعال، ونصب ما بعدها يُبْقِي لها هذه المزية، ويمتنع رفع الاسم المشغول على الابتداء؛ لأنه بالرفع يُخْرج هذه الأدوات عما وضعت له.

---

(١) يشير ابن مالك إلى ثلاثة مواضع يترجح فيها النصب، وهي: أن يقع المشغول فيه قبل فعل يدل على الطلب، أو أن يكون الاسم مسبوقًا بعاطف مسبوق بجملة فعلية أو بعد أداة يغلب دخولها على الأفعال.

مثال للإعراب:

هل	أداة استفهام، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
حقك	حق: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وناصب المفعول فعل محذوف دل عليه المذكور.
احتفظت	احتفظ: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: تاء الخطاب ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.
به	الباء حرف جر، والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر متعلق بما قبله.

قال ابن مالك:

وَالنَّـصْبُ حَـتْمٌ إِنْ تَـلَا الـسَّابِقُ مَـا ... يَخْـتَصُّ بِالْفِعْـلِ كَـإِنْ وَحَيْثُمَـا(١)

ثالثًا: وجوب الرفع:

ويجب رفع المشغول عنه، وإعرابه مبتدأ في ثلاثة أحوال:

الأول: إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء، مثل: (إذا) الفجائية التي لا يأتي بعدها إلا المبتدأ، نحو قولك: وصلت فإذا الحجاج ينتظرهم المهنئون.

وصلت	وصل فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع.
فإذا	الفاء: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تفيد التعقيب، إذا: الفجائية.

(١) يشير إلى أنه يجب نصب المشغول عنه (السابق) إن جاء بعده أداة تختص بالدخول على الأفعال، مثل: أدوات الشرط والتحضيض، والعرض، والاستفهام.

الحجاج	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ينتظرهم	ينتظر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهم: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم، والميم للجمع.
المهنئون	فاعل مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

قال ابن مالك:

وَإِنْ تَلَا السَّـابِقُ مَا بِالِابْتِـدَا يَخْتَـصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا(١)

الثاني: إذا توسط بين المشغول عنه والمشغول أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذه الأدوات هي:

- **أدوات الشرط جميعها**، نحو: السرُّ إن أمنت عليه فاحفظه.
- **أدوات الاستفهام**، نحو: القدسُ هل صليت فيها؟
- **أدوات التحضيض**، نجو: بلادُك هلّا تعرفت عليها(٢).
- **أدوات العَرْض**، نحو: الأمانةُ ألا تصونها.
- **لام الابتداء**، نحو: الحسنُ لأني مبهور به.
- **كم الخبرية**، نحو: التاريخُ كم قرأته.
- **الحروف الناسخة**، نحو: الفداءُ إني أُجِلُّ طريقَه.
- **الأسماء الموصولة**، نحو: الكرمُ الذي تفتقده اليوم.
- **الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول**، نحو: زيد رجل ضربته.

ونكتفي بإعراب أحد الأمثلة السابقة، نحو: القدسُ هل صليت فيها.

---

(١) يقول ابن مالك: إذا وقع الاسم المشغول بعد أداة تختص بالابتداء نحو إذا الفجائية رفع الاسم بعدها.

(٢) ذكر السيوطي أن من النحاة من جوز الرفع والنصب مع ترجيح الرفع، وآخرون، مثل ترجيح النصب. انظر: همع الهوامع: ٢/ ١١٢.

القدس	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
هل	أداة استفهام: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
صليت فيها	صلى فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وفيها: جار ومجرور متعلق بـ(صليت) وجملة صليت... في محل رفع خبر المبتدأ.

قال ابن مالك:

كَـذَا إِذَا الْفِعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ ... مَـا قَبْلُ مَعْمُـولًا لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ[1]

الثالث: بعد واو الحال، نحو: جئت والقاعةُ يملؤها المستمعون[2].

جئت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
والقاعة	واو الحال: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، القاعة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
يملؤها	يملأ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة الرفع الضمة و(ها): ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
المستمعون	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجملة (يملؤها) في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية (والقاعة يملؤها المستمعون) في محل نصب حال.

(١) يشير إلى أنه يجب رفع المشغول عنه إذا جاء بينه وبين الفعل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، نحو: أدوات الشرط، والاستفهام، وغيرها.

(٢) النحو الشافي، د. محمود حسن: ص ٤٨٥.

رابعًا: جواز الرفع والنصب على السواء:

ويجوز الأمران الرفع والنصب على السواء، إذا ما سبق الاسم المشغول بجملة فعلية، أخبر فعلها عن اسم مبتدأ، وجيء بعد ذلك بحرف عطف، ثم جيء بالاسم السابق ثم بالعامل.

مثاله: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته، فهنا تقدم اسم، وهو (عمرو) وتأخر الفعل وهو (أكرمته)، وسبقته جملة فعلية، فجاز في عمرو الوجهان (الرفع والنصب).

قال ابن مالك:

وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا[1]

خامسًا: ترجيح الرفع:

يترجح رفع الاسم المشتغل عنه إذا لم يُسْبَق بشيء، ولم يُجْعَل بينه وبين الفعل الداخل عليه حائل، مثاله: زيد ضربته.

زيدٌ	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ضربته	فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

فرفع (زيد) لأننا لو نصبناه لكان ذلك بعامل مقدر، وما لا تقدير فيه أولى من التقدير، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣].

فقد تقدم اسم وهو (جنات) وتأخر عنه فعل (يدخلون) وهو ناصب لضمير يعود على الاسم السابق (الهاء) فالراجح هنا الرفع.

(١) يشير إلى ما يجوز فيه الرفع والنصب على السواء، وهو إذا سبق الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن مبتدأ.

قال ابن مالك:

وَالرَّفْـعُ فِـي غَيْـرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ فَمَـا أُبِـيحَ افْعَـلْ وَدَعْ مَـا لَـمْ يُـبَحْ(١)

---

(١) يشير ابن مالك إلى الحكم الخامس من أحكام المشغول عنه، وهو ترجيح الرفع، وذلك في غير ما مر، أي: في غير المواضع المذكورة في الأحكام الأربعة السابقة، وقوله: فما أبيح...إلخ، أي: إذا لم يوجد ما يوجب الرفع ولا ما يوجب النصب.

بــاب التنـازع

تعريفه:

التنازع لغةً: التجاذب.

وفي اصطلاح النحويين: هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر، والمعمول يكون مطلوبًا لكل منهما، والعامل قد يكون فعلًا، وقد يكون ما يشبه الفعل، نحو اسم الفاعل، ويكون المعمول على علاقات متعددة بالنسبة إلى المتنازعين(١).

علاقة المعمول بالمتنازعين:

١ - علاقة المفعولية:

بالنسبة إلى كل من المتنازعين، نحو: أُجِلُّ وأُعَظِّمُ الشهيدَ. فلفظ (الشهيد) يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى كل من الفعلين المتنازعين (أُجِلّ، أُعَظّمُ).

٢- علاقة الفاعلية:

بالنسبة إلى كل من المتنازعين، نحو: عَظُمتْ وجَلَّتِ الثورةُ الفلسطينية. فلفظ (الثورة) يقع موقع الفاعلية بالنسبة إلى كل من الفعلين (عَظُمَتْ، جَلَّتْ).

٣- علاقة الفاعلية والمفعولية:

علاقة المفعولية بالنسبة إلى المتنازع الأول، وعلاقة الفاعلية بالنسبة إلى المتنازع الثاني، أو العكس، نحو: أيدتُ وأيدني المُنَاظِرُ. فلفظ (المناظر) يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى الفعل (أيدت)، ويقع موقع الفاعلية بالنسبة إلى الفعل (أيّدني).

---

(١) النحو الشافي، د.محمود حسن: ص ٤٧٨، من خلال التعريف تتضح شروط التنازع، وهي:

أ- أن يتقدم العاملان أو العوامل على المعمول.

ب- أن يكونا مذكورين.

جـ - أن يكون فيهما ارتباط بالمعمول.

د- أن يكونا فعلين متصرفين، أو ما يعمل عملهما.

هـ- أن يطلب كل منهما المعمول.

أركان التنازع:

ومما سبق يتبن لنا أن للتنازع ركنين:

الأول: متنازع: وهو العاملان أو أكثر.

الثاني: متنازع فيه، وهو المعمول.

حكم المتنازع عليه:

يجوز باتفاق أن تعمل المتنازع الأول أو الثاني، لكن الأول هو الأولى عند أهل الكوفة لسبقه، والثاني عند أهل البصرة لقربه(١).

فإذا أعملتَ الأول في المعمول عليك أن ترضي الثاني بضمير مطابق للمعمول إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: قام وقعد زيد، قام وقعدا الزيدان، قام وقعدوا الزيدون، قامت وقعدت هند، ضربتُ وضربني زيدًا، ضربتُ وضرباني الزَّيْدَيْن، ضربت وضربوني الزَّيْدِين، ضربت وضربتني هند(٢).

وإذا أعملت الثاني أبرزت ضمير المعمول في الأول، فنقول: قاما وقعد أخواك أو الزيدان، واجتهدا وأكرمتُ أخويك... على نحو ما سبق.

قال ابن مالك:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ(٣)

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ(٤)

---

(١) انظر هذه المسألة: همع الهوامع: ٢/ ١٠٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٩٦، وشرح التصريح: ١/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٠.

(٢) همع الهوامع: ٢/ ١٠٩.

(٣) يشير ابن مالك إلى أنه إذا توجه عاملان لمعمول واحد أعمل أحدهما دون الآخر.

(٤) ويشير في هذا البيت إلى أن البصريين اختاروا إعمال الثاني لقربه، ولعدم الفصل بينه وبين المعمول، وهو عكس ما ذهب إليه الكوفيون من إعمال الأول، وقوله: (ذا أسرة) إشارة إلى جماعة الكوفيين.

وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا[(١)]

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

أنواع المتنازعين:

- يكون المتنازعان فعلين، نحو الأمثلة السابقة كلها، ونحو قولك: عرفتك تؤيد وتعظم قول الحق.
- ويكون أحدهما فعلًا، والآخر مشتقًّا، نحو: عرفتك مؤيدًا تعظم قولَ الحق، فكل من (مؤيدًا، تعظم) يتنازعان المعمول قول الحق، والأول اسم فاعل، والثاني فعل.
- ويكونان مشتقين، نحو: عرفتك مؤيدًا معظمًا قول الحق، فالعاملان المتنازعان هما (مؤيدًا، ومعظمًا) وهما مشتقان[(٢)].

ما لا يقع فيه التنازع:

- لا يقع التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين جامد وغيره.
- ولا يقع معمول متقدم، نحو: من قابلت وحدثت، فـ: (مَنْ) مفعول به للأول (قابلت).

---

(١) يشير إلى أنه إذا أعمل أحد المتنازعين عمل الآخر في ضمير الاسم المتنازع عليه مع التزام المطابقة بين الضمير والمعمول.

(٢) وقد يكون المتنازعان مصدرين، نحو قولك: عجبت من حبك وتقديرك زيدًا، وقد يكونان اسمي تفضيل، نحو قولك: زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، وقد يكونان فعلًا واسم فعل، نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقد يكونان صفتين مشبَّهَتَيْن، نحو: زيد حذر وكريم أبوه. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٧، حاشية، وشرح التصريح: ١/ ٣١٥.

- ولا يقع في معمول متوسط، نحو: قابلت عليًّا وحدثت، فـ: (عليًّا) مفعول به للأول (قابلت).
- ولا يقع اللفظ المكرر، نحو: عظمت عظمت الشهادة، فـ: (الشهادة) فاعل للأول، والثاني توكيد، ولذلك لا تنازع بين اسمي الفعل في قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ(١)

فالعقيق فاعل لاسم الفعل الأول (هيهات)، وأما الثاني فهو توكيد لفظي.

هيهات	اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ، مبني على الفتح.
هيهات	توكيد لفظي مبني على الفتح.
العقيق	فاعل لهيهات الأولى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

أمثلة تطبيقية:

١ – قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

﴿ءَاتُونِيٓ﴾	فعل أمر مبني على حذف النون، والنون للوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والياء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول.
﴿أُفۡرِغۡ﴾	فعل مضارع مجزوم -واقع في جواب الطلب- وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا).

(١) هذا البيت مختلف فيه، فمنع ابن مالك ووافقه البهاء بن النحاس، وابن أبي الربيع في العامل المكرر، والمعنى لغرض التوكيد، وعليه فالبيت ليس فيه تنازع، وقال ابن حيان: ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم، بل صرح الفارسي بأن هذا البيت من التنازع. ينظر: معجم الشواهد: ٢/ ٦٩٣، وهمع الهوامع: ١/ ١١١، ابن يعيش: ٤/ ٣٥، وشرح التصريح: ١/ ٣١٨.

﴿عَلَيۡهِ﴾	جار ومجرور متعلق بـ (أفرغ).
﴿قِطۡرًا﴾	مفعول به ثان لـ (آتوني) -على رأي الكوفيين لأنهم يعملون الأول- ومفعول به لـ: (أفرغ) على رأي البصريين؛ لأنهم يعملون الثاني، وعليه فقد تنازع (آتوني، أفرغ) في (قطرًا) كل منهما تريده مفعولًا، فالتقدير: آتوني قطرًا أفرغه عليه.

٢- مثال لعاملين تنازعا في أكثر من معمول: ضرب وأكرم زيدٌ عَمْرًا.

ضرب	فعل ماض، مبني على الفتح.
وأكرم	الواو: عاطفة، حرف مبني لا محل له من الإعراب، أكرم: فعل ماض، مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
عمرًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فكل من (ضرب، وأكرم) تريد من زيد أن يكون فاعلًا، ومن (عمرو) مفعولًا، وقد تنازعاها، فأعطينا هذين المعمولين واحدًا منهما، وأعطينا للآخر ضمير كل من المعمولين.

٣- قولنا: يحسنان ويسيء ابناك.

يحسنان	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.
ويسيء	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، يسيء: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ابناك	ابنا: فاعل يسيء مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

في هذا المثال تنازع كل من (يحسن، ويسيء) وكل منهما يطلب (ابناك) معمولًا، فأعملنا الثاني على رأي أهل البصرة وأضمرنا في الأول، فإن قيل: كيف تضمر الشيء ولم يذكر؟ فالجواب: إن هذا مما يسوغ فيه الإضمار قبل الذكر.

٤- قولنا: بغى واعتديا عبداكما؛ فإن هذا المثال على العكس من سابقه؛ حيث أضمرنا في الثاني وأعملنا الأول، على رأي أهل الكوفة.

٥- قول الشاعر: جفوني ولم أجف الأخلاء[1].

جفوني	فعل ماض، مبني على الضم، لاتصاله بـ: واو الجماعة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
ولم أجفُ	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. ولم: حرف جزم ونفي وقلب، أجف: فعل مضارع مجزوم بعد (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا).
الأخلاء	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فالأصل: جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء، و(جفوني) تريد فاعلًا من الأخلاء، و(أجف) تريد منها مفعولًا. فأعملنا العامل الأخير وهو أجف، ولم يتبق لنا إلا ضميرها للعامل الأول، فأعطيناه الضمير وهو الواو، فصار جفوني ولم أجف الأخلاء.

(١) ورد هذا البيت في: شرح التسهيل: ٢/ ٩٩، والأشموني: ٢/ ٣٣، والتصريح: ١/ ٣٢١.

باب المفعولات

وهي خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

أولاً: المفعول به

تعريفه:

هو اسم دل على شيء وقع عليه فعل الفاعل، إثباتًا، أو نفيًا، ولا تُغَيَّر لأجله صورة الفعل.

فالأول: نحو: بريت القلم، وذاكرت الدرس، بالإثبات.

بريت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
القلم	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والثاني: نحو: ما بريت القلم، ولا ذاكرت الدروس، بالنفي.

ما بريت	ما: نافية، بريت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبنيّ على الضم في محل رفع فاعل.
القلم	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

تعدد المَفْعُول:

- قد يتعدد المفعول به في الكلام، إن كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول به، نحو: أعطيت الفقيرَ درهمًا، وظننت الأمرَ واقعًا، فقد تَعَدّى إلى مفعولين.
- وفي نحو: أعلمت سعيدًا الأمر جليًّا، وأَرَيْتُ محمدًا الحق واضحًا. قد تعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

أعلمت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل

	مبني على الضم في محل رفع.
سعيدًا	مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
الأمر	مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
جليًّا	مفعول به ثالث منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

أقسام المفعول به:

المفعول به قسمان: صريح، وغير صريح.

أولًا: الصريح:

وهو قسمان أيضًا:

ظاهر: نحو: فتح خالد الحيرة، فـ: الحيرة مفعول به وهو اسم ظاهر.

مضمر: وهو إما يكون متصلًا، نحو قولك: أكرمتك، أكرمته.

وإما يكون منفصلًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ونحو: إياه أريد.

إياك	إيا: ضمير منفصل مبني على السكون، في محل نصب مفعول به مقدم، الكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.
نعبد	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: نحن.

ثانيًا: غير الصريح:

وهو ثلاثة أقسام:

- **مصدر مؤول**، نحو: علمت أنك مجتهد، أي: علمت اجتهادَك.

علمت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
أنك	أن: مصدرية ناصبه، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،

	والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم أنّ.
مجتهد	خبر(أن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به لـ: علمت، والتقدير: علمت اجتهادك.

- **جملة مؤولة بمفرد**، نحو: ظننتك تجتهد.

ظننتك	ظن: فعل ماض مبني على السكون، ينصب مفعولين، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول.
تجتهد	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والجملة الفعلية (تجتهد) في محل نصب مفعول به ثان، وهي مؤولة بمفرد، والتقدير: ظننتك مجتهدًا.

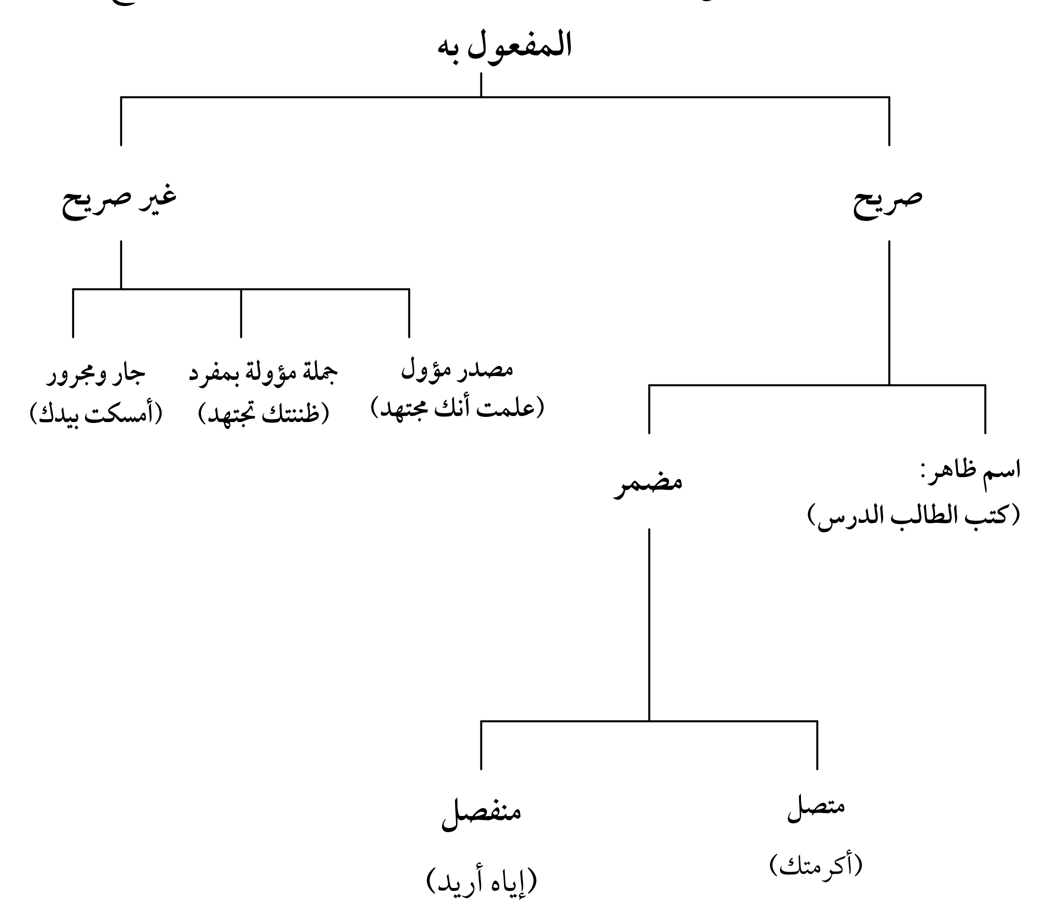
- **جار ومجرور**، نحو: أمسكت بيدك.

أمسكت	فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
بيدك	الباء حرف جر زائد، يد: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه مفعول به، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

* وقد يسقط حرف الجر – من الأخير – فينتصب المجرور على أنه مفعول به، ويسمى المنصوب على نزع الخافض، فهو يرجع إلى أصله من النصب، نحو قولنا في المثال السابق: أمسكت يدك، ونحو قول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

والشاهد فيه[1]: قوله: (تمرون الديار) والأصل تمرون بالديار، فأسقط الشاعر حرف الجر، وتعدى الفعل بنفسه، وانتصب الديار، وهذا مقصور على السماع.



(١) ورد البيت في: شرح المفصل: ٨/٨، همع الهوامع: ٢/ ٨٣، ومعجم الشواهد النحوية: ٢/ ٨٤٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٠٢.

المنــادى

تناول النحاة المنادى ضمن المفعولات؛ لأنه مفعول في المعنى بفعل مقدر تقديره: أنادي، أو أدعو، أو نحو ذلك. وهذا الفعل مقدر وجوبًا؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف – حروف النداء – كالعوض عنه(١).

تعريف النداء:

هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر.

عامل المنادى:

يرى جمهور النحاة أن عامل النصب في المنادى هو فعل مضمر وجوبًا، فالمنادى منصوب على المفعولية(٢).

أدوات النداء هي:

- **يا**: وهي الأكثر استعمالًا، وهي أم الباب، وهي لنداء البعيد حقيقة؛ كأن تنادي إنسانًا بعيدًا عنك، أو حكمًا، وهو ما في منزلة البعيد، كالنائم والساهي.
- **وا**: لا تستعمل إلا في الندبة، وتختص بنداء المندوب، وهو المتفجع عليه، نحو: واعمراه، أو المتوجع منه، نحو: واظهراه.
- **الهمزة (أ)**: وتستعمل في نداء القريب، نحو: أزيد أقبل.
- **أي، أيا، هيا**: وتستعمل في أحوال النداء العادي.

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣/ ٢٤٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ١٢٧، وابن عقيل: ٣/ ٢٥٥.

(٢) وقيل: إن عامل النصب له معنوي وهو القصد، وقيل: إن الناصب هو حروف النداء نفسها، ثم اختلفوا فيه، وقيل: إن (يا) ليست حرفًا، وإنما هي اسم فعل. انظر هذه الآراء: همع الهوامع: ١/ ١٧١، وابن يعيش: ١/ ١٢٧.

قال ابن مالك:

وَلِلْمُنَـــادَى النَّـــاءِ أَوْ كَالنَّـــاءِ (يَـــا) وَ(أَيْ)، وَ(آ) كَـــذَا (أَيَـــا) ثُـــمَّ (هَيَـــا)

وَالهَمْـــزُ لِلـــدَّانِي وَ(وَا) لِمَـــنْ نُـــدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ(وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

حذف حرف النداء:

قد تحذف أداة النداء، وعند حذفها لا تقدر إلا (يا) وذلك كقول الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[يوسف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، والتقدير: يا يوسف، ويا هؤلاء، وقد ذكر ابن مالك أن الحذف مع اسم الإشارة قليل، ومنعه مع اسم الجنس فريق من النحاة[١].

* وقد تدخل أداة النداء على غير المنادى كالفعل والحرف، فتكون أداة تنبيه، تقول: يا أقبل، و«يا رُبَّ كاسية -أي: مكتسية- في الدنيا عارية يوم القيامة».

أقسام المنادى:

ينقسم المنادى إلى قسمين:

* **الأول: معرب،** وهو ينصب لفظًا في ثلاثة مواضع:

١- **أن يكون مضافًا،** مثل: يا عبد الله.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عبد الله	عبد: منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، والاسم الكريم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

٢- **أن يكون شبيهًا بالمضاف،** وهو ما اتصل به شيء يتمم معناه، ومثاله: يا كريمًا خلقُه أَبْشِرْ، ويا طالعًا جبلًا تمهل.

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٣.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
طالعًا	منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه شبيه بالمضاف.
جبلًا	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عامله: طالعًا.
تمهل	فعل أمر، مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

٣- أن يكون نكرة غير مقصودة، نحو قول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، فـ: «رجلًا» منادى منصوب بالفتحة.

قال ابن مالك:

وَالمُفْـــرَدَ المَنْكُــورَ وَالمُـــضَافَا وَشِـبْهَهُ انْـصِبْ عَادِمًـا خِلَافَـا[1]

*** الثاني: مبني، وهو نوعان:**

١- العلم المفرد:

وهو ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، وهو يبنى على ما يُرْفَع به، نحو: يا عليُّ أقبل.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عليُّ	منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، وإنما بني على الضم؛ لأنه يرفع بها.

ونحو: يا عليانِ.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عليان	منادى مفرد علم مبني على الألف؛ لأنه مثنى، في محل نصب، وإنما بني على الألف؛ لأنه يرفع بها.

---

(١) يشير إلى المنادى الذي يجب نصبه بلا خلاف، وهو ما كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة، وهي ما عناها بقوله: المفرد المنكور.

ونحو: يا عليون.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عليون	منادى مفرد علم مبني على الواو في محل نصب؛ لأنه يُرْفع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

٢- النكرة المقصودة:

هي التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب النداء، مع قصد فرد معين من أفرادها، نحو: يا رجلُ أقبل، فـ: (رجل): منادى مبني على الضم، في محل نصب؛ لأنه يُرفع بالضمة، وهكذا نقول في: يا رجلان، ويا مجدون، بالألف، وبالواو.

قال ابن مالك:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا[(١)]

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا[(٢)]

وَنَحْوَ: زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بنِ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا[(٣)]

---

(١) يشير إلى أن المنادى إذا كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة فإنه يُبنى على ما يرفع به.

(٢) يشير ابن مالك إلى أن الاسم إذا كان مبنيًّا قبل النداء جُدِّدَ بناؤه على الضم المقدر.

(٣) يشير ابن مالك – في هذه الأبيات – إلى نوعين آخرين من أنواع إعراب المنادى، أهملهما صاحب القطر:

أحدهما: ما يجوز ضمه وفتحه، وهو أن يكون المنادى مفردًا علمًا وصف بابن مضاف إلى علم، ولم يفصل بين المنادى وبين ابن بفاصل، نحو قولك: أزيد بن سعيد لا تهن، فيجوز في هذا المثال في كلمة: زيد البناء على الضم والفتح إتباعًا لـ: ابن سعيد.

الثاني: إذا ما نوّن المنادى كأن اضطر شاعر إلى ذلك فيجوز تنوينه وهو مضموم، ويجوز تنوينه منصوبًا،=

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

* المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إما أن تحذف ياؤه وإما أن تذكر، ولكل أحكام تخصه:

أولًا: ما حذفت ياؤه، نحو: يا غلام:

وفيه ثلاث لغات:

١) يا غلامُ: ومنه قراءة: ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [يوسف:٣٣] ببناء (ربّ) على الضم منادى مضاف، وحرف النداء محذوف، والتقدير: يا ربُّ، مبني على الضم في محل نصب، لانقطاعه عن الإضافة لفظًا ومعنى.

٢) يا غلامَ: بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، وهو منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا المحذوفة مضاف إليه.

٣) يا غلامِ: بحذف الياء الساكنة، وإبقاء الكسرة دليلًا عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] فـ: (عبادِ) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفًا، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة تخفيفًا في محل جر بالإضافة.

ثانيًا: ما ذكرت ياؤه:

وفيه ثلاث لغات أيضًا:

= مثل:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وهذا مثال للمنون مع الرفع، ومن الثاني قوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

١) **يـا غلامـيْ**: بإثبات الياء الساكنة، ومنه (يا عبادِيْ)، وهو منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه.

٢) **يـا غلامِـيَ**: بفتح الياء، ومنه (يا عبادي)، وهو منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه.

٣) **يا غلاما**: بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتنقلب الياء ألفًا، مثاله قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] أصلها: يا حسرتي.

وإعراب حسرتا: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا: ضمير مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

قال ابن مالك:

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

نداء أب وأم المضافين إلى ياء المتكلم:

يجوز في نداء الأب والأم المضافين إلى ياء المتكلم عشر لغات:

الست المذكورة -في المضاف إلى ياء المتكلم- ولغات أربع، هي:

١- يا أبتَ: -**بالفتحة- فالياء أبدلت تاء**، وإعرابه:

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أبتَ	منادى منصوب؛ لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المعوض عنها بتاء.

٢- يا أبتِ: -**بالكسرة- أي: الياء أبدلت تاء، ثم كسرت**، وإعرابه:

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أبتِ	منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المبدلة بتاء مكسورة.

٣- **يا أبتا**: بالتاء والألف.

٤ - **يا أبتي**: بالتاء والياء. وهما قبيحتان، والأخيرة أقبح، حتى منعها بعض النحويين.

قال ابن مالك:

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ فِي يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرْ

وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ(١)

حكم المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم:

* إذا كان المنادى مضافًا إلى اسم آخر، والاسم الآخر كان مضافًا إلى ياء المتكلم، فلا يجوز في ياء المتكلم إلا أن نثبتها مفتوحة أو ساكنة.

مثالها: يا غلام غلامي، فيجوز في غلامي وجهان:

- غلامي بالإسكان، وغلاميَ بالفتحة.

إلا إذا كان المضاف: ابن أم، أو ابن عم، فيجوز فيه أربع لغات:

الأولى: أن نحذف الياء مع فتح الميم، فيقال: يا ابن أمَّ، يا ابن عمَّ، ومنه قول الله تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ابن	منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف.
أم	مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفًا، وحذفت الألف تخفيفًا.

(١) يشير ابن مالك – في البيتين – إلى أنه إذا كان المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء فيه ساكنة أو مفتوحة إلا في ابن أم وابن عم، فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، ويشير إلى أنه إذا حذفت الياء جاز تعويض التاء عنها ساكنة أو مفتوحة.

الثانية: أن تحذف الياء مع كسر الميم، فيقال: يا ابنَ أُمِّ، ويا ابن عمِّ.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ابن	منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف.
أمِّ	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة مقدرة، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف، والياء المحذوفة تخفيفًا مضاف إليه.

الثالثة: أن تثبت الياء الساكنة مع الميم، مثل: يا ابن أمِّي.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ابن	منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.
أمي	أمّ: مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر كسرة مقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

الرابعة: أن تقلب الياء ألفًا، فيقال: يا ابن أمّا، ويا ابن عمّا.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ابن	منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف.
أما	مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا، والياء المنقلبة ألفًا: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

أحكام تابع المنادى:

* ونعني بالتوابع كلًّا من النعت، والعطف بنوعيه: عطف البيان وعطف النسق، والتوكيد، والبدل. وقد سُمِّيَتْ بِالتَّوَابِع؛ لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الإعرابية.

قال ابن مالك:

يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ ... نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنيًّا، وأن تكون حركة بنائه مختلفة عما يستحق من الحركات فيما لو كان معربًا، وذلك نحو المنادى المفرد،

والنكرة المقصودة، فقد رأينا أنهما يبنيان على الضم، وأن محلهما هو النصب، وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي:

على أي شيء يتبع التابع متبوعه؟ أيتبعه على اللفظ؟ أم على المحل؟

وسوف نقسّمه قسمين: القسم الأول: إذا كان المنادى منصوبًا. والثاني: إذا كان المنادى مبنيًّا.

*** القسم الأول: إذا كان المنادى منصوبًا:**

إذا كان المنادى منصوبًا، ففي تابعه حكمان:

الأول: وجوب النصب في حالتين:

أ- إذا كان التابع مضافًا، نحو قولك: يا أبا الحسن صاحبنا.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أبا	منادى منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف.
الحسن	مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.
صاحبنا	صاحب: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

ب- إذا كان التابع معرَّفًا بـ(أل)، مثل: يا أبا علي والصديقَ.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أبا	منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة.
علي	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
والصديق	الواو: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عاطفة، الصديق: معطوف على (أبا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الثاني: وجوب بناء التابع على الضم في حالتين[١]:

أ- إذا كان بدلًا، مثل: يا أبا الحسن علي.

يا أبا الحسن	سبق إعرابها.
علي	بدل مبني على الضم.

ب- إذا كان معطوفًا مجردًا من (أل)، مثل: يا أبا علي وخالدُ.

خالد: معطوف، مبني على الضم.

*** القسم الثاني: إذا كان المنادى مبنيًّا:**

وإذا كان المنادى مبنيًّا جاز في تابعه أربعة أحكام:

الأول: ما يجب نصبه تبعًا لمحل المنادى، وهو كل تابع أضيف مجردًا من (أل).

مثال النعت: يا زيد صاحب عمرو.

مثال عطف البيان: يا زيد أبا عبد الله.

مثال التوكيد: يا تميم كلهم.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيد	منادى مبني على الضم في محل نصب.
صاحب	نعت منصوب تبعًا لمحل (زيد) وهو مضاف.
عمرو	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وكذا القول في عطف البيان والتوكيد.

الثاني: ما يجب رفعه تبعًا للفظ المنادى، وهو تابع (أيها، أيتها، اسم الإشارة)[٢].

---

(١) عطف النسق والبدل في حكم المنادى المستقل، فيجب ضمُّه إذا كان مفردًا، نحو: يا رجلُ زيدُ، يا رجلُ وزيدُ، كما يجب الضم لو قلت: يا زيد، ويجب نصبه، إن كان مضافًا، نحو: يا زيد أبا عبدِ الله، ويا زيد وعبدَ الله. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٧.

(٢) ذكر ابن عقيل في نعت (أي) أن الجمهور أوجبوا رفعه، وأجاز المازني نصبه. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٩.

مثل: يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة، ويا هذا الرجل، ويا هذه المرأة.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أيها	أيّ: منادى مبني على الضم، و(ها) زائدة للتنبيه.
الرجل	صفة لـ: أي، مرفوعة، وعلامة الرفع الضمة الظاهرة؛ لأنها هي المقصودة بالنداء.

الثالث: ما يجوز فيه الوجهان، الرفع تبعًا للفظ المنادى، والنصب تبعًا لمحله، وهو نوعان:

أ- النعت المضاف المقترن بـ: أل، ويكون في الأسماء المشتقة المضافة إلى معمولها، نحو: يا خالد الحسنَ الخلقِ.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
خالد	منادى مبني على الضم في محل نصب.
الحسن	نعت يجوز فيه الرفع تبعا للفظ خالد، والنصب تبعًا لمحله، وهو مضاف.
الخلق	مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

ب- إذا كان مفردًا -أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف- سواء أكان نعتًا، أم توكيدًا، أم عطف بيان، أم معطوفًا مقترنًا بـ(أل).

- **مثال النعت**: يا فاطمة المحافظة.
- **مثال عطف البيان**: يا أحمد المتنبئ.
- **مثال التوكيد**: يا جنودُ أجمعون وأجمعين.
- **مثال عطف النسق**: يا فقير والمسكين.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب
فاطمة	منادى مبني على الضم في محل نصب.
المحافظة	نعت يجوز فيه الرفع على لفظ فاطمة، والنصب على محله.

وإلى ما سبق يشير **ابن مالك** بقوله:

تَـابِعَ ذِي الـضَّمِّ المُـضَافِ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْـهُ نَـصْبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ[١]

وَمَـا سِـوَاهُ ارْفَـعْ أَوِ انْـصِبْ وَاجْعَـلَا ... كَمُـــسْتَقِلٍّ نَـــسَقًا وَبَـــدَلَا

وَإِنْ يَكُـنْ مَـصْحُوبَ أَلْ مَـا نُـسِقَا ... فَفِيــهِ وَجْهَــانِ وَرَفْــعٌ يُنْتَقَــى[٢]

وَأَيُّهَــا مَــصْحُوبُ أَلْ بَعْــدُ صِــفَهْ ... يَلْــزَمُ بِــالرَّفْعِ لَــدَى ذِي المَعْرِفَــهْ

وَأَيُّهَـــذَا أَيُّهَـــا الَّـــذِي وَرَدْ ... وَوَصْـفُ أَيٍّ بِـسَوَى هَـذَا يُـرَدْ[٣]

وَذُو إِشَــارَةٍ كَــأَيٍّ فِــي الــصِّفَهْ ... إِنْ كَـانَ تَرْكُهَـا يُفِيـتُ المَعْرِفَـهْ[٤]

الرابع: ما يعطى فيه التابع حكم المنادى المستقل، وذلك في حالتين:

أ- إذا كان بدلًا، مثل: يا سعيد خليل.

خليل	بدل من سعيد، مبني على الضم كما لو كان منادى مستقلًّا.

ومثاله: يا عليُّ أبا عبد الله.

أبا	منصوب كما لو كان منادى مستقلًّا بنفسه.

ب- إذا كان معطوفًا مجردًا من (أل)، مثل: يا علي وخليل.

---

(١) يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنه إذا كان تابع المنادى المضموم غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه، نحو: يا زيد صاحب عمرو.

(٢) يشير إلى أن التابع إذا كان مفردًا معرفة مقترنًا بـ: أل، وكان عطف نسق جاز فيه وجهان: الرفع والنصب.

(٣) يشير إلى أن (أي) لا توصف إلا باسم جنس، أو اسم الإشارة، أو بموصول محلى بـ: أل، ويجب رفعه عند الجمهور خلافًا للمازني.

(٤) يشير إلى أن اسم الإشارة نحو (أي) في احتياجه إلى نعت، وهذا النعت يجب رفعه إن جعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده، فإن يجعل وصلة يجب رفعه.

*** حكم يا زيد زيد اليعملات:**

إذا تكرر المنادى المفرد مضافًا، فالأول: يكون غير مضاف، والثاني: يكون مضافًا يجب نصبه، أما الأول: ففيه وجهان:

الوجه الأول: الضم: على تقديره منادًى مفردًا، يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ، والنصب في الثاني على أنه منادى سقط حرف ندائه، أو عطف بيان، أو مفعولًا بتقدير: أعني.

الوجه الثاني: النصب: وذلك على أنه الأصل: يا زيدَ اليعملات يا زيدَ اليعملات، أي: على أنه منادى مضاف، حذف المضاف إليه، ثم اختلف في المحذوف على رأيين:

قال سيبويه: أن (اليعملات) التي حذفت هي التي بعد (زيد) الأخيرة، فصارت: يا زيد اليعملات، ثم أخذنا زيدًا وأقحمناها بين المضاف الأول والمضاف إليه، فحذفنا من الثاني لدلالة الأول عليه.

* ورُدَّ عليه: بأن فيه فصلًا بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي.

وقال المبرد: إن (اليعملات) الأولى هي المحذوفة، لدلالة الثانية عليها.

* ورُدَّ: بأن هذا نادر وقليل، فالحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نادر، ويرى ابن هشام ضعف التخريجين، ولم يأت بتخريج جديد.

قال ابن مالك:

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ» يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

فوائد:

التابع إما أن يكون نعتًا، وإما أن يكون بدلًا، وإما أن يكون عطف نسق، وإما أن يكون عطف بيان:

١ - فإن كان نعتًا، فهو إما:

- أن يكون مضافًا غير مقترن بـ أل، فهنا يجب نصبه، سواء كان المتبوع مبنيًّا، أو معربًا.
مثال الأول: يا زيد صاحب عمرو.
مثال الثاني: يا أبا الحسن صاحبَنا.

أو يكون مضافًا مقترنًا بــ أل.
فيجوز فيه وجهان: الرفع معربًا- والنصب.
مثاله: يا خالد الحسنُ الوجهِ.

٢- إذا كان التابع بدلًا فحكمه حكم المنادى المستقل بنفسه، ولا فرق بين أن يكون المتبوع منصوبًا أو مبنيًّا.

مثال الأول: يا أبا الحسن علي، ويا أبا بكر عبد الله.

مثال الثاني: يا سعيد خليل، يا سعيد كرز.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
سعيد	منادى مبني على الضم.
خليل	بدل مبني على الضم؛ لأنه يأخذ حكم المنادى المستقل.

٣- **إذا كان عطف نسق**، وهو إما أن يكون:

مقترنًا بـ: أل، فله حالتان:

أ- أن يكون المتبوع معربًا فيجب نصب المعطوف، مثل: يا أبا علي والصديق.

ب- أن يكون المتبوع مبنيًّا فيجوز الرفع والنصب، فنقول: يا فقير والمسكينُ، بالضم أو النصب.

غير مقترن بـ: أل

فله حكم المنادى المستقل، سواء أكان المتبوع معربًا أم مبنيًّا.

* مثال الأول: يا أبا علي وخالدُ.

* ومثال الثاني: يا علي وخليلُ، ويا علي وعبدَ الله.

٤- إذا كان عطف بيان فإما أن يكون:

مجردًا من: أل

يجب نصبه تبعًا لمحل المنادى.

مثاله: يا زيد صاحبَ عمرو.

مقترنًا بـ: أل

يجوز فيه الرفع والنصب.

مثاله: يا أحمد المتنبئُ.

يا	أداة نداء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيد	منادى مبني على الضم.
صاحب عمرو	صاحب: عطف بيان منصوب وهو مضاف، وعمرو مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

٥- **وحكم التوكيد حكم الصفة** -مثل حكم العطف- نحو: يا تميم أجمعون وأجمعين.

٦- **حكم تابع المنادى المحلى بـ أل:**

وتابع المنادى المحلى بأل إن كان بواسطة أي، أو بواسطة الإشارة تبعه في لفظه، إذا كان التابع مفردًا، نحو: يا أيها الرجل الكريم، ويا هذا الغلام الرشيد.

٧- **حكم التابع المعرب**؛ أي المضاف، والمشبه بالمضاف:

وحكمه الإعراب، مثل: يا خالد عبد الله... مضاف، ومثل: يا سليم العلم أخي... شبيه بالمضاف.

٨- **لا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أل**، ولا توصف أي أو أيها إلا بما فيه أل، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة، ويا هذا الرجل، ويا هذه المرأة.

قال ابن مالك:

تَـابِعَ ذِي الـضَّمِّ المُـضَافِ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْـهُ نَـصْبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ(١)

وَمَـا سِـوَاهُ ارْفَـعْ أَوِ انْـصِبْ وَاجْعَـلَا ... كَمُـسْتَقِلٍّ نَـسَقًا وَبَـدَلَا(٢)

وَإِنْ يَكُـنْ مَـصْحُوبَ «أَلْ» مَـا نُـسِقَا ... فَفِيـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

الخلاصة:

النداء: هو طلب الإقبال بحرف من حروف النداء ظاهرًا، أو مقدرًا.

أحرف النداء: يا، وا، أ، أي، أيا، هيا، آ.

يحذف حرف النداء ويقدر المحذوف (يا) ويعرف ذلك من السياق.

ينقسم المنادى إلى قسمين: معرب وهو ثلاثة: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة.

مبني: وهو العلم المفرد، والنكرة المقصودة.

المنادى المضاف إلى يا ء المتكلم:

- إما محذوف الياء: ففيه ثلاث لغات: يا غلامُ، يا غلامَ، يا غلامِ.

---

(١) يشير في هذا البيت إلى أن تابع المنادى المضموم إذا كان مضافًا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه.

(٢) إشارة إلى أن المضاف سوى المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو المضاف المصاحب لـ: أل والمفرد.

- وإما بإثباتها ففيه ثلاث لغات أيضًا: يا غلامي، يا غلامِيَ، يا غلامَا.
- عند نداء (أب وأم) فيه عشر لغات: الست المذكورة، وأربع بإبدال الياء تاءً، وهي: يا أبتَ، يا أبتِ، يا أبتا، يا أبتي.
- المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم:

فيه لغتان هي: يا غلام غلامي، ويا غلامَ غلاميَ.

إلا إذا كان المضاف ابن أمّ، ابن عمّ، ففيه أربع لغات:

١- يا ابن أمَّ. ٢- يا ابن أمِّ. ٣- يا ابن أمِّي. ٤ - يا ابن أُمَّا.

أما تابع المنادى:

* فإن كان المنادى منصوبًا وجب نصبه في حالتين:

١- إذا كان مضافًا.

٢- إذا كان معرفًا بـ: أل.

ويجب بناؤه في حالتين:

١- إذا كان بدلًا.

٢- إذا كان معطوفًا مجردًا من أل.

* وإذا كان مبنيًّا جاز فيه أربعة أوجه:

١- وجوب النصب، وهو المضاف المجرد من أل.

٢- وجوب الرفع، وهو تابع: أي، أيتها، اسم الإشارة.

٣- ما يجوز فيه الوجهان، وهو النعت المضاف المقترن بـ: أل، وإذا كان مفردًا.

٤- يأخذ حكم المنادى المستقل:

- إذا كان بدلًا.
- إذا كان معطوفًا مجردًا من (أل).



الترخيم

الترخيم لغة: التسهيل واللين والترقيق، من (رخم) الشيء إذا سهل.

وفي اصطلاح النحويين: حذف آخر الاسم تخفيفًا على وجه مخصوص[١].

والترخيم لا يكون إلا في النداء -وهو حذف آخر المنادى- إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم[٢].

وهي تسمية قديمة، وروي عن ابن عباس أنه قيل له: إن ابن مسعود قرأ: ﴿يَا مالُ﴾ [الزخرف:٧٧] فقال: ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم.

ويرى بعضهم أن الذي حَسَّنَ الترخيم هنا هو أن بعض أصوات أهل النار تتناسب مع عجزهم عن نطق بعض الحروف.

شروط الترخيم:

المنادى الذي يراد ترخيمه إما أن يكون مختومًا بالتاء، وإما ألا يكون مختومًا بها، وقد اشترط النحاة شروطًا عامة لترخيم المنادى بنوعيه، واشترطوا شروطًا خاصة للمنادى المجرد من التاء.

فأما الشروط العامة، فهي:

١- أن يكون المنادى معرفة، سواء أكان علمًا أم نكرة مقصودة، نحو قولك في جعفر: يا جعف، وفي زينب: يا زين، ونحو قولك لصديقك: يا صاح لا تجالس الخبيث، ولا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة، نحو قولك: يا رجلُ، ويا صاحبُ، فشذ يا صاح. إذا كنت لا تقصد واحدًا بعينه.

---

(١) المصباح المنير: ص ١٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٩.

٢- ألا يكون المنادى مستغاثًا مجرورًا؛ فلا يصح الترخيم في مثل: يا لَفاطمة لأخيها. فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه، نحو: يا فاطم لأخيها[١].

٣- أن يكون المنادى غير مندوب: فلا يرخم المندوب، نحو: واجعفراه؛ وذلك لأن المندوب يحتاج إلى آله صوت لإظهار التفجع، والترخيم ينافي ذلك.

٤- أن يكون المنادى غير مضاف: فلا يُرَخَّم المضاف، نحو: عبد الله، وعدم ترخيم المنادى المضاف مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف، ويكون الحذف في آخر المضاف إليه، واستدلوا بقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي ميتةٍ فَيُجِيبُ

فالأصل (أبا عروة) فحذف عجز ما أضيف إليه المنادى (ة) وهو جائز عند الكوفيين ومنعه البصريون[٢].

٥- أن يكون غير مركب تركيبًا إسناديًّا، فلا يُرَخَّم التركيب الإسنادي نحو: تأبط شَرًّا، وبرق نحره. ويجوز ترخيم المركب المزجي بحذف عجزه، تقول: يا بَعْلُ، في بعلبك.

الشروط الخاصة بالمنادى المجرد من التاء:

إذا كان المنادى مجردًا من التاء فقد ذكر العلماء له شروطًا خاصة:

---

(١) أجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا كان مقترنًا باللام نحو قول الشاعر:

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لمَالُ

فالشاهد في قوله: (يا لمالُ) حيث رخم المستغاث به وفيه اللام، وهو ضرورة أو شاذ.

(٢) ورد هذا البيت في كتاب أوضح المسالك: ٤/ ٥٦، وشرح التصريح: ٢/ ١٨٤، وقد ذكر سيبويه في شرط المرخم: واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا يكون في وصف، وقال أيضًا: ولا ترخم مستغاثًا به إذا كان مجرورًا؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب؛ لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم، انظر: الكتاب: ٢/ ٢٤٠، وانظر هذه الشروط: أوضح المسالك: ٤/ ٥٦، وشرح التصريح: ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية: ١/ ٣٩٤.

١ - **أن يكون علمًا**، مثل: جعفر، وزينب، ولا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة.

٢ - **أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف**، فإذا حذف منه الحرف الأخير بقي على ثلاثة أحرف، وهي أقل ما يكون في الاسم المتمكن، فلا يصح ترخيم نحو: سعد، رجب؛ لأنها ثلاثة أحرف.

٣ - **أن يكون مبنيًّا على الضم**، بأن يكون مفردًا، فلا يصح ترخيم يا محمدان، ولا يا محمدون.

ترخيم المنادى المختوم بالتاء:

إذا ختم الاسم بالتاء صحّ ترخيمه مطلقًا، ولا يقصد بالإطلاق هنا كونه نكرة غير مقصودة، بل المقصود سواء أكان علمًا لمؤنث: مثل: فاطمة، أم علمًا لمذكر، مثل: حمزة، أم نكرة مقصودة، مثل: يا جارية، يا ناقة، أم أن يكون أقل من أربعة أحرف، نقول في ترخيم فاطمة: يا فاطم.

قال ابن مالك:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا سُعَا، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا[1]

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا[2]

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلَا[3]

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتِمْ

---

(١) يشير ابن مالك - في هذا البيت - إلى تعريف الترخيم، وأنه حذف أواخر الكلم في النداء، نحو قولك: سعا، في: يا سعاد.

(٢) يشير إلى أن الاسم إذا كان مختومًا بالتاء جاز ترخيمه مطلقًا، سواء كان علمًا نحو (فاطمة) أم غير علم نحو (جارية).

(٣) يشير في هذا البيت - والذي يليه - إلى القسم الثاني، وهو الاسم المجرد من التاء، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون رباعيًّا، والثاني: أن يكون علمًا، والثالث: ألا يكون مركبًا إضافة ولا إسنادًا.

إعراب المرخّم:

لإعراب المرخم لغتان:

١ – لغة من لا ينتظر، يُعْرَب على اعتبار أنه لم يحذف منه حرف، فيعامل بما يستحقه من البناء على الضم، فنقول: يا جعفُ، ويا حارُ، في: يا جعفر، ويا حارث.

لإعراب نحو: يا جعف لا تصاحب الخبيث...نقول:

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
جعف	منادى مبني على الضم، وهذه الضمة حادثة للبناء بعد الترخيم.
لا تصاحب	لا: ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. تصاحب: فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة الجزم السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.
الخبيث	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر، أي: كأن هذه الكلمة صار آخرها هو الفاء من جعفر، فكأنه لم يحذف شيئًا وتجاهلنا ما حذف.

٢– لغة من ينتظر، وهي أن يبقى آخر المرخم بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف من ضمة، أو فتحة، أو كسرة، وكأننا نلاحظ الحرف المحذوف، وهذه اللغة هي الأشهر.

ومثاله: يا أحمد، يقال: يا أَحْمَ بالفتح.

فيقصد بالانتظار المتوقف عندما بقي من الكلمة بعد الحذف، فلا يُغَيَّرُ فيها شيء؛ لأن ما حذف منها كأنه موجود، تقديرًا: يا أحمَ لا تهمل.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
أحمَ	منادى مرخم، مبني على الضم على الدال المحذوفة للترخيم في محل نصب.

لا تهمل	لا: ناهية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. فعل مضارع مجزوم بعد لا، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

قال ابن مالك:

وَإِنْ نَوَيْتَ -بَعْدَ حَذْفٍ- مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ[1]

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا[2]

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا[3]

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ[4]

أقسام المحذوف:

المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

١- **أن يكون المحذوف حرفًا واحدًا**، وهو الغالب كما مثلنا.

٢- **أن يكون حرفين**، ولكن يُشْتَرط قبل الحرف الأخير:

أ- أن يكون حرفًا زائدًا، فلا يصح في نحو (مختار)؛ لأن الألف أصلية ليست زائدة، فلا نقول: يا مختا.

---

(١) يشير ابن مالك إلى أن المرخم فيه لغتان: **الأولى**: إذا ما حذف ونوي المحذوف، فإنه يبقى على حركته كما لو كان قبل الترخيم.

(٢) يشير -في هذا البيت- إلى اللغة الثانية في الترخيم وهي: أن يحذف الحرف الأخير ولا يُنَوَّن، فيعامل الحرف الأخير كما لو كان هو آخر الاسم، فيُبْنَى على الضم.

(٣) يشير إلى اللغتين في كلمة (ثمود)؛ فعلى لغة من ينتظر نقول: (يا ثمو) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر نقول: (يا ثمي) بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

(٤) يشير ابن مالك إلى أن الاسم إذا كان مختومًا بتاء التأنيث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف، فنقول في مسلمة: يا مسلم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

ب- أن يكون معتلًّا، نحو: منصور، تقول في ترخيمها: يا منصُ.

جـ- أن يكون ساكنًا.

د- أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، فلا يصح في: يا سعيد؛ لأن قبله حرفين، فلا نقول: يا سعي.

*** مثال ما اكتملت فيه الشروط:**

(سلمان) فالألف (المد) قبل الحرف الأخير، وهي زائدة ومعتلة وساكنة، وقبلها ثلاثة أحرف، فيجوز حذف الحرفين، فنقول: يا سلمَ. وكذلك: يا منصور، يقال: يا منصُ. وكذلك: يا مسكين لمن سُمِّيَ بذلك يقال: يا مسكِ.

قال ابن مالك:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي[1]

٣- أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركب تركيبًا مزجيًّا، نحو: معدي كرب، فنقول في الترخيم: يا معدي، وكذلك: يا سيبويه، نقول: يا سيب.

قال ابن مالك:

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ[2]

*** إعراب: يا فاطم:**

فيه وجهان:

١- **على لغة من ينتظر**، نقول: يا فاطمَ: منادى مرخَّم، مبني على الضم على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب.

---

(١) يشير ابن مالك إلى أنه قد يحذف من المرخم حرفان، وذلك إذا كان قبل الحرف الأخير مدٌّ زائد رابع فصاعدًا، فإن كان غير زائد ولا رابع أو غير لين لم يجز حذف اللين كما في (مختار).

(٢) يشير - في هذا البيت- إلى ترخيم المركب المزجي، ويكون ذلك بحذف العجز، نقول في معدي كرب: يا معدي.

٢- **على لغة من لا ينتظر**، نقول: يا فاطمُ: منادى مرخم، مبني على الضم في محل نصب.

الخلاصة:

الترخيم: حذف آخر الاسم على وجه مخصوص تخفيفًا.

شروط الترخيم:

١- أن يكون المنادى معرفة: علمًا، أو نكرة مقصودة.

٢- ألا يكون المنادى مستغاثًا مجرورًا.

٣- أن يكون المنادى غير مندوب.

٤- أن يكون غير مضاف.

٥- أن يكون غير مركب تركيبًا إسناديًّا.

- وإذا كان المنادى مختومًا بالتاء، صح ترخيمه مطلقًا.
- وإذا كان مجردًا من التاء (علمًا) فقد اشترط العلماء له شروطًا أخرى:

١- أن يكون علمًا.

٢- أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف.

٣- أن يكون مبنيًّا على الضم.

- في المرخم لغتان:

أ- لغة من ينتظر.

ب- لغة من لا ينتظر.

والمحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

١- أن يكون المحذوف حرفًا واحدًا.

٢- أن يكون المحذوف حرفين، قبل الأخير منهما حرف زائد معتل ساكن، وأن يكون قبله ثلاثة أحرف.

٣- أن يكون المحذوف كلمة برأسها.

الاستغاثة

تعريف:

المستغاث: هو كل اسم نودي ليخلِّصَ من شدة، أو يُعِين على دفع مشقة.

أركان الاستغاثة:

يتكون أسلوب الاستغاثة من ثلاثة أركان، هي:

١ - أداة النداء، وهي (يا)، ولا يستعمل فيها غيرها، ولا بد من أن تكون مذكورة.

٢ - المستغاث، أو المستغاث به، ويكون مجرورًا بلام أصلية مبنية على الفتح وجوبًا في الأغلب، وفُتِحَتِ اللام مع المستغاث؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر، مثل: (له، ولك).

٣- المستغاث له، ويكون مجرورًا بلام أصلية مبنية على الكسر.

- **وعلى ذلك، ففي أسلوب الاستغاثة لامان:**

الأولى: لام المُستغاث به، وهو المنادى[1] ليخلص من الشدة، كما ذكرنا.

الثانية: لام المُستغاث له، وهو الذي ينادى عليه ليغاث ويخلَّص.

مثال: يا لله للمسلمين، أي أدعوك يا الله.

وأما اللام في قولنا (للمسلمين) فمكسورة، وهي الداخلة على المُستغاث له.

قال ابن مالك:

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى[2]

العطف على المستغاث:

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر، فإما أن تتكرر (يا)، أو لا تتكرر.

(١) النحو الشافي، ص ٤٦٤.

(٢) فيه إشارة إلى أن المستغاث به يجر بلام مفتوحة.

أولًا: فإذا تكررت (يا) لزم فتح لام المعطوف، فنقول: يا لَخالد، ويا لَصلاح الدين للمسلمين.

ثانيًا: إذا عطفت ولم تتكرر (يا) كسرت لام المعطوف، فتقول: يا لَخالد ولِصلاح الدين للمسلمين.

قال ابن مالك:

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا)   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا[1]

نموذج للإعراب: يا للمؤمن للمظلوم.

يا	حرف نداء واستغاثة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
للمؤمن	اللام: حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والمؤمن: اسم مجرور بعد اللام، في محل نصب بفعل محذوف تقديره: أنادي.
للمظلوم	اللام: حرف جر مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، المظلوم: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بحرف النداء.

أسلوبان آخران للاستغاثة:

أحدهما: أن تلحق آخر المستغاث أَلِفٌ من غير تنوين عوضًا عن اللام، ومن غير أن تسبق اللام.

مثاله: يا قاضيًا للمسلمين.

قاضيًا	منادى مستغاث -نكرة مقصودة- مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة تناسب الألف، وهو في محل نصب، والألف عوض عن حرف الجر المحذوف.

(١) إذا كررت (يا) مع المعطوف على المستغاث فتحت اللام الداخلة عليه، وتكسر إذا لم تتكرر (يا).

ومثله: يا زيدًا لعمرو.

قال ابن مالك:

وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ ... وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ(١)

الثاني: ألا تدخل على المستغاث اللام في أوله ولا تلحقه الألف، وحينئذ يُعْطى ما يستحق لو كان منادى(٢)، فتقول: يا زيدُ لعمرو.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيد	منادى مستغاث، مبني على الضم في محل نصب.
لعمرو	اللام: حرف جر لا محل له من الإعراب، وعمرو: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور، متعلق بحرف النداء.

ونقول: يا خليفة المسلمين للمظلومين.

يا	أداة نداء، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب
خليفة المسلمين	منادى مستغاث منصوب؛ لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمسلمين: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.
للمظلومين	اللام: حرف جر، المظلومين: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.



---

(١) فيه إشارة إلى جواز حذف لام المستغاث والتعويض عنها بألف في آخر الاسم، ومثل المستغاث المتعجب منه، نحو: يا للداهية، فيجر بلام مفتوحة، ويجوز حذفها، والتعويض عنها بألف، نحو: يا عجبًا لزيد.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٨١، وأوضح المسالك: ٤/ ٤٧.

النُّدْبَة

تعريفها:

هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بـ (وا) أو (يا)، وعليه فأسلوب الندبة يستعمل لأمرين:

الأول: نداء المتفجع عليه، مثل: وامحمداه، أو يا محمدا، فأنت تتفجع على محمد، أي: تُظْهِر الحزن عليه.

الثاني: المتوجع منه، مثل: وارأساه، فأنت تتوجع من رأسك، وكذلك: واظهراه، وارجلاه.

* والمنادى في هذا الأسلوب – أي: المتفجع عليه، أو المتوجع منه- يسمى بالمندوب.

الغرض من الندبة:

والغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو العجز عن احتمال ما به.

أركان الندبة:

يرتكز أسلوب الندبة على ركنين، هما:

١ – أداة النداء.

٢ – المندوب.

أولًا: أداة النداء:

ولا يستعمل في الندبة إلا حرفان:

أ- (وا) وهو الأصل؛ لأنه مختص بالندبة، ولا يدخل على غير المنادى المندوب.

ب- (يا) وهو غير الأصل؛ لأنه مختص بالنداء، واستعماله قليل، بشرط أمن اللَّبْسِ مع وجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة(١).

قال ابن مالك:

وَالهَمْــزُ لِلــدَّانِي وَ(وَا) لِمَــنْ نُــدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ(٢)

ثانيًا: المندوب:

للمنادى المندوب ثلاثة أوجه(٣):

الوجه الأول: أن يكون على صيغة المنادى تمامًا، فيعرب إعراب المنادى، ويجب أن تستعمل في هذه الحالة: (وا) الندبة حتى لا يلتبس المندوب مع المنادى، فتقول: وا عليُّ.

وا	حرف نداء وندبة مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
عليّ	منادى مندوب علم، مبني على الضم في محل نصب بفعل محذوف، تقديره: أندب أو أنادي.

* وتقول في المندوب المضاف: واناصر العرب.

وا	حرف نداء وندبة مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
ناصر	منادى مندوب مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
العرب	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

* وتقول في المندوب المضاف إلى ياء المتكلم: واعيني.

---

(١) فإن لم يؤمن اللبس تعينت (وا) دون (يا)، كأن تندب ميتًا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد. همع الهوامع: ١/ ١٧٩.

(٢) في البيت إشارة إلى أن المنادى المندوب يستخدم له (وا)، وقد تستخدم (يا) عند أمن اللبس، فإن التبس تعينت (وا).

(٣) النحو الشافي، ص ٤٦٧.

وا	حرف نداء وندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب
عيني	عين: منادى مندوب، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

الوجه الثاني: أن يختتم بالألف الزائدة لتأكيد التفجع أو التوجع، تقول: وا كبدا.

وا	حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
كبدا	منادى مندوب مضاف، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والأصل: وا كبدي، والألف: ألف الندبة.

الوجه الثالث: وهو الأشهر والأكثر شيوعًا، وهو أن يختتم المندوب بالألف الزائدة وهاء السكت، فتقول: وا عمراه.

وا	حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عمراه	عمر: منادى مندوب، مبني على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، الألف: ألف الندبة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والهاء: هاء السكت، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

قال ابن مالك:

وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ(١)

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا(٢)

---

(١) في البيتين إشارة إلى أن آخر المنادى المندوب تلحقه الألف، فإن كان آخر الاسم ألفًا كما في موسى، حذفناها وأبقينا الندبة، وكذا التنوين يحذف، نحو: وا من حفر بئر زمزما.

(٢) إشارة إلى فتح آخر المندوب إن لم يكن مفتوحًا لتناسب الألف، ويبقى على حاله إن كان مفتوحًا.

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لا تَزِدْ(١)

شروط المندوب:

ويشترط في الاسم المندوب أن يكون معرفة:

- يكون علمًا مفردًا، نحو: خالد، علي، وعندئذ تلحق ألف الندبة وهاء السكت كما مر، فتقول: وا خالداه.
- وعلمًا مضافًا، مثل: عبد الناصر، وعندئذ تلحق ألف الندبة وهاء السكت آخر المضاف إليه، فتقول: وا عبد الناصراه.
- أو مضاف إلى ياء المتكلم، مثل: كبدي، حذفت الياء ولحقته ألف الندبة وهاء السكت، فتقول: وا كبداه.
- ولا تلحق ألف الندبة وهاء السكت المندوب الموصوف، فلا تقول: وازيد الظريفاه، وأجاز ذلك قوم من النحاة(٢).
- ولا تندب النكرة؛ إذ كيف تندب من لا تعرفه، فلا تقول: وا رجلاه، وأنت تريد ندب رجل لا تعرفه (متفجع عليه)، أما إن كان المندوب نكرة متوجعًا منه كأن تندب امرأة رجلها، فتقول: وا رجلاه إذا كان الأصل وا رجلي(٣)، وكذلك قولك: وا مصيبتاه، أصلها: وا مصيبتي.
- ولا يندب المبهم كاسم الإشارة، فلا نقول: واهذاه.

قال ابن مالك:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا   نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا(٤)

---

(١) إذا وقف على المندوب جاز أن تلحقه هاء السكت، وقد يُكْتفى بالألف.

(٢) منع من ذلك الخليل وسيبويه، وأجازه يونس. ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٤.

(٣) انظر: الكافية: ١/ ٤١٤.

(٤) إشارة إلى ما لا يجوز ندبه، وهو النكرة، والاسم المبهم؛ كأسماء الإشارة، والاسم الموصول.

• ولا يُنْدَب الاسم الموصول المعرف بـ: أل، فلا تقول: واللذاه.

أما إذا كان الاسم الموصول خاليًا من (أل) مشهورًا بجملة الصلة، فتقول: وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه.

وا	حرف نداء وندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
من	اسم موصول منادى مندوب، مبني على السكون، في محل نصب بفعل محذوف تقديره: أنادي أو أندب.
حَفَرَ	فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.
بئر زمزماه	بئر: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، وزمزم: مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف، وجملة: «حفر بئر زمزم» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والألف: للندبة، والهاء هاء السكت[1].

قال ابن مالك:

وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَـ: (بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ[2]

الخلاصة:

الندبة: هي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه بـ: (وا) أو (يا)، مثل: وامحمداه، واقدماه.

الغرض من الندبة: إظهار عظمة المندوب وأهميته.

وللندبة ركنان هما:

١- الأداة وهي: (وا) وهي الأصل، أو (يا) عند أمن اللبس.

---

(١) النحو الشافي: ٤٧١.

(٢) إشارة إلى جواز ندب الاسم الموصول المشتهر بجملة الصلة، نحو: وا من حَفَر بئر زمزماه، فتأتي الألف والهاء في آخر جملة الصلة.

٢- المندوب وهو ما بعد الأداة.

أوجه المندوب ثلاثة:

١- صورة المنادى، نحو: وا محمدُ.

٢- أن يختم بألف زائدة، نحو: وا محمدا.

٣- أن يختم بألف زائدة وهاء السكت، نحو: وا محمداه.

ويشترط في المندوب أن يكون معرفة، فلا تندب النكرة، ولا الأسماء المبهمة، نحو: أسماء الإشارة، والاسم الموصول.



ثانيًا: المفعول المطلق

سبب التسمية:

سمي المفعول المطلق بذلك؛ لأنه هو الذي يصدق عليه اسم المفعول دون أن يُقَيَّدَ بحرف جر مثل سائر المفعولات، فقولنا: (مطلق) نعني به مفعولًا فقط دون تقييده بحرف جر ونحوه، مثل المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

تعريفه:

هو المصدر أو ما نَابَ عنه الذي يَنْتَصِب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه أو عدده.

وعليه فلا بد له من شروط.

شروطه:

من خلال التعريف تتضح لنا شروط المفعول المطلق، وهي:

١- أن يكون مصدرًا أو ما ينوب عنه، كما سيأتي.

٢- أن يكون فضلة، فلو كان غير فضلة لا يُسَمَّى مفعولًا مطلقًا، مثل: كلامك كلام حسن، فـ: كلام – الثانية – مصدر سلط عليه عامل من لفظه، لكنه ليس مفعولًا مطلقًا؛ لأنه ليس فضلة.

٣- أن يسلط عليه عامل من لفظه، مثل: ضربني ضربًا، أو عامل من معناه، مثل: جلست قعودًا؛ لأن الجلوس والقعود بمعنى واحد.

نموذج إعراب:

قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

كلم	فعل ماض، مبني على الفتح.
الله	الاسم الكريم فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

موسى	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذّر.
تكليمًا	مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٢- وتقول: قعدتُ جلوسًا.

قعدت	فعل وفاعل.
جلوسًا	نائب «مفعول مطلق» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ما ينوب عن المصدر:

عرفنا أن المفعول المطلق هو المصدر[1]، وقد عُرِفَتِ استعمالات عربية كثيرة ليس فيها المفعول المطلق مصدرًا، وإنما كلمة أخرى، قالوا عنها: إنها تنوب عن المصدر، لصلاحيتها للمفعول المطلق، وأشهرها هي:

١- كل وبعض:

بشرط أن تضاف إلى المصدر، وهذا المصدر كان في الأصل هو المفعول المطلق، مثل قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

﴿فَلَا تَمِيلُوا﴾	لا: ناهية جازمة، تميلوا: فعل مضارع مجزوم بعد (لا) وعلامة جزمه حذف النون، والفاعل واو الجماعة.
﴿كُلَّ الْمَيْلِ﴾	كل: نائب «مفعول مطلق» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، والميل مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

(١) المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، مثل: أكل أكلًا، وشرب شربًا. واسم المصدر هو: اسم يدل على الحدث الذي يدل عليه المصدر، ولكن حروفه تنقص عن حروف المصدر، نحو: كلمته كلامًا، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢١٣ بتصرف.

٢- العدد:

مثل قول الله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

اجلدوهم	اجلدوا: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة فاعل، وهم: مفعول به.
ثمانين	نائب عن «المفعول المطلق» منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
جلدة	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فـ(ثمانين) نائب المفعول المطلق من (اجلدوهم) مع أن الثمانين ليست مصدرًا، إلا أنها نابت عن المصدر؛ لأنها مضافة إلى المصدر.

٣- آلته:

مثل: ضربت اللص سوطًا أو عصًا.

ضربت	ضرب فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
اللص	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
سوطًا	نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٤- مرادفه:

مثل: فرحت جذلًا.

جذلًا	نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٥- صفته:

نحو قول الله تعالى: ﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٢١].

كثيرًا	نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٦- الضمير العائد عليه:

مثل: قوله تعالى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥].

عذابًا	مفعول مطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أعذبه	أعذب: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب نائب عن المفعول المطلق.

٧- الإشارة إليه:

مثل: أعلمته النبأ ففرح ذلك الفرح.

فرح	فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هو.
ذلك الفرح	اسم إشارة مبني على الفتح، في محل نصب، نائب عن المفعول المطلق، والفرح بدل.

٨- نوعه:

نحو: مشينا هرولة.

هرولة	نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٩- أدوات الاستفهام والشرط: (ما، أي، ومهما) وأمثلتها:

- ما فعلت؟ بمعنى: أي فعل فعلت؟ حيث نابت (ما) عن المفعول المطلق.
- أي صلاة صليت؟
- مهما تطلب أطلب.
- أي دراسة تدرس أدرس.

فكل من (ما، وأي، ومهما) نابت عن المصدر، وجاءت مفعولًا مطلقًا.

قال ابن مالك:

وَقَــدْ يَنُــوبُ عَنْــهُ مَــا عَلَيْــهِ دَلْ   كَجِـدَّ كُـلَّ الجِـدِّ وَافْـرَحِ الجَـذَلْ[١]

ملحوظة:

ليس من المفعول المطلق قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] بل هو حال.

أغراض المفعول المطلق:

يأتي المفعول المطلق لأغراض ثلاثة هي:

١- توكيد الفعل:

مثال: قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] فقوله: ﴿تَكۡلِيمًا ﴾ تأكيد للفعل (كلم)، فلو قيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ بدون ذكر المصدر لظن بعضهم أن تكليم الله لموسى لم يكن حقيقة، ومع ذلك ضل بعض المتكلمين فقالوا: إن الله خلق الكلام، ومنهم من قال: إن الكلام معنى... لأن المعاني قائمة بالله، لا إنه تكلم بحرف وصوت.

* وفي هذه الحالة لا يثنى المفعول المطلق، ولا يجمع، ولا يوصف، ولا يضاف.

٢- بيان نوع الفعل وهيئته:

فالمصدر يقع مفعولًا للتوكيد المجرد إذا كان مبهمًا غير موصوف ولا مضاف، فإذا وصف أو أضيف صار له معنى آخر يطغى على معنى التوكيد هو بيان النوع، قال تعالى: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨].

---

(١) في البيت إشارة إلى ما ينوب عن المصدر الواقع مفعولًا مطلقًا وهو: كل ما يدل عليه نحو: كل وبعض مضافين إلى المصدر، ونحو مصدر الفعل المرادف للفعل المذكور.

فتوبة: مفعول مطلق، لكنه عندما وصف عرفنا أنه لا لمجرد التوكيد، بل هناك معنى خاص هو تحديد نوع التوبة.

- وكذلك بالإضافة: مثل: أعمل عملَ الصالحين.

أعمل	فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا.
عمل	مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.
الصالحين	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وهذا النوع:

يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقولك: قرأت قراءَتَي الفاهمِ والمجدِّ.

٣- بيان عدد مرات وقوع الفعل:

وكما يطغى بيان النوع في موضع يطغى -أيضًا- بيان العدد في الموضع الآخر.

مثال: ضربت زيدًا ضربتين، وضربته ضرباتٍ.

وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه.

قال ابن مالك:

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ[١]

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا[٢]

العامل في المفعول المطلق:

الأصل أن العامل في المفعول المطلق هو الفعل، وقد ينوب عنه أشياء هي:

(١) فيه إشارة إلى أنواع المفعول المطلق وهي: المؤكد لعامله، والمبين للنوع، والمبين للعدد.

(٢) فيه إشارة إلى عدم جواز تثنية المفعول المطلق المؤكد لعامله، وجواز ذلك في غيره.

١ – المصدر:

نحو قولك: إن التوكل على الله توكلًا حقيقيًّا يقودك إلى الفوز في الدارين.

إن	حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
التوكل	اسم (إن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
على الله	متعلق بالمصدر (التوكل) على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والاسم الكريم اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
توكلًا	مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
حقيقيًّا	صفة منصوبة، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة.

فالذي نصب المفعول المطلق هنا هو مصدر من لفظه نفسه ومعناه (التوكل توكلًا)، وهو هنا مبين للنوع؛ لأنه موصوف.

٢ – اسم الفاعل:

نحو قولك: إن المتوكل على الله توكلًا حقيقيًّا فائز.

ف: «توكلًا»: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والعامل فيه اسم الفاعل (متوكل).

٣ – اسم المفعول:

نحو قولك: هذا الرجل محبوب حبًّا شديدًا.

هذا	اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
الرجل	بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

محبوب	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
حبًّا	مفعول مطلق، وهو منصوب، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة. وهو معمول لاسم المفعول (محبوب)[١].
شديدًا	نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

فوائد:

١- هناك كلمات لازمت النصب على المصدرية منها «سبحان، معاذ، لبيك، سعديك، حنانيك...» إلخ.

٢- يأتي المصدر من لفظ الفعل، ويشتمل على جميع حروفه. وقد يأتي من معناه ويسمى نائبًا عن المفعول المطلق، أو نائبًا عن المصدر.

٣- المصدر المؤكد لا يثنى، ولا يجمع؛ لأنه يدل على الحقيقة المشتركة بين القليل والكثير، أما المصادر المبيِّنة للعدد فتُثَنَّى وتُجْمع، وكذلك المبيّنة للنوع إذا تعددت أنواعها.

٤- قد يأتي المفعول المطلق محلى بـ: (أل) العهدية، أو مضافًا، أو مجردًا من: (أل) والإضافة، نحو: درست الدراسة، وذهبت الذهاب.

(١) التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي: ص٢٢٨.

الخلاصة:

إن المفعول المطلق: هو مصدر فضلة مسلط عليه عامل من لفظه، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه غير مقيد بحرف جر أو نحوه، مثل: المفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.

ينوب عن المفعول المطلق: عدده، أو آلته، أو مرادفه، أو صفته، أو الضمير العائد عليه، وكل وبعض مضافتين إليه، وبعض أدوات الشرط والاستفهام.

للمفعول المطلق ثلاثة أغراض هي توكيد الفعل، وبيان نوعه، وبيان عدده.

الأصل في عامل المفعول المطلق هو الفعل، وقد يعمل فيه غيره نحو المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول.

وقد سبقت الأمثلة والتفصيل.



ثالثًا: المفعول لأجله أو من أجله

أولًا: تعريفه:

هو المصدر القلبي المعلِّلُ للحدث، وشاركه وقتًا وفاعلًا.

مثاله: جئتك إكرامًا.

جئتك	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ: تاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.
إكرامًا	مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فـ: (إكرامًا) مفعول لأجله، وهو مصدر، ومبيّن لعلة الحدث الذي هو (المجيء)، والمصدر الذي هو (الإكرام) والحدث الذي هو (المجيء) متحدان في الوقت والفاعل؛ لأن الذي أكْرَمَ هو الذي جاء.

قال ابن مالك:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ المَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ(١)

ثانيًا: شروطه:

من خلال التعريف يتبين لنا شروط المفعول لأجله، وهي(٢):

١- كونه مصدرًا.

---

(١) في البيتين إشارة إلى حقيقة المفعول لأجله، وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل.

(٢) انظر هذه الشروط: شرح التصريح: ١/ ٣٣٤، والتسهيل: ٢/ ١٢٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٤، وابن عقيل: ٢/ ١٨٦.

٢- كونه قلبيًّا.

٣- مبينًا لعلة حدوث الفعل.

٤- مخالفًا للفظ الفعل.

٥- متحدًا مع عامله في الفاعل والزمان.

❊ مثال ما تحققت فيه الشروط:

ذاكرت رغبة في التفوق، وراقبت الله خوفًا من عذابه، وطمعًا في ثوابه، وأملًا في جنته.

فكل من (رغبة، خوفًا، أملًا) مفعول لأجله قد استوفى الشروط المذكورة.

ثالثًا: حكمه:

وحكم المفعول لأجله جواز النصب إن تحققت الشروط، فإن فُقِدَ شَرْطٌ من الشروط المذكورة تَعَيَّنَ جَرُّه بلام التعليل، أو (من) أو (في).

❊ مثال فاقد الشرط:

- **مثال فاقد المصدرية:** قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩].

خلق	فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الاسم الكريم.
لكم	اللام: حرف جر يفيد التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر، وشبه الجملة متعلق بالفعل خلق، وشبه الجملة مفعول لأجله في المعنى.

- ومثله قولك: ذهب للمال.

فالمال ليس بمصدر فوجب جره باللام.

- **مثال ما فقد الاتحاد في الزمان:**

قول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السَّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ(١)

ففي قوله: جئت وقد نَضَّتْ لنوم. النوم: مصدر، وإن كان علة في خلع الثياب، لكن زمن خلع الثياب ليس هو زمن النوم، بل سابق على زمن النوم.

- ومثله: سافر للعلم، فالعلم: مصدر، لكنه غير متحد مع الفعل في الزمن؛ لأن السفر قبل حصول العلم.

* **مثال ما فقد الاتحاد في الفاعل:**

قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ(٢)

فالذكرى مصدر قلبي، وقد اتحد مع عامله الذي هو تعروني في الوقت، إلا أنهما لم يتحدا في الفاعل، ففاعل (تعروني) هو (هزة)، وفاعل الذكرى هو (أنا) فلم يتحدا في الفاعل.

- ومثاله أيضًا: حمدني لإشفاقي عليه، فالإشفاق مصدر قلبي، لكنه غير متحد في الفاعل مع الفعل؛ لأن فاعل الحمد: (هو) وفاعل الإشفاق (أنا).

قال ابن مالك:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ   وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

---

(١) ورد هذا البيت في: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٦، وهو لامرئ القيس، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٤، ٢٤٧، وشرح التسهيل: ٢/ ١٢٥.

(٢) ورد هذا البيت في: همع الهوامع: ١/ ١٩٤، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٧، والتسهيل: ٢/ ١٢٥.

فَـاجْرُرْهُ بِـالحَرْفِ وَلَـيْسَ يَمْتَنِـعْ مَـعَ الـشُّرُوطِ كــ: لِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ[1]

ملحوظة:

وهذه الشروط لم يتفق منها إلا على شرط واحد وهو التعليل، فلم يشترط يونس المصدرية، والفارسي لم يشترط القلبية، وعمرو – أي: سيبويه – لم يشترط اتحاده مع العامل وقتًا.

رابعًا: أحوال المفعول لأجله:

والمفعول لأجله المستكمل للشروط السابقة له ثلاث صور، حيث يأتي:

١ – مجردًا من أل والإضافة، والأكثر نصبه، مثل: زَيَّنْتُ المدينة إكرامًا للقادم، ويجوز على قلة: لإكرام.

زينت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
المدينة	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
إكرامًا	مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
للقادم	اللام: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. والقادم: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

٢– مقترنًا بـ: أل، فالأكثر جره، مثل: اصفح عنه للشفقة به، ويصح النصب على قلة، فيقال: اصفح عنه الشفقةَ به، ومنه قول الشاعر:

(١) في البيتين إشارة إلى بقية شروط المفعول لأجله، وهو أن يتحد مع عامله وقتًا وفاعلًا، فإن فقد شرطًا من الشروط جر بالحرف، كما لا يمتنع الجر بالحرف مع مستوفي الشروط.

لَا أَقْعُـدُ الجُـبْنَ عَـنِ الهَيْجَـاءِ   وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ[(١)]

أي: لا أقعدُ لأجل الجبن، فالجبن مفعول لأجله منصوب.

٣- مضافًا، ويستوي فيه الأمران -النصب والجر- نحو: تصدقت ابتغاء مرضاة الله، أو لابتغاء مرضاته.

ومما جاء منه منصوبًا قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ فكلمة (حذر) مفعول لأجله منصوب.

فوائد:

١- يجوز تقديم المفعول لأجله على الفعل، مثل: حبًّا في العلم دخلت المدرسة.

٢- يجوز حذف المفعول لأجله لوجود دليل عليه، فتقول: إن الله أهل للشكر على الدوام فاعبدوه شكرًا وأطيعوه، والتقدير: وأطيعوه شكرًا؛ لدلالة ما قَبْلَهُ عليه.

٣- يستدل على المفعول لأجله لعلاقة وقوعه في جواب، فتقول: لِمَ تعطل المدارس في الصيف؟ والجواب: طلبًا للراحة.

الخلاصة:

إن المفعول لأجله هو المصدر المعلل للحدث، المشارك له وقتًا وفاعلًا.

وشروطه:

- أن يكون مصدرًا، قلبيًّا، مبينًا للعلة، مخالفًا للفظ الفعل، متحدًا مع عامله في الزمان والفاعل.

---

(١) انظر البيت: شرح التسهيل: ٢/ ١٢٧، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٥، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٨، شرح التصريح: ١/ ٣٣٦، والشاهد فيه: «لا أقعد الجبن». حيث جاء الجبن مفعولًا لأجله منصوبًا مقترنًا بـ: أل، وهذا قليل، والأكثر أن يكون مجرورًا بحرف جر.

- ويأتي في الكلام على ثلاث صور:

١ - مجردًا من أل والإضافة.

٢ - مقترنًا بـ: أل.

٣- مضافًا.

وقد سبق الشرح والتمثيل.



رابعًا: المفعول فيه

تعريفه:

هو اسم يُذْكَرُ لبيان زمن الفعل ومكانه فيعرف بتضمنه معنى (في).

فخرج به (يومًا) من قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ لأن (يومًا) وإن سلط عليها العامل فإنها ليست على معنى (في)؛ لأنه ليس المعنى أنهم يخافون من الله في ذلك اليوم فقط، ولا يخافون في غيره، بل المراد أنهم يخافون اليوم نفسه.

قال ابن مالك:

الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُـمِّنَا ... (فِـي) بِـاطِّرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا(١)

فَانْـصِبْهُ بِـالْوَاقِعِ فِيـهِ مُظْهَـرَا ... كَـانَ وَإِلَّا فَـانْوِهِ مُقَـدَّرَا(٢)

حكمه:

وحكمه النصب، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه.

---

(١) البيت إشارة إلى تعريف المفعول فيه هو المسمى ظرفًا، وهو ما دل على زمان أو مكان الفعل متضمنًا معنى (في).

(٢) في البيت إشارة إلى حكم المفعول فيه، وهو النصب بعامل ظاهر أو مقدر، نحو قولك: عجبت من ضربك زيدًا يوم الجمعة عند الأمير، فالعامل: المصدر (ضربك)، وقد يكون فعلًا، نحو: ضربت زيدًا يوم الجمعة أمام الأمير، وقد يكون وصفًا، نحو: أنا ضارب زيدًا اليوم. وهو إما أن يكون مذكورًا كما مَثَّلْنَا، وإما أن يكون محذوفًا جوازًا، نحو: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة، والتقدير: جئت يوم الجمعة، وقد يكون محذوفًا وجوبًا كأن يقع الظرف صفة، نحو: مررت برجل عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالًا، نحو: مررت بزيد عندك. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٢.

أقسامه:

وهو قسمان:

١- ظرف زمان:

وكل أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، سواء أكان مختصًّا أم مبهمًا:

أ- **مختصًّا**: وهو ما يقع جوابًا لـ: متى، ويسمى بالمحدد، وهو الذي دل على وقت محدد، نحو: ساعة، يوم، أسبوع، شهر، سنة، أي: تعرف بدايته ونهايته.

- وقد جعل ابن هشام قسمًا تابعًا للمختص سماه: المعدود، وهو ما يقع جوابًا لـ: (كم) نحو: الأسبوع، والشهر.

ب- **مبهمًا**: وهو الذي لا يدل على زمن معين مقدر، نحو: دهر، وقت، زمن، حين. تقول: سرت حينًا، ووقعت مدة، وجلست وقتًا.

نموذج إعراب:

ضربت زيدًا يوم الجمعة.

ضربت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
يوم	ظرف زمان (مفعول فيه) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.
الجمعة	مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

٢- ظرف المكان:

ولا يصلح منه للنصب على الظرفية إلا ما كان مبهمًا وهو ليس له صورة ولا حدود محصورة، وهو ثلاثة أنواع:

أ- **أسماء الجهات الست**، نحو: (فوق، وأمام، ويمين) وعكسها، ونحوهن: مثل (عند، وَلَدَى)، وكل ما يدل على مكان حصول الفعل. ويصلح أن يكون جوابًا للأداة (أين).

ب- **أسماء المقادير**، نحو: الفرسخ، والميل، نحو: (سرت ميلًا) وكل ما يصلح أن يكون جوابًا للأداة (كم).

قال ابن مالك:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الجِهَاتِ وَالمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى(١)

جـ- هناك ظروف مكان تشتق من لفظ العامل فيها، ويشترط أن تكون مثله في الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ والمعنى، وأن تكون الميم زائدة في أولها، مثل: قعدت مقعد الخطيب، وجلست مجلس الحاكم، وذهبت مذهب أخي، ورميت مرماه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن: ٩]، وتقول: اضطجعت مضجع الراعي.

❋ ولا يجوز أن يكون العامل من لفظ مغاير للظرف، فلا يقال: نمت مقعد الراعي، أو جلست مقعدك، أو أقمت مجلسك، ولكن جاءت عبارات قديمة خرجت على هذه القاعدة، فإذا أرادوا أن يصفوا أحدًا بالسمو، قالوا: هذا مناط الثريا، وإذا أرادوا تحقيره قالوا: هو مِنِّي مَزْجَرَ الكلب، وإذا أرادوا وصفه بشدة القرب قالوا: هو مِنِّي مَقْعد القابلة، وإذا أرادوا الحديث عن شدة كتمان السر، قالوا: هو معقد الإزار(٢).

---

(١) في البيتين إشارة إلى ما يأتي ظرف زمان، وهو كل ما دل على وقت، وأنه يشترط في ظرف المكان أن يكون مبهمًا كالجهات الست، وقد يأتي من المشتق من الفعل بزيادة ميم في أولها.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٥.

قال ابن مالك:

وَشَــرْطُ كَــوْنِ ذَا مَقِيــسًا أَنْ يَقَــعْ ظَرْفًـا لِمَـا فِـي أَصْـلِهِ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ(١)

واسم المكان المختص -وهو ذو الشكل والهيئة- ولا يقع في الكلام ظرفًا، نحو: الدار، والمسجد، والمدرسة، والجامعة، ومَكَّة، ودمشق، وبغداد، والبحر، والنهر، وأمثال ذلك، فلا يقال -مثلًا-: نمت الغرفة كما يقال: نمت فوق السرير، ولا يقال: قعدت المدرسة، كما يقال: قعدت بين الأشجار، ولا يقال: وقفتُ الجامعة، كما يقال: وقفت أمام الناس.

وقيل: ذهبتُ الشامَ، وتوجهتُ مَكَّةَ، وسكنتُ الدَّارَ، ونزلتُ البَلَدَ، ودخلتُ الحديقةَ، وهذه كلها ليست ظروفًا، بل هي أسماء منصوبة بنزع الخافض، وهناك آراء أخرى، فقيل: هي مفعول به، وقيل: ظرف، وقيل: شبيهة بالمفعول به(٢).

ملحوظة:

الظرف ينقسم إلى: متصرف، وغير متصرف.

- المتصرف هو الذي يُسْتَعْمَل ظرفًا وغير ظرف، كأن يصبح مبتدأ وخبرًا، وفاعلًا، ومفعولًا، وذلك نحو: يوم، شهر، ساعة، سنة.

فتقول: لبث أهل الكهف سنين طويلة، سنين: ظرف منصوب.

وتقول: هذه سُنُون طويلة. سُنُون: خبر مرفوع وعلامة الرفع الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

شاهدنا سنين صعبة، سنين: مفعول به منصوب، وعلامة النصب الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

---

(١) إشارة إلى نصب المشتق على كونه مفعولًا فيه، بشرط أن يجتمع مع المصدر في الأصل.

(٢) النحو الميسر، محمد الحلواني: ٢/ ٤١٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٣٥.

وأما غير المتصرف: فهو الذي لا يتحول عن الظرفية، نحو: قط، وبين، وبينا، وأيان، وأنى، وسحر، وأبدًا.

قال ابن مالك:

وَمَـا يُـرَى ظَرْفًـا وَغَيْـرَ ظَـرْفِ	فَـذَاكَ ذُو تَـصَرُّفٍ فِـي الْعُـرْفِ
وَغَيْـرُ ذِي التَّـصَرُّفِ الَّـذِي لَـزِمْ	ظَرْفِيَّـةً أَوْ شِـبْهَهَا مِـنَ الْكَلِـمْ[1]

الخلاصة:

المفعول فيه أو الظرف: هو اسم يدل على الزمان أو المكان، ويعرف بتضمنه معنى (في).

وحكمه: النصب.

وهو:

- إما أن يكون ظرف زمان مختصًّا نحو يوم.

ومبهمًا، نحو: دهر، وزمن، وحين.

- وإما أن يكون ظرف مكان، وهو عبارة عن أسماء الجهات الست، أو أسماء المقادير نحو: ميل، وفرسخ، أو مشتق من الفعل، نحو: مقعد، ومجلس.

والظرف ينقسم إلى:

١- متصرف وهو ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف.

٢- وغير متصرف وهو ما لا يستعمل إلا ظرفًا فقط.

❁❁❁

(١) في البيت إشارة إلى انقسام كل من ظرف الزمان والمكان إلى متصرف وغير متصرف.

خامسًا: المفعول معه

تعريفه:

هو اسم فضلة منتصب بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما في معناه، وقولنا:

- **الاسم:**

خرج به الفعل المنصوب بالواو، وذلك بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، فلا يسمى مفعولًا معه لكونه ليس اسمًا بل هو فعل. وخرج بذلك أيضًا الجملة الحالية في قولنا: جاء زيد والشمس طالعة، فإنها تفيد معنى المعية ولكنها جملة وليست مفردًا؛ لأنها في معنى: جاء زيد مع طلوع الشمس.

- **فضلة:**

خرج به ما بعد الواو، في قولنا: اشترك زيد وعمرو، قالوا: وتفيد المعية، إلا أن ما بعدها ليس فضلة لكونه مرفوعًا فهو فاعل. وضابط الفضلة صلاحيتها في السقوط.

- **الواو:**

خرج بها (مع) في قولك: جاءني زيد مع عمرو، فعمرو فضلة لكنها ليست بعد الواو.

- **التنصيص على المعية:**

خرج به نحو: جاءني زيد وعمرو؛ لأن المراد مجرد العطف، وليس المعنى أنه ما جاء زيد وعمرو إلا معًا، أي مترافقين، فقد يكون أحدهما جاء قبل الآخر بيوم أو ساعة، فلا يشترط كونهما معًا، فالواو هنا لمطلق الاشتراك.

- **مسبوقة بالفعل:**

أو بما في معنى الفعل، وحروفه، مثل: سرت والنيل، فقد سبقت (النيل) بفعل هو: سرت، أو أنا سائر والنيل.

ولهذا لا يجوز النصب في قولنا: كل رجل وضيعته؛ لأنه لم يتقدمه فعل وَلا ما في معناه.

وقال ابن مالك:

يُنْـصَبُ تَـالِي الْـوَاوِ مَفْعُـولًا مَعَـهْ فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيـقَ مُسْرِعَه[1]

حكمه: النصب:

أحوال الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل:

الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل له أحوال، هي:

١- وجوب نصبه على المفعولية:

أي كونه مفعولًا معه، وذلك إذا كان معنى المشاركة أو العطف ممتنعًا لمانع معنوي أو صناعي.

*** مثال المانع المعنوي:**

لا تنهَ عن القبيح وإتيانه، أي: لا تنهَ عن القبيح وأنت ممن يأتيه، فهنا يمتنع العطف؛ لأننا لو قدرناه حرف عطف سيكون المعنى: لا تنه عن القبيح، ولا تنهَ عن إتيانه، أي: سيكون شخصًا سلبيًّا، وهذا المعنى غير مراد.

لا تَنْهَ	لا: حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تنهَ: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.
عن القبيح	عن: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والقبيح: اسم مجرور بحرف الجر «عن» وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(١) إشارة إلى تعريف المفعول معه، وأنه، نحو: سيري والطريق مسرعة.

وإتيانه	الواو: واو المعية، إتيان: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

*** ومثال المانع الصناعي:**

قمت أنا وزيدًا، فهنا يتعين النصب، ولا يصح العطف: قمت وزيد؛ لأن فيه عطفًا على ضمير الرفع المتصل قبل توكيده بالمنفصل، ولا يصح ذلك إلا على قول ضعيف، ومثاله -أيضًا-: ما لك وزيدًا، فلا يصح بجر زيد في قولنا: ما لك وزيدٍ، وكذلك في: مررت بك وزيد؛ لأنه يجب إعادة الخافض.

وخالف في ذلك ابن مالك، فأجاز من غير عود الخافض، ولهذا قال ابن هشام بالأصح، أي في المسألتين.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
بك	الباء: حرف جر مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ (مررت).
وزيدًا	الواو: واو المعية، وهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زيدًا: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ(١)

---

(١) يشير إلى وجوب إعراب ما بعد الواو مفعولًا معه، وذلك عند امتناع العطف.

٢- رجحان المفعول معه:

ومعنى هذا أن العطف جائز، ولكن النصب على المعية أرجح.

مثاله: كن أنت وزيدًا كالأخوين.

كن	فعل أمر ناسخ ناقص مبني على السكون، واسمها ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).
أنت	توكيد لفظي مبني على الفتح في محل رفع.
وزيدًا	الواو للمعية، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زيدًا: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ووجه رجحان المعية هنا أن المعنى: كونوا مجتمعين على الأُخُوَّةِ، فلو رفعتَ (زيدًا) لزم أن يكون زيدٌ مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمره.

قال ابن مالك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ[(١)]

٣- رجحان العطف:

وهو أن يجوز النصب على المعية أو العطف، مع رجحان العطف.

مثاله: قام زيد وعمرو.

قام	فعل ماض مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
وعمرو	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عمرو: معطوف على زيد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ووجه رجحانه أن العطف هو الأصل.

(١) فيه إشارة إلى الموضوع الثاني والثالث وهو: ترجيح المفعول معه، وترجيح العطف.

٤- وجوب العطف:

وذلك إذا كان الاسم بعدها لا يتأتى وقوعه إلا من متعدد، مثل: اشترك زيد وعليٌّ، قالوا: وتفيد المشاركة لا المعية.

اشترك	فعل ماض مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
وعليٌّ	الواو: عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عليٌّ: معطوف على زيد مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة.

٥- امتناعهما:

أي: امتناع العطف والمعية، وذلك كما في قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[(١)]

ونحو قوله:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[(٢)]

والتقدير: زججن الحواجب وكحلن العيون.

قد امتنع العطف فيها؛ لانتفاء المشاركة، فالماء لا يشاركه التبن في العلف، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج.

- وامتنع المفعول معه لانتفاء المعية في البيت الأول؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولانتفاء فائدة الإعلام بها في البيت الثاني.

إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب. فانتصبت بفعل محذوف تقديره في الأول: وسقيتها ماء، وفي الثاني: وكحلن العيونا.

---

(١) ورد هذا البيت في: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٧، والتصريح: ١/ ٣٤٦، وهمع الهوامع: ١/ ٢٢٢، والأشموني: ٢/ ٢٣٨.

(٢) ورد هذا البيت في: شرح التصريح: ١/ ٣٤٦، وهمع الهوامع: ١/ ٢٢٢، وشرح والأشموني: ٢/ ٢٣٩.

ملحوظة:

العامل في المفعول معه: هو الفعل الذي قبله، أو ما في معناه، وليس الواو، خلافًا للجرجاني(١).

قال ابن مالك:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

الخلاصة:

المفعول معه: هو اسم فضلة، بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما في معناه:

مثاله: سرت والطريق، ومشيت والنيل.

حكمه: النصب.

وللاسم الواقع بعد الواو أحوال:

١- وجوب النصب على المفعولية إذا امتنع العطف، نحو: قمت وزيدًا.

٢- رجحان النصب، نحو: كن أنت وزيدًا كالأخ.

٣- رجحان العطف، نحو: قام زيد وعمرو.

٤- وجوب العطف: إذا كان العامل لا يأتي إلا من متعدد، مثل: اشترك زيد وعلي.

٥- امتناع النصب والعطف كما في: علفتها تبنًا وماء باردًا.

---

(١) اختلف العلماء في الناصب للمفعول معه، فقال البصريون: الناصب له ما سبق من الفعل أو شبهه. كذا ذكره طائفة من الكوفيين، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية. وقال الجرجاني: إنه منصوب بالواو، ورد بأن الواو لو كانت عاملة لا تصل بها إذا كان ضميرًا. انظر هذه المسألة: شرح التصريح: ١/ ٣٤٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٣١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٧٤، وقد تضمنها بيت ابن مالك الأخير.

بـاب الحـــال

تعريفها:

هي وصف، فضلة، منصوب، للدلالة على هيئة، يقع في جواب كيف.

شرح التعريف:

*** الوصف:**

هو ما دل على معنى وذات، متصف بها، وهو:

- اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل.

- والمقصود بالوصف ولو تأويلًا لتدخل الجملة وشبهها، والحال الجامدة لتأويل ذلك كله بالمشتق.

- فإن قيل: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]، حال، مع أن (ثُبَاتٍ) ليست وصفًا، فالجواب: إنها في معنى الوصف؛ لأنها مقدَّرة بمتفرقين.

*** فضلة:**

لتخرج العمدة:

- فإن قيل: إن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾[لقمان: ١٨]، لا يصح سقوط (مرحًا) – مع كونها حالًا – لأن المعنى سيكون (لا تمش) وهو خلاف المقصود بل خلاف المعقول.

فالجواب: أن المراد بالفضلة هنا -أي: في باب الحال- ما يقع بعد تمام الجملة، وليس معناه ما يصح الاستغناء عنه.

*** في جواب كيف:**

فإنه يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] فإنه حال، ولا يقع في جواب كيف.

- والجواب: أن الحد خاص بالحال المبينة، وهي التي تفسر ما أُبْهِم من الهيئات، وليست للحال المؤكدة بصاحبها؛ لأن (مفسدين) حال مؤكدة لمعنى عاملها وهو «ولا تعثوا».

قال ابن مالك:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَـ: فَرْدًا أَذْهَبُ[1]

شروط الحال:

للحال شروط يجب توافرها، وهي:

الأول: التنكير:

فإذا جاءت معرفة وجب تأويلها بالنكرة.

مثاله: ادخلوا الأول فالأول، والتقدير: مرتبين، ونحو: أرسلها العراك؛ أي: مُعْتَرِكَةً.

الثاني: أن تكون منتقلة غالبًا:

بمعنى: أن تكون غير ثابتة؛ أي: طارئة، تكون في صاحبها حال حدوث الفعل، ثم لا تلبث أن تزول بزوال الفعل.

مثاله: جاء زيد ضاحكًا، فالضحك قد يزول وينتقل. وجاء أحمد ماشيًا.

وقد يجيء وصفًا لازمًا، كقولك: دعوت الله سميعًا، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها!

جاء	فعل ماض، مبني على الفتح.
أحمد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(١) إشارة إلى تعريف الحال، وأنه وصف فضلة منتصب يدل على حال، نحو: أذهب فردًا.

ماشيًا	حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

الثالث: أن يكون مشتقًّا -كما سبق-:

قال ابن مالك:

وَكَوْنُــــــهُ مُنْــــــتَقِلًا مُــــــشْتَقَّا   يَغْلِــبُ لَكِــنْ لَــيْسَ مُــسْتَحَقَّا(١)

- وقد تقع الحال جامدة إذا أمكن تأويلها بمشتق، كأن تدل على:

أ- **تشبيه**، مثل: كَرَّ عليٌّ أسدًا.

كَرَّ	فعل ماض مبني على الفتح.
علي	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
أسدًا	حال جامدة مؤولة بمشتق، تقديرها: مشابهًا أسدًا، وهي منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

ب- **مفاعلة -وهو وقوع الفعل من الجانبين-** مثل: بعته يدًا بِيَدٍ؛ أي: متقابضين، وكلمته فاه إلى فِيَّ؛ أي: متشافهين.

جـ- **سعر**، مثل: بعت الشيء رطلًا بدرهم؛ أي: مسعِّرًا إذا كان حالًا من الفاعل في (بعت)، ومسعَّرًا إذا كان حالًا من المفعول به وهو كل الشيء(٢).

---

(١) في البيت إشارة إلى أن الأكثر والأغلب في الحال أن تكون منتقلة ومشتقة.

(٢) وقد تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

١- أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾.

٢- أن يقدر قبل الحال مضاف، نحو قول الشاعر:

تضوع مسكًا بطن نعمان أن مشت   بــه زينــب في نــسوة ضــفرات

٣- دالة على طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا.

٤- أو عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. =

قال ابن مالك:

وَيَكْثُـرُ الجُمُـودُ فِـي سِـعْرٍ وَفِـي ... مُبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَكَلُّـفِ
كَبِعْـهُ مُـدًّا بِكَـذَا يَـدًا بِيَـدْ ... وَكَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـدًا أَيْ كَأَسَـدْ[1]

صاحب الحال:

وصاحب الحال: هو الذي تُبَيِّن الحال هيئته، مثل (الضيف) في قولك: جاء الضيف مسرورًا، و(الجيش) في قولك: رجع الجيش منتصرًا.

حكم صاحب الحال:

ونسبة الحال من صاحبها مثل نسبة المبتدأ من خبره، فكما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوِّغ، والأصل في الأخبار أن تكون نكرة. فكذلك (الحال) الأصل فيها أن تكون نكرة، وأن يكون صاحبها معرفة.

مثال ذلك: جاء زيد راكبًا، فراكبًا: حال من زيد وهو صاحبها معرفة، وكذلك قولك: لقيتك منطلقًا، فصاحب الحال هنا معرفة، وهو الضمير المرفوع (التاء) أو المنصوب (الكاف).

لقيتك	لقي: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.
منطلقًا	حال من (التاء) أو (الكاف) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

= ٥- أن تكون نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذهبًا.
٦- أن تكون فرعًا عن صاحبها، نحو: هذا حديدك خاتمًا.
٧- أو أصلًا له: هذا خاتمك حديدًا. ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٩٩.

(١) يكثر مجيء الحال جامدة إذا دلت على سعر، وكذلك إذا أمكن تأويلها بالمشتق، والأمثلة مذكورة فيما سبق.

مجيء صاحب الحال نكرة:

وقد يأتي صاحب الحال نكرة إذا كان هناك مسوغ لذلك، وهذه المسوغات هي:

١ - **التخصيص**: وهو تقليل الاشتراك في النكرات، أي: نكرة مختصة، إما بالإضافة وإما بالوصف.

- **بالإضافة**، نحو قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فسواء حال من نكرة وهي (أربعة) لأنها تكون من الأيام، أو الأسابيع، أو الشهور، لكنها خصصت بإضافتها للأيام.

ومثاله - أيضًا -: مررت بغلام رجل مكتوفًا، فغلام نكرة، ولكن خصِّصَ بإضافته إلى رجل فصح مجيئه صاحب حال.

- **بالصفة**، نحو: رأيت طالبًا صغيرًا مجتهدًا، وكقراءة بعضهم: ﴿ولمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] فـ: (مصدقًا) (١) عند من قرأ بالفتح حال من كتاب وهي نكرة، وجاز ذلك لأنها موصوفة بـ: (من عند الله).

جاءهم	جاء: فعل ماض، مبني على الفتح، هم: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
كتاب	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
من عند الله	من: حرف جر، عند: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة، وهو مضاف، والاسم الكريم مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة، والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع صفة لكتاب.
مصدقًا	حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

(١) قرأ إبراهيم بن أبي عبلة بالنصب.

٢- **أن تكون النكرة عامة**، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فجملة (لها منذرون) حال، وصاحب الحال (قرية)، وهي نكرة، والمسوغ لذلك أنها نكرة عامة؛ لأنها جاءت في سياق النفي فدلت على العموم.

٣- **أن يكون صاحب الحال مؤخرًا عن الحال**، مثل قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[1]

فموحشًا: حال وصاحبها (طلل) وهي نكرة، والمسوغ: تأخير صاحب الحال عليها والأصل (لمية طلل موحش).

ومثاله أيضًا: في الدار جالسًا رجل.

في الدار	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الدار: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف، وتقديره (موجود) خبر مقدم.
جالسًا	حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
رجل	مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ: (لَا) ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا[2]

(١) ورد البيت في: أوضح المسالك: ٢/ ٣١٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩١، ومعجم الشواهد: ٢/ ٧٠٤، وشرح التصريح: ١/ ٣٧٥.

(٢) في البيتين إشارة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة، وقد يكون نكرة إذا تأخر عن الحال، أو خصص بوصف، أو بإضافة، أو دل على عموم لوقوعه بعد نفي أو نحوه.

أنواع الحال:

تأتي الحال على صور ثلاث:

١- حال مفردة:

وهي ما ليست جملة ولا شبه جملة:

- وهي تطابق صاحبها في النوع (التذكير والتأنيث)، نحو: أقبل محمد مبتسمًا وأقبلت هند مبتسمة، وفي العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، نحو: واجه الصعاب قويًّا، واجها الصعاب قويين، واجهوا الصعاب أقوياء، ونقول: واجهي الصعاب قوية، واجها الصعاب قويتين، واجِهْنَ الصعاب قَوِيَّاتٍ، ولإعراب الأخير، نقول:

واجِهْنَ	فعل أمر مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.
الصعاب	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
قويات	حال منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنها جمع مؤنث سالم.

٢- حال جملة:

تقع الجملة بنوعيها -اسمية وفعلية- حالًا إذا وقعت بعد معرفة.

مثال الجملة الاسمية: ننتصر على العدو ونحن يد واحدة.

مثال الجملة الفعلية: سرى الفدائي يتسلل نحو العدو.

شروط الجملة الواقعة حالًا(١)**:**

ويشترط في الجملة الواقعة حالًا شروط لا بد منها:

١-أن تكون خبرية: لقيت محمدًا يركب دراجة، فلا تصح الجملة الإنشائية.

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٤٦، وشرح التصريح: ١/ ٣٨٩.

٢- أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال، فلا تعرب (سيهدين) في قوله تعالى:
﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالًا.

٣- أن تكون مرتبطة إما بالواو وإما بالضمير وإما بهما معًا.

فالواو، نحو: لن نغفل والعدو متربص، نام الصبي ولعبته في يده.

والضمير، نحو: يعجبني الصانع شعاره الإتقان، لقيت عليًّا يده في جيبه.

وبالواو والضمير معًا، نحو قوله تعالى: ﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ ﴾ [النساء: ١٠٨].

ونحو: جاء علي ويده تنزف.

جاء	فعل ماضٍ مبني على الفتح.
علي	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ويده	الواو: واو الحال، يد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
تنزف	فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي. جملة (تنزف) في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية (يده تنزف) في محل نصب على الحال.

٣ - شبه جملة: (الظرف أو الجار والمجرور).

- جار ومجرور، نحو: رأيت الطيور في رحاب الطبيعة.

- ظرف: رأيت عليًّا فوق الدار، رأيت الطيور بين الشجر والزهر، ولا بد أن يكون صاحب الحال في الجملة وشبه الجملة معرفة.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

الطيور	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
بين	ظرف مكان مبني على الفتح وهو مضاف.
الزهور	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، والظرف شبه جملة متعلق بمحذوف حال.

قال ابن مالك:

وَمَوْضِـــعُ الحَـــالِ تَجِـــيءُ جُمْلَـــهْ ... كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ وَهْـــوَ نَـــاوٍ رِحْلَـــهْ

وَذَاتُ بَـــــدْءٍ بِمُـــــضَارِعٍ ثَبَـــــتْ ... حَـوَتْ ضَـمِيرًا وَمِـنَ الْـوَاوِ خَلَـتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـــــدَهَا انْـــــوِ مُبْتَـــــدَا ... لَـــهُ المُـــضَارِعُ اجْعَلَـــنَّ مُـــسْنَدَا

وَجُمْلَـــةُ الحَـــالِ سِـــوَى مَـــا قُـــدِّمَا ... بِـــــوَاوٍ اوْ بِمُـــــضْمَرٍ أَوْ بِهِمَـــــا[١]

تعدد الحال:

وقد تتعدد الحال، وذلك بأن تكون:

- **مفردتين**، نحو: سمعت الأنباء مصغيًا مستبشرًا.
- **مفردة، وجملة فعلية**: قرأت القصة مستمتعًا يعجبني خيالها.
- **مفردة، وجملة اسمية**: اندفع الجنود متقدمين وهم حذرون.

قال ابن مالك:

وَالحَـــالُ قَـــدْ يَجِـــيءُ ذَا تَعَـــدُّدِ ... لِمُفْـــرَدٍ فَـــاعْلَمْ وَغَيْـــرِ مُفْـــرَدِ[٢]

(١) يشير ابن مالك – في الأبيات – إلى جواز اقترانها بالواو، فإن وجدت الواو لا بد أن نقدّر بعدها مبتدأ، نحو: جاء زيد يضحك، أي: وهو يضحك، ولا بد من اشتمال جملة الضمير على رابط يربطها بصاحب الحال، وهو الواو فقط أو الضمير فقط، أو الاثنان معًا.

(٢) إشارة إلى جواز مجيء الحال متعددة وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: جاء محمد مبتسمًا مسرورًا، ومثال الثاني: لقيت هندًا غضبان ضاحكة.

الخلاصة:

الحال: وصف فضلة يقع في جواب كيف.

وشروط الحال:

١- نكرة، وما جاء معرفة يؤول بالنكرة.

٢- مشتقًّا، ويؤول الجامد بالمشتق.

وصاحب الحال: لا بد أن يكون معرفة، وقد يجيء نكرة إذا كانت مخصصة بوصف ونحوه، أو تقدمت عليها الحال، أو سبقت بنفي، أو نهي، أو استفهام.

- والحال: لها أنواع ثلاثة:

١- مفردة.

٢- جملة.

٣- شبه جملة.

- ويشترط في الحال الجملة أن تكون خبرية غير مصدرة بما يدل على المستقبل، وأن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال.
- وقد تجيء الحال مفردة أو متعددة لمفرد أو متعدد.

وقد سبقت الأمثلة والشرح.

بـاب التميــــيز

تعريفه:

هو اسم نكرة تضمن معنى (مِنْ) مبين لإبهام اسم وهو المفرد، أو النسبة وهو الجملة(١).

مثاله: قول الله تعالى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] فكلمة (كوكبًا) تمييز.

وعليه، فالتمييز ما اجتمع فيه خمسة أمور، وهي:

١- أن يكون اسمًا، فـ: (كوكبًا): اسم.

٢- أن يكون نكرة كما في الآية المذكورة.

٣- أن يكون جامدًا فـ: (كوكبًا) جامدة، وليست بمشتقة.

٤- أن يكون مفسرًا لما كان مبهمًا من الذوات، فما الأحد عشر التي رآها؟ أهي كواكب أم دنانير أم غيرها ؟

٥- أن يكون فضلة.

حكمه:

وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم نحو: عشرين درهمًا، فـ: (عشرين) هي التي عملت النصب في درهمًا، والناصب لمبين النسبة ما سبقه من فعل أو شبهه، نحو: (طاب نفسًا)(٢).

طاب	فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.
نفسًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) معجم النحو: ١١٢.

(٢) أوضح المسالك: ٢/ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٧.

قال ابن مالك:

اسْـمٌ بِمَعْنَـى (مِـنْ) مُبِـينٌ نَكِـرَهْ ... يُنْـصَبُ تَمْيِيـزًا بِمَـا قَـدْ فَـسَّرَهْ
كَـشِبْرٍ ارْضًـا وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْنِ عَـسَلًا وَتَمْـرًا[١]

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز:

أوجه الاتفاق	أوجه الاختلاف	
	الحال	التمييز
كل منهما اسم نكرة	١ – الغالب في الحال أن تكون مشتقة.	١ – الغالب في التمييز أن يكون جامدًا.
فضلة منصوب	٢ – مفسرة لما انبهم من الهيئات.	٢ – مفسر لما انبهم من الذوات.
	٣ – تتقدم على صاحبها.	٣ – لا يتقدم على صاحبه.
	٤ – الحال تجيء جملة وشبهها.	٤ – لا يكون إلا اسمًا صريحًا.
	٥ – تأتي متعددة.	٥ – لا يتعدد[٢].

أنواع التمييز:

التمييز ضربان: تمييز مفرد، تمييز نسبة:

١ – تمييز المفرد، ويسمى –أيضًا– تمييز الذات، وهو ما كان المميز اسمًا مبهمًا ملفوظًا، ولهذا سمي بالملفوظ أيضًا.

---

(١) يشير ابن مالك إلى تعريف التمييز، وأنه اسم يتضمن معنى (مِنْ)، وأنه منصوب والعامل فيه هو ما فسره التمييز.

(٢) همع الهوامع: ١/ ٢٥٢.

٢- تمييز النسبة أو الجملة، وهو ما كان المميَّزُ جملة مبهمةَ النسبة، ويسمى بالملحوظ؛ لأنه يُلْحَظُ من الكلام من غير أنْ يُذْكَر.

أولًا: تمييز المفرد:

مظان تمييز المفرد:

١- **ما جاء يميز لفظًا من ألفاظ المقادير**، نحو:

أ- **الكيل**، مثل: اشتريت صاعًا قمحًا، وكيلة عدسًا، وقدحًا قَمْحًا.

اشتريت	فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
صاعًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
قمحًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ب- **الوزن**، مثل: أمتلك قنطارًا طحينًا، واشتريت رطلًا عسلًا وكيلو برتقالًا.

أمتلك	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا.
قنطارًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
طحينًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

جـ - **المساحة**، مثل: عندي أربع دونمات أرضًا، وقيراط قطنًا، وفدان قصبًا، واشتريت هكتارًا أرضًا.

اشتريت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
هكتارًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أرضًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

٢- ما جاء يميز ما يشبه المقدار، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، فمثقال ذرة يُعَدّ شبه الوزن، ومثله: عندي وعاء سمنًا، فوعاء ليس شيئًا يكال به، بل هو شبيه بالكيل، ومثله: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا، فموضع راحة ليس مسافة، بل هو شبيه بالمسافة، وهكذا[1].

﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾	من: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل: فعل مضارع مجزوم بعد (مَنْ) وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (مَنْ).
﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، ذرة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
﴿خَيْرًا﴾	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
﴿يَرَهُۥ﴾	فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والهاء ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

حكم التمييز من هذا النوع (المقادير وشبهها):

وتمييز المقادير يجوز نصبه، ويجوز جره بـ: (من) أو بالإضافة.

تقول – في حالة الجر –: اشتريت صاعًا من قمح، أو صاعَ قَمْحٍ.

فكلمة قمح تمييز مجرور بـ: (من) في المثال الأول، وبالإضافة في المثال الثاني.

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٦٦، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٦، ومعجم النحو: ص١١٣.

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا[(١)]

٣- تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة، نحو: عندي ثلاثة كتبٍ، تمييز مجرور بالإضافة.

- تمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفردًا منصوبًا، نحو: في الفصل خمسة وثلاثون طالبًا، تمييز منصوب وعلامة النصب الفتحة.
- تمييز المائة والألف ومضاعفاتها يكون مفردًا مجرورًا، نحو: حضر مائة امرأة وألفا رجل.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

﴿رَأَيْتُ﴾	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل.
﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾	عدد مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به.
﴿كَوْكَبًا﴾	تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

* ومن تمييز العدد تمييز (كَمْ) الاستفهامية، وذلك لأن (كم) في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين:

أ- استفهامية: بمعنى أي عدد، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء وتمييزها مفرد منصوب.

تقول: كم كتابًا قرأت؟ فـ: (كتابًا) تمييز مفرد منصوب.

ويجوز خفضها إذا دخل عليها حرف جر، مثل: بكم درهم اشتريت؟ كما يجوز نصبها أيضًا، فنقول: بكم درهمًا؟

(١) في البيت إشارة إلى جواز جر التمييز بعد المقادير، وذلك إذا أضيف، فإن لم يُضَفْ وجب نصبه.

ب- خبرية: بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير.

- وتمييز (كم) الخبرية مخفوض -دائمًا- نحو تمييز العشرة، فتقول: كم عبيد ملكتُ، فـ: (عبيد)تمييز مجرور بإضافته إلى (كم).

* وقد يأتي تمييزها مفردًا مجرورًا، وذلك نحو تمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عبدٍ ملكتُ، كما تقول: مائة عبد ملكت، وألف عبد ملكت.

٤- ما دَلّ على مماثلة، نحو: أنت مثلي علمًا، وقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] فكلمة (علمًا، مددًا) كل منهما تمييز منصوب لكلمة مثل.

٥- ما دلّ على مغايرة: أنت غيري قدرًا.

أنت	ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.
غيري	غير: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
قدرًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٦- **كل اسم يدل على ذات صالحة** لأن تُصْنع منه مواد مختلفة، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات، مثل: عندي خاتم فضة، وساعة ذهبًا، وثوب حريرًا.

ثانيًا: تمييز النسبة:

والمراد به: رفع إبهام ما تضمنه من نسبة عامل؛ فعلًا كان أو ما جرى مجراه، أو وصفًا، أو اسم فاعل إلى معموله من فاعل ومفعول به، وهو على قسمين: محول أو غير محول.

أولًا: تمييز النسبة المحول:

وهو أنواع:

الأول: محول عن فاعل: كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] والأصل: اشتعل الرأس بالشيب، فنسبة الفعل (اشتعل) إلى (الرأس) غامضة غير ظاهرة، ونحتاج لشيء يرفع هذا الإبهام، فإذا قلنا: (شيبًا) فقد زال هذا الغموض وعُرِفَ المعنى المراد، وهو امتلاء الرأس بالشيب، وهو تمييز محول عن الفاعل؛ لأن الأصل: اشتعل شيبُ الرأسِ.

واشتعل	فعل ماض مبني على الفتح.
الرأس	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
شيبًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الثاني: محوّل عن المفعول: نحو قول الله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢] فالنسبة بين الفعل (فجرنا) و(الأرض) نسبة غامضة تحتاج إلى ما يوضحها ويرفع إبهامها: لا ندري فجرت بالبراكين أم بالمعادن، فإذا قلنا (عيونًا) زال هذا الإبهام، وحدد نوع التفجير، وهذا التمييز محول عن مفعول؛ لأن الأصل فيه: وفجرنا عيونَ الأرض، ومثله: غرست الحديقة وردًا، قرأت الكتاب أبوابًا.

قال ابن مالك:

وَالْفَاعِلُ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا(١)

الثالث: محول عن المبتدأ: وذلك بعد أفعل التفضيل، نحو قول الله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤]، وقولك: أنا أكثر منك تجربة، فالأصل: تجربتي أكثر

(١) في البيت إشارة إلى أن التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن صح جعله فاعلًا، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤] لأنه يصح: كثر مالي وإن لم يصح جره.

من تجربتك، ومالي أكثر من مالك، ومنه – أيضًا – قوله تعالى: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٤] والأصل: نفري أعزّ.

ثانيًا: تمييز نسبة غير محول:

وهو الذي ليس منقولًا عن شيء، ويغلب أن يقع في أسلوبين إنشائيين:

١ – أسلوب التعجب في صيغتيه القياسيتين (ما أفعله، أفعل به) مثل: ما أكرمك أبًا! وأكرم بك أبًا!

- وقد يقع في عبارات تعجبية متداولة، مثل: لله درك شاعرًا! وويحك رجلًا! ويا لك أستاذًا! ويا حسنها ليلةً!

يا	أداة نداء.
حسنها	حسن: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(ها): ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
ليلة	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والذي يؤكد أن هذا التمييز غير محول أنه يجر بـ: (من) أحيانًا، والتمييز المحول لا يقبل دخول (من).

وعليه، فنقول في الجمل السابقة: ما أكرمك من أب! ولله درك من شاعر!

٢ – أسلوب المدح والذم، نحو قول الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠].

﴿بِئْسَ﴾	فعل ماض مبني على الفتح لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر يفسره التمييز.
﴿لِلظَّـٰلِمِينَ﴾	اللام حرف جر، الظالمين: اسم مجرور بحرف الجر، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلق بـ: بئس.

﴿بَدَلًا﴾	تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

* ويأتي كذلك في مواضع أخرى، مثل: امتلأ الإناء ماءً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]، ومثل: نعم زيد عالمًا.

* **التمييز لا يتقدم على عامله؛ لأنه مثل النعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله**[١].

* **التمييز قد يأتي للتوكيد، ولا يأتي لبيان الذات**، نحو قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ونحو قوله:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

- فكلمة (دينًا) و(فحلًا) لم تأت لبيان معنى جديد، ولكنها جاءت للتوكيد. قال سيبويه: إن (فحلًا) حال وليست تمييزًا.

- والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

* الحال قد تأتي مؤكدة، مثل: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] فكلمة (مفسدين) حال من الواو في (تعثوا)، فالحال مؤكدة؛ لأنها لم تأت بمعنى جديد، فالعثو هو الإفساد.

---

(١) أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديم التمييز على عامله المتصرف فتقول: نفسًا طاب زيد، ومنعه سيبويه مطلقًا. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٣، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٠، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٧١.

الخلاصة:

أن التمييز: هو اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام الاسم قبله أو الجملة.

حكمه: النصب.

أنواعه: ١- **تمييز مفرد** أو الذات: وهو ما جاء ليميز لفظًا من ألفاظ المقادير؛ كالكيل، أو الوزن، أو المساحة.

- أو ما جاء لما يشبه المقدار، لتمييز كم الاستفهامية والخبرية.
- ما دل على مماثلة أو مغايرة أو لبيان جنس الاسم قبله.

٢- **تمييز نسبة**: وهو محول عن فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، أو غير محول.

وقد سبق الشرح والأمثلة.

باب الاستثناء

تعريفه:

في اللغة: استثناه مِنْ ثَنَاهُ عن الأمر يُثْنيه: إذا صَرَفَهُ عنه، فالاستثناء: صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول.

وفي الاصطلاح: تخصيص صفه عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء.

فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، تبين بقولك: (إلا زيدًا) أنه لم يكن داخلًا الصدر – أول الكلام–.

– وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء: إخراج بعض من كل[1].

تعريف المستثنى:

هو اسم يُذْكَر بعد أداة من أدوات الاستثناء، مخالفًا لما قبلها في الحكم، مثل: عادت الطائرات من المعركة إلا طائرة.

فكلمة (طائرة) مستثنى لوقوعها بعد الأداة (إلا)، أو حكمها مخالف لما قبلها، فقد حكمنا على الطائرات قبلها بالعودة، أما هي فحكمنا عليها بخلاف ذلك.

والاسم الذي يقع قبل أداة الاستثناء يسمى: مستثنى منه.

أركان الاستثناء:

ومن خلال ما سبق نتبين أركان الاستثناء، وهي:

١- المستثنى منه، وهو العام المخرج منه الحكم (الطائرات).

٢- المستثنى، وهو الخاص الخارج من الحكم (طائرة).

٣- الأداة، وهي أداة إخراج الحكم، وهي (إلا) أو إحدى أخواتها.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢/ ٧٦.

أدوات الاستثناء:

من أدوات الاستثناء (إلا، غير، سوى، حاشا، خلا، عدا، ليس، لا يكون).

حكم المستثنى بـ: إلا[1]:

وللاستثناء بـ: إلا صور ثلاث يأتي عليها:

١- التام الموجب.

٢- التام المنفي.

٣- المفرغ.

الأول: إذا كان تامًّا موجبًا:

معنى التام: أن يكون المستثنى منه مذكورًا.

ومعنى الموجب: أن يكون مثبتًا (لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام).

حكمه:

وحكم الاستثناء من هذا النوع وجوب نصبه، سواء أكان:

متصلًا، نحو: قام القوم إلا زيدًا.

قام	فعل ماض، مبني على الفتح.
القوم	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة استثناء، حرف مبني لا محل له من الإعراب.
زيدًا	مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

- ومنه قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[البقرة: ٢٤٩]، فالمستثنى منه موجود وهو (واو الجماعة) وهم رفقاء طالوت وداود.

---

(١) قد تكون (إلا) لغير الاستثناء معنى، أو لفظًا ومعنى، انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٨/ ٢٠٢، وشرح التحفة الورْدِيَّة ص٢٢٦.

أم منقطعًا، نحو: قام القوم إلا حمارًا، فـ(حمارًا): مستثنى منصوب.

- **ومنه** قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ - ٣١].

الثاني: التام المنفي:

وهو ما فقد الإيجاب، ففيه تفصيل.

أ - **إذا كان الاستثناء متصلًا**، وهو ما كان فيه ما بعد إلا من جنس ما قبلها، وبعبارة أخرى: ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، مثل: ما قام القوم إلا زيدًا.

حكمه:

الأرجح أن يكون تابعًا على الإبدال، لا منصوبًا على الاستثناء، فنقول: ما قام القوم إلا زيدٌ.

ما قام	ما: نافية، قام: فعل ماض، مبني على الفتح.
القوم	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة استثناء مهملة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
زيدٌ	بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ويجوز النصب كما في المثال السابق وهو عربي جيد، فنقول: ما قام القوم إلا زيدًا، وغير الإيجاب قد يكون:

* نفيًا: مثل قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء: ٦٦]، ويصح إلا قليلًا.

* نهيًا: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[هود: ٨١]، بنصب امرأتك ورفعها.

* استفهامًا: مثل قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦]، ولو قيل: إلا الضالين، جاز في اللغة العربية، لكن القراءة سنّة متّبعة.

ب- **إذا كان الاستثناء منقطعًا**، وهو ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه، مثاله: ما قدم القوم إلا حمارًا، وما رجع الجنود إلا فرسًا.

حكمه:

فيه مذهبان:

الأول: وجوب النصب: وهو مذهب أهل الحجاز، ولهذا جاءت الآية بالنصب ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] فما بعد إلا ليس من جنس ما قبلها؛ لأن اتباع الظن ليس من العلم.

الثاني: جواز النصب والإبدال: وهو الذي عليه بنو تميم، ويستثنى من ذلك ما إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فإذا تقدم وجب نصبه متصلًا أو منقطعًا؛ لأن الإتباع كان على البدلية، والتابع لا يتقدم على المتبوع.

مثاله قول الشاعر:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

والشاهد فيه: (إلا آل) فهي مستثنى، وكان ذلك في سياق النفي وهو متصل فوجب النصب.

قال ابن مالك:

مَا اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الثالث: الاستثناء المفرغ:

عرفنا الاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، فإذا حذف المستثنى منه سمي الاستثناء مفرغًا، وفي هذه الحالة تكون (إلا) كالمعدومة، فيتسلط العامل الذي قبل (إلا) على العمل فيما بعدها، وكأن (إلا) غير موجودة، فيُعْرَب ما بعدها بحسب العوامل في الجملة، فيُرْفَع، أو ينصب، أو يجر.

*** فيرفع -مثلًا- إذا كان:**

- خبرًا، مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

- أو مبتدأ مؤخرًا، مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [النور: ٥٤].

- أو فاعلًا، مثل: ما رفع شأن الأمم إلا العلمُ والأخلاقُ.

- أو نائب فاعل، مثل: لا يُسْتَذَلُّ إلا ضعيفٌ...إلخ.

لا	نافية مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب.
يستذل	فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
إلا	أداة استثناء مهملة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ضعيف	نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

*** وينصب إذا كان:**

- مفعولًا به، مثل: ما قلتُ إلا كلمةَ الحقِّ.

- حالًا، مثل: ما فتح العربُ بلدًا إلا ناشرين للحضارة والعدالة.

- مفعولًا لأجله، مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ويجر بحرف الجر، مثل: لا تعتمد إلا على ذي ثقة.

ما قلت	ما: نافية، قلت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
إلا	أداة استثناء ملغاة.
كلمة الحق	كلمة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، الحق: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

قال ابن مالك:

وَإِنْ يُفَــرَّغْ سَــابِقٌ إِلَّا لِمَــا ... بَعْـدُ يَكُـنْ كَمَـا لَـوِ (الَّا) عُـدِمَا[١]

الاستثناء بأخوات (إلا):

وتنقسم أخوات إلا من حيث عملها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يخفض دائمًا، وهما (غير، سوى) فمستثناهما مخفوض دائمًا بالإضافة، وهذا مراد ابن هشام من قوله: ويستثنى بـ: غير وسوى، خافضين مُعْرَبَيْن بإعراب الاسم الذي بعد (إلا)، أي أنهما يستثنى بهما، فيخفضان ما بعدهما، وفي الوقت نفسه يعربان بما يعرب به المستثنى بعد (إلا).

مثاله: قام القوم غيرَ زيد -ومن المعلوم أن ما بعد إلا- في هذا المثال يكون مستثنى منصوبًا، وعليه فإن (غير) -هنا- مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة.

قام	فعل ماض مبني على الفتح.
القوم	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
غير	مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.
زيد	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ويجوز إعراب (غير) السابقة بدلًا (إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا)، فنقول: ما قام القوم غيرُ زيد، برفع (غير) كما لو قلنا: ما قام القوم إلا زيد، فنقول: (غير) بدل بعض من كل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويجوز نصبها على الاستثناء.

مثالها مع الاستثناء المفرغ: ما قام إلا زيد، ما قام غيرُ زيد، فـ: (غير) هنا تعرب فاعلًا مرفوعًا.

---

(١) إشارة إلى حكم الاستثناء المفرغ، وهو أن العامل قبل (إلا) يسلط على ما بعدها، فيعمل فيه كما لو كانت (إلا) غير موجودة؛ أي: يعرب حسب العوامل الداخلة عليه.

قال ابن مالك:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا[١]

* وكذلك (سوى) تأخذ حكم (غير)[٢].

فيقال: مستثنى منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها التعذر.

مثال: ضربت الطلاب سوى طالب.

ضربت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
الطلاب	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
سوى	مستثنى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف.
طالب	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

ومثله قول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ   دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

والشاهد فيه (سوى العدوان): حيث وقعت (سوى) فاعلًا.

قال ابن مالك:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا   عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا[٣]

الثاني: ما كان فعلًا تارة فينصب ما بعده، وحرف جر تارة أخرى فيجر ما بعده:

---

(١) في البيت إشارة إلى الأشياء التي تستعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء، ومنها غير وسوى، وحكم المستثنى بهما الجر بإضافتهما إليه، وتعرب غير وسوى إعراب المستثنى الواقع بعد (إلا).

(٢) سوى: ذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفًا، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد، فهي منصوبة على الظرفية ومشعرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر. واختار ابن مالك أنها مثل غير، فتعامل عندهم بما تعامل بها غير من النصب والرفع والجر. ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٥٣.

(٣) في البيت إشارة إلى حكم سوى، وقد سبق ذكره في الإشارة السابقة.

وهو: (خلا، وعدا، وحاشا).

مثاله: قام القوم خلا زيدًا.

خلا	فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.
زيدًا	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ويجوز إعراب (خلا): حرف جر، وذلك لعدم تقدم (ما) المصدرية عليها، فنقول فيها كما في المثال السابق:

خلا	حرف جر، مبني على السكون.
زيدٍ	اسم مجرور بعد (خلا)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

- ومنه: حضر الطلاب عدا زيدًا، وعدا زيدٍ، ونقول: قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ.

ولذلك عدها ابن مالك في أدوات الاستثناء وعدها في حروف الجر.

الثالث: وهو الذي لا يخرج المستثنى عن النصب، وهو أربعة: (ليس، ولا يكون)، (وخلا، وعدا إذا سبقتا بما).

مثاله: قام القوم ما خلا زيدًا.

ما خلا	ما: حرف مصدري، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، خلا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال ابن مالك:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ: لَيْسَ وَخَلَا ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا[1]

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

(١) في البيت إشارة إلى بعض أدوات الاستثناء، وهي: ليس، خلا، عدا، لا يكون.

وَحَيْـــثُ جَـــرَّا فَهُمَـــا حَرْفَـــانِ ... كَمَـــا هُمَـــا إِنْ نَـــصَبَا فِعْـــلَانِ[١]

وَكَخَـــلَا حَاشَـــا وَلَا تَـــصْحَبُ مَـــا ... وَقِيـلَ حَاشَـا وَحَـشَا فَاحْفَظْهُمَـا[٢]

الخلاصة:

١- الاستثناء هو الإخراج بـ: إلا أو إحدى أخواتها من حكم سابق.

٢- أسلوب الاستثناء يتكون من (مستثنى منه - ومستثنى - وأداة استثناء).

٣- المستثنى: هو المُخْرَج بـ: إلا أو إحدى أخواتها من حكم سابق.

٤- المستثنى منه: هو المُخْرَج منه بـ: إلا أو إحدى أخواتها.

٥- أدوات الاستثناء ثمانية (إلا، غير، سوى، ليس، لا يكون، خلا، عدا، حاشا).

٦- يكون الكلام موجبًا إذا كان ما قبل أداة الاستثناء مثبتًا.

٧- يكون الكلام غير موجب إذا كان ما قبل الأداة منفيًّا، أو مسبوقًا بنهي أو استفهام.

٨- يكون الكلام تامًّا إذا ذكر المستثنى منه.

٩- يكون الكلام ناقصًا إذا لم يذكر المستثنى، ولا يكون إلا منفيًّا، ويسمى استثناء مفرغًا.

١٠- إذا كان المستثنى بعضًا من المستثنى منه كان الاستثناء متصلًا.

١١- إذا لم يكن المستثنى بعضًا من المستثنى منه كان الاستثناء منقطعًا.

١٢- من أدوات الاستثناء (ليس، لا يكون) والمستثنى بهما واجب النصب على أنهما ناسخان، والمستثنى خبرهما، والاسم ضمير مستتر وجوبًا، تقديره:

---

(١) في البيت الثاني والثالث يذكر أحكام: خلا، وعدا، وأنهما يجران ما بعدهما، فإن سبقتا بـ (ما) ترجح نصب ما بعدهما، وقد يجر قليلًا، وإن جرّا ما بعدهما كانتا حرفين، وإن نصبتا ما بعدهما كانتا فعلين.

(٢) إشارة إلى أن الغالب في حاشا أنها حرف جر. وقال الأخفش والمبرد والمازني والجرمي وجماعة، منهم ابن مالك، ذهبوا إلى أنها مثل: خلا، تستعمل فعلًا فتنصب ما بعدها، وحرف جر فتجر ما بعدها، وقد يقال في حاشا: حشا، بدون ألف.

هو، ومنها (خلا، عدا، حاشا) فيجوز في المستثنى بها الجر على أنها حروف جر، والنصب على أنها أفعال، والمستثنى مفعول به.

١٣- إذا تقدمت (ما) على الحروف السابقة تَعَيَّن اعتبارها أفعالًا، وبالتالي يجب نصب المستثنى على أنه مفعول به.

١٤- (غير، وسوى) أداتان من أدوات الاستثناء، والمستثنى بهما يجر على أنه مضاف إليه، ويثبت لـ: غير وسوى من الأحكام ما يثبت للاسم الواقع بعد إلا في حالاته الثلاث.

* والمستثنى يجوز نصبه على أنه مفعول به إذا قدرنا أنها أفعال، ويجوز جره على أنه مجرور بها إذا قدرنا أنها حروف جر، وذلك في خلا وعدا وحاشا.

بـــاب المجــــرورات

ابتدأ ابن هشام كتابه القطر بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ولعل السر في ذلك – والله أعلم – أن من المنصوبات ما ينوب عن المرفوعات، مثل المفعول به الذي ينوب عن الفاعل، ثم تكلم عن المجرورات؛ وذلك لأن المجرور أَوْغَل في الفعلية، وأكثر رسوخًا فيها، فبدأ بالأهم وهو المرفوع، ثم المنصوب، وهكذا.

والمجرور نوعان: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، وبدأ ابن هشام بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.



المجرور بالحرف

حروف الجر:

وعدد حروف الجر عشرون حرفًا جَمَعَهَا **ابن مالك** في قوله:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

ملحوظة:

١- لم يذكر ابن هشام من حروف الجر (خلا، حاشا، عدا) لأنه ذكرها في باب الاستثناء.

٢- لم يذكر (لعل، ومتى، وكي، ولولا) لأنها شاذة.

* فلعل لا يجر بها إلا (عقيل).

* كي: لا يُجَر بها إلا (ما) الاستفهامية، مثل: كيمه، وهي تعني السؤال عن علة الشيء والمعنى لمه، فكي -هنا- حرف جر بمعنى اللام، و(ما) في (كيمه) حرف استفهام حذفت ألفه؛ لأنه مجرور؛ لأن (ما) إذا خرجت في الاستفهام وسبقت بحرف جر حذفت ألفها، والهاء: للسكت.

قال ابن مالك:

وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا[١] إِنْ تَقِفْ

* وأما (لولا) فلا يجرُّ بها إلا الضمير في قولهم: لولاي، لولاك، لولاه، وهو نادر، وأنكر المبرد استعماله، وهو محجوج بالشعر[٢].

قال ابن مالك في (الكافية):

وَنَحْوُ يَا لَوْلَايَ مَجْرُورٌ لَدَى عَمْرٍو وَرَفْعُهُ سَعِيدٌ أَيَّدَا

وَأَنْكَرَ اسْتِعْمَالَهُ المُبَرِّدُ وَلِلْمُجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ

وقوله: (سعيد) أي: الأخفش، يرى أن الياء في (لولاي) في محل رفع، خلافًا لعمرو، أي: سيبويه، فإنه يرى أنه في محل جر.

أقسام حروف الجر:

أولًا: باعتبار ما وضعت عليه:

تنقسم حروف الجر باعتبار ما وضعت عليه إلى:

١- **أحادية**: -وهي ما وضعت على حرف واحد- وهي: الباء، والتاء، والكاف، واللام، والواو[٣]، نحو: كتبت بقلمك، وتالله لأذاكرن، العلم كالنور، وحمزة كالأسد، وللعلم أهله، وربِّ الكعبة لأجتهدن.

---

(١) قصر الممدود للضرورة الشعرية.

(٢) ومنه قول الشاعر:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وانظر ذلك: شرح ابن عقيل: ٣/ ٧، والأشموني: ٢/ ٣٦٣.

(٣) ومن غير حروف الجر: الهمزة، والسين، والفاء، نحو: أسافر إبراهيم؟ وسترجع الجارية، جاء علي فمحمد.

٢- **ثنائية**: -وهي ما وضعت على حرفين- وهي: (من، عن، في، مذ)[١] تقول: خرجت من العمل في المساء، وما تخلفت عن العمل مذ يومين.

٣- **ثلاثية**: -وهي ما وضعت على ثلاثة أحرف- وهي: (إلى، على، منذ)[٢].

٤- **رباعية**: -وهي ما وُضعت على أربعة أحرف- وهي (حتى) نحو: مُنَى ذَاكَرَتْ حَتَّى الصباحِ.

ثانيًا: باعتبار ما تدخل عليه:

وتنقسم حروف الجر باعتبار ما تدخل عليه إلى قسمين:

١- **مشترك**: أي: يجر الاسم الظاهر، والضمير، والنكرة، والمعرفة، وهو: إلى، على، من، اللام، الباء للقسم وغيره.

٢- **مختص**: وهو ما يختص بالظاهر، فلا يجر الضمير، وهو (رب، ومذ، منذ، والكاف، وحتى، وواو القسم، وتاء القسم) ومن هذه الأحرف ما له دخول خاص:

- **منها**: ما لا يجر من الظاهر إلا الزمان، وهي: مذ، منذ، تقول: ما رأيته مذ عامين، ومنذ عامين.
- **ومنها**: ما يختص بالقسم، وهو: الواو، والتاء. تقول: والله لأسافرن، تالله لأذاكرن.
- **ومنها**: ما يختص بالنكرات، وهو: رُبَّ، نحو: رُبَّ رجل شجاع قابلت.

---

(١) ومن غير حروف الجر: أم، أن، بل، قد، لو، هل. نحو: أقريب السفر أم بعيد ؟ يسرني أن تعود، إن تَرْحم تُرْحَم، لم يذهب يوسف بل إبراهيم، وقد شاهدت القطار، لو أنصف الناس استراح القاضي، وهل جاء الميعاد.

(٢) ومن غير حروف الجر: ألا، إنَّ، سوف، ليت، نعم، نحو: ألا إن أسباب الغنى لكثيرة، وسوف ترى، وليت لي قنطارًا من الذهب.

- **ومنها**: ما يجر كل ظاهر، وهو: الكاف، وحتى.

معاني حروف الجر:

*** مِنْ:**

وتفيد معاني:

- **التوكيد**: وتفيده حين تكون زائدة، أي مسبوقة بنفي أو استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

- **الظرفية**: وتفيده حين تدخل على ظرف زمان، أو مكان، يقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠].

- **البدل**: نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

- **ابتداء الغاية المكانية**: نحو قول الله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] وخرجتُ من مكة إلى المدينة.

والزمانية: مثل: سافرتُ من الجمعة إلى الجمعة، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨].

- **التبعيض**: مثل: أنفقت من مالي، ونحو قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨].

- **بيـان الجـنس**: قـال تعـالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥]، وكقولـه تعالى: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

*** إلى:**

وتفيد:

- **انتهاء الزمان**: نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[البقرة: ١٨٧].
- **والمكان**: نحو قوله تعالى: ﴿سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾[هود: ٤٣].
- **المصاحبة**: نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

*** عن:**

وتفيد:

- **المجاوزة**، نحو: رميت السهم عن القوس.
- **بمعنى (من)**، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥].
- **بمعنى (على)**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[محمد: ٣٨].
- **البدلية**، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

*** على:**

وتفيد:

- **الاستعلاء**، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وركبت على الدابة.
- **الظرفية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

- **بمعنى مع**، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].
- **للاستدراك**، نحو: نجح على الرغم من كسله.

*** في:**

وتفيد:

- **الظرفية المكانية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤].

والزمانية، نحو: (السير في الليل ممتع).

- **بمعنى على**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

*** رُبَّ:**

وتفيد:

- **التكثير**، نحو قوله ﷺ: «**رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة**»(١).
- **التقليل**، نحو: رُبَّ ضَارَّة نَافعةٌ.

رُبَّ	حرف جر يفيد التقليل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
ضارة	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لحرف الجر.
نافعة	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

* وقد تحذف (رُبَّ) وتكون الواو بدلًا منها، وتسمى (واو رُبّ) وذلك نحو قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

والتقدير: ورُبَّ ليل.

---

(١) رواه البخاري في باب العلم تحت رقم (١١٥).

قال ابن مالك:

وَحُــذِفَتْ رُبَّ فَجَــرَّتْ بَعْــدَ بَــلْ وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ(١)

*** الكاف:**

وتفيد:

- **التشبيه**، نحو: زيد كالأسد.
- **التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايتكم.
- **التأكيد**، وتكون زائدة نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] أي: ليس مثله شيء.

*** اللام:**

وتفيد المعاني الآتية:

- **معنى (في)**، كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].
- **معنى (بعد)**، نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].
- **الملكية**، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[لقمان: ٢٦].
- **شبه الملك**: للحجرة باب ونافذة، السرج للحصان، الغمد للسيف.

(١) يشير إلى ما تختص به (رُبَّ) وهو جواز حذفها وبقاء عملها وذلك بعد بل، مثل قول الشاعر:

بــل بلــدٍ مــلء الفجــاج قَتَمُــهْ

وبعد الفاء نحو:

فمثلِكِ حُبْلى قد طرقت ومرضع

وبعد الواو، نحو:

وليــلٍ كمــوج البحــر

ينظر: ابن عقيل: ٣/ ٣٥.

- **التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٧].
- **التعدي**، نجو قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].
- **الانتهاء**، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[فاطر: ١٣].

❋ **حتى:**

وتفيد:

- **الانتهاء**، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

❋ **مذ، منذ:**

وتفيد:

- **الزمن**: ما رأيته مذ، أو منذ يوم الجمعة.

❋ **الواو والتاء:**

وتفيدان:

- **القسم**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر:١،٢]، وقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

❋ **الباء:**

وتأتي للمعاني الآتية:

- **الاستعانة**، نحو: كتبت بالقلم.
- **الإلصاق**، نحو: خرجت بزيد.
- **الظرفية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

فوائد:

الأولى: تنقسم الحروف عمومًا باعتبار أسمائها إلى:

١- حروف عاملة، مثل: إن، ليت، لعل، لن،...

٢- حروف غير عامله، مثل: سوف، بلى، نعم...

الثانية: تنقسم من حيث استعمالها بوصفها حروفًا فقط، أو حروفًا وأسماءً، أو حروفًا وأفعالًا، إلى ثلاثة أقسام:

١- ما لا يستعمل إلا حروفًا، مثل: أم، أن، لعل، لن، لم، قد...إلخ.

٢- ما يستعمل حروفًا وأسماء، مثل: مذ، منذ، ...

٣- ما يستعمل حروفًا وأفعالًا، مثل: حاشا، خلا، عدا.

الثالثة: تنقسم الحروف باعتبار معناها إلى أقسام كثيرة منها:

١- حروف استقبال، وهي: إن، أن، السين، سوف، لن، هل.

٢- حروف شرط، وهي: إن، إذ ما، لولا، لو ما، لو.

٣- حروف استفهام: هل، الهمزة.

٤- حروف تحضيض، وهي: ألا، ألَّا، لو ما، هلا، لولا.

٥- حروف تنبيه، وهي: أما، ألا، ها، يا.

٦- حروف الجر، وهي: من، إلى، عن، على... سبق الحديث عنها.

٧- حروف التوكيد، مثل: إن، أن، قد، لام الابتداء، النون.

٨- حروف الجواب، وهي: أجل، إي، بلى، جلل، جير، لا، نعم.

٩- حروف المصدر: إن، كي، ما، لو.

١٠- حروف النفي، وهي: إن، لم، لما، لن، لا، ما.

١١- حروف الزيادة، وهي: الباء، واللام، من، لا، ما، إن، أن.

١٢- حروف المفاجأة، وهي: إذ، إذا.

١٣- حروف النداء، وهي: يا، أيا، هيا، أي، الهمزة، آ، وا.

١٤- حروف الاستدراك، وهي: لكن.

١٥ - حروف التأنيث، مثل: تاء التأنيث الساكنة.

١٦ - حروف العطف، مثل: الواو، ثم، الفاء.

الخلاصة:

١- عدد حروف الجر عشرون لم يذكر منها ابن هشام: خلا، حاشا، عدا لذكرها في باب الاستثناء، وكذلك: لعل، متى، كي، لولا؛ لأنها شاذة.

٢- تنقسم حروف الجر باعتبار ما وُضِعَتْ عليه إلى أحادية، مثل: اللام والباء، وثنائية مثل: من، وثلاثية مثل: على، ورباعية مثل: حتى.

٣- تنقسم باعتبار ما تدخل عليه إلى خاصة بالاسم الظاهر، نحو: رُبّ، ومذ، ومنذ، وما تشترك بين الاسم الظاهر وغيره، نحو: من، إلى.

٤- ولكل حرف من حروف الجر معان يفيدها، وقد سبق ذكرها مقترنة بالأمثلة فارجع إليها.



المجرور بالإضافة

تعريف الإضافة:

هي ضم كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية منزلة التنوين من الأولى، والقصد منها تعريف السابق باللاحق، أو تخصيصه به، نحو: كتاب الأستاذ، وضوء شمعة(١).

معاني الإضافة:

الإضافة فيها – دائمًا – معنى حرف الجر، لكن تقديره يختلف من إضافة إلى أخرى على النحو التالي(٢).

- **تكون بمعنى (من)** إذا كان المضاف بعض المضاف إليه، وصالحًا للإخبار عنه بالمضاف إليه، فإننا نقدر حينئذ (من).

مثاله: هذا خاتَمُ حَدِيدٍ، فالخاتم أضيف إلى الحديد، والخاتم وهو المضاف بعض من الحديد؛ أي: خاتم من حديد، والمضاف إليه صالح للإخبار به عن المضاف، فتقول: الخاتم حديد.

هذا	اسم إشارة، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
خاتم	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف.
حديد	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

- **وتكون بمعنى (في)** إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف زمانًا كان أو مكانًا.

مثاله: مَكْرُ الليلِ، وصومُ النهارِ، فالمكر هنا مضاف، والليل مضاف إليه، وهو ظرف للمكر، وكذلك النهار ظرف للصوم، ويعجبني ماء البحر.

---

(١) معجم النحو: ص ٣٢.

(٢) انظر هذه المعاني: همع الهوامع: ٢/ ٤٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٣، وشرح التصريح: ٢/ ٢٥.

* وتكون الإضافة على معنى (اللام) في كل ما سوى ذلك، وهو الأصل، وقَصَرَهُ بعضهم على ما إذا كان المضاف ملكًا للمضاف إليه أو يختص به، وبعضهم يجعل ذلك غالبًا.

مثاله: غلام زيد، أي: غلام لزيد.

قال ابن مالك:

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا[1]

أقسام الإضافة:

تنقسم الإضافة إلى قسمين رئيسين: معنوية ولفظية:

أولًا: الإضافة المعنوية:

وهي ما أفادت المضاف أحد شيئين:

أ- **التعريف**: وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا كتاب زيد.

ب- **التخصيص**: وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: هذا كتاب رجل، أو كتاب نحو.

- **وتسمى معنوية**؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنها تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا، فإن لفظ: «كتاب» نكرة، فلما أضيف إلى زيد أفاده التعريف. ولما أضيف إلى (رجل) أو(نحو) تخصص؛ أي: قَلّ إبهامه، وتسمى – أيضًا – إضافة حقيقية، أو محضة.

---

(١) في البيتين إشارة إلى أن المضاف إليه يكون مجرورًا، إما: بحرف مقدر، وهو: اللام، أو من، أو في، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وذكر ابن مالك أن هذا هو الصحيح من هذه الأقوال.

- **وضابط الإضافة المعنوية**: ألا يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه معمولًا له، وهذا يصدق على ثلاثة أشياء:

الأول: أن ينتفي الأمران معًا، مثل: غلام زيد، فليس المضاف وهو (غلام) وصفًا، وليس المضاف إليه (زيد) معمولًا له.

الثاني: أن يكون المضاف وصفًا، ولا يكون المضاف إليه معمولًا له، مثل: كاتب القاضي فـ: (كاتب) وصف؛ لأنه اسم فاعل، إلا أنه ليس مضافًا إلى معموله، فلو جعلنا (كاتب) فعلًا لا يمكن أن يعمل في القاضي، فلا يمكن أن نقول: كتب القاضي؛ لأن هذا كاتب للقاضي، فهذه إضافة معنوية، وإن كان المضاف وصفًا؛ لأنه أضيف إلى غير معموله.

وكذلك كاسب عياله، فهي مضافة، لكنها ليست إلى معمولها، فلو جعلنا (كاسب) فعلًا ما استطعنا أن نجعل عياله مفعولًا له، فلا يمكن أن نقول: كسب عياله، إذ هو كسب لعياله، فهذه من إضافة الوصف لكن لغير معموله.

الثالث: أن يكون المضاف إليه معمولًا للمضاف، وليس المضاف وصفًا، وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية.

مثاله: عجبت من ضرب اللص.

عجبت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
من	حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ضرب	اسم مجرور بعد (من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
اللص	مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

فالمضاف هنا مصدر وليس وصفًا، وما بعده معمول له، فالإضافة إذن معنوية.

ثانيًا: الإضافة اللفظية: وهي إضافة المشتق العامل (اسم الفاعل-اسم المفعول- الصفة المشبهة) إلى معموله.

وهي ما لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، ولا يعتبر فيها تقدير حرف الجر، وإنما يكون الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع.

❋ **ضابط الإضافة اللفظية**: إذا كان المضاف وصفًا مضافًا لمعموله.

مثاله: هذا مستحقُّ المدح، فهذه إضافة إلى المفعول؛ لأن التقدير: مستحقٌّ المدح -ينصب المدح على أنه مفعول لمستحق- ونحو: هذا حَسَنُ الخُلُقِ، وهذه إضافة إلى الفاعل؛ لأن التقدير: حَسُنَ خُلُقُهُ، ونحو: هذا معمورُ الدارِ، وهي إضافة إلى نائب فاعل؛ لأن التقدير: هذا معمورٌ دارُهُ.

❋ **وسميت لفظية**؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بما تحدثه من التخفيف بحذف التنوين، ونوني التثنية والجمع وما ألحق بهما.

قال ابن مالك:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

أحكام الإضافة:

١- حكم التنوين:

ويجب حذف التنوين عند الإضافة، وذلك نحو: صِرَاعُ الأجيال سنَّةُ الحياة، فلو أزلنا الإضافة لقلنا: صراعٌ، سنةٌ.

٢- حكم النون:

يجب -أيضًا- حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم في الإضافة، وذلك إذا وقعا مضافين، فلا يقال: مررت بضاربين زيد، بل يقال: مررت بضاربي زيد.

ويقول ابن هشام: النون التي تلي الإعراب.

مثاله: الضاربان: فعلامة الإعراب الألف، والنون تليها.

والضاربون: علامة الإعراب الواو والنون تليها، فالنون التي تحذف هي التي تلي علامة الإعراب، وليس منها نون: حين، وسكين.

قال ابن مالك:

نُونًـــا تَلِـــي الْإِعْـــرَابَ أَوْ تَنْوِينَـــا ... مِمَّـا تُـضِيفُ احْـذِفْ كَطُـورِ سِـينَا

٣- حكم أل التعريف:

لا يجوز أن تدخل (أل) التعريف على المضاف إضافة معنوية، وإنما تدخل على المضاف إليه فقط إذا كان المضاف نكرة قبل الإضافة، مثل: غلام الخليفة، حارس البستان.

وأما الإضافة اللفظية فيجوز دخول (أل) على المضاف إذا كان المضاف صفة، والمضاف إليه معمولًا لتلك الصفة على النحو التالي:

١- أن يكون المضاف مثنى، نحو: الضاربا زيد.

٢- أن يكون المضاف جمعَ مذكر سالمًا، مثل: الضاربو زيد.

٣- أن يكون المضاف إليه بالألف واللام، مثل: الضارب الرجل، الناصر المظلوم.

٤- أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، نحو: الضارب رأس الرجل.

٥- أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، مثل: الرجل الضارب غلامه.

قال ابن مالك:

وَوَصْـــلُ أَلْ بِـــذَا المُـــضَافِ مُغْتَفَــرْ ... إِنْ وُصِـلَتْ بِالثَّـانِ كَالجَعْـدِ الـشَّعَرْ

أَوْ بِالَّـــذِي لَـــهُ أُضِـــيفَ الثَّـــانِي كَزَيْـــدٌ الـــضَّارِبُ رَأْسِ الجَـــانِي
وَكَوْنُهَـا فِـي الْوَصْـفِ كَـافٍ إِنْ وَقَـعْ مُثَنًّـــى اوْ جَمْعًـــا سَـــبِيلَهُ اتَّبَـــعْ(١)

الخلاصة:

- **الإضافة**، هي: ضم كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية من الأولى منزلة التنوين والغرض منها تعريف المضاف، أو تخصيصه.
- تأتي الإضافة على معنى حروف الجر، فتأتي بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، وبمعنى (من) إذا كان أصلًا له، وبمعنى اللام فيما سوى ذلك.
- الإضافة قسمان: معنوية ولفظية:

المعنوية، وهي: ألا يكون المضاف وصفًا عاملًا في المضاف إليه، وتفيد المضاف التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة.

اللفظية، وهي: ما لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، ولا يقدر فيها حرف جر، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، أو نوني التثنية والجمع.

- وضابطها: إذا كان المضاف وصفًا عاملًا في المضاف إليه.
- من أحكام الإضافة: حذف التنوين ونوني جمع المذكر السالم والمثنى، وكذلك (أل) من المضاف وتبقى (أل) في الإضافة اللفظية في مواضع.

---

(١) يشير إلى جواز دخول (أل) على المضاف، وذلك إذا كان وصفًا مضافًا لما فيه أل أو مضافًا لمضاف لما فيه أل، أو كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا.

باب الأسماء التي تعمل عمل أفعالها

الأسماء التي تعمل عمل أفعالها سبعة، وهي:

١- اسم الفعل.

٢- المصدر.

٣- اسم الفاعل.

٤- صيغ المبالغة.

٥- اسم المفعول.

٦- الصفة المشبهة.

٧- اسم التفضيل.

***

أولاً: اسم الفعل

تعريفه:

هو اسم يدل على معنى فعل معين مع زمنه ، ويعمل عمله، من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر بالعوامل.

- فـ: (هيهات) -مثلًا- اسم فعل ماض؛ لأنه يؤدي معنى الفعل: بَعُدَ، لكن لا يقبل علامة الفعل، فلا تتصل به تاء الفاعل، ولا تاء التأنيث، تقول: هيهات نجاحُ الكسولِ.
- و(آه) اسم فعل مضارع بمعنى: أتوجع، فإنه يؤدي معنى الفعل وعمله وزمنه، دون قبول علامته، تقول: آه من الفراق.
- وكذلك حذار، اسم فعل أمر بمعنى: احذر، فهو يؤدي معنى الفعل وزمنه، دون أن يقبل إحدى علاماته، تقول: حذار من القطار.

أقسامه:

ينقسم اسم الفعل – من حيث دلالته على الزمن – إلى ثلاثة أقسام:

١- **اسم فعل ماض**: مثل: (هيهات) بمعنى: بَعُدَ، و(شتان) بمعنى: افْتَرَقَ.

٢- **اسم فعل مضارع**: مثل (أَوَّهْ) بمعنى: أتوجعُ، و(وي) بمعنى: أتعجب. قال تعالى: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، و(أف) بمعنى: أتضجر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٣- **اسم فعل الأمر**: (صه) بمعنى: اسكت، و(نزال) بمعنى: انزل، و(آمين) بمعنى: استجب، (هيا) بمعنى: أسرع.

وينقسم اسم الفعل من حيث الوضع إلى قسمين:

الأول: قسم وضع من أول الأمر للدلالة على معنى الفعل، ويسمى (مرتجلًا)، مثل: شتان، أف، حيهلا.

الثاني: قسم نقل من غيره، والنقل يكون إما من:

- **جار ومجرور**، مثل: عليكم، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥] بمعنى: الزموا أنفسكم، وإليك، بمعنى: ابتعد أو تَنَحَّ، تقول: إِلَيْكَ عَنِّي، بمعنى: تَنَحَّ عَنِّي، وبمعنى: خُذْ، تقول: إليكم نشرةَ الأخبار.
- **ظرف**، مثل: مكانكم، بمعنى: اثبتوا، ووراءك، بمعنى: تأخر، وأمامك، بمعنى: تقدَّم، ودونك، بمعنى: خذ.
- **مصدر مستعمل**، مثل: رويدك، **أو مهمل**، مثل: بله، بمعنى: اترك أو دع، تقول: بَلْهَ عليًّا، أي: اترك عليًّا.

 ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾	اسم فعل أمر مبني على الضم، والميم للجمع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنتم.

﴿أَنفُسَكُمْ﴾	أنفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

فائدته:

ولاسم الفعل فوائد تزيد عن الفعل الذي يؤدي معناه وليست لهذا الفعل، وهي:

١- **المبالغة**: فكأنه قائل هيهات، أو أفّ أو صه، وقد قال: بَعُدَ كثيرًا، وأتضجر كثيرًا، واسكت اسكت[1].

٢- **الإيجاز**: وذلك لأنه يؤدي معنى الفعل مع لزومه صورة واحدة إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، نقول: صه يا رجل ويا رجلان، ويا رجال، وصه يا امرأة ويا نسوة.

حكمه من حيث العمل:

* يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبًا، فإن كان مسماه لازمًا كان اسم الفعل لازمًا، مثل: هيهات نجْدٌ.

هيهات	اسم فعل ماض، مبني على الفتح.
نجد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وإن كان مسماه متعديًا كان متعديًا، مثل: حيهلَا الثريدَ، بمعنى: ائته، وتراك الفاسق، بمعنى: اترك.

حيهلَا	اسم فعل أمر، مبني على السكون.
الثريد	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

(١) معجم النحو: ص ٢٠.

* اسم الفعل لا يعمل إلا إذا كان موجودًا، فلا يعمل وهو محذوف، فهو يخالف الفعل في ذلك، فقد يحذف الفعل ويبقى عمله، فيرفع الفاعل، أو ينصب المفعول.

* ولا يعمل اسم الفعل إلا إذا كان متقدمًا على معموله، فإن تأخر منع من العمل، تقول: عليك زيدًا، فعليك: اسم فعل بمعنى: الزم، ولا يمكن أن نقول: زيدًا عليك.

أما قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء: ٢٤] فمتأول خلافًا للكسائي الذي يرى أن (كتاب) معمول لـ: (عليكم) وهي عنده اسم فعل مؤخر، فالأصل عنده (عليكم كتاب الله) أي: الزموا كتاب الله، فهذه حجة الكسائي في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه مدعيًا أن المعنى: عليكم كتاب الله.

ويرى البصريون: أن (كتاب الله) مصدر محذوف العامل، و(عليكم) جار ومجرور متعلق به، أو متعلق بالعامل المقدر، أي: العامل في المصدر، وعلى ذلك فـ: (كتاب) مصدر حذف فعله الدال عليه، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتابًا، بمعنى: أوجب.

بعض أحكام اسم الفعل:

* اسم الفعل إذا كان دالًّا على الطلب، يعمل عمل الفعل الذي يقوم مقامه من الجزم[(١)]، فإذا جئنا بجملة في جواب ذلك الطلب الذي فيه اسم الفعل فعلها مضارع فإنه يكون مجزومًا، مثل قول الشاعر:

مَكَانَـــكِ تُحْمَـــدِي أَوْ تَـــسْتَرِيحي

فـ (مكانك) اسم فعل أمر بمعنى: الزمي، وقد جزم الفعل المضارع الواقع في جوابه وهو: تحمدي، وهو مجزوم بحذف النون، والأصل: تحمدين وتستريحين.

---

(١) عند من جعل جزم الفعل في جواب الطلب عامله الفعل الطلبي، أو ما قام مقامه.

تتمة:

- الفعل المضارع الواقع بعد الفاء لا ينصب، فلا يقال: مكانك فتحمدي، ولا صه فنحدثك.
- يصاغ اسم فعل الأمر على وزن (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثي تام متصرف. مثل: حذار من حذر.
- اسم الفعل المنقول سماعي، وأما ما كان على وزن (فعال) فهو قياسي.
- اسم الفعل إذا كان فاعله ضميرًا، فإنه يكون مستترًا فيه لا يبرز بحال من الأحوال. مثاله: عليك زيدًا، فإن فاعل (عليك) ضمير مستتر.

قال ابن مالك:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ[(١)]

ويقول:

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ[(٢)]

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ[(٣)]

(١) يشير في البيتين إلى تعريف اسم الفعل، وهو ما ناب عن الفعل، وأشار إلى أقسامه، فأشار إلى الماضي بقول: شتان، وإلى المضارع: أوه، وإلى الأمر بـ: صه، ومه. وأشار إلى كثرة مجيئه ماضيًا وأمرًا، أما المضارع فقليل.

(٢) إشارة إلى شروط عمل اسم الفعل وهو: أنه يأخذ حكم الفعل الذي يفيد معناه، بشرط أن يتقدم على معموله.

(٣) يشير إلى أن اسم الفعل يكون منكرًا حال التنوين، فإذا ذهب عنه التنوين كان معرفة.

الخلاصة:

وخلاصة اسم الفعل: أنه اسم يدل على معنى الفعل، وزمنه، ويعمل عمله دون أن يقبل علاماته.

- ينقسم اسم الفعل من حيث زمنه إلى اسم فعل ماض كـ: هيهات، ومضارع كـ: أف، وأمر كـ: صه.
- وينقسم من حيث الوضع إلى: مرتجل، نحو: شتان وهيهات، ومنقول عن جار ومجرور، مثل: عليكم، وعن مصدر، نحو: رويدك، وعن ظرف، نحو: مكانك.
- يمتاز اسم الفعل عن الفعل في إفادته المبالغة والإيجاز.
- يأخذ حكم الفعل الذي يدل عليه من حيث التعدي واللزوم.
- لا يعمل اسم الفعل إذا تأخر عن معموله، ولا يعمل إلا إذا كان موجودًا.



ثانيا: المصدر

تعريفه:

هو الاسم الدال على مجرد الحدث.

وهو: إما:

١- **مصدر صريح**: وهو لفظ يذكر في الكلام، ويدل على الحدث، من غير دلالة على زمن وقوعه، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التي اشتمل عليها الفعل الماضي له، مثل: أكرم إكرامًا، ونصر نصرًا.

٢- **مصدر مؤول**: وهو ما فهم من الكلام بواسطة ما يدل عليه.

ويدل على المصدر المؤول ما يأتي:

أ- **(أن) المصدرية والفعل بعدها،** مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ب- **(أن) واسمها وخبرها،** مثل: ملأ قلبي أملًا أن الله يرعاني.

جـ- **(كي) المسبوقة باللام لفظًا، أو تقديرًا والمضارع بعدها،** مثل قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

د- **(ما) المصدرية أو المصدرية الظرفية، وما دخلت عليه،** مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

هـ- **(لو) والفعل المضارع أو الماضي بعدها،** مثل قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، **وهمزة التسوية والفعل بعدها،** مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

شروط عمل المصدر:

والمصدر يعمل عمل فعله بثمانية شروط:

الشرط الأول: أن يصح حلول (أن) مع فعل، أو (ما) مع فعلٍ محلّه.

فمثال الأول: نحو قولك: أعجبني ضربُك زيدًا، ويعجبني ضربُك عَمْرًا. فإنه يصح أن نقول مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيدًا، ومكان الثاني: يعجبني أن تضرب عمرًا.

يعجبني	فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
ضربك	ضرب: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة النصب الفتحة، والعامل هو المصدر (ضرْب).

ومثال الثاني: نحو: يعجبني ضربك زيدًا الآن، فهذا لا يمكن أن يحل محله (أن ضربت) لأنه إذا كان المصدر دالًّا على الحال لا بد أن نقدر معه (ما)، فالتقدير في المثال السابق: يعجبني ما ضربت زيدًا الآن، ولا يمكنك أن تقول: يعجبني أن تضرب زيدًا.

ولذلك قال بعضهم:

قَدِّرْهُ فِي المُضِيْ وَالِاسْتِقْبَالِ ... بِأَنْ وَمَا قَدِّرْ بِمَا فِي الْحَالِ

فإن كان المصدر دالًّا على المضي أو الاستقبال، فيقدر بأن و(ما) عن البعض، أما إذا كان المصدر دالًّا على الحال فلا يقدر إلا بـ: (ما) دون أن.

الشرط الثاني: ألا يكون مصغرًا، فلا يجوز: أعجبني ضريبك زيدًا، ولا يختلف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع، فمنع إعماله حملًا على المصغر؛ لأن كلًّا منهما مباين للفعل.

وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ(١)

والشاهد فيه: (مواعيد عرقوب)، فمواعيد جمع موعد، وقد أعملت وهي مصدر فنصب أخاه، وأضيفت إلى فاعلها وهو عرقوب، أي: كما وعد عرقوب أخاه بيثرب.

الشرط الثالث: ألا يكون المصدر مضمرًا، فلا تقول: ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح، فـ: (ضربي) مصدرٌ أضيف إلى فاعله وهو الياء وعمل النصب في (زيدًا) لكن لا يصح أن نقول: وهو عمرًا حسن، على اعتبار أن (هو) ضمير المصدر (ضرب) فينصب (عمرًا) فهذا لا يصح؛ لأن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر، فالمصدر إنما عمل لقربه من لفظ الفعل، والضمير ليس فيه أي شيء من لفظ الفعل.

وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقول زهير:

وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ(٢)

ومحل الشاهد قوله: (ما هو) أي: وما الحديث، فقد أعملوا (هو) كما يعمل (الحديث) والحديث مصدر، فكذلك أعملوا ضميره، ووجه إعماله هنا أنه تعلق به الجار والمجرور وهو (عنها).

قال ابن هشام: وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تُبْنَى عليه قاعدة.

---

(١) ورد في شرح المفصل: ١/ ١١٣، والكتاب: ١/ ٢٧٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٩٢.
(٢) انظر البيت: همع الهوامع: ٢/ ٩٢، والكافية: ٣/ ٤٠٧.

الشرط الرابع: ألا يكون محدودًا، فلا تقول: أعجبني ضرْبتُك زيدًا، فالضربة محدودة، أو أعجبني ضرباتك زيدًا، فما كان محدودًا بواحدة أو أكثر فإنه لا يعمل.

وشذ قول الشاعر:

يُحَابِي بِهِ الجَلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمُ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسِ رَاكِبِ[1]

والشاهد فيه قوله: (بضربة كفيه الملا) فأعمل الضربة في الملا مع أنها مصدر محدود.

الشرط الخامس: ألا يكون المصدر موصوفًا قبل العمل، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيدًا؛ لأنه وصف قبل أن يعمل، فلو وصف بعد العمل جاز، فنقول: أعجبني ضربك زيدًا الشديد، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

فـ: (وجدي) مصدر عمل في (بك) ثم وصف بالشديد.

الشرط السادس: ألا يكون محذوفًا، فلا يعمل المصدر غير المذكور، ومن هنا ردوا على من قال في: ما لك وزيدًا: إن التقدير: وملابستك زيدًا، فلا يمكن أن تكون (زيدًا) معمولًا لمصدر محذوف تقديره: وملابستك؛ لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان موجودًا، وكذلك ردوا على من قال في (بسم الله) إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابت؛ لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان موجودًا.

الشرط السابع: ألَّا يكون مفصولًا عن معموله، فلا يجوز في المصدر أن يعمل إذا فصل بينه وبين معموله، وقد تقدم أنه لو فصل بوصف المصدر بطل العمل، فأحرى إذا فصل بغير وصف المصدر، ولهذا لما قال البعض: إن قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨- ٩] يعرب (يوم تبلى) معمول لـ (رجعه) رُدَّ ذلك بأن المصدر فصل بينه وبين المعمول، ولا يصح ذلك.

---

(١) استشهد به صاحب همع الهوامع: ٢/ ٩٢.

الشرط الثامن: ألا يكون المصدر مؤخرًا عن معموله، فلا يجوز: أعجبني زيدًا ضربك، واستثنى السهيلي الجار والمجرور، فأجاز أن يتقدم معمول المصدر إذا كان جارًّا ومجرورًا، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] فـ: (حولًا) مصدر، و(عنها) متعلق بها، والتقدير: لا يبغون حولًا عنها.

أقسام المصدر:

ينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين:

وهو ضربان:

الضرب الأول: المضاف إلى الفاعل.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] فـ: (دفع) مصدر أضيف إلى فاعله، وهو (الله) ولهذا نصب المفعول به وهو (الناس) والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس.

﴿دَفْعُ﴾	مصدر يعمل عمل الفعل، وهو مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، وتقديره: موجود (بعد لولا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿ٱللَّهِ﴾	الاسم الكريم اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا على أنه فاعل للمصدر دفع.
﴿ٱلنَّاسَ﴾	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والعامل فيه هو (دفع).

* قوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] فـ: (الأخذ) مصدر أضيف إلى الفاعل (هم) والتقدير: أن يأخذوا الربا.

﴿وَأَخْذِهِمُ﴾	معطوف على ما قبله مجرور، وعلامة جره الكسرة وهو مضاف،

	هم: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه من باب إضافة المصدر إلى فاعله.
﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

* قوله تعالى: ﴿وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦١] فـ: (الأكل) مصدر أضيف إلى فاعله (هم).

الضرب الثاني: مضاف إلى مفعوله، ومنه قول الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظُلْـــمَ نَفْـــسِهِ المَـــرْءُ بَـــيِّنُ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا

والشاهد في قوله: (ظلم نفسه) فالظلم مصدر، وهو مضاف إلى مفعوله (نفسه) والفاعل مذكور بعده وهو (المرء) والتقدير: ألا إن يظلم المرءُ نفسه.

ومن أمثلته أيضًا قوله ﷺ: «**وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا**» فـ: (من) فاعل حج، و(البيت) مفعول، والتقدير: أن يحج البيت.

حج	معطوف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف.
البيت	اسم مجرور لفظًا بالإضافة، منصوب محلًّا؛ لأنه مفعول به للمصدر (حج) من باب إضافة المصدر إلى مفعوله.
مَنْ	اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.
استطاع	جملة فعلية صلة الموصول.

ملحوظة:

الغالب على المصدر أن يكون مضافًا إلى فاعله، وأن ينصب المفعول بعد ذلك، وليس إضافته وذكر الفاعل كثيرًا بل هو قليل.

الثاني من أنواع المصدر:

المصدر المنون: وهو وإن كان إعماله أقل من إعمال المضاف إلا أنه أقيس؛ لأنه قد أشبه الفعل، ووجه الشبه أن الأفعال نكرات، والمنون نكرة أو نكرات.

مثاله: قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، والتقدير: أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيمًا فـ: (يتيمًا) مفعول به للمصدر (إطعام).

الثالث من أنواع المصدر: المعرف بـ: أل:

والحق أن إعماله شاذ قياسًا واستعمالًا:

* **شاذ قياسًا**؛ لأن (أل) من خواص الأسماء، فلا ينبغي أن تكون صالحة للعمل؛ لأن الأسماء لا يعمل منها إلا ما شابه الأفعال، والاسم المصحوب بأل موغل في باب الاسمية بعيد من الشبه بالفعل.

* **شاذ استعمالًا** معناه: أنه لم يرد منه إلا شيء نادر، أي: لم يستعمل إلا شيء قليل.

فالحاصل أن الشذوذ بالنسبة للقياس هو ما خالف القاعدة المعهودة، والشذوذ الاستعمالي ما قل استعماله، ومثال ذلك قول الشاعر:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءَ إِلٰهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

فـ: الرزق – بكسر الراء وتشديدها وسكون الزاي – مصدر عامل، والمسيء: مفعول به، وإلهه: فاعل، ومنه قول الآخر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ

والشاهد فيه قوله: (النكاية أعداءه) حيث نصب (أعداءه) بالمصدر المحلى بـ أل وهو (النكاية)(١).

---

(١) انظر هذه القضية: همع الهوامع: ٢/ ٩٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٩٥، وشرح التصريح: ٢/ ٦٣.

قال ابن مالك:

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ[١]

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ (مَا) يَحُلْ ... مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

الخلاصة:

أن المصدر هو: الاسم الدال على مجرد الحدث، وهو إما صريح وإما مؤول.

ويعمل عمل الفعل بشروط:

١- أن يصح حلول (أن) والفعل، أو (ما) والفعل محله.

٢- ألا يكون مصغرًا.

٣- ألا يكون مضمرًا.

٤- ألا يكون محدودًا.

٥- ألا يكون المصدر موصوفًا قبل العمل.

٦- ألا يكون محذوفًا.

٧- ألا يكون مفصولًا عن معموله.

٨- ألا يؤخر عن معموله.

ينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة:

١- المضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول.

٢- المنون، وهو أقيس من السابق، وأقل منه استعمالًا.

٣- المعرف بـ: أل وهو شاذ قياسًا واستعمالًا.

وقد سبق التفصيل والتمثيل فارجع إليهما.

---

(١) يشير ابن مالك – في البيتين – إلى أن المصدر يعمل عمل فعله وينوب عنه، وقد يكون المصدر مقدرًا مؤولًا من (أن) والفعل أو (ما) والفعل، أو ما يحل محله، وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال: أن يكون مضافًا، وأن يكون منونًا؛ أي مجردًا من (أل) والإضافة، وأن يكون محلى بـ: أل.

ثالثًا: اسم الفاعل

تعريفه:

هو وصف دال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته، فضارب يدل على فاعل الضرب.

ومعنى كونه جاريًا على حركات المضارع وسكناته: هو أن اسم الفاعل دائمًا يكون عدد حروفه الأصلية وحركاته وسكناته هو عدد حروف وحركات وسكنات الفعل المضارع.

مثاله: الفعل (أكرم) مضارعه: يكرم، فاسم الفاعل هو: مُكْرِم، فلم نغير شيئًا من وضع (يكرم) لنصوغ اسم الفاعل إلا بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة.

- وكذلك (ضارب) فهي على عدد حركات وسكنات (يضرب) إلا أننا جعلنا بدل حرف المضارعة ألفًا في الوسط(١).

إعماله:

واسم الفاعل يعمل مطلقًا إذا توافرت فيه الشروط، وانتفت عنه موانعه(٢).

ويعمل عمل الفعل في حالتين:

الأولى: أن يكون محلى بـ: أل، فيعمل مطلقًا، سواء دلّ على الحال، أو الاستقبال، أو المضي، وسواء أكان مسبوقًا بنفي، أم استفهام، أم لم يكن مسبوقًا.

---

(١) فالفعل الثلاثي على وزن فَعَلَ مثل: (ضَرَبَ – بَذَرَ – حَكَمَ...).
اسم الفاعل منه تكسر عينه فنقول: (ضارب – باذِر – حاكم...).
والحركات والسكنات بعددها مع إضافة ألف فاعل.
والمراد عدد الحركات والسكنات وليس نوع الحركات.

(٢) يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان مفردًا، أو مثنًّى، أو جمعًا، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨]. انظر: معجم النحو: ص١٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٩٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٢١٧.

مثاله: جاء الضارب زيدًا أمس.

فقد عملت (الضارب) فنصبت (زيدًا)؛ لأنها مصحوبة بـ: أل، فهو يعمل ولو دَلَّ على المضي.

مثال آخر: جاء الضارب زيدًا الآن، وجاء الضارب زيدًا غدًا.

جاء	فعل ماض، مبني على الفتح.
الضارب	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو).
زيدًا	مفعول به لـ (ضارب) – لأنه يعمل عمل الفعل – منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أمس	ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب.

سبب عمله:

والسبب في كونه يعمل عمل الفعل مطلقًا أن (أل) موصولة، وضارب حل محل (ضَرَبَ) فـ: أل موصول اسمي، وضارب حل محل ضَرَبَ إن أردت المضي، أي الذي ضرب زيدًا أمس، أما إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإنك تقول: هذا الذي ضرب زيدًا الآن، أو الذي يضرب زيدًا في المستقبل.

فلما كان الوصف – أي: اسم الفاعل – شبيهًا بـ (أل) صار شبيهًا بالفعل، والفعل يعمل في جميع حالاته؛ من ماض ومستقبل وحاضر، وكذلك ما حل محله.

تنبيه:

- منع الأخفش اسم الفاعل أن يعمل عمل الفعل؛ لأن (أل) عنده حرف تعريف وليست موصولة.
- ومنعه الرماني إن دلّ على المضي، ولعله قد أخطأ في فهم كلام سيبويه على ما قاله المتقدمون.

قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِيْ   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي(١)

الحالة الثانية: أن يكون اسم الفاعل مجردًا من (أل) فيعمل بشرطين:

الأول: إذا دل على الحال أو الاستقبال، وخالف في ذلك الكسائي وابن مضاء، فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي(٢)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والشاهد فيها: (باسط) فهو حكاية عن حال ماضية، وهي حال أهل الكهف وقد مضت، فهو اسم فاعل دالّ على الماضي، فـ: (باسط) أي: بسط ذراعيه.

وأجيب:... إن ذلك على إرادة حكاية الحال، فكأن الله -جل وعلا- أعاد لنا الصورة لنراها وكأننا نشاهدها، واستدل عليه بأن المضارع يصح وقوعه هنا، فنقول: وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد، والمعلوم أنه لا يدل على الاستقبال، بل دال على الماضي فعلمنا أنه حكاية حال.

والدليل -أيضًا-: أن الله تعالى قال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: قلبناهم، والدليل من درر ابن هشام فـ: (نقلبهم) ذكرت بعد قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾.

قال ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ(٣)

الثاني: أن يكون اسم الفاعل معتمدًا على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف.

---

(١) إشارة إلى أن اسم الفاعل إن كان مقترنًا بـ: أل فإنه يعمل عمل الفعل، سواء أدل على الماضي أم غيره.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢/ ٩٥، والكافية: ٣/ ٤١٥.

(٣) في البيت إشارة إلى أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله إذا كان دالًّا على الحال أو الاستقبال عند كونه مجردًا من (أل).

- **مثال النفي**: قول الشاعر:

خَلِيلَــيَّ مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا ... إِذَا لَــمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

والشاهد فيه: أن (واف) اسم فاعل قد عَمِلَ الرفع في أنتما.

خليلي	منادى مضاف بأداة نداء محذوفة منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، خليلي: مضاف، الياء: للمتكلم ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.
ما	حرف نفي مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
واف	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة.
بعهدي	الباء: حرف جر، عهد: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة الجر الكسرة، وهو مضاف، والياء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.
أنتما	ضمير مبني في محل رفع فاعل (واف) سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

- **مثال الاستفهام**: قول الشاعر:

أَقَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْمَى أَمْ نَـوَوْا ظَعَنَـا ... إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيـبٌ عَـيْشُ مَـنْ قَطَنَـا

فقاطن: اسم فاعل معتمد على استفهام، ولذلك رفع الفاعل بعده وهو (قوم) سَدَّ مسد الخبر.

- **مثال المخبر عنه**، أي: أن يكون اسم الفاعل خبر اسم. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[الطلاق: ٣]، فـ: بالغ: خبر في الأصل عن (الله) قبل أن تدخل (إن) متقدمة على المبتدأ والمخبر عنه باسم الفاعل، فهذا مسوغ لإعمال اسم الفاعل.

﴿إِنَّ﴾	حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
﴿ٱللَّهَ﴾	الاسم الكريم اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
﴿بَٰلِغُ﴾	خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف.
﴿أَمْرِهِۦ﴾	اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة، وهو منصوب محلًّا؛ لأنه مفعول اسم الفاعل، وقد أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله، وهو مضاف

	والهاء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

ومثله: زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآن، فـ: (ضارب) خبر المبتدأ، ولهذا عمل في (عمرًا).

ومثله: هذا صادقٌ وعدَه.

فـ: صادق: خبر عن المبتدأ، ولهذا عمل فيما بعده (وعده).

- **مثال اعتماده على الموصوف**: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا، فالذي سوغ إعمال اسم الفاعل (ضارب) أنه اعتمد على موصوف قبله، وهو رجل.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
برجل	جار ومجرور، متعلق بـ (مررت).
ضارب	نعت مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة لـ: (رجل) وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على رجل.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والعامل فيه هو اسم الفاعل قبله.

قال ابن مالك:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا[1]

قد يكون الموصوف محذوفًا مثل قول الشاعر:

إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ ... بَيْنَ الحُطَيْمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

والتقدير: حلفت برجال رافعين، فالموصوف محذوف.

(١) في البيت إشارة إلى الشرط الثاني من شروط عَمَلِ اسم الفاعل عملَ فعله، وذلك بأن يكون معتمدًا على نفي، أو استفهام، أو جاء مخبرًا به عن مبتدأ، أو صفة لموصوف.

قال ابن مالك:

وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ ... فَيَـسْتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ[١]

* وذهب الأخفش إلى جواز إعمال اسم الفاعل، وإن لم يعتمد على شيء من ذلك[٢]:

خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا ... مَقَالَـةَ لِهْبِـيٍّ إِذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ

والشاهد فيه: أن اسم الفاعل – وهو (خبير) – رفع فاعلًا سادًّا مسدّ الخبر، فعمل هنا من غير أن يعتمد على شيء من الدعائم المتقدمة.

وأجيب: أن (خبير) ليست مبتدأ، وليست رافعة للساد مسد الخبر، وإعرابه: خبر مقدم، والمبتدأ: بنو لهب، والأصل: بنو لهب خبير.

فرد عليهم: أنه يلزمكم على ذلك الإخبار بمفرد عن جمع، وعلى ذلك يجوز: الزيدون قائم.

وردوا عليه: أن (خبير) فعيل، وفعيل يخبر به عن الجمع، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] فأخبر بفعيل عن الجمع.

ملحوظة:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فإن كان الفعل لازمًا لم ينصب اسم الفاعل مفعولًا به، وإن كان الفعل متعديًا إلى مفعول به واحد نصب اسم الفاعل مفعولًا به واحدًا، وإن كان الفعل متعديًا إلى مفعولين نصب اسم الفاعل مفعولين.

---

(١) في البيت إشارة إلى اعتماد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل الفعل، كما لو اعتمد على موصوف مذكور.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢/ ٩٥، والكافية: ٣/ ٤١٦، وشرح التصريح: ٢/ ٦٧، وقد اشترط البصريون في إعمال اسم الفاعل ألا يكون مصغرًا. معجم النحو: ١٨.

أمثلة:

- **مثال اللازم**: تقول: عاشر رجلًا قائمًا على الأخلاق عملُه. منطلقًا لسانه، فـ: (عمله) فاعل لاسم الفاعل (قائمًا)، ولا يحتاج إلى مفعول به؛ لأن قائمًا فعله لازم وهو قام، وكذلك منطلقًا؛ لأن فعله لازم وهو انطلق.

- **مثال ما يتعدى لمفعول واحد**: هذا الجاحِدُ الأمرَ. فاسم الفاعل أخذ مفعولًا به، لأن جحد متعدٍّ.

- **مثال ما يتعدى لمفعولين**: هذا العدو الزاعمُ الانتصارَ عليه مستحيلًا. فالانتصار مفعول به أول، و(مستحيلًا) مفعول به ثان؛ لأن زعم ينصب مفعولين[1].

الخلاصة:

اسم الفاعل: هو الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته.

* يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرطين:

١- أن يكون محلى بـ: أل فيعمل مطلقًا، سواء أدل على الماضي، أم الحال، أم الاستقبال، أم كان مسبوقًا بنفي أم استفهام أم لا.

والسبب في ذلك أن أل موصولة، واسم الموصول بعدها حالٌّ محل الفعل، وخالف الأخفش فمنع العمل في هذه الحالة؛ لأن (أل) عنده للتعريف.

٢- أن يكون مجردًا من أل فيعمل بشرطين:

- أن يدل على الحال أو الاستقبال.

- أن يكون معتمدًا على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

* يأخذ اسم الفاعل حكم فعله من التعدي واللزوم، فيكون لازمًا إذا كان فعله لازمًا، ويكون متعديًا إذا كان فعله كذلك.

---

(١) قصة الإعراب، لأحمد الخوص: ٢/ ٣٣٢.

رابعًا: إعمال صيغ المبالغة

وهي خمسة -على الأشْهَر-: فعَّال، فَعُول، مِفْعَال، فعِيل، فَعِل.

فهذه ملحقة باسم الفاعل؛ لأنها مبالغة في كثرة وقوع الفعل، فشرَّاب مبالغة، وهي تعني: كثرة الشُّرب.

وهذه الصيغ تعمل عمل الفعل على حدّ اسم الفاعل، وأمثلتها كالتالي:

* **مثال فعّال**: قول الشاعر:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا(١)

لَبَّاسًا	حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، وهي صيغة مبالغة تعمل عمل الفعل.
إليها	إلى: حرف جر مبني على السكون، و(ها): ضمير متصل، مبني في محل جر، وشبه الجملة متعلق بـ: (لباس).
جلالها	جلال: مفعول به لـ: (لباس) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وجلال: مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

* **مثال فَعُول**: قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ(٢)

فـ: «ضروب» ينصب سوق على أنها مفعول به.

ضروب	خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنت، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
بنصل	الباء حرف جر، ونصل: اسم مجرور بحرف الجر، وعلامة الجر الكسرة

(١) ورد هذا البيت في شرح ابن عقيل: ٣/ ١١٢، وشرح المفصل: ٦/ ٧٠.

(٢) ورد هذا البيت في شرح التصريح: ٢/ ٦٨، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٢١، وشرح المفصل: ٦/ ٧٠.

	الظاهرة، وهو مضاف، وشبه الجملة متعلق بـ(ضروب).
السيف	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.
سوق	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والعامل فيه صيغة المبالغة (ضروب).

- **مثال مفْعال**: إنه لَمِنْحَارٌ بوائِكَها، أي: كثير النحر للناقة السمينة. فـ: بوائكها معمول لصيغة المبالغة (منحار).
- **مثال فَعِيل**: الله سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دعاه، فدعاء: مفعول به لصيغة المبالغة (سميع).
- **مثال فَعِل**: قولُ الشاعر:

أَتَانِيَ أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فعملت (مَزِقُون) وهي جمع مَزِق في (عرض) والدليل على كونها عاملة (أن) النون مع (مزقون) دليل على أنها ليست مضافة؛ إذ لو كانت مضافة لحذفت النون، فدل على أنها عاملة عمل الفعل.

* يقول ابن هشام: وأكثر الخمسة استعمالًا الثلاثة الأول، وأقلها استعمالًا فعيل، وفَعِل الأخيرتان، وكلها تقتضي تكرار الفعل، فلا يقال: ضرّاب لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقي.

قال ابن مالك:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ[1]

---

(١) في البيتين إشارة إلى صيغ المبالغة، وأنها تفيد الكثرة في الفعل، وهي تعمل عمل اسم الفاعل بكثرة في: فعَّال وفعول ومِفْعال، وبقِلّة في فَعِيل وفَعِل.

خامسًا: إعمال اسم المفعول

تعريفه:

هو ما دلَّ على حدث ومفعوله، نحو مَنْصُور، ومُكْرَم.

إعماله:

وهو يعمل عمل فعله، واعتماده مثل اعتماد اسم الفاعل، إلا أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمجهول، فكما تقول: ضُرِبَ الزيدان – بالبناء للمجهول – تقول: أمضروبٌ الزيدان؟ فالزيدان: نائب فاعل، وإن كان له مفعولان رُفِع أحدهما ونُصِبَ الآخر، مثل: المُعْطَى كَفَافًا يكتفي. وهذا رجل مضروبٌ أبوه، مثل: هذا رجل يُضْرَب أبوه.

قال ابن مالك:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ[1]

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي[2]

وقال ابن هشام:

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: جاء المضروب عبدُه، فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله، كما تقول: جاء الذي ضُرِبَ عبده، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الألف واللام، وتقول: زيد مضروب عبده، فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: مَضْروب عبده. وأنت تريد الماضي، خلافًا للكسائي، ولا أن تقول: مضروب الزيدان، لعدم الاعتماد خلافًا للأخفش.

---

(١) في البيت إشارة إلى أن اسم المفعول يشترط لإعماله ما يشترط لاسم الفاعل.

(٢) يشير إلى أن حكم اسم المفعول في المعنى حكم الفعل المبني للمجهول، فهو يرفع المفعول كما يرفعه فعله.

ملحوظة:

يتميز اسم المفعول عن اسم الفاعل بأنه يجوز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، تقول: الورع محمودة مقاصده، ثم نقول: الورع محمود المقاصد[١].

نموذج إعراب: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة.

الخيل	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
معقود	خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو اسم مفعول عَمِلَ عَمَلَ الفعل المبني للمجهول.
في نواصيها	في: حرف جر، نواصيها: نواصي: اسم مجرور وعلامة الجر الكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف والـ: (ها) ضمير مبني في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بـ (معقود).
الخير	نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لاسم المفعول (معقود).



(١) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٢٢.

سادسًا: إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعريفها:

هي الصفة المصوغة لغير تفضيل.

فـ: (حسن) صفة مشبهة باسم الفاعل، لكن لا تدل على تفضيل؛ إذ لو دلت على تفضيل لقلنا: أحسن، وهي تفيد الثبوت، وذلك بخلاف غيرها من بقية الصفات، فـ: زيد ضارب عمرًا، لا يدل على أنه سيبقى على ضربه إلى الأبد، بخلاف قولنا: زيد حسن الوجه، فالحسن صفة ثابتة له.

شروط إعمالها:

ويشترط لعملها شروط(١):

١- ألا يتقدم معمولها عليها:

مثال ذلك: نقول: زيد حسنٌ وجهه، ولا يصح أن نقول: زيد وجهه حسن، على أن وجهه فاعل لـ (حسنٌ)؛ لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل إنما عملت لشبهها باسم الفاعل، واسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل، فهي فرع من فرع فإعمالها ضعيف، وبناء على ذلك فهي غير قوية، فلا يحق لها أن تعمل فيما هو متقدم عليها.

٢- ألا يكون معمولها أجنبيًّا عنها:

فلا تعمل إلا في سببي؛ أي: متصل بضمير يعود على الموصوف.

مثاله: مررت برجل حسن وجهه، فالوجه هنا مرفوع بحسن فهو فاعلها، والوجه ليس أجنبيًّا على حسن، فهو مضاف إلى ضمير والضمير يعود على رجل فهو الموصوف بحسن، وأما إن كان أجنبيًّا فلا يصح عمله، فلا تقول: مررت برجل حسن عمرًا، أما أسم الفاعل فيصح أن يعمل في الأجنبي، مثل: مررت برجل ضارب عمرًا.

---

(١) يشترط أيضًا لإعمالها ألا يفصل بينها وبين معمولها فاصل، فلا يقال: كريم فيها حسب الآباء، وألا يراد بها الحال، وأن تكون ظاهرة. ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٩٧.

وقال ابن مالك:

صِـــفَةٌ اسْتُحْـــسِنَ جَـــرُّ فَاعِـــلِ   مَعْنًـى بِهَـا الُمـشْبِهَةُ اسْـمَ فَاعِـلِ[١]

أحوال معمول الصفة المشبهة:

لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال، وهي: الرفع، والنصب، والجر.

أولًا: الرفع:

وذلك على وجهين:

الأول: أن يكون مرفوعًا على أنه فاعل، نحو: مررت برجل حسنٍ وَجْهُهُ، فـ: (وَجْهُهُ) فاعل، والصفة المشبهة أي (حسن) ليس فيها ضمير يعود على رجل؛ لأنه لو كان فيها ضمير يعود على رجل لكان ذلك الضمير فاعلًا فيكون لها فاعلان، ولا يوجد عامل له فاعلان.

الثاني: أن يكون الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، تقول: مررت برجل حسن وجهه، فيكون في (حسن) ضمير يعود على رجل، فيكون هو الفاعل، ويكون (وجهه) بدلًا من ذلك الضمير من باب بدل البعض من الكل، فالوجه بعض من الرجل.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
برجل	الباء حرف جر، ورجل اسم مجرور بحرف الجر وعلامة الجر الكسرة الظاهرة متعلق بـ (مررت).
حسن	صفة لـ (رجل) مجرورة، وهي صفة مشبهة تعمل عمل الفعل.
وجهه	وجه: فاعل لـ: (حسن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه. أو أن فاعل (حسن) ضمير مستتر فيها، و(وجهه) بدل بعض من كل، من ذلك

(١) يشير البيت إلى علامة الصفة المشبهة، وهي استحسان جر فاعلها بها مثل: حسن الوجه ومنطلق اللسان.

	الضمير مرفوع أيضًا، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

ثانيًا: النصب:

وله وجهان أيضًا:

الأول: أن يكون منصوبًا على التمييز، وذلك إذا كان نكرة.

مثاله: زيد حَسَنٌ وَجْهًا.

زيد	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
حسن	خبر مرفوع، وهو صفة مشبهة لاسم الفاعل تعمل عمل الفعل.
وجهًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الثاني: النصب على التشبيه بالمفعول به، وهذا إذا كان معرفة.

مثاله: زيد حسن الوجهَ.

زيد	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
حسن	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الوجه	منصوب على التشبيه بالمفعول به، وليس مفعولًا به؛ لأن الحسن وقع منه لا عليه، فهو في واقع الأمر فاعل، وفي ظاهر اللفظ مفعول، لأنه منصوب.

ثالثًا: الجر:

أي قد يجر معمولها بالإضافة، فيكون من إضافة الصفة.

مثاله: زيد حَسَنُ الوجهِ.

ف: (زيد) مبتدأ، (حسن) خبره، وهو مضاف، و(الوجه) مضاف إليه.

قال ابن مالك:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ –مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ– مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا –مَعْ أَلْ– سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِــــنْ إِضَــــافَةٍ لِتَالِيهَـــا وَمَـــا ... لَــمْ يَخْــلُ فَهْــوَ بِــالجَوَازِ وُسِــمَا

❁❁❁

سابعًا: إعمال اسم التفضيل

تعريفه:

هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة.

مثاله: زيد أكرم من عمرو.

فـ (أكرم) تدل على معنيين:

١- أن زيدًا يشارك عمرًا في الكرم.

٢- أن لزيد زيادة في الكرم على عمرو.

فاسم التفضيل -إذًا- يدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما عن الآخر في تلك الصفة.

❁ قول ابن هشام: الصفة الدالة على المشاركة، دال على أنه لا يصاغ اسم التفضيل مما لا يشارك فيه الفاضل المفضول، فلا نقول: السيف أقطع من العصا؛ لأن العصا لا تقطع أصلًا، ولا نقول: السيارة أسرع من البيت.

حالات اسم التفضيل:

لاسم التفضيل ثلاث حالات:

❁ **الحالة الأولى:**

يكون فيها ملازمًا للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة، كقولك: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ولا يجوز غير ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف: ٨].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ ﴾ [التوبة: ٢٤].

فقد أفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة[١].

الصورة الثانية: أن يكون مضافًا إلى نكرة، فتقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة.

قال ابن مالك:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا[٢]

❋ الحالة الثانية:

يكون مطابقًا لموصوفه، وذلك إن كان مُحلى بـ: أل، نحو: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل[٣].

الزيدان	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.
الأفضلان	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

❋ الحالة الثالثة:

يجوز فيها عدم المطابقة أو اتباع الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع.

---

(١) وفي هذه الحالة يؤتى بعده بـ: من الجارة للمفضول، ويجوز حذفها لفظًا كقول الله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٤].

(٢) يشير إلى أن أفعل التفضيل المجرد من أل أو المضاف إلى نكرة يلزم حالة الإفراد والتذكير في مختلف التراكيب.

(٣) وفي هذه الحالة لا يؤتى بعده بمن الجارة. ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٩٤.

وذلك إذا كان مضافًا لمعرفة، تقول: الزيدان أفضل القوم، وإن شئت قلت: أفضلا القوم، وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أفصح. قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يقل: أحرصي – بالياء – وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابق، ولم يقل: أكبر مجرميها.

وعن ابن السراج أنه منع المطابقة ورُدَّ عليه بهذه الآية.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتِلْوَ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ[1]

* وأجمعوا على أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به مطلقًا، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام: ١١٧] أن (مَنْ) ليست مفعولًا بأعلم؛ لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافًا إليه؛ لأن أفعل بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير: أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف دل عليه (أعلم).

مسألة الكحل:

قبل أن نشرح المسألة، نقول: إنّ أفعل التفضيل لا يخلو من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه في موقعه، أو لا، فإن لم يصلح وقوع الفعل بمعناه لم يرفع ظاهرًا، وإنما يرفع الضمير المستتر الذي يعود على المفضل.

مثاله: زيد أفضل من عمرو.

ففي (أفضل) ضمير عائد على زيد.

وإن صلح وقوع الفعل بمعناه رفع اسمًا ظاهرًا كما في مسألة الكحل، وهي: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد.

---

(١) إشارة إلى أن أفعل التفضيل إذا كان مقترنًا بـ: أل لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما.

فالكحل مرفوع بـ: (أحسن) وهو اسم ظاهر؛ لأن اسم التفضيل يصلح وقوع الفعل بمعناه.

وضابط مسألة الكحل: أن يكون في الكلام:

١- نفي، أو استفهام، أو نهي.

٢- بعده اسم الجنس.

٣- اسم الجنس موصوف باسم التفضيل.

٤- بعد اسم الجنس اسم مفضل على نفسه باعتبارين.

وفي مسألة الكحل في المثال:

١- نفي، وهو (ما).

٢- بعده اسم جنس، وهو (رجل).

٣- اسم الجنس موصوف باسم التفضيل، وهو أحسن.

٤- وذكر بعد اسم التفضيل اسم مفضل على نفسه باعتبارين، وهو الكحل: فالكحل في عيني زيد مفضل على الكحل في عيني غيره، باعتبارين؛ أي باعتباره في عيني زيد، وعلى اعتباره في عيني غيره، فالكحل فضل على نفسه باعتبارين.

مثال الاستفهام: هل رأيت رجلًا أحسن في عينيه الكحلُ منه في عيني زيد؟

مثال النهي: لا يكن أحد أحبّ إليه الخير منه إليك.

فقد تقدم في الكلام:

- نهي، وهو (لا).
- وبعده اسم جنس وهو (أحد).
- واسم الجنس (أحد) موصوف باسم التفضيل (أحبُّ).
- وذكر بعد اسم التفضيل اسم (الخير) مفضل على نفسه باعتبارين.

هل	حرف استفهام، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
رجلًا	مفعول به لـ (رأى) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أحسن	صفة لـ (رجل) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.
في عينيه	في: حرف جر، عيني: اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ (أحسن).
الكحل	فاعل لـ (أحسن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
منه	جار ومجرور متعلق بـ (أحسن).
في	حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عيني زيد	عيني: اسم مجرور بـ (في) وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، وزيد: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الخلاصة:

* أن **اسم التفضيل**: هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة.

وله ثلاث حالات:

١- يلزم الإفراد والتذكير إذا كان مجردًا من أل والإضافة، أو مضافًا إلى نكرة.

٢- أن يكون مطابقًا لموصوفه إذا اقترن بـ: أل.

٣- أن يجوز فيه الأمران، وذلك إذا كان مضافًا إلى معرفة.

* قد يرفع اسم التفضيل اسمًا ظاهرًا، وذلك إذا صح وقوع الفعل بمعناه، وذلك كما في مسألة الكحل، وقد تقدم الشرح والتمثيل.

بــاب التــوابـع

التوابع هي الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبعية لغيرها، فلا يؤثر فيها الإعراب إلا على سبيل التبعية، وهي خمسة: **النعت، التأكيد، عطف البيان، عطف النسق، البدل.**



النعــت

التعريف:

هو التابع المشتق، أو المؤول به المباين للفظ متبوعه.

شرح التعريف:

- قوله: (التابع) جنس يشمل جميع التوابع.
- قوله: (المشتق) أو مؤولٌ بالمشتق يخرج بقية التوابع، وتعني أنه مشتق من مادة الفعل أو المصدر، تقول: زيد الكريم، فالكريم مشتق من المصدر، وهو الكرم.

والمشتق هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة.

والأمثلة على الترتيب: هذا رجل ضاربٌ، ورجل مضروب، ورجل حسن الوجه، وأعلمُ منك، وضرابٌ.

فإذا لم يكن مشتقًّا ولا مؤولًا به فلا يصح أن يكون نعتًا، مثل: منشار، وملهى.

والمؤول بالمشتق، مثل:

١ - **اسم الموصول**: فإنه يؤول منه مع صلته بالمشتق، نحو: هذه هي المحاضرات التي نسختها، أي: المحاضرات المنسوخة، وجاء الرجل الذي كذب، أي: الكاذب.

جاء	فعل ماض مبني على الفتح.

الرجل	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الذي	اسم موصول، مبني على السكون، في محل رفع نعت للرجل.
كذب	فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هـو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

* وإنما جاز الوصف بالاسم الموصول مع جموده؛ لأنه يؤول مع صلته بالمشتق، والتقدير: جاء الرجل الكاذب.

* ويستثنى من الاسم الموصول: مَنْ، مَا، فلا يقعان صفة البتة.

٢- **اسم الإشارة**: فإنها تؤول بالمشتق، نحو: عملك هذا يريبني، ومررت بمحمد هذا... والتقدير - في المثالين - المشار إليه.

عملك	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وعمل مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.
هذا	اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نعت لـ: عمل.
يريبني	فعل وفاعل ومفعول، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- **الاسم المنسوب**: رأيت رجلًا هنديًّا، أي: منسوبًا إلى الهند، ودرست في الجامعة الأزهرية، أي: المنسوبة إلى الأزهر.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
رجلًا	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
هنديًّا	نعت منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٤- (**ذو**): التي بمعنى صاحب، نحو: جاء رجل ذو علم، أي: صاحب علم.

وأما بقية التوابع فلا يلزم أن تكون مشتقة.

- **مثال التوكيد**: جاء القوم أجمعون، فأجمعون ليست مشتقة ولا مؤولة به.
- **مثال عطف البيان**: جاء ممدوح أبو عبد الله.
- **مثال عطف النسق**: جاء محمد وعلي، فكلها جامدة وليست بمشتقة.
- **أما التوكيد اللفظي**: فقد يكون مشتقًّا، لكن ليس إلا لكونه إعادة اللفظ، نحو: جاء زيد الفاضل الفاضل، فالفاضل الثاني توكيد وهو مشتق.

قال ابن هشام: فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق، وفي عطف النسق: رأيت كاتبًا وشاعرًا.

قلت: الصديق والفاروق، وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين باب الأعلام، كـ: زيد وعمرو، فسحبا من دائرة الاشتقاق إلى دائرة الجمود و(شاعرًا) في المثال المذكور نعت حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك (كاتبًا) ليس مفعولًا في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلًا كاتبًا ورجلًا شاعرًا.

قال ابن مالك:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ(١)

وَانْعِتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ(٢)

---

(١) ذكر تعريف النعت بأنه تابع يبين صفة متبوعه أو صفة سبب متبوعه.

(٢) يشير إلى أن النعت لا بد أن يكون مشتقًّا أو شبيهًا بالمشتق.

أغراض النعت:

وأغراض النعت كثيرة أهمها:

١- **التخصيص**، أي: تخصيص النكرات، بمعنى التقليل من إبهامها، وتقريبه من الوضوح، نحو: مررت برجل كاتب، فهناك رجال كثيرون، لكن الذي مررت به كاتب.

٢- **التوضيح**، أي: توضيح المعارف، مثل: حضر الطالب المجدُّ، فهناك طلبة كثيرون، لكن الذي حضر هو المجد.

٣- **المدح**، مثل، بسم الله الرحمن الرحيم، فالرحمن: نعت، وهو لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا؛ لأن (الله) ليس بحاجة إلى ذلك، فأفاد المدح.

٤- **الذم**، مثل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فالشيطان معروف، فالنعت لم يفده تخصيصًا، وإنما أفاد الذم.

٥- **الترحّم**، مثل: اللَّهُمَّ ارحم عبدك المسكين، فالمسكين لم يفد تخصيصًا ولا توضيحًا؛ لأن العبد معروف، نحو: ما ذنب الطائر المكسور جناحه يعذبه اللئيم.

٦- **التوكيد**، مثاله: قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة: ١٩٦] و(كاملة) نعت مؤكد لعشرة؛ لأن العشرة لا بد أن تكون كاملة، وهو ضعف الخمسة، ومثاله أيضًا: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فـ: (واحدة) نعت لـ (نفخة) وهو نعت توكيدي؛ وذلك لأن كونها واحدة مفهوم من قوله (نفخة)، ومنه قولهم: أمسِ الدابِرُ لا يعودُ.

أقسام النعت:

ينقسم النعت إلى قسمين: حقيقي، وسببي.

أولًا: النعت الحقيقي:

تعريفه:

هو ما دل على صفة في نفس متبوعه، أو فيما هو بمنزلته.

علامته:

أن يرفع ضميرًا يعود على المنعوت.

مثاله: دخلت الحديقة الغَنَّاء، فالغناء صفة الحديقة، وكونه نعتًا حقيقيًّا لأجل أن غناء صفة لذات الحديقة، وفيه ضمير مستتر يعود على الموصوف (الحديقة).

دخلت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل.
الحديقة	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
الغنَّاء	نعت منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

حكمه:

حكم النعت الحقيقي، أنه لا بد أن يتبع موصوفه في أربعة من عشرة، والعشرة هي:

- العدد: الإفراد، أو التثنية، أو الجمع.
- النوع: التذكير، أو التأنيث.
- التعريف، أو التنكير.
- الإعراب: الرفع، أو النصب، أو الجر.

مثال ذلك: جاء زيد الكريم، فالكريم طابقَ زيدًا في أربعة من عشرة، فهو: مفرد، مذكر، معرفة، مرفوع.

مسألة:

إذا كان المنعوت جمع تكسير لمذكر غير عاقل جاز في نعته أن يكون مفردًا مؤنثًا أو جمعَ مؤنث سالمًا، نحو:

- هذه جبال شاهقة.
- هذه جبال شاهقات.
- هذه مسارب طويلة.
- هذه مسارب طويلات.
- هذه أخبار ملفقة.
- هذه أخبار ملفقات.

والأولى الإفراد.

إذا كان المنعوت جمع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعته أن يكون مفردًا مؤنثًا أو جمع تكسير، أو جمع مذكر سالمًا.

* قابلت أطفالًا ذكية، أذكياء، ذكيين.

* رأيت جنودًا وفية، أوفياء، وفيين[1].

اعتراض وجوابه:

اعْتُرِضَ على ذلك بقولهم: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فوصفوا المرفوع وهو الجُحْر بالمخفوض وهو خرب.

والجواب: أن أكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه، والسبب في ذلك مجاورته للمخفوض، فانخفض بالمجاورة، وأنشدوا في ذلك:

إِعْطَاءُ حُكْمِ الشَّيْءِ لِلْمُجَاوِرْ ... أَصْلٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ النَّوَادِرْ

كَمِثْلِ هَذَا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبِ ... إِذْ قَالَهُ بِالْجَرِّ بَعْضُ الْعَرَبِ

(١) النحو الشافي، د. محمود مغالسة، ص ٣٧٧.

وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ الجِوَارِ ... قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ

ثانيًا: النعت السببي:

تعريفه:

هو ما لا ينعت الاسم السابق عليه على وجه الحقيقة -وإن كان الاسم السابق يسمى في الاصطلاح النحوي منعوتًا أيضًا- لكنه ينعت اسمًا ظاهرًا يأتي بعده، ويكون مرفوعًا به مشتملًا على ضمير يعود على الاسم السابق، وهذا الاسم الأخير هو الذي يسمي السببي؛ لأنه يتصل بالسابق بسبب ما.

مثاله: تقول: هذا رجل مجتهد ابنه، فكلمة مجتهد وقعت نعتًا، والاسم السابق هو المنعوت، ومن الواضح أن النعت هنا ينعت الاسم اللاحق المرفوع به المتصل به ضمير يعود على المنعوت.

ونعرب هذا المثال على النحو التالي:

هذا	اسم إشارة مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.
رجل	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
مجتهد	نعت سببي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ابنه	فاعل لاسم الفاعل مجتهد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل، مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

ومنه: هذا رجل محبوب ابنه.

هذا	اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
رجل	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
محبوب	نعت سببي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
ابنه	نائب فاعل لاسم المفعول محبوب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

حكمه:

النعت السببي يتبع المنعوت (الاسم السابق) في شيئين من خمسة فقط:

١-الإعراب.

٢-التعريف والتنكير.

ويتبع الاسم اللاحق في شيء واحد فقط هو التذكير أو التأنيث، تقول: هذا رجل مجتهد ابنه، وهذا رجل مجتهدة ابنته.

- إذا كان الاسم اللاحق مفردًا أو مثنى وجب إفراد النعت، فنقول: هذا رجل مجتهد ابنه، وهذا رجل مجتهد ابناه.
- إذا كان الاسم اللاحق جمع مذكر سالمًا، أو جمع مؤنث سالمًا فالأفضل أن يكون النعت مفردًا، فنقول: هذا رجل مخلص محبوه، وهذا رجل مجتهدة بناته.
- أما إذا كان جمع تكسير، فإنه يجوز في النعت الإفراد، أو الجمع، فنقول: هذا وطن كريم أبناؤه، وهذا وطن كرماء أو كرام أبناؤه.

قطع النعت عن التبعية:

* والنعت من حيث القطع أو الإتباع له حالتان:

الأولى: إذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت جاز في النعت الإتباع والقطع.

والإتباع هو: مماثلةُ النعت للمنعوت، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

أما القطع فهو: إلغاء تبع النعت للمنعوت لسبب بلاغي، بنصبه إذا كان مرفوعًا، ورفعه إذا كان منصوبًا، ورفعه أو نصبه إذا كان مجرورًا.

- فإذا كان القطع من الرفع إلى النصب أعرب مفعولًا به لفعل محذوف.
- وإذا كان من النصب إلى الرفع أعرب خبرًا لمبتدأ محذوف.

مثال ذلك: جاء زيدٌ الكريمَ.

فالكريم: منصوب بفعل مقدر (أعني، أو أمدح).

جاء	فعل ماض، مبني على الفتح الظاهر.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الكريمَ	مفعول به – لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح – منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومثله: جاء زيدٌ البخيلَ.

جاء	فعل ماض مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
البخيل	مفعول به منصوب بفعل محذوف، تقديره: أعني أو أذم؛ لأن البخل ذم.

ومثله: مررت بزيدٍ المسكينَ.

المسكين: مفعول به منصوب إما بـ (أعني)، أو بـ (أرحم) المحذوفة.

قال ابن هشام في «شرح الشذور»:

وإذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت، نحو: مررت بامرئ القيس الشاعر، جاز لك فيه ثلاثة أوجه: الإتباع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، والنصب بإضمار فِعْل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أَخُصّ أو أَعْنِي في صفة التوضيح، وأَمْدَحُ في صفة المدح، وأَذُمُّ في صفة الذم، فالأول كما في المثال المذكور، والثاني في مثل قول بعض العرب: الحمد لله أهلَ الحمد – بالنصب – والثالث كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] يقرأ في السبع: حمالةَ الحَطَبِ، بالنَّصب بإضْمَارِ (أذم)، وبالرفع على الإتباع أو بإضمار (هي)[1].

قال ابن مالك:

وَاقْطَـعْ أَوِ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا ... بِـدُونِهَا أَوْ بَعْـضِهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

(١) شرح الشذور لابن هشام، ص ٤٣٤.

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا(١)

الثانية - من حالات القطع-:

إذا كان النعت لا يُعْلَم إلا بمجموع الصفات، فإنه يجب الإتباع ولا يجوز القطع.

مثاله: مررت بمحمد الكاتب الشاعر الخطيب، وذلك إذا كان الموصوف (محمد) يشاركه في اسمه ثلاثة يتصفون بصفتين من هذه الصفات، فلا يعلم محمد الذي ترى وصفه إلا بالصفة الثالثة، فيجب هنا الإتباع؛ لأن النعت متمم لمعنى المنعوت.

* وإذا تعددت النعوت لمنعوت واحد، وكان المنعوت متضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعًا الإتباع والقطع، وإن كان معينًا ببعضها دون البعض وجب فيما لا يَتَعَيَّن إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع(٢).

قال ابن مالك:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا(٣)

الخلاصة:

أن النعت هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه.

المشتق هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة...إلخ.

والمؤول به اسم الموصول، والإشارة...إلخ.

---

(١) يشير – في البيتين – إلى حكم قطع النعت، وأنه يجوز القطع إذا تعين الموصوف بدون النعت، وحينئذ يجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ مقدر، أو مفعول به لفعل مقدر.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٤، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٣/ ٣١٨.

(٣) في البيتين إشارة إلى وجوب الإتباع في النعوت المتعددة إذا كان المنعوت لا يتضح إلا بها، وجواز الإتباع والقطع فيما يتعين بدونها.

- وأهم أغراض النعت: توضيح المنعوت إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة، ومدحه، أو ذمه، أو توكيده.
- وللنعت قسمان هما: الحقيقي، والسببي:

فالحقيقي: هو ما يدل على صفة في نفس متبوعه، **والسببي** هو: ما لا ينعت الاسم السابق عليه بل ينعت شيئًا هو بسبب منه.

- إذا كان المنعوت يتضح بدون النعت جاز فيه القطع والإتباع، ويعرب المقطوع مفعولًا به لفعل مقدر، أو خبرًا لمبتدأ محذوف.
- وكذلك إذا تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب فيها الإتباع.

وقد تقدم الشرح والتمثيل فارجع إليه.



التوكيد

تعريفه:

هو تابع يذكر تقريرًا لمتبوعه لرفع احتمال التجوز أو السهو.

أقسامه:

للتوكيد قسمان هما: لفظي، ومعنوي.

أولًا: التوكيد اللفظي:

ويتحقق التوكيد اللفظي بتكرار لفظ المؤكد، اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، أو جملة.

مثال الاسم: الحريةُ الحريةُ أغلى مطلب. أخاك أخاك، أي: الزم أخاك فهو منصوب على الإغراء.

مثال الفعل: تتحقق تتحقق الخبرة بالممارسة، وجاء جاء النصر، ونحو قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِي احْبِسِي

مثال الحرف: لا لا أحيد عن الحق، ولا لا أبوح بسري.

وقول الشاعر:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

مثال الجملة: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح:٥-٦]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤]، وقوله ﷺ: «والله لأغزونَّ قريشًا، والله لأغزونَّ قريشًا».

قال ابن مالك:

وَمَــا مِــنَ التَّوْكِيــدِ لَفْظِــيٌّ يَجِــي   مُكَــرَّرًا كَقَوْلِـكَ: ادْرُجِـي ادْرُجِـي[١]

نموذج إعراب: قولنا: الحرية الحرية أغلى مطلب.

الكلمة	الإعراب
الحرية	مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الحرية	توكيد لفظي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
أغلى	خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف.
مطلب	مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

- وكل كلمة مكررة في الأمثلة السابقة تعرب الثانية توكيدًا لفظيًّا وحكمه الإعرابي تابع لما قبله.

ثانيًا: التوكيد المعنوي:

وهذا أسلوب آخر له قواعده وأصوله في التوكيد، وقد سُمِّيَ معنويًّا لا لفظيًّا؛ لأن الكلمة هنا لا تعود بلفظها، بل يكرر معناها بلفظ آخر.

فلا تقول: قابلت الوزير الوزير – بل تقول: قابلت الوزير نفسه.

تجد في الجملة الأولى: أعيد اللفظ نفسه، وفي الثانية: استخدم لفظٌ آخر يدل عليه (نفسه)، وبهذا كرر المعنى ولم يكرر اللفظ.

ألفاظ التوكيد:

وللتوكيد المعنوي ألفاظ خاصة تدخل في ثلاث زمر، وهي:

---

(١) عند توكيد حرف الجر لا بد من إعادته مع مجروره، فنقول مثلًا: مررت بالعامل بالعامل، أما حرف الجواب فيؤكد بدون تكرار ما بعده، فنقول: لا، لا، للمخدرات، ويؤكد الضمير البارز المنفصل بضمير بارز مثله، مثل: أنت أنت مؤدب، كما قد يؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل، مثل: قمت أنا بواجبي، وقد يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل، مثل: اكتب أنت الدرس.

١-**الزمرة الأولى**: وتضم سبعة ألفاظ هي: نفس، عين، كل، جميع، عامة، كلا، كلتا، وهي أسماء التوكيد الأصلية.

٢-**الزمرة الثانية**: وتضم أربعة أسماء هي: أجمع، جمعاء، أجمعون أو أجمعين، جمع، وهي ملحقة لا أصلية.

٣-**الزمرة الثالثة**: وتضم ثلاثة أسماء هي: أكتع، وأبصع، وأبتع.

أقسام الزمرة الأولى:

تنقسم الأولى قسمين –أيضًا-: قسم يراد به توكيد الذات، ودفع احتمال المجاز، وقسم آخر يُرَادُ به توكيد الشمول، وهذا ما سوف نفصل الحديث فيه.

١ - التوكيد بالنفس والعين:

هذان الاسمان يستعملان للتوكيد ولغير التوكيد، ولم يقعا في القرآن للتوكيد، وتقول مثلًا: قابلت الرئيس نفسه، أو عينه.

وتقول –أيضًا-: لا تظلم نفسك ولا تؤذ عينك.

ففي المثال الأخير لم تقعا للتوكيد، ويتضح ذلك عند إعراب المثالين.

نقول في: قابلت الرئيس نفسه.

قابلت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
الرئيس	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
نفسه	توكيد معنوي لـ (الرئيس) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وتقول: لا تظلم نفسَك.

لا	ناهية.
تظلم	فعل مضارع مجزوم بعد (لا) الناهية وعلامة جزمه السكون، والفاعل

	ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.
نفسك	نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وحين يكونان للتوكيد يراد منهما توكيد الذات، ورفع احتمال المجاز ويعربان إعراب المؤكد، وهذا ما يوضحه المثال التالي:

فتقول:

١- قابلت الرئيس وطلبت منه كذا...

٢- قابلت الرئيس نفسه وطلبت منه كذا...

- **في الجملة الأولى**: جاء الكلام مرسلًا من دون توكيد، ولذلك يحتمل المجاز، أو الاتساع في التعبير، فمن الممكن – مثلًا – أن يكون المتكلم دخل مكتب الرئيس، وقابل الحاجب فيه، ولما كان الحاجب وسيطًا بين المتكلم والرئيس جاز له أن يقول: قابلت الرئيس، وهو لم يقابل إلا حاجبه، وذلك من باب المجاز.

- **في الجملة الثانية**: هذا الاحتمال غير وارد؛ لأن اسم التوكيد (نفسه) ينفيه ويبعده، فالمتكلم قابل الرئيس وجهًا لوجه، وهذا ما عنينا بقولنا لتوكيد الذات، وهكذا يقال -أيضًا-: جاءنا الأمير نفسه (أو عينه) وكلمنا الأستاذ نفسه (أو عينه)، وحييت الوزير نفسه (أو عينه) تلك هي الوظيفة المنوطة بهذين الاسمين، أما سلوكها في التركيب فلا بد فيه من اتباع الخطوات التالية:

١- **يقعان بعد الاسم المؤكد لا قبله**، مثل: مر بي الوالي نفسه، وتحدثت إلى أبي عينه، فإذا وقعا قبله – أي: المؤكد – أعربا بحسب ما قبلهما من العوامل، مثل: جاء نفس الطالب، وهذه لغة غير مستحبة، وإن شاعت في الوقت الحاضر، نقول في إعراب الأخير:

جاء	فعل ماض مبني على الفتح.

نفس	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف.
الطالب	مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

٢- **أن يكون فيهما ضمير يعود على الاسم المؤكد**، وهذا واضح في جميع ما وضعناه من أمثلة، ويشترط في هذا الضمير أن يكون مطابقًا في النوع والعدد للاسم المؤكد، كما ترى في الأمثلة التالية:

جاء زيد نفسه، جاء الزيدان أنفسهما، وجاء الزيدون أنفسهم، جاءت زينب نفسها، وجاءت الزينبان أنفسهما، وجاءت الزينبات أنفسهن.

ولعلك لاحظت أن اسم التوكيد يستعمل مع المثنى جمعًا، ولا يطابق الاسم المؤكد في العدد، على أنه يمكن أن يقال: جاء الطالبان نفساهما بمطابقة العدد، إلا أن هذا أقل استعمالًا في الكلام، ولهذا استحسن استعمالهما بصيغة الجمع مع المثنى.

٣- **أن يكون الاسم المؤكد معرفة لا نكرة**؛ وذلك لأنهما لا يقعان بعد النكرات، فلا يقال: جاء رجل نفسه، ورأيت رجلًا عينه(١).

ملحوظة:

النفس والعين قد يجران بالباء الزائدة، نحو كلَّمت الوزير بنفسه، وقابلت الشاعر بعينه، فيكونان مجرورين لفظًا منصوبين أو مرفوعين أو مجرورين محلًّا بحسب ما يكون عليه إعراب الاسم المؤكد(٢).

كلمت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير مبني

(١) في توكيد النكرة مذهبان للعلماء:

أ- **مذهب الكوفيين**: يجيز توكيد النكرة إن أفادها التوكيد شيئًا من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف.

ب- **مذهب البصريين**: يمنع توكيد النكرة مطلقًا؛ وذلك لأن ألفاظ التوكيد معارف، ولا تتبع المعرفة النكرة. انظر: همع الهوامع: ٢/ ١٢٤، وشرح التسهيل: ٣/ ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢١١.

(٢) انظر: معجم النحو: ١٢٠، وشرح التسهيل: ٣/ ١٥٢.

	على الضم في محل رفع فاعل.
الوزير	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
بنفسه	الباء: حرف جر زائد، نفسه: مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه توكيد لـ(الوزير) ونفس مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

قال ابن مالك:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا[١]

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا[٢]

٢- التوكيد بـ: كل، وجميع، وعامة، وكلا، وكلتا:

وهي القسم الثاني من أقسام الزمرة الأولى، وهذه الألفاظ تؤكد الشمول لا الذات، فلو قلت: حضر المدعوون. علم السامعون أن المدعوين حضروا، ولكن لا يتأكد عنده أنهم جاؤوا برُمَّتِهِمْ، فقد يكون واحد منهم أو أكثر لم يحضر، ولذلك يحتاج حين تريد أن تؤكد حضورهم جميعًا إلى أن تستخدم (كل، جميع، عامة) فتقول: حضر المدعوون كلهم أو جميعهم أو عامتهم، ويتضح لك هذا أكثر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾ [طه: ٥٦].

فقوله: (كُلَّها) يؤكد الشمول، فلو خلا الكلام منه لظن السامع أنه أراه معظم آياته لا كلها.

ومنها: (كلا، وكلتا) وهو بمنزلة (كل) في المعنى.

---

(١) في البيت إشارة إلى النوع الثاني من أنواع التوكيد وهو المعنوي، وإلى زمرة منه وهو التوكيد بالنفس أو بالعين، وفيه إشارة إلى ضرورة اشتماله على ضمير يربط بينه وبين المؤكد.

(٢) في البيت إشارة إلى أن المؤكد إذا كان مثنى أو جمعًا فإن النفس أو العين يؤتى بهما على وزن أفعل.

نقول: جاء الزيدان، فيحتمل مجيئهما (معًا) وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾: إن معناه على رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل (كلاهما) اندفع الاحتمال، وإنما يؤكد بهما بشروط.

شروط التوكيد بكلا وكلتا:

الأولى: أن يكون المؤكد بهما دالًّا على اثنين.

الثاني: أن يصح حلول الواحد محلهما، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: اختصم أحد الزيدين، فالفعل (اختصم) مما يدل على المشاركة، فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى، فلا يجوز أن تقول: مات زيد وعاش عمرو كلاهما؛ لأنهما مختلفان في المعنى، لكن يجوز أن نقول: جاء زيد وقدم عمرو كلاهما؛ لأنهما غير مختلفين في المعنى.

الرابع: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما، فنقول: جاء الزيدان كلاهما.

وهما مثل غيرهما من ألفاظ التوكيد لا بد أن يكون فيهما ضمير يرجع إلى الاسم المؤكد ويطابقه في التثنية.

قال ابن مالك:

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا — كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا[1]

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ — مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ[2]

---

(١) البيت إشارة إلى النوع الثاني من التوكيد، وهو ما يفيد توكيد الشمول، ومنه: كلا، وكلتا، أنه لا بد من اشتمالهما على ضمير يعود على المؤكد.

(٢) في البيت إشارة إلى أن من ألفاظ التوكيد الذي يفيد الشمول لفظ عامة، وهي تفيد ما تفيده كلمة كل.

٣- التوكيد بالأسماء الأخرى:

أ- ويؤكد -أيضًا- بالألفاظ الأخرى ولاسيّما (أجمع وهي للمفرد المذكر) إذا كان المؤكد مذكرًا، ولهذا الاسم أسلوبان للتوكيد:

الأول: أن يحل محل (كل) فيؤكد الشمول غير أنه لا يحمل ضميرًا يرجع إلى المؤكد. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٤ - ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١]، وهذا هو الأكثر في لغة القرآن.

الثاني: يقع بعد (كل) ليزيد الكلام توكيدًا، ولم يأت هذا في القرآن إلا في آية واحدة في موضعين وهي قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠].

وهذا يخالف ما ذهب إليه النحاة، وهو جعلهم (أجمع) في الأسماء التي تتبع (كل). فإذا وجدوا جملة تخلو من (كل) ذهبوا إلى أنها محذوفة، وهذا يعني أنها مقدرة، وأن الجملة الظاهرة تستبطنها، تقول: قرأت الكتب كلها جمعاء، وحضَرَتِ المَدْعُوَّاتُ كلّهن جُمَعُ.

وتقول: قرأت الكتب جَمْعَاءَ، وحضرَتِ المَدْعُوَّات جُمَعُ.

من هذه الأمثلة الأربعة نعلم أن (جمعاء، وجمع) يمكن أن تقع بعد (كل)، وأن تستعملا بدونها، وإن كان الأصل أن تقع بعد (كل).

* تجمع كلمة (أجمع) على: أجمعين.

* وتجمع كلمة (جمعاء) على: جمعاوات، وجُمَع.

قال ابن مالك:

وَبَعْـــدَ كُـــلٍّ أَكَّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا ... جَمْعَـــاءَ أَجْمَعِـــينَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا

وَدُونَ كُـــلٍّ قَـــدْ يَجِـــيءُ أَجْمَـــعُ   جَمْعَـاءُ، أَجْمَعُـونَ، ثُـمَّ جُمَـعُ[١]

ملاحظة:

ب- ويؤكد أيضًا بـ (أكتع) بعد (أجمع) تقول: جاء الطلاب أجمعون أكتعون.

وقد يؤكد بها وحدها، كقول الراجز:

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا   تَحْمِلُنِــي الــذَّلْفَاءُ حَــوْلًا أَكْتَعَــا

ويؤكد -أيضًا- بـ(أبصع، وأبتع) على قلة بعد (أجمع) تقول: عاد الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، وهذا أسلوب منقرض مفتعل لا يكاد يستخدم[٢].

نماذج الإعراب: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾.

﴿ فَسَجَدَ ﴾	فعل ماض مبني على الفتح.
﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
﴿كُلُّهُمْ﴾	كل: توكيد معنوي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، هم: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.
﴿أَجْمَعُونَ ﴾	توكيد ثان مرفوع، وعلامة الرفع الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

الفرق بين النعت والتوكيد:

١- النعوت إذا تكررت كان الإنسان مخيَّرًا بين العطف وتركه.

مثال ذلك: محمد مدير الجامعة وعضو الهيئة العامة للإذاعة.

---

(١) يشير في البيت الأول إلى أنه قد تأتي كلمة أجمع بعد: كل وجمعاء للمؤنث، وتجمع الأولى على أجمعين، والثانية على جمع، وفي البيت الثاني إشارة إلى أن هذه الألفاظ قد يؤكد بها بغير أن تسبقها (كل).

(٢) النحو الميسر، د. محمد الحلواني: ٢/ ٧٢١.

- أما التوكيد إذا تكرر فلا يجوز فيه العطف، فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه. وجاء القوم كلهم وأجمعون، وعلّة ذلك أنها بمعنى واحد، والشيء لا يعطف على نفسه بخلاف النعوت فإن معانيها مختلفة.

٢- النعت يتبع المعرفة والنكرة، أما التوكيد، فيمكن أن يؤكد النكرة بشرط أن تكون مبعضة مثل: حول، أسبوع، شهر، يوم، واختاره ابن هشام في الأوضح[1]، وحكم بشذوذه في القطر، ولعل رأيه في الأوضح تابع لابن مالك.

الخلاصة:

أن التوكيد هو: تابع يذكر تقريرًا لمتبوعه، لرفع احتمال التجوز أو السهو.

ينقسم التوكيد إلى:

١- **لفظي**: ويكون بتكرار اللفظ، سواء أكان اسمًا أم فعلًا أم حرفًا أم جملة.

٢- **التوكيد المعنوي**: وهو ما لا تتكرر فيه الكلمة بلفظها، بل يكرر معناها بلفظ آخر، مثل: النفس، العين، ويشترط فيه أن يكون الاسم المؤكد معرفة لا نكرة.

أما كلا وكلتا، فيشترط فيهما أن يكون المؤكد بهما دالًّا على اثنين، وأن يصح حلول الواحد محلها، وأن يكون المسند إليهما غير مختلف في المعنى، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد.

أما التوكيد بأجمع وجمعاء، فيكثر أن يكون بعد كل، وقد يؤكد بهما وبدونهما.

❁❁❁

---

(١) وذلك في قوله: وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح...انظر: أوضح المسالك: ١/ ٤٦٠.

عطف البيان

ما العطف؟

العطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

وفي اصطلاح النحويين: ضربان: عطف نسق – وسيأتي – وعطف البيان.

والكلام الآن فيه.

تعريف عطف البيان:

هو تابع مُوَضِّح أو مُخَصِّص، جامد، غير مؤول.

شرح التعريف:

قوله: (تابع) جنس يشمل التوابع الخمسة.

– قوله: (موضح) أو (مخصص) مخرج للتوكيد، نحو: جاء زيد نفسه، ولعطف النسق نحو: جاء زيد وعمرو، وللبدل نحو قولك: أكلت الرغيف ثلثه.

– وقوله: (جامد) مخرج النعت، فإنه وإن كان موضحًا في نحو: جاء زيد التاجر، ومخصصًا في نحو: جاءني رجل تاجر، لكنه مشتق.

– قوله: (غير مؤول) مخرج لما وقع من النعوت جامدًا، لكن يُؤَوّل بالمشتق، نحو: مررت بزيد هذا، فإنه يؤول بالمشتق، ألا ترى أن المعنى: مررت بزيد المشار إليه.

– وقد عرفنا أن الموضح يكون للمعارف، والمخصص يكون للنكرات[1].

---

(١) مواضع عطف البيان:

أ- اللقب بعد الاسم، نحو: علي زين العابدين.

ب- الاسم بعد الكنية، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمرُ.

جـ- الظاهر المحلى بـ: أل بعد اسم الإشارة، نحو: هذا الكتاب.

د- الموصوف بعد الصفة، نحو: الكليم موسى.

هـ- التفسير بعد المفسر، نحو: العسجد، أي الذهب. يُنْظَر معجم النحو: ٢٤٢.

حكمه:

عطف البيان يوافق متبوعه؛ أي أنه – لكونه مفيدًا فائدة النعت من إيضاحه لمتبوعه وتخصيصه لـه – لا بدّ من موافقته المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد وفروعها، كما كان حال النعت مع متبوعه.

مثال ذلك: أقسم بالله أبو حفص عمرُ، وهذا خاتمٌ حديدٌ.

* أشار ابن هشام بالمثالين إلى ما تضمنه الحد من كونه موضحًا للمعارف ومخصصًا للنكرات، ففي المثال الأول: المراد بأبي حفص: عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فـ: (عمر) هنا: عطف بيان؛ لأنها توضح أبا حفص، لأنه لو كان عندنا رجلان كل منهما يكنى بأبي حفص وأردت أن تعرف المراد من أبي حفص المقصود للمتكلم، فإنَّ عطف البيان هو الذي يوضح.

* **وأما المثال الثاني:** خاتم حديد، فحديد يخصص أي نوع من أنواع الخاتم.

ولك في خاتم حديد ثلاثة أوجه:

١- هذا خاتمُ حديدٍ: بجر (حديد) بالإضافة.

٢- هذا خاتمٌ حديدٌ: عطف بيان يتبع ما قبله في الرفع.

٣- هذا خاتم حديدًا: بالنصب على الحال، لكن ابن هشام لم يستحسن هذا الإعراب؛ لأن الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا، والخطاب أعربه تمييزًا واستحسنه ابن هشام.

قال ابن مالك:

الْعَطْــفُ إِمَّــا ذُو بَيَــانٍ أَوْ نَــسَقْ ... وَالْغَــرَضُ الْآنَ بَيَــانُ مَــا سَــبَقْ

فَــذُو الْبَيَــانِ تَــابِعٌ شِــبْهُ الــصِّفَهْ ... حَقِيقَــةُ الْقَــصْدِ بِــهِ مُنْكَــشِفَهْ[1]

(١) يشير في البيت الأول إلى العطف، وعرَّف النوع الأول البيت الثاني.

مسألة:

منع كثير من النحويين عطف البيان في النكرات، وقالوا: لا يكون إلا في المعارف، ففي قولنا: هذا خاتم حديد. لم يعربوه عطف بيان.

قال ابن مالك:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ[1]

كل عطف بيان صالح لأن يكون بدلًا، وأنه قسم من أقسام البدل يُعْرَف ببدل الكل من الكل.

مثال: أقسم بالله أبو حفص عمر، فيجوز في عمر أن يكون بدلًا أو عطف بيان، ومحل الجواز: إذا لم يمنع إحلال التابع محل المتبوع، فإن امتنع أن يقع التابع مكان المتبوع مغنيًا، فهنا يجب أن يكون عطف بيان.

مثاله: قول الشاعر المرار بن سعيد:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فكلمة: (بشر) عطف بيان لا يصح أن تحل محل (البكري)؛ لأن التارك وصف مضاف لا بد أن يضاف إلى ما فيه الألف واللام، و(بشر) لا يوجد فيه الألف واللام، فامتنع أن يقال: أنا ابن التارك بشر.

أنا	ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
ابن	خبر مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، وهو مضاف.
التارك	مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر الكسرة الظاهرة، وهو مضاف أيضًا.
البكري	مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.
بشر	عطف بيان على البكري مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(١) إشارة إلى جواز كون عطف البيان من النكرة، خلافًا لما ذهب إليه أكثر النحويين.

مثال آخر: قول الشاعر:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلًا أُعِيـذُكُمَا بِـاللهِ أَنْ تُحـدِثَا حَرْبَـا

فـ (عبد شمس ونوفلًا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه حينئذ -في تقدير إحلاله محل الأول- فكأنك قلت: أيا عبد شمس ونوفلًا، وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، و(نوفلًا) لو كان منادى لقيل فيه (يا نوفلُ) بالضم لا (يا نوفلًا) بالنصب. فلذلك كان يجب أن يقال هنا: أيا أخوينا عبد شمس ونوفل. وقد سبق بيان ذلك في تابع المنادى.

قال ابن مالك:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ(١)

❁❁❁

---

(١) يشير إلى جواز إعراب عطف البيان بدلًا في غير مسألتين. إذا كان التابع مفردًا معرفة معربًا والمتبوع منادى، مثل: يا غلام يعمرا. وإذا كان التابع خاليًا من (أل) والمتبوع بـ: أل، وقد أضيفت إليه صفة بـ: أل.

عطف النسق

تعريفه:

النسق في اللغة: التتابع أو النظم.

واصطلاحًا: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

قال ابن مالك:

تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّـسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ(١)

فإذا قلنا: جاء زيد وعمرو، فإن (عمرو) معطوف على (زيد) عطف نسق لتوسط حرف من حروف العطف بينهما وهو الواو.

جاء	فعل ماض مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
وعمرو	الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمرو: معطوف على زيد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

حروف العطف:

١- الواو:

وهي لمطلق الجمع بين المتعاطفين، مثاله: جاء زيد وعمرو، أي: اشتركا في المجيء، وهو يحتمل ثلاثة أمور:

أ- أن يكون مجيئهما في وقت واحد، أي: معًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

ب- أن يكون مجيئها على الترتيب، نحو: جاء زيد وعمرو -إذا تقدم مجيء زيد-.

---

(١) في البيت إشارة إلى تعريف عطف النسق.

جـ - أن يكون مجيئهما على عكس الترتيب، نحو: جاء زيد وعمرو، إذا تقدم مجيء عمرو.

قال ابن مالك:

فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَوْ لاَحِقَـا ... فِـي الحُكْـمِ أَوْ مُـصَاحِبًا مُوَافِقَـا(١)

٢- الفاء:

وهي للترتيب والتعقيب، مثاله: جاء زيد فعمرو، والمعنى: أن مجيء زيد هو الأول، وأما التعقيب فمعناه أنه ليس هناك مهلة بل كان عقبه مباشرة.

لكن تعقيب كل شيء بحسبه.

- نقول: دخلت بصرة فبغداد وبينهما أيام.
- وتزوج فلان فولد، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل المعتادة، وليس معناه أنه يوم أن تزوج يأتيه الولد.

وللفاء معنى آخر غير التعقيب، وهو السببية إذا كانت عاطفة جملة على أخرى، كقولك: سها فسجد، أي: بسبب السهو سجد، ومثله: سَرَقَ فَقُطِعَ، وزنى فَرُجِم.

٣- ثم:

وهي للترتيب والتراخي، فإذا قلنا: جاء زيد ثم عمرو، أي أن بينهما مدة.

قال ابن مالك:

وَالْفَـاءُ لِلتَّرْتِيـبِ بِاتِّـصَالِ ... وَثُـمَّ لِلتَّرْتِيـبِ بِانْفِـصَالِ

اعتراض:

ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١]، أنها ليست للترتيب، لأن ظاهره أنَّ خلق الله لنا - الآن - متقدم على سجود الملائكة لآدم، لو قلنا إن (ثم) للترتيب.

---

(١) يشير في هذا البيت إلى الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين.

والجواب: أن هناك مضافًا مقدرًا، أي: خلقنا آباءكم، ثم صورنا آباءكم، ثم قلنا للملائكة، فحذف المضاف ونسب الخلق والتصوير إليهم؛ لأنهم فرعه، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع.

٤- حتى[1]:

وهي للغاية والتدرج.

ومعنى الغاية: آخر الشيء ونهايته.

ومعنى التدرج: أن ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه تحقيقًا، نحو قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فهذا يدل على أنه أكل السمكة شيئًا فشيئًا، وهذا هو التدرج، ورأسها هو الغاية، ولهذا قالوا: إن معطوف (حتى) أي الشيء الذي بعدها جزء مما قبلها، إما تحقيقًا؛ لأن رأس السمكة جزء منها، أو تقديرًا، نحو قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهْ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

فالنعل ليست جزءًا من الزاد تحقيقًا، لكنها مثل الجزء تقديرًا؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل ما يثقله.

مسألة:

زعم بعضهم أن (حتى) للترتيب، والأمر على غير ذلك، فهي تدل على الغاية والتدريج، فهي لمطلق الجمع لا للترتيب.

٥- أو: وتقع بعد الطلب أو الخبر.

(١) العطف بـ: حتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون، نحو: مات القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى ابتدائية، وما بعدها على إضمار عامل. ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٤٧.

ولها أربعة معان[1] على ما ذكر ابن هشام: معنيان بعد الطلب، وهما:

- **التخيير**، وهو ما يمتنع الجمع فيه بين المتعاطفين. نحو: تزوجْ هندَ أو أختها، ونحو: اركب السيارة أو القطار.
- **الإباحة**، وهو ما يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين. نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين زواجه من هند وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين كليهما.

ولـ: (أو) معنيان بعد الخبر، وهما:

- **الشك**، نحو: جاء زيد أو عمرو. إذا لم تعلم الجائي منهما. ونحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣].
- **التشكيك أو الإبهام**، نحو قولك: جاء زيد أو عمرو. إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على المخاطب.

وهناك معنيان لم يذكرهما ابن هشام وهما:

* **التقسيم**، نحو قولك: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

* **الإضراب فتكون بمعنى بلْ**، نحو قولك: جاء زيد أو بكر أو عمرو، إذا كان قصدي: بل بكر بل عمرو.

قال ابن مالك:

خَيِّـرْ، أَبِـحْ، قَسِّمْ بِـأَوْ وَأَبْهِـمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْـرَابٌ بِهَـا أَيْـضًا نُمِـي

---

(١) ذكر العلماء معاني كثيرة لـ: (أو) ذكرها ابن هشام في مغنى اللبيب: ١/ ٩٢.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا(١)

٦- أم:

وهي لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين، وتسمى هذه الهمزة همزة التسوية. وأمْ من حروف العطف التي يقصد بها التعيين.

مثال: أجاء زيد أم عمرو، فأنت قاطع بمجيء أحدهما، لكن الشك في التعيين، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، فلا يقال: نعم أو لا، وإلا لما تمَّ الجواب.

ومثله أيضًا: أزيد عندك أم عمرو. فأنت قاطع بوجود أحدهما، لكن الشك في التعيين.

* تسمى (أَمْ) هذه معادلة؛ لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلت (أَمْ) على الآخر، ووسطت بينهما مما لا تشك فيه، وهو قولك: عندك؟

* وتسمى أيضًا متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

قال ابن مالك:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ(٢)

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ(٣)

---

(١) في قول ابن مالك إشارة إلى المعاني التي تستعمل لها (أو) وهي التخيير، والإباحة، والتقسيم، وللإبهام والشك. وفي قوله: (وربما عاقبت الواو) إشارة إلى أن (أو) قد تستعمل بمعنى (الواو) عند أمن اللبس.

(٢) في البيت إشارة إلى أن (أم) من حروف العطف، وفيه إشارة إلى أن (أم) المتصلة هي التي تقع بعد همزة التسوية، أو الهمزة التي بمعنى (أي) نحو: أزيد عندك أم عمرو. أي: أيهما.

(٣) في البيت إشارة إلى جواز حذف همزة التسوية أو التي بمعنى (أي) عند أمن اللبس، كقراءة ابن محيصن: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) بحذف الهمزة الأولى في: (أأنذرتهم).

وَبِانْقِطَـــاعٍ وَبِمَعْنَـــى بَـــلْ وَفَـــتْ   إِنْ تَـــكُ مِمَّـــا قُيِّـــدَتْ بِـــهِ خَلَـــتْ[١]

٧ - لا[٢]:

وفائدتها: الرد عن الخطأ في الحكم إذا كانت بعد الإيجاب.

❊ **مثال**: لو قلت: جاء عمرو، وأردت أن أرُدَّ الخطأ لأني أعلم أن الذي جاء هو (زيد) فأقول: جاء زيد لا عمرو.

٨- لكنْ:

يرى جميع النحويين – ما عدا يونس – أن لكنْ حرف عطف، بشرط ألا تقترن بـ: الواو، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن يكون المعطوف بها مفردًا.

وهي للاستدراك إن سبقت بنفي أو نهي، نحو: ما جاء زيد لكنْ عمرو، ونحو: لا يقم زيد لكنْ عمرو.

ما جاء	ما: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، جاء: فعل ماض مبني على الفتح.
زيد	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
لكن	عاطفة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
عمرو	معطوف على زيد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(١) في البيت إشارة إلى أنه إذا لم تسبق (أم) بهمزة التسوية أو التي بمعنى (أي) فهي منقطعة وتفيد الإضراب مثل (بل).

(٢) ذكر ابن هشام لكونها عاطفة ثلاثة شروط:

أ – أن يتقدمها إثبات، نحو: جاء زيد لا عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا.

ب – ألا تقترن بعاطف، فإن قيل: جاءني زيد بل لا عمرو، فالعاطف (بل) و(لا) رد عليها.

ج – أن يتغاير معطوفاها فتقول: جاءني رجل لا امرأة. انظر: مغنى اللبيب: ١/ ٢٤٢.

٩ – بل[١]:

وهي للإضراب إن كانت بعد كلام موجب أي مثبت، نحو: اشتريت كتابًا بل قلمًا.

اشتريت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
كتابًا	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
بل	عاطفة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
قلمًا	اسم معطوف على (كتابًا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

* وتكون للاستدراك إن كانت بعد كلام منفي، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه.

ما جاء	ما: نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، جاء: فعل ماض مبني على الفتح.
الضيف	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
بل	عاطفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
ابنه	اسم معطوف على (الضيف) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

* **الحروف الثلاثة:**

(لا، لكن، بل) اشتركت في كونها:

أ- عاطفة.

ب – أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، لكن (لا) بعد الإيجاب، و(لكن، وبل) بعد النفي.

---

(١) منع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه. قال ابن هشام: محال: ضربت زيدًا بل إياك. اهـ. ومنعهم ذلك مع سعة رواياتهم دليل على قلته...انظر: مغني اللبيب: ١/ ١١٢.

(بل): تأتي للإضراب، وهو صرف الحكم عما قبلها لما بعدها، نحو: جاء زيد بل عمرو؛ لأن الذي جاء ليس زيدًا، ولكن ثبت لي أنه عمرو.

قال ابن مالك:

وَأَوْلِ لَكِــنْ نَفْيًــا اوْ نَهْيًــا (وَلَا) ... نِــدَاءً اوْ أَمْــرًا أَوِ اثْبَاتًــا تَــلَا[1]

وَبَــلْ كَــلَكِــنْ بَعْــدَ مَــصْحُوبَيْهَا ... كَــلَــمْ أَكُــنْ فِــي مَرْبَــعٍ بَــلْ تَيْهَــا

وَانْقِــلْ بِهَــا لِلثَّــانِي حُكْــمَ الأَوَّلِ ... فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي[2]

مسألة:

الفرق بين (بل) و(لكن) و(لا).

لا	لقصر القلب، وقصر الإفراد.
بل ولكن	لقصر القلب فقط.

- مثال: إذا قلت: جاء زيد لا عمرو، فإذا كان السامع يعتقد أن الذي جاء (عمرو) فـ: (لا) هنا لقصر القلب؛ لأنك قلبت عليه ما كان يعتقده، فالسامع كان يعتقد أن الذي جاء عمرو لا زيد، فأنت قلبت عليه هذا الاعتقاد.
- مثال قصر الإفراد: إذا كان السامع يعتقد أن زيدًا وعمرًا جاءا معًا فأنت تقول: جاء زيد لا عمرو، فهذا يسمى قصر إفراد؛ لأنك قد أفردت زيدًا بالمجيء ونفيت المجيء عن عمرو، وكان السامع يعتقد أنهما جاءا معًا.

---

(١) في البيت إشارة إلى شرط العطف بـ: لكن، وهو أن يسبقها نفي، أو نهي. وفيه إشارة إلى شرط العطف بـ(لا)، وهو مجيئها بعد النداء، نحو: يا زيد لا عمرو، وبعد الأمر، وبعد الإثبات.

(٢) في البيت الأول إشارة إلى شرط أن (بل) كـ: (لكن) يعطف بها في النفي والنهي، وتكون مثل (لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، وفي البيت الثاني إشارة إلى أن (بل) يعطف بها الخبر المثبت، فتفيد الإضراب عن الأول، نحو: قام زيد بل عمرو.

- أما (بل) و(لكن) فلا تأتيان إلا لقصد القلب فقط. مثال: ما جاء زيد بل عمرو، وما جاء زيد لكن عمرو.

الخلاصة:

عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

* حروف العطف هي: الواو، الفاء، ثُمَّ، حتى، أو، أم، لا، لكنْ، بل.

وحروف العطف قسمان:

قسم يعطف بلا شرط، وقسم يعطف بشرط.

أ – القسم الذي يعطف بلا شرط هو (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم).

ب – القسم الذي يعطف بشرط هو (بل، لا، لكن).

وشروط العطف بكل من (بل، لا):

* إفراد معطوفيهما.

* أن يسبقا بإيجاب أو أمر.

وشروط العطف بـ: (لكن):

* إفراد معطوفيها.

* أن تسبق بنفي أو نهي.

* ألا تقترن بالواو، فإن كان المعطوف بها جملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح[١].



(١) انظر مغني اللبيب: ١/ ٢٩٢.

البــدل[1]

تعريف:

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

شرح التعريف:

من هذا التعريف يتضح لنا الفرق بين البدل وبقية التوابع، فالبدل مقصود بالحكم، وهذا خلاف النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأن هذه التوابع ليست مقصودة بالحكم، وقولنا: بلا واسطة، مخرج لـ (عطف النسق) فهو وإن كان مقصودًا بالحكم، إلا أنه بواسطة هي حرف العطف.

* والبدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة، وليس المبدل منه مقصودًا بالحكم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران: ٩٧] فـ: (من) بدل بعض من كل؛ لأن المقصود من الحكم إنما هو (من استطاع السبيل)، ولم يوجبه على الناس كلهم.

قال ابن مالك:

التَّــابِعُ المَقْــصُودُ بِــالحُكْمِ بِــلَا ... وَاسِــطَةٍ هُــوَ المُــسَمَّى (بَــدَلَا)

أقسام البدل:

١ - البدل المطابق:

وله في كتب النحو عدة أسماء، وهي: بدل المطابقة، والبدل المطابق، ويسمى بدل الكل من الكل.

---

(١) التعبير بالبدل هو تعبير البصريين، وقال الأخفش عن الكوفيين: إنهم يطلقون عليه التبيين. وقال ابن كيسان: التكرير. انظر: همع الهوامع: ٢/ ١٢٥.

* وهو ما طابق المبدل منه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ.

- مثال البدل المطابق من اللفظ والمعنى قول الله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. فـ: (صراط الذين أنعمت...) هو البدل، والمبدل منه: الصراط، وقد تطابقا كما ترى لفظًا ومعنى.

ومثال البدل المطابق في المعنى فقط: قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلۡنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٥]، وفي هذه الآية جاء البدل: هارون مطابقًا للمبدل منه -أخاه- في المعنى، ولكنه مخالف له في اللفظ.

وتقول: رأيت الجندي عليًّا يحمل السلاح.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
الجندي	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
عليًّا	بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٢- بدل الجزء من كل:

وهذا النوع كثير في الكلام، ويسمى أيضًا بدل بعض من كل.

وضابطه: أن يكون البدل جزءًا حقيقيًّا من المبدل منه، سواء أكان هذا الجزء أكبر الأجزاء أم مساويًا لها، أم أصغر منها، وذلك مثل: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه.

أكلت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
الرغيف	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
ثلثه	بدل بعض من كل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

- ونحو: رأيتُ أهْلَكَ كثيرًا منهم، واعتدى الرجلان أحدهما. وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. ففي الجملة الأولى ترى (كثيرًا) بدلًا من (أهلك) وترى في الثانية (أحدهما) بدلًا من (الرجلان) وفي الثالثة (يديها) جاءت بدلًا من الزرافة، وكل بدل يعد جزءًا حقيقيًّا من المبدل منه، فهو بعض منه على سبيل الحقيقة لا المجاز.
- وفي هذه الصورة يلاحظ أن في بدل (بعض من كل) ضميرًا يعود إلى المبدل منه، وقد يكون الضمير في لفظ متعلق بالبدل كما في الجملة الأولى: رأيت أهلك كثيرًا منهم، ويسمى هذا الضمير رابطًا، وهو غالب في هذه الصورة من أساليب البدل، ولا بد أن يكون الضمير مطابقًا للمبدل في الإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث.

٣- بدل الاشتمال:

وهو يدل على شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، نحو: أعجبني زيد علمه(١).

أعجبني	أعجب: فعل ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والياء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
زيد	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
علمه	بدل اشتمال مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٤٠٢.

وهذا النوع يختلف عن بدل الجزء من كل؛ لأن البدل فيه لا يؤلف بعضًا من المبدل منه، ولكنه مما يشتمل عليه من صفات أو أحداث أو ما شاكل ذلك، تأمل هذه العبارة: ورثت أبي ماله وأخلاقه، فالمال ليس جزءًا من أبي، فلا يكون من جسده، ولكن أبي يملك المال، فهو ما يشتمل عليه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢١٧].

فالقتال: بدل من الشهر، والشهر يشتمل عليه، فالشهر الحرام مشتمل على القتال.

على أنه لا يكفي أن يكون المبدل منه مشتملًا على البدل، بل لا بد من أن يصح الكلام بذكر المبدل منه وحده، فلا يجوز مثلًا أن تقول: أسرجت عبد الله فرسه؛ لأن المبدل منه لا يصح أن يسرج، ولكنه يجوز أن يقال: سُرِقَ عبدُ الله ثَوْبُهُ، لجواز: سُرِقَ عبدُ الله.

* ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المبدل منه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهذا الضمير قد يكون مذكورًا كما في الأمثلة السابقة، أو مقدرًا كما في قول الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ - ٥]، والتقدير: النار فيه، فحذف الضمير الرابط.

٤- البدل المباين للمبدل منه:

وهو نوع من أساليب البدل يتغاير فيه طرفا الإبدال، ويصدر عن حالات نفسية نحو: السهو، أو الغفلة، أو تغيير الرأي، وقد يكون زلة لسان وهو نفسه ثلاثة أنواع:

أ- بدل الغلط(١): أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط.

---

(١) ذكر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك أن بدل الغلط؛ أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم. انظر: أوضح المسالك: ١/ ٤٨٩.

وهو ما لم يكن مقصودًا البتة، ولكن سبق إليه اللسان غلطًا.

وهو ما صدر عن زلة لسان، مثل قولك: فتح خالد بن الوليد مصر الشام.

فقد سبق لسانك ذهنك فذكرت مصر، ثم صححت الخطأ اللساني فقلت: الشام، ومن ذلك قولك: يعتمد المصريون على مياه الفرات النيل، ونحو: استخدم الْفُرْسُ الفِيَلَة في معركة اليرموك القادسية.

استخدم	فعل ماض مبني على الفتح.
الفُرْسُ	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الفيلةَ	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
في معركة	في: حرف جر، معركة: اسم مجرور بعد (في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
اليرموك	مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.
القادسية	بدل غلط مجرور وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

ب- بدل النسيان:

وهذا النوع يصدر عن السهو، أو الغفلة في الجنان، فبعد أن يطلق المتكلم الرأي تنبَّه إلى حقيقة فيذكرها، مثل قولك: أقمت هنا سنتين ثلاث سنوات، ونحو: أخذت هذا الكتاب من مكتبة أبي عمي.

ففي المثال الأول: ذكر المتكلم أنه أقام سنتين، ثم تبين له أنه نسي وأقام ثلاثًا، فعدل إلى الثلاث، وكذا في المثال الثاني: ذكر المتكلم أنه أخذ الكتاب من مكتبة أبيه، ولكنه تبين أنه نسي فذكر أنه أخذ الكتاب من مكتبة عمه.

* والفرق بين بدل الغلط وبدل النسيان أن بدل النسيان يكون من العقل أو الغفلة، وبدل الغلط يكون من اللسان.

جـ - بدل الإضراب:

وهو ما يصدر عن تغيير الرأي والتوجه إلى رأي آخر، كأن تقول: هذا معجم عظيم موسوعة، فبعد أن قلت (معجم) غيرت رأيك؛ لأنك وجدت (المعجم) لا يفي في التعبير عما في نفسك من إكبار له، فأضربت وتوجهت إلى معنى أوسع، فذكرت أنه موسوعة(١).

هذا	اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
معجم	خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
عظيم	نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
موسوعة	بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ملحوظة:

إذا جاء بعد اسم الإشارة اسم مبدوء بالألف واللام أعرب بدلًا.

قال ابن مالك:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا اوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ(٢)

وَذَا لَلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

كَـ (زُرْهُ) خَالِدًا، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى(٣)

---

(١) ينظر: النحو الميسر: ٢/ ٦٩٤.

(٢) في البيت إشارة إلى أنواع البدل، وهو بدل المطابق، وبدل البعض من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين للمبدل منه، وهو المراد بقوله: أو كمعطوف بـ (بل).

(٣) في البيتين إشارة إلى أقسام البدل المباين، وهو على قسمين:

أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، وهو ما يسمى ببدل الإضراب، ويسمى البَدَاء.

والثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان.

الخلاصة:

البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

أقسامه: للبدل أقسام، وهي:

١- البدل المطابق: وهو ما طابق المبدل منه في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط.

٢- بدل جزء من كل: وهو ما كان فيه المبدل جزءًا حقيقيًّا من المبدل منه.

٣- بدل اشتمال: وهو بدل شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال.

٤- البدل المباين: وهو ما يصدر عن حالات نفسية نحو: السهو، أو الغفلة، وله أنواع:

أ - بدل الغلط: وهو ما لم يكن مقصودًا البتة، ولكن سبق إليه اللسان غلطًا.

ب - بدل النسيان: وهو ما يصدر عن السهو أو الغفلة.

جـ - بدل الإضراب: وهو ما يصدر عن تغيير الرأي والتوجه إلى رأي آخر.

- يبدل الظاهر من الظاهر، ولا يبدل المضمر من المضمر، ولا يبدل مضمر من ظاهر.
- يصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل من كل، نحو: أقبلت الدراسة فأقبلوا الطلاب في سرور، أو بدل بعض: انتظرت الطلاب الخمسة فأقبلوا أربعة منهم، أو بدل اشتمال، نحو: انتظرت الحجاج فأقبلوا حقائبهم.

وإن كان ضمير الحاضر جاز البدل منه بشرط أن يكون بدل بعض، نحو: أَعْجَبْتَنِي وجهك، أو بدل اشتمال، نحو: أعْجَبْتَنِي كلامُك، أو بدل كل مفيدًا للإحاطة، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤][(١)].

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ٤٠٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٢٨.

بــاب العـــدد

إذا نظرنـا في الأحكـام النحْويـة لبـاب العـدد وجـدنا البحـث فيهـا يتنـاول النقـاط التالية:

أ – ألفاظ العدد من حيث الإفراد أو التركيب أو الإضافة.

ب – علاقة العدد بالمعدود، وإلحاق تاء التأنيث به.

جـ – تمييز العدد.

أولًا: ألفاظ العدد من حيث الإفراد أو التركيب أو الإضافة:

ينقسم العدد إلى أقسام ثلاثة هي:

أ– **العدد المفرد**: وهو ما دل على ألفـاظ العقـود، وهـي عـشرون، ثلاثـون... إلـى تسعين.

ب– **العدد المركب**: وهو عبـارة عـن تركيـب العـشرة مـع مـا دونهـا إلـى الواحـد، نحو: أحد عشر، اثنا عشر، إلى تسعة عشر.

جـ– **العدد المضاف**: وهو نوعان: أحدهما: ما يضاف إلى جمع، وهو العدد مـن: الثلاثة إلى العشرة، مثل: دعوت ثلاثة رجال، والثاني: ما يـضاف إلـى مفـرد وهـو مائـة وألف وتثنيتهما مثل: (مائتا ناقة، ألف رجل) ألفا جنيه.

* وهناك العدد المعطوف، وهو أن يذكر النيف قبـل العـدد المفـرد، نحـو: واحـد وعشرين، إلى تسعة وتسعين.

ثانيًا: كيفية إلحاق علامة التأنيث (التاء) بالعدد وعلاقة ذلك بالمعدود:

١ – العددان (واحد واثنان):

فإنهما يذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، تقول: واحد واثنـان مـع المـذكر، وواحدة واثنتان مع المؤنث.

٢- العدد من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما:

تلحقهما علامة التأنيث إن كان المعدود مذكرًا، ولا تلحقهما التاء إن كان المعدود مؤنثًا، تقول: حضر ثلاثةُ طلاب، ورأيت أربعَ طالباتٍ.

٣- العدد المركب:

وهو كما ذكرنا تركيب العشرة مع ما دونها من الأعداد إلى الواحد، ففي هذه الحالة فإن العشرة توافق المعدود تذكيرًا، أو تأنيثًا، وأما الثلاثة إلى التسعة فإنها تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والواحد والاثنان يوافقان المعدود، تقول: رأيت أحد عشر طالبًا وإحدى عشرة امرأة، فكل من كلمة (أحد) و(عشر) في المثال الأول قد وافقت المعدود في التذكير فلم تلحقهما (التاء)، وفي المثال الثاني: إحدى عشرة امرأة، نلاحظ أن كلمة (إحدى) جاءت مؤنثة، وكذا كلمة (عشرة) لأن المعدود بهما مؤنث.

تقول: حضر ثلاثة عشر طالبًا، ورأيت تسعة عشر رجلًا. ويلاحظ في هذين المثالين أن كلًّا من (ثلاثة وتسعة) ألحقت بهما علامة التأنيث؛ لأن المعدود بهما مذكر. أما (عشر) فهي توافق المعدود، فجاءت مذكرة مع المذكر.

تقول: حضرت ثلاث عشرة طالبة، ورأيت سبع عشرة امرأة. فكل من كلمة (ثلاث، وسبع) جاءت مذكرة مع المؤنث. أما كلمة (عشرة) فقد التزمت المطابقة.

٤- ألفاظ العقود، وهي من عشرين إلى تسعين:

وهذه الألفاظ تُعَامَل معاملة جمع المذكر السالم، ولا شأن لها بالمعدود مذكرًا كان أم مؤنثًا. أما النيف قبلها فيأخذ حكمه. فالواحد والاثنان يُذَكَّرَان مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، والثلاثة إلى التسعة تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر؛ أي: تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا.

أمثلة: مررت بثمانين طالبًا، وحضر واحد وثلاثون طالبًا، وإحدى وخمسون طالبة، وخطبت في ثلاثة وعشرين رجلًا، وخمس وثلاثين امرأة.

٥- المائة والألف:

المائة إذا أضيف إليها العدد من (الثلاثة إلى التسعة)، فإنما يكون بلفظ واحد، ولا تلحقه التاء، تقول: حاضر المحاضِرُ في ثلاثمائة طالب وثلاثمائة طالبة.

* أما مع الآلاف فالعدد (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) جار على القياس تذكيرًا وتأنيثًا، تقول: رأيت خمسة آلاف حافظ للقرآن، ورأيت ثمانية آلاف طالبة مجتهدة.

ثالثًا: تمييز العدد:

أ- الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما تضاف إلى تمييزها الجمع، نقول: عندي ثلاثة رجال وأربعة نسوة.

قال ابن مالك:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ (١)

ب- من العدد المضاف ما لا يضاف إلا إلى مفرد؛ أي: يكون تمييزه مفردًا، وهو مائة وألف وتثنيتهما، نحو: مائتا درهم، وألفا درهم.

جـ- العدد المفرد: يكون تمييزه مفردًا منصوبًا، نحو: حضر عشرون طالبًا.

حضر	فعل ماض مبني على الفتح.
عشرون	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
طالبًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

د- العدد المركب: يكون تمييزه مفردًا منصوبًا، نحو: أحد عشر رجلًا.

---

(١) يشير ابن مالك إلى أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يُذَكَّر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، ويشير إلى أنه يضاف إلى جمع التمييز، وفي قوله: جمعًا بلفظ قلة: إشارة إلى أن المعدود إذا كان جمع قلة وجمع كثرة فلا يضاف إلا إلى جمع القلة.

قال ابن مالك:

وَمَيِّـــزِ الْعِــــشْرِينَ لِلتِّـــسْعِينَا بِوَاحِـــدٍ، كَـــأَرْبَعِينَ حِينَـــا

وَمَيَّـــزُوا مُرَكَّبًـــا بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ عِـــشْرُونَ فَـــسَوِّيَنْهُمَا

إعراب العدد وبناؤه:

١ - **الأعداد**: أحد عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر مبنية على فتح الجزأين وتكون في محل:

* **رفع**: مثل: جاء أحد عشر رجلًا.

جاء	فعل ماض مبني على الفتح.
أحد عشر	عدد مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل.
رجلًا	تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

* **أو نصب**: مثل: رأيت خمسة عشر طالبًا.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل.
خمسة عشر	عدد مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به.
طالبًا	تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ونحو: إن في كتيبة ابن زياد أحد عشر مجاهدًا، فـ: (أحد عشر) عدد مبني على فتح الجزأين في محل نصب اسم إن.

* **أو جر**: نحو: تتكون كتيبة ابن زياد من أحد عشر مجاهدًا، فـ (أحد عشر) عدد مبني على فتح الجزأين في محل جر بالحرف، ونحو: يشتمل الأسبوعان على أربعة عشر يومًا.

قال ابن مالك:

وَأَحَـــدَ اذْكُـــرْ وَصِـــلَنْهُ بِعَـــشَرْ ... مُرَكَّبًـــا قَاصِـــدَ مَعْـــدُودٍ ذَكَـــرْ[1]

وَقُـلْ لَـدَى التَّأْنِيـثِ إِحْـدَى عَـشَرَهْ ... وَالـشِّينُ فِيهَـا عَـنْ تَمِـيمٍ كَـسْرَهْ[2]

وَلِثَلَاثَـــــةٍ وَتِـــــسْعَةٍ وَمَــــا ... بَيْنَهُمَـــا إِنْ رُكِّبَـــا مَـــا قُـــدِّمَا

٢- **العددان**: اثنا عشر، واثنتا عشرة، يعرب الجزء الأول منهما، وهو (اثنا، واثنتا) إعراب المثنى، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، ويُبْنَى الثاني منهما وهو (عشر، أو عشرة) على الفتح.

* **مثال الرفع**: السنة اثنا عشر شهرًا.

السنة	مبتدأ مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة.
اثنا عشر	اثنا: خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وعشر: عدد مبني على الفتح لتركيبه مع (اثنا) لا محل له من الإعراب.

* **مثال النصب**: إن في السنة اثني عشر شهرًا.

إن	حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
في السنة	في: حرف جر، السنة: اسم مجرور، وعلامة الجر الكسرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن.
اثني عشر	اثني: اسم إن منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، عشر: عدد مبني على الفتح لتركيبه مع اثني لا محل له من الإعراب.

(١) في البيت إشارة إلى العدد المركب وهو: تركيب العشرة مع ما دونها من الأعداد، وفيه إشارة إلى موافقة الأحد عشر، والاثني عشر للمعدود إن كان مذكرًا، وتأنيث الثلاثة إلى التسعة مع المذكر، وموافقة العشرة لما بعدها.

(٢) في البيت الثاني والذي يليه إشارة إلى موافقة الإحدى عشرة، والاثنتي عشرة للمعدود المؤنث، وعدم المطابقة في الثلاثة وما بعدها إلى التسعة، وفيه إشارة إلى اللغات الواردة في العشرة.

شهرًا	تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

❋ **مثال الجر**: تشتمل السنة على اثني عشر شهرًا.

تشتمل	فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
السنة	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
على	حرف جر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
اثني عشر	اثني: عدد مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، عشر: عدد مبني على الفتح لتركيبه مع (اثني) لا محل له من الإعراب.
شهرًا	تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول: في الكتاب اثنتا عشرة صورة توضيحية، ويشتمل الكتاب على اثنتي عشرة صورة توضيحية.

قال ابن مالك:

وَالْيَـا لِغَيْـرِ الرَّفْـعِ وَارْفَـعْ بِـالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ[1]

٣- الأعداد في غير ما تقدم: هي معربة، سواء أكانت مفردة، أم معطوفة، أم كانت من ألفاظ العقود، أو المائة والألف ومضاعفات كل منهما.

ونقول: زار المعرض أربعمائة وخمسون زائرًا، نحو قول الشاعر:

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ... ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسْأَمُ

❁❁❁

(١) في البيت إشارة إلى أن الأعداد المركبة كلها مبنية: الصدر والعجز، وتُبْنَى على الفتح، ويستثنى من ذلك: اثنا عشر، واثنتا عشرة، فإن صدرهما يعرب بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وأما عجزها فيُبْنَى على الفتح.

تعريف العدد وتنكيره

يأتي العدد نكرة كما في الأمثلة السابقة، ويأتي معرفًا بـ: (أل) ويعرف بها على النحو التالي:

١- إذا كان العدد مركبًا دخلت (الـ) على الجزء الأول منه، مثل: فصول المدرسة الخمسة عشر مكتملة العدد.

٢- وإذا كان العدد مضافًا دخلت (الـ) على المضاف إليه، مثل: ظفر في مسابقة الشعر ثلاثة الشعراء الأوائل، وجاء خمسة الطلاب.

* ويجوز تعريف المضاف والمضاف إليه، كما في قول أبي تمام:

وَالْعِلْـمُ فِـي شُـهُبِ الْأَرْمَـاحِ لَامِعَـةً   بَيْنَ الخَمِيسين لَا فِي السَّبْعَةِ الشُّهُبِ

٣- إذا كان العدد معطوفًا دخلت (الـ) على المعطوف والمعطوف عليه، مثل: اشترك في مسابقة الجري الخمسة والعشرون عَدَّاءً.

٤- إذا كان العدد من ألفاظ العقود عرف العدد، مثل: أُلْقِيَتِ العشرون محاضرة المعدة للبرنامج الثقافي.

٥- إذا كان العدد مفردًا فيكون تعريفه كما يلي:

أ - بإدخال (الـ) على العدد وحده، تقول في عشرة دراهم: العشرة دراهم.

ب - أو بإدخال (الـ) على المعدود، تقول في عشرة دراهم: عشرة الدراهم.

جـ - أو بإدخال (الـ) على العدد والمعدود معًا، مثل: العشرة الدراهم(١).

❁❁❁

(١) قصة الإعراب: أحمد الخوص، ص ٢٩٦.

صوغ العدد على وزن فاعل

يصاغ من الأعداد وصف على وزن فاعل للدلالة على الترتيب، تقول: الثاني، والثانية، والثالث، والثالثة، وهكذا إلى العاشر، والعاشرة، وتقول: الحادي عشر، والحادية عشرة إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة، وتقول: الواحد والعشرون، والواحدة والعشرون، وهكذا إلى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين.

أحكام العدد المصوغ على وزن فاعل:

للعدد المصوغ على وزن فاعل أحكام، وهي:

١- أنه يطابق المعدود من حيث: التذكير والتأنيث في جميع حالاته مفردًا، أو مركبًا، أو معطوفًا عليه، مثل: الفصل الرابع من الفرقة الرابعة متقدم على غيره، ونحو: اشترك في مجموع الدرجات في الامتحان الطالب الحادي عشر والطالبة الحادية عشرة، وتقول: هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة في العام الثالث والخمسين من عمره، وتوفي في السنة الثالثة والستين.

٢- أنه يُبْنَى على فتح الجزأين في الأعداد المركبة كلها من (١١ – ١٩) نحو: يستحب الصوم في اليوم الثالثَ عشرَ من كل شهر، ونحو: في الليلة الرابعةَ عشرةَ من كل شهر يصير القمر بدرًا.

قال ابن مالك:

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا[1]

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(١) في قول ابن مالك إشارة إلى أنه يصاغ من (اثنين) إلى (عشرة) اسم موازن لـ (فاعل) بلا تاء في المذكر وبتاء في المؤنثة.

وَإِنْ تُــرِدْ جَعْــلَ الْأَقَــلِّ مِثْــلَ مَــا فَـوْقُ فَحُكْـمَ جَاعِـلٍ لَـهُ احْكُمَـا(١)

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْـــلَ ثَـــانِ اثْنَـــيْنِ مُرَكَّبًـــا فَجِـــئ بِتَـــرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَـــاعِلًا بِحَالَتَيْـــهِ أَضِـــفِ إِلَـى مُرَكَّـبٍ بِمَـا تَنْـوِي يَفِـي

وَبَابِـهِ الْفَاعِـلَ مِـنْ لَفْـظِ الْعَـدَدْ بِحَالَتَيْـــهِ قَبْـــلَ وَاوٍ يُعْتَمَـــدْ(٢)

وَشَـاعَ الِاسْـتِغْنَا بِحَـادِي عَـشَرَا وَنَحْـوِهِ وَقَبْـلَ عِـشْرِينَ اذْكُـرَا

* ويعرب فيما عدا ذلك، مثل: الفصل الثالث من الرواية أقوى من الفصل الرابع، ومثل: بدأ غزو الفضاء في السابع والخمسين من القرن العشرين.

كنايات العدد:

هناك كلمات ليست من ألفاظ العدد المعروفة، ولكنها تدل على معناه، لذا تسمى كنايات العدد، وأشهرها: كم، كأين، كذا، بضع، نيف.

---

(١) في قول ابن مالك إشارة إلى أن للفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالين:

أحدهما: أن يفرد فيقال: ثان وثانية وثالث وثالثة...إلخ.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذ إما أن يستعمل مع ما اشتق منه، وفي هذه الصورة وجهان وهما إضافة فاعل إلى ما يليه، أو تنوينه ونصب ما يليه به.

(٢) يشير ابن مالك هنا أنه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على معنى ما اشتق منه، ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يؤتى بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، والعجز عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، وصدر الثاني في الواحد والاثنين مطابق للمعدود، وفي الثلاثة إلى التسعة مخالف، والعجز مطابق، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقيًا الثاني على بناء جُزْأَيْهِ، نحو: هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه ثالثة ثلاث عشرة.

الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيًا على بنائه -الصدر والعجز- نحو: هذا ثالث عشر، وهذه ثالثة عشرة.

حكم العدد ثمانية

أولاً : إذا كان مفردًا :

١ - إذا كان العدد ثمانية مذكرًا مضافًا إلى مؤنث ثبتت ياؤه، ويُعْرَب العَدَدُ إعراب المنقوص، فتُقَدَّر الضَّمَّةُ والكسرة على الياء للثِّقَلِ، وتَظْهَرُ الفتحة في النصب لخِفَّتِهَا، نحو: (جاء ثماني طالبات، واستمعت إلى ثماني طالبات يَنْشُدْن، وسمعت ثمانيَ طالباتٍ يقْرَأْنَ).

٢- إذا كان العدد ثمانية مؤنثًا مضافًا إلى مذكر: يُعْرَب العَدَد إعراب الصحيح من الأسماء، نحو: (جاء ثمانيةُ رجالٍ، قابلْتُ ثمانيةَ رجالٍ ، سَلَّمْتُ على ثمانيةِ رجالٍ).

٣- إذا كان العدد ثمانية غير مضافٍ والمعدود مذكرًا: يعرب العَدَدُ إعراب الصحيح من الأسماء، نحو: (الناجحون من الطلاب ثمانيةٌ، رأيت من الفائزين ثمانيةً ، اكتفيتُ من الطلاب بثمانيةٍ).

٤- إذا كان العدد ثمانية غير مضاف والمعدود مؤنثًا، يعرب العدد إعراب الاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر، بأن تحذف الياء وتقدَّر عليها الحركة، أما في النصب فيجوز التنوينُ وعدمُه، نحو: (حضر من الطالبات ثمانٍ، اكتفيت من الطالبات بثمانٍ، قابلت من الفائزات ثمانيَ أو ثمانيـًا .

ثانيـًا : إذا كان مركبًا (العدد ١٨):

١- إذا كان المعدود مذكرًا، يكون العدد (١٨) مبنيًّا على فتح الجزأين في كل الأحوال ويؤنث بالتاء مع إثبات الياء، ويُعْرَب بحسب موقعه في الجملة، نحو : حضَر ثمانيةَ عشر رجلاً ، شاهدت ثمانيةَ عشرَ رجلاً ، مررت بثمانيةَ عشرَ رجلاً.

٢- إذا كان المعدود مؤنثـًا، يجرّد العدد من التاء وتجوز فيه أربعُ لغاتٍ:

أ- إثبات الياء ساكنةً: شاهدتُ ثمانيْ عشرةَ سيدةً. (الفتح على الجزء الأول مقدَّر).

ب- إثبات الياء مفتوحة: شاهدتُ ثمانيَ عشرةَ سيدةً . (مبني على فتح الجزأين).

ج- حـذف اليـاء مـع كـسر النـون: شـاهدتُ ثمـانِ عـشرةَ سـيدةً. (حـذف اليـاء للتخفيف).

د- حذف الياء مع فتح النون: شاهدتُ ثمانَ عشرةَ سيدةً. (للتخفيف وإبقاء فتح الجزأين).

ولإعراب، نحو: مررت بثمان، نقول:

مررت	فعل ماض، مبني على السكون لاتصاله بضمير متحرك، والتاء: ضمير متصل، مبني على الضم، في محل رفع فاعل.
بثمان	الباء: حرف جر، ثمان: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة؛ لأنه اسم منقوص نكرة[1].

الخلاصة:

ينقسم العدد من حيث الإفراد والتركيب والإضافة إلى أقسام ثلاثة هي:

- **العدد المفرد**: وهو من عشرين إلى تسعين، وتسمى ألفاظ العقود، ولا شأن لها بالمعدود مذكرًا كان أم مؤنثًا.
- **العدد المركب**: وهو عبارة عن تركيب العشرة مع ما دونها إلى الواحد، وفي هذه الحالة فإن العشرة توافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود، أما الواحد والاثنان فإنهما يوافقان المعدود.
- **العدد المضاف**: وهو نوعان، أحدهما: ما يضاف إلى جمع وهو الثلاثة إلى العشرة، والثاني: ما يضاف إلى مفرد وهو مائة وألف وتثنيتهما.
- **العدد** (١٠) يخالف المعدود إن كان مفردًا، ويوافقه إن كان مركبًا.

---

(١) قصة الإعراب، د. أحمد الخوص: ٢/ ٢٨١.

- **الإعداد المضافة** (المفردة)، والعقود، والمعطوفة، جميعها معربة وتعرب على حسب موقعها في الجملة.
- **الأعداد المركبة**، مبنية على فتح الجزأين، ويستثنى منها (اثنا عشر، واثنتا عشرة) فإن صدرهما يعرب إعراب المثنى، ويُبْنَى عجزهما على الفتح.
- **يُعَرَّف العدد على النحو التالي**:

  أ - إذا كان مضافًا مفردًا عُرِّفَ بدخول (أل) على المضاف إليه.

  ب- إذا كان مركبًا عرف بدخول (أل) على الجزء الأول منه.

  جـ - إذا كان معطوفًا عرف بدخول (أل) على المعطوف والمعطوف عليه.
- وإن كان من ألفاظ العقود تدخل (أل) عليه مباشرة.
- يصاغ اسم الفاعل على وزن فاعل من الأعداد المفردة، ويصاغ أيضًا من صدور الأعداد المركبة ومن الأعداد المعطوفة.
- يطابق اسم الفاعل من العدد موصوفه في التذكير والتأنيث.
- يكون إعراب اسم الفاعل مثل إعراب العدد الذي صيغ منه.
- يأتي اسم الفاعل مفردًا أو مضافًا إلى العدد الذي اشتق منه، أو إلى العدد الأقل منه مباشرة.
- الأعداد: (١) ومن (٣) إلى (١٠)، (١٠٠٠،١٠٠) تعرب إعراب المفرد.
- العدد (٢) يعرب إعراب المثنى في جميع أحواله؛ مفردًا، أو مركبًا أو معطوفًا عليه.
- ألفاظ العقود (٢٠ – ٩٠) تعرب إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به.
- الأعداد من (٣ – ١٠) يكون تمييزها جمعًا مجرورًا.
- المائة والألف، ومثناهما وجمعهما يكون تمييزها مفردًا مجرورًا.

- كم الاستفهامية: يكون تمييزها مفردًا منصوبًا، إلا إذا دخل حرف الجر على (كم) فيجوز أن يجر التمييز على إضمار (من).
- كم الخبرية: يكون تمييزها جمعًا مجرورًا أو مفردًا مجرورًا، تقول: كم رجلٍ ضحى! وكم رجال ضحوا!

بـاب الممنــوع من الصـرف

تعريفه:

ملاحظة: الصرف: هو التنوين الدال على أن الاسم – المتمكن المعرب – يكـون أمكن في الاسمية.

الممنوع من الصرف: هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين لمشابهته الفعل(١).

والممنوع من الصرف نوعان: قسم يمنع مـن الـصرف لعلـة واحـدة، وقـسم يمنـع من الصرف لعلتين.

القسم الأول: وهو ما يمنع من الصرف لعلة واحدة، وهو شيئان:

أحدهما: الاسم الذي ينتهي بألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة:

- المقصورة، مثل: ذكرى، سلوى، جرحى، دعوى، بشرى.
- الممدودة، مثل: صحراء، بغضاء، نجلاء، حسناء.

ويلحق بهذا الممدود كلمات جاءت جمعًا، مثل: أطباء، أقرباء، أربعاء، شفعاء.

- وألف التأنيث المقصورة: ما كانت آخر الاسم دالـة علـى التأنيـث، مفتوحًـا مـا قبلها، نحو: بردى.
- ألف التأنيث الممدودة – في تصور النحاة –: ألف في آخـر الكلمـة قبلهـا ألـف، فقلبت الثانية همزة، ولهـذا سـميت ممـدودة؛ لأنهـا في الحقيقـة مـع الألـف الـسابقة عليها حرف مد طويل، تنطق مع امتداد النفس.
- وهنا ينبغي التنبيه لأمرين فيما يتعلق بألف التأنيث الممدودة:

الأول: أن إطلاق ألف التأنيث عليهـا لا يتفـق مـع مـا ورد في اللغـة، فقـد تكـون في كلمة تدل على التأنيث، مثل: نجلاء، وقد تأتي في كلمات لا دلالـة فيهـا علـى التأنيـث،

---

(١) معجم النحو: ٣٦٧.

مثل: أطباء، أقرباء، أربعاء. فإطلاق ألف التأنيث الممدودة عليها مجرد اصطلاح في مقابل ألف التأنيث المقصورة، ولا يراد منه حقيقة دلالته.

الثاني: أن الألف الممدودة المكونة من ألفين تنقلب الثانية فيهما همزة، فيجب لكي يكون الاسم معها ممنوعًا من الصرف من توافر صفتين:

١- أن تكون واردة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، فإن جاءت بعد اثنين صرفت الكلمة، مثل: رغاء، رعاء، بناء، نداء، رداء.

٢- أن تكون زائدة في الكلمة التي وردت فيها، فإن كانت أصلية أو منقلبة عن أصل صرفت الكلمة، مثل: أعداء – أسماء – أبناء – نداء – رداء. فـ (أعداء) جمع عدو، فالهمزة منقلبة عن الواو.

قال ابن مالك:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[1]

الثاني: صيغة منتهى الجموع:

وهو الجمع الموازن في حركاته وسكناته لـ (مفاعل ومفاعيل) بفتح الحرف الأول وثالثه ألف يليها كسرٌ، ملفوظ به، أو مقدر.

ولو نظرنا إلى الكلمات الآتية:

* مدائن – منائر – ستائر – قواعد – معالم – مساجد – نوادر – دعائم – كتائب – خنادق – بنادق – صواعق – مراوح.

* مصابيح – عصافير – أغاريد – أهازيج – تماثيل – أقاصيص – أكاذيب – مزاريق – مفاتيح.

---

(١) في البيت إشارة إلى أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين في منع الصرف، سواء كانت الألف مقصورة أو ممدودة.

وجدنا أن القصد بهذا الجمع أنه جمع لا يمكن جمعه بعد ذلك، ويعني كل جمع تكسير بعد ألفه حرفان أو ثلاثة وسطها ياء ساكنة، والأول مثل: بنادق، والثاني مثل: عصافير.

وإنما سمي هذا الجمع بهذه التسمية لسببين:

أولهما: أنه لا يمكن جمعه بعد ذلك، بخلاف: رجال مثلًا. فإنه يمكن جمعه، فيقال: رجالات، وجمال فيجمع على جمالات. فهذا النوع من الجموع نهاية الجمع ولا جمع بعده.

ثانيهما: أنه جمع يأتي على صورة لا يمكن أن تتحقق في المفردات، فلا يمكن أن نجد في المفردات كلمة مماثلة في وزنها للكلمات التي تأتي في هذا الجمع، فكأنما هو غاية الجموع، لتفرده بأوزانه الخاصة التي لا يشاركه الفرد فيها.

قال ابن مالك:

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُـشْبِهٍ مَفَـاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيـلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلَا[1]

وَذَا اعْـتِلَالٍ مِنْـهُ كَـالجَوَارِي ... رَفْعًا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَـ: سَـارِي[2]

وَلِـ: سَـرَاوِيلَ بِهَـذَا الجَمْـعِ ... شَـبَهٌ اقْتَـضَى عُمُـومَ المَنْـعِ[3]

وَإِنْ بِـهِ سُـمِّيَ أَوْ بِمَـا لَحِـقْ ... بِـهِ فَالِانْـصِرَافَ مَنْعُـهُ يَحِـقْ[4]

---

(١) في البيت إشارة إلى العلة الثانية التي تمنع الاسم من الصرف وهي صيغة منتهى الجموع.

(٢) في البيت إشارة إلى أن صيغة منتهى الجموع معتلة الآخر. فتعامل معاملة المنقوص فتنوّن في حالتي الرفع والجر، كـ: (ساري) فينوّن ويقدر عليه الرفع أو الجر، ويكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، تقول: هؤلاء جوار، ومررت بجوار.

(٣) في البيت إشارة إلى أن كلمة (سراويل) تعامل معاملة الممنوع من الصرف لشبهها بصيغة منتهى الجموع، وزعم البعض أنه يجوز صرفه. واختار المصنف منعه من الصرف.

(٤) في البيت إشارة إلى أن صيغة منتهى الجموع إذا سُمِّيَ بها، أو بما ألحق به، نحو: (شراحيل) فإنه يمنع من الصرف للعلمية والعجمة.

القسم الثاني: ما يمنع من الصرف لعلتين، وهو نوعان:

الأول: ما يمنع من الصرف لكونه علمًا مع علة أخرى.

الثاني: ما يمنع من الصرف لكونه صفة مع علة أخرى.

النوع الأول: العَلَم مع علة أخرى:

يمنع العلم مع واحدة من العلل الست الآتية، وهي:

١- العَلَمِيَّة مع وزن الفعل:

لاحظ الكلمات الآتية: سبَّح – أحمد – يزيد – تغلب – نرجس. تجد أن المقصود بوزن الفعل: أن تأتي أسماء الأعلام على وزن خاص بالأفعال ولا يكون في الأسماء، مثل: سبَّح؛ علمًا. فإن وزن (فَعَّلَ) لا يكون إلا في الأفعال: جمَّع – قدَّم – أمَّن.

كذلك يقصد بوزن الفعل أن تأتي أسماء الأعلام وفي أولها زيادة تكون في الأفعال عادة، مثل حروف المضارعة: الهمزة – النون – الياء – التاء، وأن يكون على وزن يأتي في الفعل –وإن لم يكن خاصًّا به– وذلك مثل: أحمد - يزيد - تغلب - نرجس؛ أعلامًا، تقول: استولى يزيد بن معاوية على الدولة دون مشورة المسلمين. وتقول: قبيلة تغلبَ إحدى قبيلتين اشتركتا في حرب البسوس.

قال ابن مالك:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا   أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

٢- التركيب:

وليس المراد به تركيب الإضافة نحو: امرؤ القيس؛ لأن الإضافة تقتضي الجر بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد، نحو: شاب قرناها، وتأبَّط شرًّا. فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بويه، مثل: سيبويه وعمرويه؛ لأنه من باب المبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما

المراد المركب تركيبًا مزجيًّا الذي لم يختم (بويه) مثل: بعلبك وحضرموت ومعد يكرب[١].

قال ابن مالك:

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يَكْرِبَا[٢]

٣- العجمة:

وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا ستة أسماء: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود، ونوح، ولوط صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

*** ويشترط لاعتبار العجمة أمران:**

أحدهما: أن تكون الكلمة علمًا في لغة العجم كما مثلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علمًا وجب صرفها، وذلك بأن تسمي رجلًا بلجام أو ديباج.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف، ولهذا انصرف: نوح، ولوط. قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١] ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

أمثلة: تقول: أدى إسماعيل الأمانة.

أدى	فعل ماض، مبني على الفتح المقدر.
إسماعيل	فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الأمانة	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) آخر الجزء الأول معتلًّا نحو: (معدي كرب)، و(قال قلا) وجب سكونه مطلقًا. انظر: معجم النحو: ٣٧١، وأوضح المسالك: ٤/ ١٢٥.

(٢) في البيت إشارة إلى أن العلمية والتركيب تمنع الاسم من الصرف.

* **مثال النصب**: رأيت إسماعيل في المسجد.

رأيت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
إسماعيل	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
في المسجد	في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. المسجد اسم مجرور بفي وعلامة الجر الكسرة الظاهرة.

* **مثال الجر**: مَنَّ الله على إسماعيل بالفداء.

مَنَّ	فعل ماض مبني على الفتح.
الله	الاسم الكريم فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
على	حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
إسماعيل	اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

قال ابن مالك:

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقْ[1]

٤- زيادة الألف والنون:

ويسمى بالعلم ذي الزيادتين، مثل: عثمان ورمضان، فالألف والنون مزيدتان من عثم، ورمض، وليستا أصل الكلمة.

(١) في البيت إشارة إلى أن ما يمنع من الصرف العلمية والتأنيث، فإن كان العلم مختومًا بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، سواء أكان لمذكر نحو: طلحة، أم لمؤنث نحو: فاطمة، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، وإن كان مؤنثًا بالتعليق -أي: يكون علم أنثى- فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أم لا، فإن كان أكثر من ثلاثة منع من الصرف نحو: زينب، وإن كان على ثلاثة وتحرَّك الوسط منع أيضًا، مثل: شَتَر، وإن كان ساكن الوسط جاز الوجهان، مثل: (هنْد).

قال ابن مالك:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا[(١)]

٥ - العدل:

أي: أن يكون العلم معدولًا، أي: محولًا من وزن إلى وزن آخر، وغالبًا ما يكون على وزن فُعَل، مثل: عُمَر، زُفَر، زُحَل، ثُعَل، جُشَم، جُمَع، قُزَح، دُلَف، جُمَح، مُضَر، هُبَل. وهي معدولة عن: عامر، زافر، زاحل، ثاعل، جاشم، جامع، قازح، دالف، جامح، ماضر، هابل.

قال ابن مالك:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ[(٢)]

٦- التأنيث:

ويمنع العلم المؤنث من الصرف على النحو التالي:

أ- أن يكون مختومًا بتاء التأنيث، سواء أكان مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، نحو: فاطمة، عزة، خديجة، نفيسة، فريدة، صفية، فوزية، ديمة، أو كان مؤنثًا تأنيثًا لفظيًّا، مثل: حمزة، معاوية، أسامة، سلامة، طلحة.

---

(١) في البيت إشارة إلى أن الاسم إذا كان علمًا وفيه ألف ونون زائدتان نحو: غطفان، فإنه يمنع من الصرف.

(٢) يشير ابن مالك إلى أن الاسم إذا كان علمًا – أو شبيهًا بالعلم – وكان معدولًا فإنه يمنع من الصرف، والعدل في ثلاثة مواضع:

أ – ما كان على فُعَل من ألفاظ التوكيد، نحو: جاء النساء جُمَعُ، ورأيت النساء جمعَ، ومررت بالنساء جمعَ.

ب – العلم المعدول إلى فُعَل، نحو: عُمَر.

جـ – سحر، إذا أريد سحر يوم بعينه، نحو: جئتك يوم سحر، فـ: سحر ممنوعة من الصرف للعدل وشبه العلمية.

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٣٥.

ب- أن يكون مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا فيكون بغير تاء، مثل: زينب، سعاد، عفاف، هيام، كوكب، مرام، عنان، سقر.

* ويخرج من هذا العلم العربي الثلاثي ساكن الوسط ، مثل: دعد، هند، مصر، فإنه يجوز في هذه الحال أن يصرف، ويجوز أن يمنع من الصرف، فنقول: عدت من مصرَ (جمهورية مصر العربية) عدت من مصرٍ.

* أما إذا كان العلم الثلاثي ساكن الوسط أعجميًّا، فقد وجب منعه من الصرف، مثل: حمص، بَلْخ.

قال ابن مالك:

كَــذَا مُؤَنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا	**وَشَــرْطُ مَنْـعِ الْعَــارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى**
فَـوْقَ الـثَّلاثِ أَو كَجَـوْرٍ أَوْ سَـقَرْ	**أَوْ زَيْـدٍ اسْـمُ امْـرَأَةٍ لا اسْـمَ ذَكَـرْ**
وَجْهَـانِ فِـي الْعَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَـبَقْ	**وَعُجْمَـةً كَهِنْــدَ وَالمَنْــعُ أَحَــقْ**

النوع الثاني: ما يمنع من الصرف لكونه صفة مع علة أخرى، وهو:

١- **وزن الفعل**: أي أن تكون الصفة على وزن أَفْعَل، وهو وزن الفعل، مثل: أحمر، أخضر، أزرق، أفضل، أعظم، أكبر، آخَر مُذَكَّر أُخْرَى، أما آخِر فليس ممنوعًا من الصرف؛ لأنه على وزن فاعِل، ومؤنثه (آخِرَةٌ) على وزن فاعلة.

فتقول في: (آخَرَ) بفتح الخاء (وهو على وزن أفعل):

مررت بمقاتل آخَرَ.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
بمقاتل	الباء: حرف جر، مقاتل: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
آخر	صفة لـ (مقاتل) مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة للمنع

	من الصرف.

وتقول في: (آخِر) بكسر الخاء (وهو على وزن فاعل).

* مررت بآخِرٍ مقاتل.

فكلمة آخر: مجرورة بالباء وعلامة جرها الكسرة الظاهرة على آخرها.

ملحوظة:

يشترط في الصفة على (أفعل) أن لا تقبل (التاء) إما لأن مؤنثه فعلاء، كـ: أحمر حمراء، أو لكونه لا مؤنث له، مثل: آدر، للمنتفخ الخصية، فإن كان مما يقبل التاء صرف، نحو: رجل أرمل، وامرأة أرملة[1].

قال ابن مالك:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا[2]

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الاسْمِيَّه[3]

فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفًا[4] انْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا[5]

---

(١) انظر: معجم النحو: ٣٦٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢٣، والنحو الشافي ص ٥٢١.

(٢) في البيت إشارة إلى أن الصفة إن كانت أصلية؛ أي: غير عارضة، فإنها تمنع من الصرف، وانضم إليها كونها على وزن الفعل ولم تقبل التاء.

(٣) في البيت إشارة إلى أن الصفة إذا كانت عارضة – نحو: أربع – فإنه ليس صفة في الأصل، فإنه لا يعتد به في منع الصرف، كما لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل نحو: أدهم، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء.

(٤) في الأصل: وصفه انصرافه منع.

(٥) في البيت إشارة إلى أن: أجدل للصقر، وأخيلًا لطائر، وأفعى للحية، ليست بصفات فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها، فتخيل في أجدل: معنى القوة، وفي أخيل: معنى التخيل، وفي أفعى: معنى الخبث.

٢ - زيادة ألف ونون:

فإذا كانت الصفة مزيدة بألف ونون، أي: وزن فعلان مؤنثها على وزن فعلى، منعت من الصرف، مثل: عطشان، سكران، ريان، غضبان، جوعان.

ويشترط في هذه الصفة أن لا يكون مؤنثها منتهيًا بتاء، ولذلك يصرف، مثل: ندمان، وعريان؛ لأن مؤنثها ندمانة، عريانة.

قال ابن مالك:

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ[1]

٣ - العدل:

أي: أن تكون الصفة معدولة، أي: محولة عن وزن آخر وذلك في موضعين:

أ- إذا كانت الصفة أحد الأعداد العشرة الأولى وتكون هنا: على وزن فُعَال أو مَفْعَل، نحو: أُحَاد ومَوْحَد، ثُنَاء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث، رُبَاع ومَرْبَع، خُمَاس ومَخْمَس، سُدَاس ومَسْدَس، سُبَاع ومَسْبَع، ثُمَان ومَثْمَن، تُسَاع ومَتْسَع، عُشَار ومَعْشَر، وهي في رأي النحاة معدولة عن العدد المكرر مرتين، فبدلًا من أن تقول مثلًا: دخلوا خَمْسَةً خَمْسَةً، تقول: دخلوا خُمَاسَ، أو دخلوا مَخْمَس.

ب- كلمة أُخَر وذلك نحو: مررت بنسوة أُخَرَ، ومررت بمقاتلات أُخَرَ، وهي جمع مؤنث (آخَر) الذي هو على وزن أفعل.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
بمقاتلات	الباء: حرف جر، مقاتلات: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(١) في البيت إشارة إلى أن الاسم يمنع من الصرف للصفة ووزن الفعل، بشرط ألا يكون المؤنث مختومًا بالتاء.

أخر	صفة (مقاتلات) مجرورة، وعلامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

قال ابن مالك:

وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَـرْ فِـي لَفْـظِ مَثْنَـى وَثُـلَاثَ وَأُخَـرْ

وَوَزْنُ مَثْنَـى وَثُـلَاثَ كَهُمَـا مِـنْ وَاحِـدٍ لِأَرْبَـعٍ فَلْيُعْلَمَـا(١)

* ويشترط في الصفة التي تمنع أن تكون أصلية، فالوصفية العارضة لا تمنع.

* ويشترط في الوصف ألا يكون مما يقبل التاء كما سبق في عريانة. وكذلك صفوان بمعنى القاسي، والأرنب بمعنى الذليل فإنها متصرفة؛ لأن الوصفية عارضة.

* هذا سكرانُ.

هذا	اسم إشارة، مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.
سكران	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

* رأيت سكرانَ.

رأيت	فعل ماض، مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم، في محل رفع فاعل.
سكرانَ	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

* مررت بسكران.

مررت	فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
بسكران	الباء: حرف جر، سكران: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة

(١) يشير ابن مالك إلى أن الوصفية والعدل من الأشياء التي تمنع الصرف، وذلك في أسماء الأعداد المبنية على فعال ومفعل، وكذلك في (أُخر).

	نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

تتمة:

الممنوع من الصرف يرفع وتكون الضمة علامة للرفع، وينصب وتكون الفتحة هي علامة النصب، ويجر وتكون الفتحة نيابة عن الكسرة هي علامة الجر.

الخلاصة

* **الممنوع من الصرف:** هو الاسم المعرب الفاقد للتنوين لمشابهته الفعل.

* والممنوع منه ما يمنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان:

أ- الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

ب - صيغة منتهى الجموع.

* ومنه ما يمنع لوجود علتين وهو نوعان:

أ - ما يمنع من الصرف لكونه علمًا مع وجود إحدى العلل الآتية، وهي: وزن الفعل، التركيب، العجمة، زيادة الألف والنون، العدل، التأنيث.

ب- ما يمنع من الصرف لكونه صفة مع إحدى العلل الآتية: وزن الفعل، زيادة ألف ونون، والعدل.

* الممنوع من الصرف يرفع وتكون الضمة علامة الرفع، وتكون الفتحة علامة النصب والجر.

بـاب التعجـب

وألحق به التفضيل؛ لأن القدماء قالوا: إنهما منحوتان من واد واحد، ولذلك جمعهما ابن هشام، بخلاف ابن مالك الذي أفرد لكل منهما بابًا.

تعريف التعجب:

هو استعظام أمر ما أو استحسانه، وهو: إحساس شعوري عبر عنه الإنسان بأساليب تدل عليه.

الصيغتان القياسيتان للتعجب:

للتعجب صيغتان قياسيتان هما:

الأولى: **ما أفعله**، نحو: ما أجمل الوردة، وما أكرم زيدًا.

ما	مبتدأ نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، بمعنى شيء عظيم، فيقدر الوصف، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
أَكْرَمَ	فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو خلافًا للأصل.
زيدًا	مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ.

ملحوظة:

* ما التعجبية: أجمع العلماء على اسميتها لتضمن الفعل بعدها ضميرًا يعود عليها، كما أجمعوا على أنها مبتدأ، وذكر سيبويه أن معناها نكرة تامة بمعنى شيء[1]، وهي تامة بنفسها، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وهذا نوع من الفائدة، ويسوغ الابتداء بالنكرة، وهو ما ذكره جمهور البصريين.

(١) وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة، أي: موصولة بمعنى الذي، أو نكرة ناقصة؛ أي موصوفة. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٨٧.

٢- **أفعل**: ذكر البصريون والكسائي وابن هشام أنها فعل ماض مبني، بدليل دخول نون الوقاية عليها إذا أضيفت لـ: ياء المتكلم، وذكر الكوفيون أنها اسم، بدليل أنها تصغر[1].

الثانية: أَفْعِلْ به، نحو: أكرم بزيدٍ وأَجْمِل بمحمد.

وهو بمعنى: ما أفعله، وأصله: ما أكرم زيدًا، فـ: أكرم، بمعنى صار كريمًا، مثل: أغد البعير، أي: صار ذا غدة، فغير اللفظ، فقلنا: أَكْرِمْ زيد، وزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ، فمن ثَمَّ لزمت هنا، أي: في أفعل به، ولم تلزم في فاعل كفى به؛ لأننا نقول: كفى زيد وكفى بزيد.

* وأجمع النحاة على فعلية (أفعل) لأن هذا البناء لا يكون إلا في الأفعال. ثم اختلفوا في أصله، فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة الأمر بمعنى صار ذا كذا، وقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء.

ويرى بعض النحويين أن (**أَفْعِلْ**) فعل أمر لفظًا ومعنًى، وفاعله ضمير مستتر، وزيدت الباء على المفعول به، وهذا هو رأي الفراء والأخفش.

ويتضح هذا الخلاف عند إعراب المثال التالي: أكرم بزيد الجواد.

أَكْرِمْ	فعل ماض جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب، مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال محله بالسكون العارض لصيغة الأمر.
بزيد	الباء: حرف جر زائد، زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.
الجواد	نعت مجرور بالكسرة تبعًا للفظ الفاعل، ويجوز رفعه تبعًا للمحل.

(١) انظر: شرح التصريح: ٢/ ٨٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٤٨.

* **الإعراب على الرأي الثاني:**

أكرم	فعل أمر حقيقي، مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت.
بزيد	الباء: حرف جر، وزيد: اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل، والتقدير: يا كرم أكرم بزيد، فالخطاب موجه لمصدر الفعل المذكور رجاء استمراره.

قال ابن مالك:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا[1]

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا[2]

فائدة:

- فعلا التعجب جامدان يلزمان صيغة واحدة، فلا يستعمل من (أَفْعَلَ) غير الماضي، ولا من (أَفْعِلْ) غير الأمر.
- قد يأتي التعجب من غير الصيغة القياسية ويعرف بالقرينة، مثل قولهم: لله درّه فارسًا!

شروط صياغة التعجب:

ولا يُبْنَى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلًا، فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خطئ من بناه من الجلف والحمار، فقال: ما أجلفه، وما أحمره، وشذ قولهم: ما أَلَصَّه، وهو ألص من شظاظ.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًّا، فلا يبنيان من نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج.

---

(١) في البيت إشارة إلى صيغتي أفعل التعجب، وهما ما أفعله، وأفعل به.

(٢) في البيت إشارة إلى أن ما بعد أفعل ينصب لكونه مفعولًا به.

* ويشترط أن يكون الفعل تامًّا غير ناقص، فلا يصح التعجب من أصبح وأمسى وكان.

* ويشترط أن يكون الفعل متصرفًا غير جامد، فلو كان جامدًا مثل: عسى، وليس، ونعم، لم يصح.

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت بالزيادة والنقص، فلا يبنيان من نحو: (مات، وفني)؛ لأن حقيقتهما واحدة، فالموت لا يتفاوت، فلا يقال: ما أموت، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مبنيًّا للمجهول، فلا يبنيان من نحو: (ضُرِبَ، وقُتِلَ).

الخامس: ألا تكون الصفة المشبهة منه على أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث، فلا يبنيان من نحو: (عمي، وعرج) وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو: (سود، وحمر) ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو: (لمي، ودعج) ونحوهما من أفعال الحلي، التي الوصف منها على وزن أفعل؛ لأنهم قالوا من ذلك: هو أعمى، وأعرج، وأسود، وأحمر، وألمى، وأدعج. فاسم الفاعل منها على وزن أفعل.

صياغة التعجب مما لم يستوف الشروط:

يُتَعَجَّب من الفعل غير المستوفي للشروط على النحو التالي:

أ- **إذا كان الفعل غير ثلاثي**، مثل: (أتقن، امتار)، أو كان ناقصًا، مثل: (أصبح، أمسى)، أو جاء الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، مثل: (أخضر، خضراء) توصلنا إلى التعجب منه بطريق غير مباشر، وذلك بأن نأتي بصيغتي (ما أفعلَه، أفْعِلْ به) من فعل مناسب مستوف للشروط، ثم بمصدر الفعل المراد التعجب منه، صريحًا كان هذا المصدر أم مؤولًا، مثل: ما أحسنَ إتقانَ الصانع عمله! أحْسِنْ بأن يتقنَ الصانعُ عَمَله! فـ: أتقن فعل زائد، على ثلاثة أحرف، فأتينا بفعل مناسب – وصغنا منه التعجب– ثم جئنا بالمصدر (إتقان).

مثال: ما أجملَ أن أصبح الجو معتدلًا! أَجْمِلْ بأن يصبح الجو معتدلًا! ما أشد خضرةَ الزرع!

ب – إذا كان الفعل مبنيًّا للمجهول، أخذنا صيغة التعجب من الفعل الذي نختاره بالطريقة السابقة، ونضع بعدها الفعل المبني للمجهول مسبوقًا بـ (ما) المصدرية أو (أن) المصدرية، نقول في: عُرِفَ الحقّ: ما أحْسَنَ مَا عُرِفَ الحقُّ، أحْسِنْ بِمَا عُرِف الحق، ونحو: يُقال الصدق: ما أجمل أن يُقَال الصدقُ، أجْمِلْ بأن يقال الصدق.

جـ – إذا كان الفعل منفيًّا، أخذنا الصيغة من الفعل المناسب كما سبق بيانه، ثم نأتي بعدها بمضارع الفعل المنفي مسبوقًا بأن المصدرية وحرف النفي، نقول في: لا ينجح المهمل: أجمل بأن لا ينجح المهمل(١).

قال ابن مالك:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا	**قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا**
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا	**وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا(٢)**
وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا	**يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا**
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ	**وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ(٣)**
وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ	**وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ(٤)**

(١) انظر: شرح التصريح: ٢/ ٩٣، ومعجم النحو: ١١١.

(٢) في البيت إشارة إلى الشروط التي يجب توافرها عند بناء صيغتي التعجب.

(٣) في البيت إشارة إلى الطريقة التي يتوصل بها إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط، وهي ببناء الصيغة من فعل مناسب، نحو: أشدد أو أشد، ثم الإتيان بمصدر الفعل غير المستوفي، ويكون هذا المصدر منصوبًا على أنه مفعول به لفعل التعجب.

(٤) يشير ابن مالك أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من فعل من الأفعال التي سبق أنه لا يُبْنَى منها حكم بندوره، ولا يقاس عليه، نحو قولهم: ما أخضره.

فائـدة:

١- يجوز حذف المتعجب منه بشرطين:

أ- إذا دَلَّ عليه دليل.

ب- إذا كان ضميرًا.

مثالـه: قولـه تعـالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: وأبـصر بهـم، فحـذف المتعجب منه؛ لأن الدليل دل عليه.

٢- يجوز زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان أجمل عهدهم.

الخلاصة:

- **التعجب:** هو استعظام فعل ما، أو استحسانه.
- **لفعل التعجب صيغتان:**

أ- أَفْعِلْ به!

ب- ما أفعله!

* **يشترط لبناء صيغتي التعجب شروط، هي:**

أن يكون فعلًا، فلا يبنيان من غير الأفعال، أن يكون الفعل ثلاثيًّا، وأن يكـون تامًّا غير ناقص، وأن يكون متصرفًا، وأن يكون الفعل معناه مما يقبل التفاوت، ألا يكـون مبنيًّا للمجهول، ألا يكون اسم فاعله على وزن أفعل.

* وإذا فقـد شـرط مـن هـذه الـشروط فعنـد بنـاء التعجـب يـؤتى بفعـل مـستوفٍ للشروط ويتعجب منه، ثم يؤتى بمصدر غير المستوفي بعده على نحو ما بيَّنَّاه.

* يجوز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل، أو كان ضميرًا.

بــاب الوقـــف

تعريفه:

الوقف لغة: عدم الحركة.

واصــطلاحًا: هـو قطـع النطـق عنـد آخـر الكلمـة[1]، والمـراد بـه هنـا الوقـف الاختياري.

تغييرات الوقف:

للوقف تغييرات جمعها بعضهم في قوله:

نَقْلٌ، وَحَذْفٌ، وَإِسْكَانٌ، وَيَتْبَعُهَا التَّـ ... ـصْنِيفُ وَالـرَّوْمُ وَالْإِشْـمَامُ وَالْبَـدَلُ

وهي كالآتي:

أولًا: الوقف على تاء التأنيث:

* إن كانـت تـاء التأنيـث متـصلة بحـرف، نحـو (ثُمَّـت، وَرُبَّـت)، أو بفعـل، نحـو: (قامت)، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، نحو: (أخـت، وبنـت) فإنمـا يوقـف عليهـا في هذه الأحوال بالتاء.

* ويجوز إبقاؤها أو قلبها هاء إن كان قبلهـا حركـة -وهـي الفـتح- نحـو: (ثمـرة، وشجرة)، أو ساكن معتل، نحو: (صلاة، وزكاة).

والأفصح في هذه الأحوال أن يوقف عليها بالهاء، وقد وقف عليها بالتاء في نحـو: (رحمـة) قـرأ بعـض الـسبعة قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] بالتاء.

(١) معجم النحو: ٤٣٣.

* وما كان معربًا من جمع المؤنث السالم أو ما ألحق به، فالأصح أن يوقف عليها بالتاء، فيقال: (مسلمات) ويلحق بها ما أشبهها من اسم الجمع، نحو: (أولات، وعرفات، وأذرعات).

قال ابن مالك:

فَي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ[1]

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى[2]

ثانيًا: الوقف على المنقوص:

المنقوص: وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها، وهو إما أن يكون منونًا، وإما أن يكون مقترنًا بالألف واللام، ولكل حالة حكم خاص حال الوقف.

١ - المنقوص المنون:

أ- إن كان مرفوعًا أو مجرورًا تحذف ياؤه عند الوقف، تقول: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

* ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و(وال) و(واق) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] و﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، فقرأها: هادي، والي، واقي.

ب- إن كان منصوبًا أثبتنا ياءه وأبدلنا التنوين ألفًا، مثل: رأيت قاضيًا.

(١) في البيت إشارة إلى أن المختوم بتاء التأنيث، إما أن يكون فعلًا فيوقف عليه بالتاء، وإما أن يكون اسمًا وقبل التاء حرف ساكن صحيح فيوقف عليها بالتاء، وإن كانت غير ذلك وقف عليها بالهاء.

(٢) يشير ابن مالك إلى أن المختوم بالتاء إذا كان جمعًا أو شبهه وقف عليه بالتاء، وقلَّ الوقف على المفرد بالتاء.

٢- **أن يكون فيه الألف واللام**: فإن الوقف عليه يكون بإثبات الياء، مثل: جاء القاضي، رأيت القاضي، مررت بالقاضي[١].

* ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) و(التلاق) في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] و ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأنسب للقياس، وعبر عنه ابن هشام بالأفصح؛ لأن الجمهور لا يخالفون الأفصح، لكن يقال: الأقيس الذي يجري على القواعد.

قال ابن مالك:

وَحَذْفُ يَا الَمنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي[٢]

٣- **قلب التنوين ألفًا**: يجب في الوقف قلب النون الساكنة – التنوين – ألفًا في ثلاث مسائل:

الأولى: (إذنْ) هذا هو الصحيح، وجزم ابن عصفور في شرح (الجمل) بأن يوقف عليها بالنون.

---

(١) ذكر صاحب معجم النحو أنه يجب إثبات ياء المنقوص في ثلاث مسائل في التي ذكرناها، وإن كان محذوف الفاء وسميت بمضارعه، نحو: يفي؛ لأنه لو حذفت اللام لكان إجحافًا بالكلمة، وأيضًا إذا كان محذوف العين، نحو: (مُر) اسم فاعل من (أرى) أصله (مرئي) نقلت حركة عينه وهي الهمزة إلى الراء، ثم حذفت للتحقيق. ينظر: معجم النحو: ٣٣٤، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٢.

(٢) فيه إشارة إلى الوقف على المنقوص المنون؛ فإن كان منصوبًا أبدل من تنوينه ألف، وإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، نحو: (مر) اسم فاعل من (أرى) تقول: (مري، يفي) مضارع وفَى، وإن لم يكن منونًا وكان منصوبًا ثبتت الياء ساكنة، وجاز الإثبات والحذف فيما عداها.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] وقف الجميع عليها بالألف.

الثالثة: تنوين الاسم المنصوب، نحو: رأيت زيدًا. وقف العرب عليه بالألف إلا ربيعة فإنهم يقفون بالسكون والحذف يقولون: رأيت زيدْ.

مسألة:

اللفظ يكتب كما يوقف عليه، ولما ذكر ابن هشام حكم الوقف على النون الساكنة ذكر أنها تكتب كما يوقف عليها فتكتب بالألف.

الخلاصة:

- **الوقف**: هو قطع النطق عند آخر الحركة.
- تاء التأنيث إن كانت آخر الحرف أو الفعل، أو اسم صحيح ساكن ما قبلها وقف عليها بالتاء.
- يجوز إبقاؤها أو قلبها هاء إن كانت آخر اسم قبلها حركة – الفتح – أو ساكن معتل.
- الأفصح في جمع المؤنث السالم وما ألحق به أن يوقف عليه بالتاء.
- المنقوص إن كان منونًا مرفوعًا أو مجرورًا تحذف ياؤه عند الوقف، ويجوز الوقف عليه بالياء.
- إن كان المنقوص منصوبًا، أُثْبِتَتِ الياء وأُبْدِلَ التنوين ألفًا.
- إن كان المنقوص مقترنًا بالألف واللام، فإن الوقف عليه يكون بإثبات الياء.

قواعد في الخط والإملاء

أولًا: الألف المتطرفة:

١- تكتب الألف بعد واو الجماعة وتسمى ألف التفريق، مثل: القوم لم يدعوا، ولا تكتب بعد واو الفعل، مثل: يدعو محمد ربه؛ لأنها واو أصلية في الفعل.

٢- تكتب الألف ياءً، أي: ألفًا مقصورة إذا كان أصلها ياء، مثل: رمى، هدى، الفتى.

ويعرف ذلك بأن ترده إلى الفعل الماضي فتقول: رميت.

أما الاسم فيعرف بالتثنية، فيقال: فتيان.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا

وقال الحريري رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ ... بِيَاءٍ وَإِلَّا فَهْوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفْ(١)

٣- تكتب الألف ياء إذا تجاوزت ثلاثة أحرف: استرعى، المصطفى، المرتضى، إلا إذا كان قبلها ياء، فإنها ترسم ألفًا، مثل: الدنيا، أحيا.

٤- الألف إذا لم تكن في أربعة، ولم تكن منقلبة عن ياء فإنها تكتب ألفًا ولا تكتب بالياء، نحو: دعا. فأصلها ليس الياء.

ونحو: قفا. فليست منقلبة عن ياء؛ لأنك تقول: قفوت.

❁❁❁

(١) شرح قطر الندى، ص ٤٤٣.

همزة الوصل

تعريفها:

هي التي يُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن، وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل نطقًا فقط لا كتابة.

* من المعلوم في قواعد العربية أنه لا يبتدأ بساكن ولا يوقَف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزة الوصل متحركة توصُّلًا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة الوصل.

قال ابن مالك:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ: اسْتَثْبِتُوا

والكلام فيها في فصلين:

الفصل الأول: في ضبط موقعها:

فنقول: الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف.

همزة الوصل في الاسم:

لا تكون همزة الوصل فيه إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابنم، وهي لغة في ابن، وامرؤ، وامرأة، وامرأتان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وايمن في القسم، واثنان واثنتان.

قال ابن مالك:

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

* بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣] وقال: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١].

النوع الثاني: أسماء هي مصادر، وهي مصادر الأفعال الخماسية، نحو: الانطلاق، والاقتداء، والسداسية، نحو: الاستخراج، والاستقامة.

همزة الوصل في الفعل:

الفعل إذا كان خماسيًّا، نحو: انطلق للماضي والأمر، أو سُدَاسيًّا، نحو: استخرج للماضي والأمر، فهمزته همزة وصل.

- وكذلك الأمر من الثلاثي الذي يسكن ثانيه في المضارع، نحو: اغْزُ، اضْرِبْ، امْشِ، تقول في المضارع: يضرب، يغزو، يمشي، فثانيه ساكن؛ لذا كانت همزة الأمر منه همزة وصل.

قال ابن مالك:

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

وَالْأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا(١)

همزة الوصل في الحرف:

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة الوصل إلا على أداة التعريف (أل)، نحو قولك: الغلام والفرس. فهمزة (أل) همزة وصل سماعية.

قال ابن مالك:

وَايْمُنُ هَمْزُ (أَلْ) كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

---

(١) في قول ابن مالك إشارة إلى أن الفعل إذا كان زائدًا على أربعة أحرف، والأمر والمصدر منه الهمزة للوصل، وكذا أمر الثلاثي.

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل:

وفيه قواعد:

١- منها: ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو (اسم).

٢- ومنها: ما يُحَرّك بالفتح خاصًّا، وهي همزة لام التعريف.

٣- ومنها: ما يُحَرَّك بالفتح في الأفصح، وبالكسر في لغة ضعيفة وهو ايمن المستعمل في القسم.

٤- ومنها: ما يُحَرَّك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضمًّا متأصلًا، نحو: اقتل، اكتب، واغزي للمرأة؛ لأن أصلها: اغزوي، أي: أن ثالثه مضموم.



المـراجـــــع

١- **الأصـول في النحـو**: ابـن السـراج، محمـد بـن سـهل، تحقيـق: عبـد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٨م).

٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: الأنباري النحـوي، كمـال الـدين أبـو البركـات عبد الرحمن بن أبي سعيد، ومعه كتـاب: **الانتصاف مـن الإنـصاف**، محمـد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية: ١٩٨٧م).

٣- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هـشام: أبـو محمـد عبـد الله جمـال الـدين بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله، (بيـروت: منـشورات المكتبـة العصرية).

٤- **التطبيـق النحـوي**: د. عبـده الراجحـي، (بيـروت: دار النهـضة العربيـة ١٩٨٨م).

٥- **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**: الفوزان، عبد الله بن صالح، الطبعة الأولى (الرياض: مكتبة الرشد ١٩٩٩م).

٦- **جامع الدروس العربية**: مصطفى الغلاييني: تحقيق: محمد أسعد النـادري، الطبعة الخامسة والثلاثون، (بيروت: المكتبة العصرية ١٩٨٨م).

٧- **شـرح ابـن عقيـل علـى ألفيـة ابـن مالـك**: ابـن عقيـل، بهـاء الـدين عبـد الله، (بيروت: دار الفكر ١٩٨٥م).

٨- **شـرح الأشـموني لألفيـة ابـن مالـك، المـسمى مـنهج الـسالك إلـى ألفيـة ابـن مالك**: تحقيق: عبد الحميـد الـسيد محمـد عبـد الحميـد، (القـاهرة: المكتبـة الأزهرية للتراث).

٩- **شرح التسهيل**: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابـن مالـك، جمـال الـدين عبدالله بن عبد الله، تحقيـق: الـدكتور عبـد الـرحمن سيد، والـدكتور محمـد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر (الطبعة الأولى ١٩٩٠).

١٠- **شرح التصريح على التوضيح**: الأزهري، خالد بن عبد الله، دار إحياء التراث.

١١- **شرح الروضة على الكافية**: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (طهران: مؤسسة الصادق ١٩٧٨م).

١٢- **شرح المفصل للزمخشري**: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، عالم الكتب، بيروت.

١٣- **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر الشيرازي، تحقيق: حسان عبد المنان، (بيروت: بيت الأفكار الدولية ٢٠٠٤م).

١٤- **قصة الإعراب**: أحمد الخوص، الطبعة الرابعة (دمشق: المطبعة العلمية ١٩٨٧م).

١٥- **كتاب سيبويه**: ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٨م).

١٦- **الكواكب الدرية على متممة الآجرومية**: الحطاب، محمد بن محمد الرعيني، (بيروت: دار الفكر ٢٠٠٠م).

١٧- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (بيروت: المكتبة العلمية).

١٨- **معجم النحو**: الدقر، عبد الغني، الطبعة الثانية، (بيروت: الشركة المتحدة للتوزيع ١٩٨٢م).

١٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية).

٢٠- **المقتضب**: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: دار الكتاب المصري ١٣٩٩هـ).

٢١- **المقرب**: ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني ١٩٨٦م).

٢٢- **النحو الشافي**: مغالسة، محمود حسني، الطبعة الثالثة، (بيروت: مؤسسة الرسالة ٢٠٠١م).
٢٣- **النحو الميسر**: حلواني، محمد خير، الطبعة الأولى (دمشق: دار المأمون للتراث ١٩٩٧م).
٢٤- **النحو الوافي**: عباس حسن، الطبعة الخامسة، (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٥م).
٢٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، دار المعرفة، بيروت.
٢٦- **القواعد الأساسية للغة العربية**: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، تحقيق: د. محمد أحمد قاسم، (بيروت: المكتبة العصرية ٢٠٠٣م).
٢٧- **الكامل في النحو والصرف والإعراب**: قبش، أحمد، الطبعة الثانية (بيروت: دار الجيل ١٩٧٩م).
٢٨- **المرشد في القواعد**: د. أبو حاتم، نبيل خليل، الطبعة الأولى (عمان: دار أسامة للنشر ١٩٩٦م).
٢٩- **النحو الأساسي**: د. عمر، أحمد مختار، - د. زهران، مصطفى النحاس – د. عبد اللطيف، محمد حماسة، الطبعة الأولى (عمان: دار الفكر العربي ١٩٨٨م).
٣٠- **النحو الشامل**: عبد العال، عبد المنعم سيد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية).
٣١- **النحو العربي التطبيقي**: د. الشوابكة، داود غطاشة، الطبعة الأولى (عمان: دار الفكر ٢٠٠٠م).
٣٢- **النحو الكافي**: عبد الغني، أيمن أمين، الطبعة الثالثة (الإسكندرية: دار ابن خلدون ٢٠٠٢م).
٣٣- **النحو المصفى**: د. عيد، محمد (القاهرة: مكتبة الشباب ١٩٨٩م).

٣٤- **النحو الوظيفي**: د. والي، فاضل فتحي، الطبعة الثانية (المملكة العربية السعودية، حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع ١٩٩٧م).
٣٥- **الوافي في النحو والصرف**: د. مغنية، حبيب يوسف، الطبعة الأولى (بيروت: دار ومكتبة الهلال ٢٠٠١م).
٣٦- **الوجيز في نحو اللغة العربية**: د. السعدي، علي، الطبعة الأولى (بيروت: دار العلوم العربية ٢٠٠٣م).
٣٧- **دليل المعلم والمتعلم إلى مراجعة أهم قواعد النحو العربي**: د. الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن، الطبعة الثالثة (الرياض ١٩٩٤م).
٣٨- **مختصر النحو**: د. الفضلي، عبد الهادي، الطبعة التاسعة (جدة: دار الشروق ١٩٨٤م).
٣٩- **شرح التحفة الوردية**: لزين الدين أبي حفص بن مظفر بن عمر بن الوردي، تحقيق: عبد الله علي الشلال (مكتبة الرشد ١٩٨٩م).
٤٠- **النحو المستطاب**: د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل (دار طيبة ١٩٩٤م).
٤١- **شرح قطر الندى وبل الصدى**: تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار إحياء التراث العربي، الطبعة الحادية عشر).
٤٢- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لابن هشام (دار الفكر).
٤٣- **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**: محمد الأنطاكي (دار الشرق العربي، الطبعة الثالثة).
٤٤- **قصة الإعراب، أسلوب متطور في القواعد والإعراب**: أحمد الخوص (المطبعة العلمية – دمشق – الطبعة الرابعة ١٩٨٧م).

الفهرس